قواعدُ عِند المفسرِينَ 5

قواعدُ العطفِ عند المفسرين

إعداد: عمر بن عبدالمجيد البيانوني

قواعد العطف عند المفسرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانونى

حَقُّ الطبع والنشر مباحٌ لكل مَنْ أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَنْ أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكترونى:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذى علَّم بالقلم علَّم الإنسانَ ما لم يعلم والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجى الظُّلَم أما بعد.

فهذا هو الجزء الخامس من سلسلة: قواعد عند المفسرين وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين والجزء الثانى: قواعد النفى والإثبات عند المفسرين والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين وهذا هو الجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين.

وقد بحثت فى ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التى تتعلق بالعطف عند المفسرين

وقد ذكر الزركشى فى البرهان ست قواعد تتعلق بالعطف(١).

ولقد وصلت القواعد التى استخرجتُها من كلام المفسِّرين وإنْ لم ينصُّوا على أنها قاعدة إلى مئة وأربع وثلاثين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين: الفصل الأول: العطف فى اللغة العربية وفيه ثلاثةُ مباحث:

المبحث الأول: معنى العطف فى اللغة

المبحث الثانى: معنى العطف فى الاصطلاح

المبحث الثالث: أنواع العطف

الفصل الثانى: قواعدُ العطف عند المفسِّرين (دراسة نظريَّة تطبيقيَّة) وفيه ثمانيةُ مباحث:

المبحث الأول: قواعد فى الأصل فى العطف

١ـ قاعدة: (أَصلُ العَطفِ هُوَ عَطفُ المُفرَدَاتِ دُونَ عَطفِ الجُمَلِ)

٢ـ قاعدة: (الأصل فى العَطفِ هو المُغَايَرَةُ وَقَد يُعطَفُ الشَّىءُ عَلَى نَفسِهِ فِى مَقَامِ التَّأكِيدِ)

٣ـ قاعدة: (الأَصلُ فِى العَطفِ هُوَ المُغَايَرَةُ فِى الذّات ولَيسَ فِى الصِّفَات)

---

(١) ـ انظر: البرهان فى علوم القرآن ٤: ١٦.

٤ـ قاعدة: (فى العَطفِ قد يُنَزَّلُ تَغَايُرُ الصِّفَاتِ مَنزِلَةَ تَغَايُرِ الذَّوَاتِ)

٥ـ قاعدة: (المَعطُوفَاتُ يُتَّسَعُ فِيهَا مَا لَا يُتَّسَعُ فِى المَعطُوفِ عَلَيهَا)

٦ـ قاعدة: (حَرفُ العَطفِ يقوم مَقَامَ العَامِلِ)

٧ـ قاعدة: (عَطفُ البَيَانِ كَالنَّعتِ فِى الإِيضَاحِ وَإِزَالَةِ الِاشتِرَاكِ الكَائِنِ فِيهِ)

٨ـ قاعدة: (يُؤتَى بالخاص معطوفاً على العام بالواو للتنبيه عَلَى فَضلِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ لَيسَ مِن جِنسِ العَامّ تَنزِيلاً لِلتَّغَايُرِ فِى الوَصفِ مَنزِلَةَ التَّغَايُرِ فِى الذَّاتِ)

٩ـ قاعدة: (عَطفُ أَحَدِ المُتَرَادِفَينِ عَلَى الآخَرِ أَو مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنهُ فِى المَعنَى وَالقَصدُ مِنهُ التَّأكِيدُ وَيكون عِندَ اختِلَافِ اللفظِ وَإِنَّمَا يَحسُنُ بِالوَاوِ وَيَكُونُ فِى الجُمَلِ وَيَكثُرُ فِى المُفرَدَاتِ)

١٠ـ قاعدة: (عَطفُ المُفرَدِ فَإِبدَتُهُ تَحصِيلُ مُشَارَكَةِ الثَّانِى لِلأَوَّلِ فِى الإِعرَابِ لِيُعلَمَ أَنَّهُ مِثلُ الأَوَّلِ فِى فَاعِلِيَّتِهِ أَو مَفعُولِيَّتِهِ لِيَتَّصِلَ الكَلَامُ بَعضُهُ بِبَعضٍ أَو حُكمٌ خَاصٌّ دُونَ غَيرِهِ)

١١ـ قاعدة: (يُشتَرَطُ فِى عَطفِ الِاسمِ عَلَى الِاسمِ أَن يَصِحَّ أَن يُسنَدَ أَحَدُهُمَا إِلَى مَا أُسنِدَ إِلَى الآخَرِ ويُشتَرَطُ فِى عَطفِ الفِعلِ عَلَى الفِعلِ اتِّفَاقُ زَمَانِهِمَا فَإِن خَالَفَ رد إلى الاتفاق بالتأويل)

١٢ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى المُضمَرِ إِن كَانَ مُنفَصِلاً مَرفُوعاً فَلَا يَجُوزُ مِن غَيرِ فَاصِلِ تَأكِيدٍ أَو غَيرِهِ)

١٣ـ قاعدة: (العرب قد تحذف حروف العطف من رؤوس الآيات ومواضع الفصول)

١٤ـ قاعدة: (الحُكمُ فِى بَابِ الِاشتِغَالِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَت جُملَةٌ فِعلِيَّةٌ وَعُطِف عَلَيهَا بِشَرطِ العَطفِ المَذكُورِ فِى ذَلِكَ البَابِ فَالأَفصَحُ الحَملُ عَلَى الفِعلِ)

١٥ـ قاعدة: (فِى العطفِ عَلَى اللفظِ يَكُونُ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ مَوجُودٍ فِى المَعطُوفِ عَلَيهِ وفِى العطفِ عَلَى المَوضِعِ يَكُونُ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ لَم يُوجَد فى المعطوف إلا أنه مقدر الوُجُودِ لِوُجُودِ طَالِبِهِ وفِى العطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ يَكُونُ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ لَم يُوجَد هُوَ وَلَا طَالِبُهُ)

١٦ـ قاعدة: (الفَرقُ بَينَ العَطفِ عَلَى المَوضِعِ وَالعَطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ: أَنَّ العَامِلَ فِى العَطفِ عَلَى المَوضِعِ مَوجُودٌ دُونَ مُؤَثِّرِهِ وَالعَامِلُ فِى العَطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ مَفقُودٌ وَأَثَرُهُ مَوجُودٌ)

المبحث الثانى: قواعد فى عطف الجُمَل:

١٧ـ قاعدة: (عَطفُ الجُمَلِ بَعضِهَا عَلَى بَعضٍ لَيسَ مِن شَرطِهِ أَن تتفق مَعَانِى الجُمَلِ)

١٨ـ قاعدة: (عِندَ عَطفِ جملَةٍ لَا مَحلَّ لَهَا على أُخرَى لَا بُدَّ فِي العَطفِ أَن تكونَ الجملتانِ كالنَّظِيرَينِ والشَّرِيكَينِ)

١٩ـ قاعدة: («أم» إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ لَم تَكُن لِطَلَبِ التَّعيِينِ كَمَا هِيَ فِي عَطفِ المُفرَدَاتِ)

٢٠ـ قاعدة: (الأَصلُ فِي ذِكرِ الجُمَلِ بَعضِهَا بَعدَ بَعضٍ هو العَطفُ ولَيسَ الفَصل)

٢١ـ قاعدة: (عَطفُ الجُملَةِ الفِعلِيَّةِ عَلَى الِاسمِيَّةِ غَيرُ جَائِزٍ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ أَوِ الفَائِدَةِ)

٢٢ـ قاعدة: (الوَاوُ إذا كانت لِعَطفِ طَائِفَةٍ مِنَ الجُمَلِ عَلَى طَائِفَةٍ مَسُوقٍ كُلٌّ مِنهُمَا لِغَرَضٍ جَمَعَتهُمَا فِي الذِّكرِ المُنَاسَبَةُ بَينَ الغَرَضَينِ لَا يُتَطَلَّبُ فِي مِثلِهِ إِلَّا المُنَاسَبَةُ بَينَ الغَرَضَينِ لَا المُنَاسَبَةُ بَينَ كُلِّ جُملَةٍ وَأُخرَى مِن كِلَا الغَرَضَينِ)

٢٣ـ قاعدة: (الجُملَةُ المَحكِيَّةُ بِالقَولِ إِذَا عُطِفَت عَلَيهَا جُملَةٌ أُخرَى مِنَ القَولِ فَالشَّأنُ أَن لَا يُقصَدَ العَطفُ عَلَى تَقدِيرِ عَامِلِ القَولِ إِلَّا إِذَا كَانَ القَولَانِ فِي وَقتَينِ)

٢٤ـ قاعدة: (العَاطِفُ فِي عَطفِ الجُمَلِ لَا يُفِيدُ سِوَى التَّشرِيكِ فِي حُكمِ الجُملَةِ المَعطُوفِ عَلَيهَا وَلَيسَ نَائِباً مَنَابَ عَامِلٍ)

٢٥ـ قاعدة: (إِذَا كَانَتِ الجُملَةُ الثَّانِيَةُ مُنَزَّلَةً مَنزِلَةَ البَيَانِ مِنَ الجُملَةِ الأُولَى وَكَانَتِ الأُولَى مَعطُوفَةً بِالفَاءِ كَانَ الأَصلُ فِي الثَّانِيَةِ أَن تُقطَعَ عَنِ العِطفِ فَإِذَا قُرِنَت بِالفَاءِ كَانَتِ الفَاءُ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى)

٢٦ـ قاعدة: ((«ثُمَّ» إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ تَدُلُّ عَلَى التَّرَاخِي فِي الرُّتبَةِ ولا تَدَلُّ عَلَى التَرَاخِي فى الزَّمَان)

٢٧ـ قاعدة: (حَرفُ العَطفِ إِذَا جِيءَ مَعَه بِإِعَادَة عَامل كَانَ عَاطِفُهُ عَامِلاً عَلَى مِثلِهِ فَصَارَ مِن عَطفِ الجُمَلِ لَكِنَّ العَاطِفَ حِينَئِذٍ أَشبَهُ بِالمُؤَكِّدِ لمدلول العَامِل)

٢٨ـ قاعدة: (عَطفُ الجُمَلِ أَوسَعُ مِن عَطفِ المُفرَدَاتِ لِأَنَّهُ عَطفٌ صُورِيٌّ)

٢٩ـ قاعدة: (كُلُّ جُملَةٍ أُرِيدَ تَفصِيلُهَا فَبِغَيرِ الوَاوِ تَفصِيلُهَا وَإِذَا أُرِيدَ العَطفُ عَلَيهَا بِغَيرِهَا وَغَيرِ تَفصِيلِهَا فَالوَاوُ)

٣٠ـ قاعدة: (عَطفُ الأَفعَالِ المَنفِيَّةِ هُوَ مِن عَطفِ الجُمَلِ)

٣١ـ قاعدة: (لا يُشتَرطُ تَنَاسُبُ الجُمَلِ المتعاطفة)

٣٢ـ قاعدة: (مِنَ الشَّائِعِ فِي الكَلَامِ أَنَّهُ إِذَا أُتِي بِكَلَام مؤكَّد بِحَرفِ «إِنَّ» وَأُتِيَ بِاسمِ إِنَّ وَخَبَرِهَا وَأُرِيدَ أَن يَعطِفُوا عَلَى اسمِهَا مَعطُوفاً هُوَ غَرِيبٌ فِي ذَلِكَ الحُكمِ جِيءَ بِالمَعطُوفِ الغَرِيبِ مَرفُوعاً لِيَدُلُّوا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُم أَرَادُوا عَطفَ الجُمَلِ لَا عَطفَ المُفرَدَاتِ)

المبحث الثالث: قواعد فى أدوات وحروف العطف

٣٣ـ قاعدة: (حُرُوفُ العَطفِ قَد تَتَنَاوَب)

٣٤ـ قاعدة: (العَطفُ بِـ «أو» قد يُفِيدُ التَّفصِيلَ وَالتَّنوِيعَ)

٣٥ـ قاعدة: (عَادَةُ العَرَبِ إِذَا رَدَّدَت بَينَ اسمين بـ «أو» أَن تُعِيدَ الضَّمِيرَ إِلَيهِمَا جَمِيعاً أو إِلَى أَحَدِهِمَا)

٣٦ـ قاعدة: (إذا كَانَ المَعطُوفُ بِـ «أو» أَولَى بِمَضمُونِ الفِعلِ العَامِلِ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ أَفَادَت «أَو» مَعنى مِنَ التَّدَرُّجِ إِلَى أَعلَى)

٣٧ـ قاعدة: («أَو» إِذَا وَقَعَت فِي سِيَاقِ النَّفيِ تُفِيدُ مُفَادَ وَاوِ العَطفِ فَتَدُلُّ عَلَى انتِفَاء المَعطُوف والمعطوف عليه مَعاً أما فى الإثبات فتفيد أن الحُكمَ هو لِأَحَدِ المُتَعَاطِفَينِ)

٣٨ـ قاعدة: («إِمَّا» حَرفٌ يَدُلُّ عَلَى التَّردِيدِ بَينَ أَحَدِ شَيئَينِ أَو أَشيَاءَ)

٣٩ـ قاعدة: («الفرق بين «إِمَّا» و«أَوِ» الَّتِي لِلتَّخيِيرِ أَنَّ «إِمَّا» تَدخُلُ عَلَى كِلَا الِاسمَينِ المُخَيَّرِ بَينَ مَدلُولَيهِمَا وَتَحتَاجُ إِلَى أَن تُتلَى بِالوَاوِ وَ«أَو» لَا تَدخُلُ إِلَّا عَلَى ثَانِي الِاسمَينِ. وَكَانَ التَّسَاوِي بَينَ الأَمرَينِ مَعَ «إِمَّا» أَظهَرَ مِنهُ مَعَ «أَو»)

٤٠ـ قاعدة: («أَم» مِن حُرُوفِ العَطفِ كَيفَمَا وَقَعَت)

٤١ـ قاعدة: («أَم» المُتَّصِلَةُ: هِيَ الوَاقِعَةُ فِي العَطفِ وَالوَارِدُ بَعدَهَا وَقَبلَهَا كَلَامٌ وَاحِدٌ وَالمُرَادُ بِهَا الِاستِفهَامُ عَنِ التَّعيِينِ)

٤٢ـ قاعدة: («ثُمَّ» لِلتَّرتِيبِ مَعَ التَّرَاخِي وَقَد تَأتِي لِتَرتِيبِ الأَخبَارِ لَا لِتَرتِيبِ المُخبَرِ عَنهُ وقد تأتى لِلتَفَاوُتِ بَينَ رُتبَتَينِ)

٤٣ـ قاعدة: («حَتَّى» تَجرِى مَجرَى الوَاوِ وَ«ثُمَّ» فِي التَّشرِيكِ)

٤٤ـ قاعدة: («لَكِن» مِن حُرُوفِ العَطفِ وهى للاستِدرَاكِ بَعدَ النَّفى)

٤٥ـ قاعدة: (إذا كانت «لَكِن» وحدها بغير واو كان تخفيفها أحسن وإذا كانت بالواو كانت تشديدها أفضل)

٤٦ـ قاعدة: (قَد تَأتِي الفَاءُ لِلعطفِ والإتباع معاً وقَد تَأتِي للإتباع فقط وقَد تَأتِي زَائِدَة)

٤٧ـ قاعدة: (حَرفُ «بَل» مَعنَاهُ الجَامِعُ هُوَ الإِضرَابُ فإذا عَطَفَ المُفرِدَاتِ كَانَ الإِضرَابُ إِبطَالاً لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ: لِغَلَطٍ فِي ذِكرِ المَعطُوفِ أَو لِلاحتِرَازِ عَنهُ فَذَلِكَ انصِرَافٌ عَنِ الحُكمِ. وَإِذَا عَطَفَ الجُمَلَ فَعَطفُهُ عَطفُ كَلَامٍ عَلَى كَلَامٍ وَهُوَ عَطفٌ لَفظِيٌّ مُجَرَّدٌ عَنِ التَّشرِيكِ فِي الحُكمِ)

٤٨ـ قاعدة: (العَطفُ بِـ «بَل» مِن طُرُقِ القَصرِ)

٤٩ـ قاعدة: («بَل» لَا تَخرُجُ عَن مَعنَى العَطفِ فِي الغَرَضِ لَا فِي نِسبَةِ الحُكمِ. وَلِذَلِكَ يَتبَعُ المَعطُوفَ بِهَا المُفرَدُ فِي إِعرَابِ المَعطُوفِ عَلَيه)

٥٠ـ قاعدة: (الفرق بين العطف بـ «لا» والعطف بـ «بل» أو «لكن» أن فى العطف بـ «لا» يكون المقصور عليه مقابلاً لما بعدها وأما فى العطف بـ «بل» أو «لكن» يكون المقصور عليه ما بعدهما)

٥١ـ قاعدة: (العَطفُ بِـ «حَتَّى» لَا يَحسُنُ إِلَّا إِذَا كَانَ المَعطُوفُ جُزءاً مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ إِمَّا أَعلَاهُ أَو دُونَه)

المبحث الرابع: قواعد فى العطف بالواو:

٥٢ـ قاعدة: (العَطفُ بِالوَاوِ لَا يَقتَضِي تَرتِيباً بَينَ المُتَعَاطِفَينِ فِي الحُصُولِ)

٥٣ـ قاعدة: (الوَاوُ قد تُفِيدُ التَّرتِيبَ بِالقَرِينَة)

٥٤ـ قاعدة: (قَد تَأتِي الوَاو لِلتَّقسِيمِ بِمَعنَى «أَو» فَيَكُونُ العَطفُ عَلَى اعتِبَارِ التَّوزِيع)

٥٥ـ قاعدة: (الأَصلُ فِي العَطفِ بِالوَاوِ مُطَابَقَةُ الضَّمِيرِ لِمَا قَبلَهُ فِي تَثنِيَةٍ وَجَمعٍ وَأَمَّا العَطفُ بِـ أَو فَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ فِيهِ إِلَّا عَلَى أَحَدِ مَا سَبَقَ)

٥٦ـ قاعدة: (عَطفُ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ عَلَى سَبِيلِ التَّفضِيلِ هُوَ مِنَ الأَحكَامِ الَّتِي انفَرَدَت بِهَا الواوُ)

٥٧ـ قاعدة: (مِن خَصَائِصِ الوَاوِ فِي العَطفِ أَن تَعطِفَ عَامِلاً مَحذُوفاً دَلَّ عَلَيهِ مَعمُولُهُ)

٥٨ـ قاعدة: (قَد تُفِيدُ الوَاوُ مَعنَى المَعِيَّةِ بِالقَرِينَةِ)

٥٩ـ قاعدة: (إذا دَخَلَت وَاوُ العَاطِفِ عَلَى لَامِ التَّعلِيلِ فقد يَكُونَ تَعلِيلاً مُعَلِّلُهُ مَحذُوفٌ أو يَكُونَ مَعطُوفاً عَلَى عِلَّةٍ أُخرَى مُضمَرَةٍ لِيُظهِرَ صِحَّةَ العَطفِ)

٦٠ـ قاعدة: (ما يقع بعد (بين) على نوعين: اسم وجملة والاسم المفرد الذى بعده لا يخلو من أن يكون دالاً على واحد أو أكثر من الواحد فإن كان دالاً على الواحد غير دال على أكثر منه عطف عليه اسم آخر وكان العطف بالواو دون غيرها)

المبحث الخامس: قواعد فى العطف بالفاء:

٦١ـ قاعدة: (أَصلُ مَعنَى الفَاءِ العَاطِفَةِ هو التَّرتِيبُ وَالتَّعقِيبُ)

٦٢ـ قاعدة: (الفَاءُ فِي عَطفِ الجُمَلِ تُفِيدُ مَعَ التَّرتِيبِ وَالتَّعقِيبِ مَعنَى السَّبَبِيَّةِ غَالِباً)

٦٣ـ قاعدة: (قَد تَأتِي الفَاءُ للدلالَةِ عَلَى التَّفَاوُتِ بَينَ رُتبَتَينِ)

٦٤ـ قاعدة: (العطفُ بالفَاءِ يُفيدَ تَسَبُّبَ مَجمُوعِ الصِّفَتَينِ فِي الحُكمِ المَقصُودِ مِنَ الكَلَامِ وَذَلِكَ شَأنُهَا فِي عَطفِ الصِّفَاتِ إِذَا كَانَ مَوصُوفُهَا وَاحِداً)

٦٥ـ قاعدة: (العَطفُ بِالفَاءِ قد يَدُلُّ عَلَى المُجَازَاةِ والمُقَابَلَةِ)

٦٦ـ قاعدة: (تَنفَرِدُ الفَاءُ مِن بَينِ سَائِرِ حُرُوفِ العَطفِ بِتَسوِيغِ الِاكتِفَاءِ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ فِيمَا تَضَمَّنَ جُملَتَينِ مِن صِلَةٍ أَو صِفَةٍ أَو خبر)

٦٧ـ قاعدة: (ذِكرُ فَاءِ التَّعقِيبِ قبل «إِنَّ» يدل على عَدَمِ إِرَادَةِ التَّعلِيلِ لِأَنَّهُ لَو أُرِيدَ التَّعلِيلُ لَكَانَت «إِنَّ» مُغنِيَةً غَنَاءَ الفَاء)

٦٨ـ قاعدة: (العَطفُ بِالفَاءِ يَستَدعِي مَزِيدَ الِاتِّصَالِ بَينَ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ لِمَا فِي مَعنَى الفَاءِ مِنَ التَّفرِيعِ وَالتَّسَبُّبِ)

٦٩ـ قاعدة: (الفَاءُ لَا تُعَدُّ فَاءً فَصِيحَةً إِلَّا إِذَا لَم يَستَقِم عَطفُ مَا بَعدَهَا عَلَى مَا قَبلَهَا)

٧٠ـ قاعدة: (الفاءُ انفَرَدَت مِن بَين سَائِر حُرُوفِ العَطفِ بِتَسوِيغِ الاكتفاءِ بِضَمِيرٍ واحدٍ فِيمَا تَضَمَّنَ جُملَتَين مِن صِلَة)

٧١ـ قاعدة: (تختص الفاء بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة)

٧٢ـ قاعدة: (المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط أدخلت الفاء فى أخبارها)

المبحث السادس: قواعد مشتركة فى العطف بالفاء والواو:

٧٣ـ قاعدة: (كُلُّ فِعلٍ عُطِفَ عَلَيهِ شَيءٌ وَكَانَ الفِعلُ بِمَنزِلَةِ الشرط وذلك الشيء بمنزلة الجزء عُطِفَ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ بِالفَاءِ دُونَ الوَاوِ)

٧٤ـ قاعدة: (العَطفُ بِالفَاءِ بَعِيدٌ عَنِ العَطفِ بِالوَاوِ وَأَوسَعُ مِن جِهَةِ التَّنَاسُبِ)

٧٥ـ قاعدة: (أَصلُ العَطفِ بِالوَاوِ أَن يَدُلَّ عَلَى مُغَايَرَةِ المَعطُوفَاتِ فِي الذَّاتِ بِخِلَافِ العَطفِ بِالفَاءِ فهو يَقتَضِي أَنَّ تِلكَ الصِّفَاتِ ثَابِتَةٌ لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ)

٧٦ـ قاعدة: (العَطفُ بِالوَاوِ أَعَمُّ مِنَ العَطفِ بِالفَاء)

المبحث السابع: قواعد فى عطف الصفات:

٧٧ـ قاعدة: (دُخُولُ العَاطِفِ يُؤذِنُ بِأَنَّ كُلَّ صفةٍ مستقلةٌ)

٧٨ـ قاعدة: (الصِّفَاتُ إِذَا تَكَرَّرَت وَكَانَت لِلمَدحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرَحُّمِ جَازَ فِيهَا الإِتبَاعُ لِلمَنعُوتِ وَالقَطعُ فِي كُلِّهَا أَو بَعضِهَا وَإِذَا تَبَايَنَ مَا بَينَ الوَصفَينِ جَازَ العَطفُ)

٧٩ـ قاعدة: (التَّعدِيدُ هِيَ إِيقَاعُ الالفَاظِ المُبَدَّدَةِ عَلَى سِيَاقٍ وَاحِدٍ وَأَكثَرُ مَا يُؤخَذُ فِي الصِّفَاتِ وَمُقتَضَاهَا أَلَّا يُعطَفَ بَعضُهَا عَلَى بَعضٍ لِاتِّحَادِ مَحَلِّهَا ويجريها مَجرَى الوَصفِ فِي الصِّدقِ عَلَى مَا صَدَقَ ولذلك يقل عطف بعض صفات الله عَلَى بَعضٍ)

٨٠ـ قاعدة: (النُّعُوتُ المُتَعَدِّدَةُ يَجُوزُ أَن تُعطَفَ وَيَجُوزَ أَن تُفصَلَ دُونَ عطفٍ)

٨١ـ قاعدة: (فِي عَطفِ الصِّفَاتِ نُكتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذِكرِهَا بِدُونِ العَطفِ وَهِيَ الإِشَارَةُ إِلَى كَمَالِ المَوصُوفِ فِي كُلِّ صِفَةٍ مِنهَا)

٨٢ـ قاعدة: (فِي عَطفِ النُّعُوتِ يُخَيَّرُ المُتَكَلِّمُ بَينَ الإِتبَاعِ فِي الإِعرَابِ لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ وَبَينَ القَطعِ وَالقَطعُ يَكُونُ بِنَصبِ مَا حَقُّهُ أَن يَكُونَ مَرفُوعاً أَو مَجرُوراً وَبِرَفعِ مَا هُوَ بِعَكسِهِ لِيَظهَرَ قَصدُ المُتَكَلِّمِ القَطع حِينَ يَختَلِفُ الإِعرَابُ)

٨٣ـ قاعدة: (إِذَا ذُكِرَتِ الصِّفَاتُ الكَثِيرَةُ فِي مَعرِضِ المَدحِ أَوِ الذَّمِّ فَالأَحسَنُ أَن يُخَالَفَ إِعرَابُهَا وَلَا تُجعَلَ كُلُّهَا جَارِيَةً عَلَى مَوصُوفِهَا لِأَنَّ هَذَا مِن مَوَاضِعِ الإِطنَابِ)

٨٤ـ قاعدة: (الصفاتُ إذا ذُكِرَت فى مقام التعداد فتارة يتوسط بينها حرف العطف لتغايرها فى نفسها وللإيذان بأن المراد ذكر كل صفة بمفردها وتارة لا يتوسطها العاطف لاتحاد موصوفها وتلازمها فى نفسها وللإيذان بأنها فى تلازمها كالصفة الواحدة وتارة يتوسط العاطف بين بعضها ويحذف مع بعض بحسب هذين المقامين)

٨٥ـ قاعدة: (إذا كان المقامُ مقامَ تَعدَادِ الصِّفَاتِ مِن غَيرِ نَظَرٍ إلى جَمعٍ أو انفرادٍ حَسُنَ إسقَاطُ حرفِ العَطف وإن أُرِيدَ الجَمعُ بَينَ الصِّفَات أو التَّنبِيهُ على تَغَايُرِهَا حَسُنَ إدخَالُ حَرفِ العَطف)

٨٦ـ قاعدة: (غَالِبُ الِاستِعمَالِ أَنَّ المُتَعَاطِفَاتِ بِالوَاوِ صِفَاتٌ مُستَقِلَّةٌ لِمَوصُوفَاتٍ مُختَلِفَةِ أَنوَاعٍ أَو أَصنَافٍ أَو لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ لَهُ أَحوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَأَنَّ المَعطُوفَاتِ بِالفَاءِ صِفَاتٌ مُتَفَرِّعَةٌ عَنِ الوَصفِ الَّذِى عُطِفَت عَلَيهِ بِالفَاءِ فَهِىَ صِفَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ مُتَفَرِّعٌ بَعضُهَا عَن بَعضٍ لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ)

٨٧ـ قاعدة: (يَعطِفُونَ بِالفَاءِ الصِّفَاتِ الَّتِى شَأنِهَا أَن يَتَفَرَّعَ بَعضُهَا عَن بَعضٍ)

المبحث الثامن: قواعد فى العطف والتوكيد والإعادة:

٨٨ـ قاعدة: (التَّوكِيدُ يَقتَضِى الفَصلَ ولَيسَ العَطف)

٨٩ـ قاعدة: (الأصلُ فِى الفَذلَكَةِ هو عَدَمُ العَطفِ)

٩٠ـ قاعدة: (التَّوكِيدُ اللفظِىُّ قد يُؤتَى بِهِ مَعطُوفاً)

٩١ـ قاعدة: (الأصلُ فِى حِكَايَةِ المُحَاوَرَات هُوَ حَذفُ العَاطف)

٩٢ـ قاعدة: (أَكثَرُ وُقُوعِ التلقين هو فِى مَوقِعِ العَطفِ)

٩٣ـ قاعدة: (لِلكَلَامِ المَعطُوفِ عَطفَ التَّلقِينِ مِنَ الحُكمِ حُكمُ الكَلَامِ المَعطُوفِ هُوَ عَلَيهِ خَبَراً وَطَلَباً)

٩٤ـ قاعدة: (التَّشبِيهُ قَد يُغنِىَ عَن حَرفِ العَطفِ)

٩٥ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى الفَاعِلِ بَعدَ ذِكرِ المَفعُولِ وَالمُتَعَلِّقَاتِ يفيد التَّفَاوُت بَينَ الفَاعِلين)

٩٦ـ قاعدة: (إِعَادَةُ الفعل أو الحرف بَعدَ حَرفِ العَطفِ: تَنبِيهٌ عَلَى التَّفَاوُتِ بَينَ المَعنَيَين)

٩٧ـ قاعدة: (كَثِيراً ما يُعَادُ فى العَطفِ: حَرفُ النَّفىِ لِلتَّنصِيصِ عَلَى أَنَّ تِلكَ المُتَعَاطِفَاتِ جَمِيعَهَا مَقصُودَةٌ بِالنَّفىِ بِآحَادِهَا لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ النَّفىَ لِلمَجمُوع)

٩٨ـ قاعدة: (حَرفُ العَطفِ نَائِبٌ عَنِ العَامِلِ فَهُوَ بِمَنزِلَةِ إِعَادَةِ اسمِ المَوصُولِ سَوَاءٌ وَقَعَ الِاقتِصَارُ عَلَى حَرفِ العَطفِ أَم جُمِعَ بَينَ حَرفِ العَطفِ وَإِعَادَةِ اسمِ المَوصُولِ بَعدَ حَرفِ العَطفِ)

٩٩ـ قاعدة: (عَطفُ جُمَلٍ عَلَى جُملَةِ الصِّلَةِ لا يَقتَضِى لُزُومَ اجتِمَاعِ تِلكَ الصِّلَاتِ لِكُلِّ مَا صَدَقَ عَلَيهِ اسمُ المَوصُولِ)

١٠٠ـ قاعدة: (قَد يَقَعُ التَّكرِيرُ مَعَ العَطفِ لِأجلِ اختِلَافِ القُيُودِ فَتَكُونُ تِلكَ المُغَايَرَةُ مُصَحِّحَةً العَطفَ)

المبحث التاسع: قواعد فى عطف النداء والفِعل عَلى الاسمِ والأخبار والِاسم الشَّبِيه بِالفِعلِ:

١٠١ـ قاعدة: (تَصحِيحُ أَو تَحسِينُ العَطفِ يَحصُلُ بِكُلِّ فَاصِلٍ بَينَ الفِعلِ الرافِعِ لِلمستتر وَبَينَ المَعطُوفِ)

١٠٢ـ قاعدة: (البَيَانُ لَا يُعطَفُ عَلَى المُبَيَّنِ)

١٠٣ـ قاعدة: (العَطفُ يَجعَلُ الجُملَةَ المَعطُوفَةَ بِمَنزِلَةِ التَّكمِلَةِ لِلمَعطُوفَةِ عَلَيهَا)

١٠٤ـ قاعدة: (شَأنُ عَطفِ النِّدَاءِ أَن يَكُونَ عِندَ اختِلَافِ المُنَادَى أَمَّا إِذَا اتَّحَدَ المُنَادَى فَالشَّأنُ عَدَمُ العَطفِ)

١٠٥ـ قاعدة: (قد يُقَدَّمُ المَجرُورُ لِلتَّنبِيهِ عَلَى أَنَّ العَطفَ مِن عَطفِ المُفرَدَاتِ لَا مِن عَطفِ الجُمَلِ)

١٠٦ـ قاعدة: (إِنَّمَا تُعطَفُ الأخبَارُ إِذَا كَانَت أَوصَافاً)

١٠٧ـ قاعدة: (الأصلُ أن لا يُؤتَى بِالعَطفِ مَعَ كَمَالِ الاتِّصَال)

١٠٨ـ قاعدة: (العَطفُ أَعلَقُ بِاستِقلَالِ كِلَا المُتَعَاطِفَينِ بِأَنَّهُ مَقصُودٌ فِي الكَلَامِ بِخِلَافِ البَدَلِ)

١٠٩ـ قاعدة: (مَجِيءُ التَّفرِيعِ مِنَ المُتَكَلِّمِ عَلَى مَا هُوَ مِن كَلَامِ المُخَاطَبِ فِيهِ إِلزَامٌ بِالحُجَّةِ)

١١٠ـ قاعدة: (مِن مُقتَضَيَاتِ تَركِ العَطفِ: التَّقرِيرُ وَالتَّقرِيعُ)

١١١ـ قاعدة: (قَد يَعطِفُونَ تَشبِيهٍ عَلَى تَشبِيهٍ وَكَثُرَ أَن يَكُونَ العَطفُ فِي نَحوِهِ بَـ «أَو» دُونَ الوَاوِ)

١١٢ـ قاعدة: (الِاسمُ الشَّبِيهُ بِالفِعلِ فِي الِاشتِقَاقِ يَحسُنُ عَطفُهُ عَلَى الفِعلِ وَعَطفُ الفِعل عَلَيهِ)

١١٣ـ قاعدة: (لَا يَحسُنُ اجتِمَاعُ جَوَابَينِ إِلَّا بِوُجُودِ حَرفِ عَطفٍ)

١١٤ـ قاعدة: (إِذَا كَانَ البَعضُ قَرِيباً مِنَ البَعضِ جَازَ حَذفُ العَاطِفِ)

١١٥ـ قاعدة: (المَعطُوفُ عَلَى المُتَعَلّقِ مُتَعَلّقٌ فَهُوَ أَولَى بِالتَّقدِيمِ مِنَ المَعطُوفِ عَلَى الِاسمِ المُتَعَلّقِ بِهِ لِأَنَّ المَعطُوفَ عَلَى المُتَعَلّقِ بِهِ أَجنَبِيٌّ عَنِ المَعطُوفِ عَلَيهِ وَأَمَّا المَعطُوفُ عَلَى المُتَعَلّقِ فَهُوَ مِن صِلَةِ المَعطُوفِ عَلَيهِ)

١١٦ـ قاعدة: (يتَّسعُ فِي المَعطُوفَاتِ مَا لَا يتَّسعُ فِي المَعطُوفِ عَلَيهَا)

١١٧ـ قاعدة: (الجِنسَانِ المُختَلِفَانِ إذَا اشتَرَكَا فِي حُكمٍ لَم يَكُن بد مِن تَوسِيطِ العَاطِفِ بَينَهُمَا)

١١٨ـ قاعدة: (إذا تقدَّمَ مُتَعَاطِفَانِ بـ «أو» مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ كُنتَ مُخَيَّراً بَينَ أن تراعيَ المتقدِّمَ أو المتأخرَ)

١١٩ـ قاعدة: (لا يلزمُ من تقييدِ المعطوفِ عليه تقييدُ المعطوفِ ولا العكس)

١٢٠ـ قاعدة: (مَتَى أمكَنَ العَطفُ مِن غَيرِ ضعفٍ ولا إخلالِ معنى رَجَحَ على المعيَّة)

١٢١ـ قاعدة: (قَد يُعطَفُ الفِعلُ عَلى الاسمِ لأنَّه بِمَعنَاه)

١٢٢ـ قاعدة: (لَيسَ مِن لَوَازِمِ العَطفِ أن يُقَيَّدَ المَعطُوفُ بِجَميعِ مَا قُيِّدَ به المَعطُوفُ عَلَيه)

١٢٣ـ قاعدة: (قَد يَأتِي الكَلامُ مُستَأنَفاً غَيرَ مَعطُوف لِيَكُونَ الكلامُ أعمّ)

١٢٤ـ قاعدة: (ظَاهِرُ العَطفِ يَقتَضِي المُغَايَرة بَينَ المَعطُوف والمَعطُوفِ عَلَيه إلا بِدَليلٍ يَقتَضِي غَير ذلك)

١٢٥ـ قاعدة: (مَتَى اختَلَفَ صِيَغُ المَعطُوفِ بَعضه عَلَى بَعض لَم يرجع إلَّا إلى ما يَلِيه ولا يرجع إلى مَا تَقَدَّمَ مِمَّا لَيسَ فِي مِثلِ صِيغَتِه إلَّا بِدَلالة)

١٢٦ـ قاعدة: (إضمارُ الفعلِ لِدلالةِ المَعنَى عَلَيه أسهَلُ مِن العَطفِ عَلَى مُرَاعَاةِ المَعنَى)

١٢٧ـ قاعدة: (إذَا اجتَمَعَ العَطفُ والبَدَلُ قُدِّمَ البَدَلُ عَلَى العَطف)

١٢٨ـ قاعدة: (العطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحداً فى المعطوف والمعطوف عليه)

١٢٩ـ قاعدة: (مَا عُطِفَ عَلَى شَيءٍ بِحَرفِ عَطف والفِعلُ لا يَصِلُ إلَيه فِيهِ مَذهَبَانِ للنحاة هُمَا التَّضمِينُ أو الإضمَارُ والصَّحِيحُ هو التَّضمِينُ)

١٣٠ـ قاعدة: (إذا أتى حرف العطف قبل لو الوصلية كان عاطفاً على مقدر ويكون حذف المعطوف عليه مطرداً لدلالة المعطوف دلالة واضحة عليه)

﴿١٣١﴾ـ قاعدة: (الشَّأنُ فِي العَطفِ التَّنَاسُبُ بَينَ المُتَعَاطِفَاتِ)

﴿١٣٢﴾ـ قاعدة: (يُؤتَى بِالضَّمِيرِ عِندَ عَطفِ اسمٍ عَلَى ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ مَرفُوعِ المَحَلِّ)

﴿١٣٣﴾ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى اللفظِ أقوَى مِنَ العَطفِ عَلَى المَوضِعِ)

﴿١٣٤﴾ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى المَحَلِّ شَايِعٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ)

خاتمة: وفيها نتائج البحث والتوصيات.

الفصل الأول: العطف فى اللغة العربية

المبحث الأول: معنى العطف فى اللغة

(عَطَفتُ الشيءَ: أَمَلتُه وانعطف الشيء انعاج وعَطَفتُ عليه: انصرفت. وعَطَفتُ رأسَ الخَشَبَةِ أى: لَوَيتُ. وهُنَّ عواطفُ: أى: ثوانى الأعناقِ. وثَنَى فلانٌ على عِطفِهِ إذا أعرضَ عنكَ وجفاك. وتَعطِفُ على ذى رَحِمٍ فى الصّلة والبرّ. وعَطَفَ اللهُ فلاناً على فلانٍ عطفاً. والعَطّافُ: الرّجل العطيف على غيره بفضله الحسنُ الخُلُقِ البارُّ اللّيّنُ الجانِب. وعِطفا كلّ شيءٍ جانباه وعِطفا الإنسان من لدن رأسِه إلى وركه.

وعطفتُ الوسادة أى: ثنيتها وارتفقتها.

ورجلٌ عَطُوفٌ إذا عَطَفَ على القوم فى الحرب فَحَمَى دُبُرَهم إذا انهزموا. وظبيٌ عاطِفٌ: تعطِفُ عُنُقَها إذا ربضت وربما كان الذّئب عاطفاً فى عَدوِهِ وخَتَلِهِ. وعطفتُ دابّتى وبرأس الدّابّة إلى وجه آخر. وهى ليّنة العطف والعطف متن العنق. وفلان يَتَعَاطَفُ فى مشيه إذا حرك رأسه. وناقة عَطُوفٌ تعطِفُ على بَوٍّ فترأمُه ويجمع على عُطُف. وفلان يتعطّف بثوبه شبه التّوسّخ. والعَطُوفُ: مِصيَدَة سُمّيت به لأنها خَشَبَةٌ مَعطوفة ويقال: عاطوف) (١).

قَالَ الله جلّ وعزّ: (ثَانِيَ عِطفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ) [الحَج: ٩] جَاءَ فِي التَّفسِير أَن مَعنَاهُ: لاوياً عُنُقه. وَهَذَا يُوصف بِهِ المتكبّر. فَالمَعنى: وَمن النَّاس من يُجَادِل فِي الله بِغَير علم ثَانِياً عطفه. وَنصب (ثَانِيَ عِطفِهِ) [الحَج: ٩] على الحَال وَمَعنَاهُ التَّنوِين كَقَولِه جلّ وعزّ: (هَدياً بَالِغَ الكَعبَةِ) [المَايِدَة: ٩٥] مَعنَاهُ: بَالغاً الكعبةَ. وعِطفا الرجل: ناحيتاه عَن يَمِين وشِمَال. ومَنكِب الرجل: عِطفه وإبطه عطفه ورُوى عَن النَّبِي صلى الله عَلَيهِ وَسلم أَنه قَالَ:

---

(١) ـ باختصار من العين للخليل ﴿٢﴾: ﴿١٧﴾.

(سُبْحَانَ الَّذِى تَعَطَّفَ العِزَّ وَقَالَ بِهِ) [1] مَعنَاهُ وَالله أعلم: سُبحَانَ من تَرَدَّى بالعِزّ والعطاف: الرِدَاء. وَالمرَاد مِنهُ بهاء الله وجلاله وجماله. وَالعرب تضع الرِّدَاء مَوضِع البَهجَة وَالحسن وتضعه مَوضِع النعمة والبهاء. وسمّى الرِّدَاء عِطافاً لوُقُوعه على عِطفَي الرجُل وهما ناحيتا عُنُقه. فَهَذَا معنى تعطّفِه العِزَّ. وَيجمع العِطَاف عُطُفاً وأعطِفَةً. والمِعطَف: الرِّدَاء وَجمعه المعاطف. وَهُوَ مثل مئزر وَإِزَار وَمِلحَف ولِحَاف ومِسرَد وسِراد. وَقَالَ أَبُو زيد: امرَأَة عَطِيف وَهِى الَّتِى لَا كِبر لَهَا اللينة الذليلة المِطواع فَإِذا قلت: امرَأَة عَطوف فَهِىَ الحانية على وَلَدهَا. وَكَذَلِكَ رجلٌ عَطُوفٌ.

وَيُقَال: عَطَفَ فلَان إِلَى نَاحيَة كَذَا يَعطِفُ عَطفاً إِذا مَال إِلَيهِ وانعطف نَحوه. وعَطَفَ رأسَ بعيره إِلَيهِ إِذا عَاجَهُ عَطفاً. وعَطَفَ الله بقلب السُّلطَان على رعيّته إِذا جعله عَاطِفاً رحِيما. وَيُقَال عَطَف الرجل وِساده إِذا ثَنَاه ليرتفق عَلَيهِ ويتّكىء.

العُطُوف: الأردية. والعُطوف الآباط. وعِطفا كل إنسانٍ ودابّةٍ: شِقَّاه من لدن رَأسه إِلَى وركيه شمر عَن ابن شُمَيل: العِطَاف تَردّيك بِالثَّوبِ على منكبيك كَالَّذى يفعل النَّاس فِى الحرّ وَقد تعطف بردائه. قَالَ: والعطاف الرِّدَاء والطيلسان وكل ثوب تَعَطَفُهُ أَى تَردَّى بِهِ فَهُوَ عطاف.

وَقَالَ الليث: العَطاف: الرجل الحَسن الخُلُق العَطُوف على النَّاس بفضله. وظبية عَاطِف إِذا رَبضت فعَطفت عُنقها. وَكَذَلِكَ الحاقِف من الظباء. وناقةٌ عطوفٌ إِذا عَطِفَت على بَوّ فرئمته. والجميع العُطُف. وَيُقَال فلَان يتعاطف فِى مِشيته بِمَنزِلَة يتهادى ويتمايل من الخُيَلاء والتبختُر. وَيقال: عَطَفتُ رَأس الخَشَبة فانعطف إِذا حَنَيته فَانحنى. والعَطُوف وبعضٌ يَقُول: العاطوف مِصيدة سمّيت بِهِ لانعطاف خشبتها.

العطائف: القِسىّ الوَاحِدَة عطِيفَة كَمَا سمّوها حنِيَّةً وَجَمعهَا حَنِىٌّ. والعطف: عطف أَطرَاف الذَيل من الظهارة على البِطانة.

وَيُقَال: العَطُوف: وَهُوَ الَّذِى يَعطف على القداح فَيخرج فائزاً.

والعَطوف: القِدح الَّذِى لَا غُرم فِيهِ وَلَا غُنم لَهُ وَهُوَ أحد الأغفال الثَّلَاثَة فِى قِداح الميسر سُمّى عطُوفاً لِأَنَّهُ يُكَرُّ فِى كل رَبَابه يضرب بهَا. قَالَ وَقَوله: قِدحاً عطوفاً وَاحِد فِى معنى جَمِيع.

([1]) ـ رواه الترمذى فى أبواب الدعوات ([19][20]).

والعَطَفة هِيَ الَّتِي تَعَلَّقُ الحَبَلَةُ بهَا من الشّجر.

ويُقَال: تَنَحَّ عَن عطف الطَّرِيق وعطفِه وعلَبِهِ ودَعسِهِ وقَرِيّه وَقَرِقِه وقَارِعته.

وَالعطَفة من خرَز النِّسَاء تتعلّقها طلب محبَّة أزوَاجها. وَسميت بذلك تفاؤلاً بهَا. وقوسٌ عَطُفٌ: ليّنة الانعطاف.

وَقيل للقوس: عُطفٌ لِأَنَّهَا معطوفة فُعُل بِمَعنى مفعولة كَمَا قيل: قَوس عُطُلٌ أَى مُعَطَّلَة لَا وَتَر عَلَيهَا وقلبٌ فُرُغٌ أَى مفرَّغ من الحزن وَنَحو ذَلِك كثير. والعَطَفُ: وجع فِي العُنُق من تعادى الوسادة عِطف الرجل. وَقَوله فِي وصف النَّبِي صلى الله عَلَيهِ وَسلم: وَفِي أَشفَاره عَطَفٌ أَى انعطافٌ. وعطَّفتُه ثوبي أَى جعلته عِطافاً لَهُ (١).

(عَطَفَه عَطفاً وعُطُوفاً: أمَالَه وثَنَاه. وعَطَفَ على ذى رَحِمِه وتَعَطَّفَ عليه. وهو عَطُوف وعَطَاف. وقد عَطَفَه اللهُ.

ودابة لَيِّنَةُ العَطف: أى إذا عُطِفَ رأسُها. وهو يَتَعاطَفُ فى مَشيِه: إذا حَركَ رأسَه.

وناقَةٌ عَطُوفٌ: يَعطِفُها صاحبُها على بَو فَتَر أمه والجميعُ: العُطُف.

وظَبيَةٌ عاطِفٌ: أى تَربِضُ وتَعطِفُ عُنُقَها. وربَّما كان الذئبُ عاطِفاً فى عَدوه وخَتله.

وعِطفا كل شَىء: جَانِباه من لَدُن رأسِه إلى وَرِكِه. ويقال: ثَنى عِطفَه: إذا أعرَضَ وَجَفا.

وعِطفُ القَوس: سِيَتُها. وقَوسٌ عُطف: لَينةُ الانعِطاف. وتُسَمَّى القِسِيُّ: عَطَائف.

والعَطُوفُ والعاطُوفُ جميعاً: خَشَبَةٌ مَعطوفَة جُعِلَت مِصيَدَةً.

والعَطفَةُ من خَرَزِ النَساء: ما تَتَعَلَقُها تَتَعَاطف بها مَودةَ أزواجها عليها. والتى يَتَعَلَّق عليها العِنَبُ بالشَجَر من قُضبَان الكَرم.

والعَطَفُ: شَجَرٌ مثلُ العَوسَج له وَرَقٌ ضَخمٌ. وفى لُغَة طيئ: وَجَعُ الرأس من تَعَادى الوِسَاد وقد عَطِفَ الرجُلُ. وهو أيضاً: انعِطافُ الأشفَار. وامرَأةٌ عَطِيفٌ: ذَليلةٌ مِطواع.

والعِطافُ -وجَمعُه عُطُفٌ- والمِعطَفُ جميعاً: الرداء. واعتَطَفتُ عِطَافى: ارتدَيته. وعَطَّفتهُ ثَوبى: جَعَلته له عِطَافاً. وتَعَطفتُ بِثَوبى: شِبهُ تَوَشَحت) (٢).

---

(١) ـ باختصار من: تهذيب اللغة ٢: ١٦.

(٢) ـ المحيط فى اللغة ١: ٧٤.

(عَطَفتُ أعطِفُ عَطفاً: أى ملت. ومنه حديث العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه قال: شهدت النبى صلى الله عليه وسلم حُنينا فلما أنهزم المسلمون قال: ناد يا أصحاب السَّمُرَةِ فناديت فوالله لكأن عكفتهم حين سمعوا صوتى عَطفَةُ البقر على أولادها.

والعَطفَةُ: خرزة تؤخذ بها النساء الرجال.

وعَطَفتُ الوسادة: ثنيتها.

وعَطَفتُ عليه: أى أشفَقتُ يقال: ما تثنينى عليك عاطفة من رحم ولا قرابة.

وعَطَفَ عليه: أى حمل وكر. ويتوجه قول أبى وجزة السعدى:

العاطِفُونَ تحين ما من عاطِفٍ ... والمُسبِغُونَ يداً إذا ما أنعموا

على العاطِفَةِ وعلى الحملة.

وظبية عاطِفٌ: تَعطِفُ جيدها إذا ربضت.

والعِطَافُ -بالكسر- والمِعطَفُ: الرداء

وعِطَاف من أسماء الكلاب والعَطُوفُ: الكثير العَطفِ والرحمة.

والناقة العَطُوفُ: التى تُعطَفُ على البَوّ فترأمه.

والعَطُوفُ والعاطُوفُ: مصيدة سميت بذلك لانعطاف خشبتها.

والعَطُوفُ والعَطّافُ: فى صفة قداح الميسر وهو الذى يَعطِفُ على القداح فيخرج فائزاً.

وقال القتبى: العَطُوفُ: القدح الذى لا غرم له فيه ولا غنم وهو أحد الأغفال الثلاثة من قداح الميسر سمى عَطُوفاً لأنه يكر فى كل ربابة يُضرب بها قال: وقوله: " قُدحاً عَطُوفاً " واحد فى معنى جميع. وقال السكرى: العَطُوفُ: الذى يرد مرة بعد مرة أو الذى كرر مرة بعد مرة.

والرجل يَعطِفُ الوسادة: أى يثنيها عَطفاً إذا أرتفق بها.

وقال أبو عمرو: من غريب شجر البر: العَطفُ.

والعَطَفَةُ: هى التى تتعلق الحَبَلَةُ بها من الشجر

والعَطَفُ -بالتحريك -: طول الأشفار ومنه حديث أم معبد رضى الله عنها: وفى أشفاره عَطَفٌ -ويروى: غَطَفٌ ويروى: وطَفٌ- وعُطَيفٌ -مصغرا- من الأعلام.

والقوى المَعطُوفَةُ: هى هذه العربية. وقال ابن دريد: قوسٌ مَعطُوفَةُ السِّيَةِ وهى التى تتخذ للأهداف فَتُعطَفُ سيتها عليها عَطفاً شديدا. يعنى القوس بالعربية.

وعِطفا الرجل -بالكسر-: جانباه من لدن رأسه إلى وركيه وكذلك عِطفا كل شيء: جانباه.

وقال ابن الأعرابى: يقال: تنح عن عِطفِ الطريق وعَطفِه: أى قارعته.

وقال ابن عباد: عِطفُ القوس: سيتها.

وقال ابن دريد: فلان ينظر فى عِطفَيهِ: إذا كان معجبا بنفسه.

وتَعَوَّجَ الفرس فى عِطفَيهِ: إذا تثنى يمنة ويسرة.

وجاء فلان ثانى عِطفِه: إذا كان رخى البال.

وقال غيره: يقال ثنى عنى فلان عِطفَه: إذا أعرض عنك.

والعِطفُ: الإبط أيضاً. وقال أبو زيد: امرأة عَطِيفٌ: وهى التى لا كبر لها وهى اللينة المِطوَاعُ. وعَطَّفتُه ثوبى تَعطِيفاً: أى جعلته له عِطَافاً.

وانعَطَفَ الشيء: انثنى. ومُنعَطَفُ الوادى: منحاه. وتَعَاطَفُوا: عَطَفَ بعضهم على بعضٍ.

وتَعَطَّفَ عليه: أى أشفق. وتَعَطَّفتُ بالعِطَافِ: أى ارتديت

وقال الليث: يقال للإنسان: يَتَعَاطَفُ فى مشيته: إذا حرك رأسه. وقال غيره: هو بمنزلة يتهادى وهو من التبختر.

واستَعطَفَه: سأله أن يَعطِفَ عليه. والتركيب يدل على انثناء وعياج) [1].

المبحث الثانى: معنى العطف فى الاصطلاح

(العطف: تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة مثل: قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد.

عطف البيان: تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله: تابع شامل لجميع التوابع وقوله: غير صفة خرج عنه الصفة وقوله: يوضح متبوعه خرج عنه التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه.

([1]) ـ باختصار من: العباب الزاخر واللباب الفاخر لرضى الدين القرشى الصغانى ١: ٨٥٧.

عطف البيان: هو التابع الذى يجىء إيضاح نفس سابقة باعتبار الدلالة على معنى فيه كما فى الصفة. وقيل: عطف البيان: اسم غير صفة يجرى مجرى التفسير) (١).

(النسق هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة فى اللفظ والمعنى أو فى اللفظ دون المعنى.

فواسطة اللفظ والمعنى أربعة أحرف: الواو والفاء وثم وحتى. وواسطة اللفظ دون المعنى ستة: أو وإما وبل وأم ولكن ولا.

وإنما كان كذلك من قبل أنك إذا قلت: جاءنى زيد وعمرو فقد اشترك الاسمان فى الإعراب فهذا هو اللفظ. واشتراكهما فى المعنى هو المجىء. وكذلك مع الفاء وثم وحتى. وإن كانت المعنى تختلف على [حسب] ما بينان فى فصل الحرف وليس كذلك باقى حروف العطف الستة لأنها إنما تجمع بين الاسمين فى الإعراب دون المعنى بحسب معانى الحروف مثل: جاءنى زيد أو عمرو أى أحدهما) (٢).

قال ابن الخباز: (النسق بمعنى المنسوق وهو المنظوم تقول: نسقت العقد أى: نظمته. ولما كان التابع فى هذا الباب غير المتبوع احتاجا إلى رابط وكان الحرف أولى لأن الحروف نوائب عن الأفعال. وفى حروف العطف اختصار بديع وهو أنها تكفى مؤونة تكرير العامل والعطف فى المختلفين نظير التثنية فى المتفقين) (٣).

("حروف العَطف" و"حروف النَّسق" فالعطف من عبارات البصريين وهو مصدرُ عطفت الشيءَ على الشيء إذا أملته إليه يقال: "عَطَفَ فلانٌ على فلان" و"عطفتُ زِمَامَ الناقة إلى كذا" و"عطف الفارسُ عِنانَه" أى: ثَناهُ وأماله. وسُمّى هذا القبيل عطفاً لأن الثانى مَثنىّ إلى الأوّل ومحمول عليه فى إعرابه. والنسق من عبارات الكوفيين وهو من قولهم: "ثَغرٌ نَسَقٌ" إذا كانت أسنانه مستوية وكلامٌ نَسَقٌ إذا كان على نظام واحد. فلمّا شارك الثانى الأوّلَ وساواه فى إعرابه سمى نسقاً.

وهو من التوابع فالأوّلُ المتبوع المعطوف عليه والثانى التابع المعطوف. وهذا الضربُ من التوابع يُخالِف سائرَ التوابع لأنها تتبع لغير واسطة والمعطوفُ لا يتبع إلَّا بواسطة. وإنّما

---

(١) ـ التعريفات للجرجانى: ١٥١. وانظر: اللباب فى قواعد اللغة: ١١٧.

(٢) ـ **شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢: ٥٦٥.**

(٣) ـ توجيه اللمع لابن الخباز: ١٨٣. .

كان كذلك لأن الثانى فيه غير الأوّل ويأتى بعد أن يستوفى العاملُ عملَه فلم يتّصل إلَّا بحرف بخلافِ ما الثانى فيه الأوّلُ كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل وإن كان يأتى فى البدل ما الثانى فيه غير الأوّل إلَّا أنه بعضُه أو معنى يشتمل عليه فكأنّه هو هو فلذلك لم يحتج إلى واسطةِ حرف) [1].

الفرق بين العطف والصفة

(اعلم: أن العطف يشبهُ الصفة والبدل من وجهٍ ويفارقهما من وجهٍ أما الوجهُ الذى أشبههما فإنه تابعٌ لِما قبلهُ فى إعرابه وأما الوجه الذى يفارقهما فيه فإن الثانى غير الأول والنعتُ والبدلُ هما الأول ألا ترى أنكَ إذا قلت: "زيدٌ العاقلُ" فالعاقل هو زيدٌ وإذا قلت: "مررتُ بزيدٍ أخيكَ" فأخوكَ هو زيدٌ وإذا قلت: "قامَ زيدٌ وأخوكَ" فأخوك غيرُ زيدٍ فلذلك يجوز أن تخبر عن الاسم [المعطوفِ عليهِ الأولِ] ويجوز أن تخبر عن الاسم المعطوف الثانى التابع لما قبلهُ ولك أن تخبر عنهما جميعاً تقول: زيدٌ وعمرٌو فى الدارِ فإن أخبرتَ عنهما جميعاً قلت: "اللذانِ هما فى الدار زيدٌ وعمرٌو" وإن أخبرتَ عن زيدٍ قلت: "الذى هو وعمرٌو فى الدار زيدٌ" وإن أخبرتَ عن "عمرٍو" قلت: "الذى زيدٌ وهو فى الدار عمرٌو" وإن شئت قلتَ: "الذى هو وزيدٌ فى الدار عمرٌو" لأن المعنى واحدٌ فإن قلت: "قامَ زيدٌ وعمرٌو" فأخبرتَ عنهما جميعاً قلت: "اللذانِ قاما زيدٌ وعمرٌو" وإن أخبرت عن "زيدٍ" قلت: الذى قامَ هو وعمرٌو "زيدٌ" فأكدت الضمير فى "قامَ" بهو لتعطف عليه الظاهر ويجوز أن لا تذكر "هو" فتقول: "الذى قامَ وعمرٌو زيدٌ" وفيه قبحٌ وإن أخبرت عن "عمرٍو" قلت: "الذى قامَ زيدٌ وهو عمرٌو زيدٌ" فإن قلت فى هذه المسائل بالألف واللام فقياسهُ قياسُ ما تقدم وإن أخبرت عن المفعول من قولك: ضربتُ زيداً وعمراً فإن أردتَ أن تخبر عن "زيدٍ" قلت: الذى ضربتهُ وعمراً زيدٌ وإن أخبرتَ عن عمرٍو قلت: "الذى ضربتُ زيداً وإياهُ عمرٌو" فإن لم ترد ترتيب الكلام على ما كان عليه قلت: الذى ضربتهُ وزيداً عمرٌو وجاز ذلك لأنَّ قولك: "ضربتُ زيداً وعمراً وضربتُ عمراً وزيداً" فى الفائدة سواءٌ فإن قلت: ضربتُ زيداً وقامَ عمرٌو لم يجز الإخبار عن واحدٍ منهما لأنهما من جملتين والعاملان يختلفان فلو أخبرت عن "زيدٍ" لكنت قائلاً: "الذى ضربتهُ وقامَ عمرٌو زيدٌ" فليس لقولكَ: قامَ عمرٌو اتصالٌ بالصلة فإن زدتَ فى

---

(١) ـ شرح المفصل لابن يعيش ٥: ٣.

الكلام فقلتَ: وقامَ عمرٌو إليه أو من أجله جاز فإن قلت: ضربتُ زيداً أو عمراً فأخبرت عن "زيدٍ" فإن الأخفش يقولُ: "الضاربهُ أنا أو عمراً زيدٌ" قال لأنَّ عمراً قد صار كأنه من سببه إن وقع عليهما فِعلٌ واحدٌ كما تقول: مررتُ برجلٍ ذاهبٍ أبوهُ أو عمرو ولو قلت: أو ذاهبٌ عمرٌو لم يجز لأنهما لم يجتمعا فى فِعلٍ واحدٍ فيصير عمرٌو إذا جعلت لهُ فعلاً على حدته كأنك قلت: مررتُ برجلٍ ذاهبٌ عمرٌو وكذلك لا يجوز: الضاربه أنا والضاربُ زيداً عمرٌو قال أبو بكر: لأنه قد انفصل من العامل الذى فى صلة الضاربِ وإذا قلت: ضربتُ أو شتمتُ عمراً فأخبرت عن "عمرٍو" قلت: "الذى ضربتُ أو شتمتُ عمرٌو" تريد: "الذى ضربتهُ أو شتمتهُ عمرٌو" فالفعلانِ داخلانِ فى الصلة فإن قلتهُ بالألف واللام احتجتَ أن تقول: الضاربه أنا والشاتمه أنا عمرٌو فأخرجتَ ما كان فى صلة "الذى" عنها لأنه لا بد من ألف ولامٍ أخرى حتى يصير فاعلٌ بمعنى الفعل وهذا لا يجوز ومعنى الكلام أيضاً يتغير لأنك إذا قلت: "الذى ضربتُ أو شتمتُ عمرٌو" فالشك واقع فى الفعلين وإذا قلت: "الضاربهُ أنا أو الشاتمهُ أنا عمرٌو" فالشك فى الاسمين فإن قلت: ضربتُ زيداً أو شتمتُ عمراً لم يجز أن تخبر عن زيدٍ إلا أن تضمر فى الجملة الثانية ما يرجعُ إلى "زيدٍ" فتقول: "الذى ضربتُ أو شتمتُ عمراً من أجله أو لهُ زيدٌ") (١).

المبحث الثالث: أنواع العطف

(العطف عطفان: عطف بيان وعطف نسق.

عطف البيان هو الاسم الجارى على اسم دونه فى الشهرة بينه كما بينه النعت إلا أنه لا يكون نعتا لمانع فيه والمقصود من الاسمين الأول والفرق بينه وبين البدل فى اللفظ يقع فى باب النداء وفى باب إعمال اسم الفاعل المعرف بالألف واللام إذا أجرى على المجرور.

وأما عطف النسق فلا يكون إلا بحروف منها: الواو والفاء وثم وحتى وهذه تشرك بين الأول والثانى فى الإعراب والمعنى وتنفرد الواو بأنها لا تعطى رتبة وثم بالمهلة ولا مهلة فى الفاء وحتى تنفرد بأن ما بعدها لا يكون إلا جزءا مما قبلها وفائدتها أن ما بعدها حقير أو عظيم أو ضعيف أو قوى. ومنها بل ولا بل وهما للإضراب عند جعل الحكم للأول وإثباته

(١) ـ الأصول فى النحو لابن السراج ٢: ٥٣٠.

للثانى ولا يعطف بها فى الاستفهام ولا مع بل فى الإيجاب والأمر نفى وفى النفى والنهى توكيد ومنها لا وهى لنفى حكم الأول عن الثانى ولا يعطف بها إلا فى الأمر والإيجاب ومنها لكن وهى نقيضة لا والعاطفة منها ما لم يقم بعدها جملة والأخرى مخففة من الثقيلة وتقع المخففة فى سائر أنواع الكلام إلا فى الاستفهام ويلزم فى المخففة ما يلزم فى العاطفة من مخالفة ما بعدها لما قبلها لفظا ومعنى ومعنى دون لفظ ومنها أم المتصلة وهى التى ما قبلها مع ما بعدها كلام واحد وما قبلها معتمد على همزة الاستفهام وجوابها بتعيين أحد الشيئين المعادل بينهما مفردا كان أو جملة فى حكم المفرد فإن اختل فيها أحد هذين الشيئين فهى منفصلة ومعناها معنى بل وهمزة الاستفهام معا وجوابها نعم أو لا ومنها أو وإما وكلتاهما تكون فى غير الطلب للشك والإبهام على السامع وفى الطلب للتخيير والإباحة والفرق بينهما لزوم التكرار فى إما وامتناعه فى أو وأن الكلام مع إما لا يكون إلا مبنيا على ما لأجله جىء بها وأو قد لا تكون كذلك.

ومن شرط المعطوف جواز العطف عليه ولم يحسن العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض عليه واختير التوكيد وما يسد مسده فى المضمر المرفوع المتصل) (١).

قال ابن هشام: (عطف البَيَان وَهُوَ تَابع موضح أَو مُخَصص جامد غير مؤول والعطف فِي اللُّغَة الرُّجُوع إِلَى الشَّىء بعد الِانصِرَاف عَنهُ وَفِي الِاصطِلَاح ضَربَان عطف نسق وَعطف بَيَان وَالكَلَام الآن فِيهِ قولى: تَابع جنس يَشمَل التوابع الخَمسَة وَقَولِى: موضح أَو مُخَصص مخرج للتَّأكِيد ك جَاءَ زيد نَفسه ولعطف النسق ك جَاءَ زيد وَعَمرو وللبدل كَقَولِك: أكلت الرَّغِيف ثلثه وَقَولِى: جامد مخرج للنعت فَإِنَّهُ وَإِن كَانَ موضحا فِي نَحو جَاءَ زيد التَّاجِر ومخصصا فِي نَحو جَاءَنِي رجل تَاجر لكنه مُشتَقّ وَقَولِى: غير مؤول مخرج لما وَقع من النعوت جَامِدا نَحو مَرَرت بزيد هَذَا وبقاع عرفج فَإِنَّهُ فِي تَأوِيل المُشتَقّ أَلا ترى أَن المَعنى مَرَرت بزيد المشَار إِلَيهِ وبقاع خشن فيوافق متبوعه أَعنِي بِهَذَا أَن عطف البَيَان لكَونه مُفِيدا فَائِدَة النَّعت وَمن إِيضَاح متبوعه وتخصيصه يلزمه من مُوَافقَة المَتبُوع فِي التنكير والتذكير والافراد وفروعهن مَا يلزم من النَّعت كأقسم بِالله أَبُو حَفص عمر وَهَذَا خَاتم حَدِيد أَشرت بالمثالين إِلَى مَا تضمنه الحَد من كَونه موضحا للمعارف ومخصصا للنكرات وَالمرَاد بِأبى حَفص عمر بن الخطاب رَضِى الله عَنهُ وَلَك فِي نَحو: خَاتم حَدِيد ثَلَاثَة أوجه: الجَرّ بالاضافة على معنى

(١) ـ المقدمة الجزولية فى النحو عيسى بن عبد العزيز الجزولى: ٧٠.

(مِن) وَالنّصب على التَّمِيز وَقيل: على الحَال والإتباع فَمَن خرج النصب على التَّمِيز قَالَ: إِن التَّابِع عطف بَيَان وَمَن خرجه على الحَال قَالَ: إِنَّه صفة وَالأول أولى لِأَنَّهُ جامد جمودا مَحضا فَلَا يحسن كَونه حَالا وَلَا صفة وَمنع كثير من النَّحوِيين كَون عطف البَيَان نكرَة تَابعا للنكرة وَالصَّحِيح الجَوَاز وَقد خرج على ذَلِك قَوله تَعَالَى: (وَيُسقى مِن ماءٍ صَدِيدٍ) [إبراهيم: ١٦] وَقَالَ الفَارِسِي فِي قَوله تَعَالَى: (أَو كَفَّارَةٌ طَعامُ مَساكِينَ) [المائدة: ٩٥] يجوز فِي طَعَام أَن يكون بَيَاناً وأن يكون بَدَلاً ويعرب بدل كل من كل إِن لم يمتَنع إحلاله مَحل الأول.

كل اسم صَحَّ الحكم عَلَيهِ بِأَنَّهُ عطف بَيَان مُفِيد للإيضاح أَو للتخصيص صَحَّ أَن يحكم عَلَيهِ بِأَنَّهُ بدل كل من كل مُفِيد لتقرير معنى الكَلَام وتوكيده لكَونه على نِيَّة تكرَار العَامِل وَاستثنى بَعضهم من ذَلِك مَسأَلَة وَبَعضهم مَسأَلَتَينِ وَبَعضهم أَكثر من ذَلِك) (١).

وقال ابن هشام: (من التوابع: عطف النسق والنسق: التَّابِع المُتَوَسّط بَينه وَبَين متبوعه أحد حُرُوف العَطف الآتِي ذكرهَا.

وَلم أحده بِجَدّ لوضوحه على أنني فسرته بِقَولِي: بِالوَاو فَإِن مَعنَاهُ أَن عطف النسق هُوَ العَطف بِالوَاو وَالفَاء وأخواتهما واعترضت بعد ذكرى كل حرف بتفسير مَعنَاهُ) (٢).

وقال ابن هشام: (أَقسَام العَطف وَهِي ثَلَاثَة:

١ـ أَحدهَا: العَطف على اللفظ وَهُوَ الأَصل نَحو لَيسَ زيد بقائم وَلَا قَاعد بالخفض وَشَرطه إِمكَان توجه العَامِل إِلَى المَعطُوف فَلَا يجوز فِي نَحو مَا جَاءَنِي من امرَأَة وَلَا زيد إِلَّا الرّفع عطفا على الموضع لِأَن من الزَّائِدَة لَا تعمل فِي المعارف وَقد يمتَنع العَطف على اللفظ وعَلى المحل جَمِيعاً نَحو مَا زيد قَائِما لَكِن أَو بل قَاعد لِأَن فِي العَطف على اللفظ إِعمَال مَا فِي المُوجب وَفِي العَطف على المحل اعتِبَار الِابتِدَاء مَعَ زَوَاله بِدُخُول النَّاسِخ وَالصَّوَاب الرّفع على إِضمَار مُبتَدأ.

٢ـ وَالثَّانِي: العَطف على المحل نَحو لَيسَ زيد بقائم وَلَا قَاعِدا بِالنّصب وَله عِند المُحَقِّقين ثَلَاثَة شُرُوط:

---

(١) ـ باختصار من: شرح قطر الندى لابن هشام: ٢٧٢٩.

(٢) ـ باختصار من: شرح قطر الندى لابن هشام: ٢٩٣٠.

أَحدهَا: إِمكَان ظُهُوره فِي الفصيح أَلا ترى أَنه يجوز فِي لَيسَ زيد بقائم وَمَا جَاءَنِي من امرَأَة أَن تسقط البَاء فتنصب وَمن فَترفع وعَلى هَذَا فَلَا يجوز مَرَرت بزيد وعمرا خلافاً لِابنِ جنى لِأَنَّهُ لَا يجوز مَرَرت زيدا.

وَأَجَازَ الفَارِسِي فِي قَوله تَعَالَى: (وَأُتبِعُوا فِي هذِهِ الدُّنيا لَعنَةً وَيَومَ القِيامَةِ) [هود: ٦٠] أَن يكون (يَوم القِيَامَة) عطفا على مَحل هَذِه لِأَن مَحَله النصب.

الثَّانِي: أَن يكون الموضع بِحَق الأَصَالَة فَلَا يجوز هَذَا ضَارب زيدا وأخيه لِأَن الوَصف المستوفى لشروط العَمَل الأَصل إعماله لَا إِضَافَته لالتحاقه بِالفِعلِ.

وَالثَّالِث: وجود المحرز أَي الطَّالِب لذَلِك المحل وابتنى على هَذَا امتنَاع مسَائِل:

إِحدَاهَا: إِن زيدا وَعَمرو قائمان وَذَلِكَ لِأَن الطَّالِب لرفع زيد هُوَ الِابتِدَاء والابتداء هُوَ التجرد والتجرد قد زَالَ بِدُخُول إِن.

وَالثَّانية: إِن زيدا قَائِم وَعَمرو إِذا قدرت عمرا مَعطُوفاً على المحل لَا مُبتَدأ وَأَجَازَ هَذِه بعض البَصرِيين لأَنهم لم يشترطوا المحرز وَإِنَّمَا منعُوا الأولى لمَانع آخر وَهُوَ توارد عاملين إِن والابتداء على مَعمُول وَاحِد وَهُوَ الخَبَر وأجازهما الكُوفِيُّونَ لأَنهم لَا يشترطون المحرز وَلِأَن إِن لم تعمل عِندهم فِي الخَبَر شَيئاً بل هُوَ مَرفُوع بِمَا كَانَ مَرفُوعاً بِهِ قبل دُخُولهَا وَلَكِن شَرط الفراء لصِحَّة الرّفع قبل مَجِيء الخَبَر خَفَاء إِعرَاب الِاسم لِئَلَّا يتنافر اللفظ وَلم يَشتَرِطه الكسَائِي كَمَا أَنه لَيسَ بِشَرط بالِاتِّفَاقِ فِي سَائِر مَوَاضِع العَطف على اللفظ وحجتهما قَوله تَعَالَى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ) [المائدة: ٦٩] الآيَة وَقَولهم: إِنَّك وَزيد ذاهبان وَأجِيب عَن الآيَة بأمرين: أَحدهمَا: أَن خبر إِن مَحذُوف أَي مأجورون أَو آمنون أَو فَرِحُونَ والصابئون مُبتَدأ وَمَا بعده الخَبَر.

وَالثَّانِي: أَن الخَبَر المَذكُور لإِن وَخبر (الصابئون) مَحذُوف أَي كَذَلِك إِذ لَا تدخل اللام فِي خبر المُبتَدَأ حَتَّى يقدم نَحو لقائم زيد ويضعفه تَقدِيم الجُملَة المعطوفة على بعض الجُملَة المَعطُوف عَلَيهَا.

وَعَن المِثَال بأمرين: أَحدهمَا: أَنه عطف على توهم عدم ذكر إِن وَالثَّانِي: أَنه تَابع لمبتدأ مَحذُوف إِي إِنَّك أَنت وَزيد ذاهبان وَعَلَيهِمَا خرج قَولهم إِنَّهُم أَجمَعُونَ ذاهبون.

المَسأَلَة الثَّالِثَة: هَذَا ضَارب زيد وعمرا بِالنّصب.

المَسأَلَة الرَّابِعَة: أعجبنى ضرب زيد وَعَمرو بِالرَّفع أَو وعمرا بِالنّصب منعهما الحذاق لِأَن الِاسم المُشبه للفِعل لَا يعمل فِي اللفظ حَتَّى يكون بأل أَو منونا أَو مُضَافا وأجازهما قوم تمسكا بِظَاهِر قَوله تَعَالَى: (وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ حُسباناً) [الأنعام: ٩٦] وَأجِيب بِأَن ذَلِك على إِضمَار عَامل يدل عَلَيهِ المَذكُور أَى وَجعل الشَّمس وَيشهد للتقدير فِي الآيَة أَن الوَصف فِيهَا بِمَعنى المَاضِى والماضى المُجَرّد من أل لَا يعمل النصب ويوضح لَك مضيه قَوله تَعَالَى: (وَمِن رَحمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيلَ وَالنَّهارَ لِتَسكُنُوا فِيهِ) [القصص: ٧٣] الآيَة وَجوز الزَّمَخشَرِىّ كَون الشَّمس مَعطُوفاً على مَحل الليل وَزعم مَعَ ذَلِك أَن الجعل مُرَاد مِنهُ فعل مُستَمر فِي الأَزمِنَة لَا فِي الزَّمن المَاضِى بخصوصيته مَعَ نَصه فِي (مَالك يَوم الدّين) على أَنه إِذا حمل على الزَّمن المستمر كَانَ بِمَنزِلَتِهِ إِذا حمل على المَاضِى فِي أَن إِضَافَته مَحضَة.

وَمن الغَرِيب قَول أبى حَيَّان إِن من شَرط العَطف على الموضع أَن يكون للمعطوف عَلَيهِ لفظ وَمَوضِع فَجعل صُورَة المَسأَلَة شرطاً لَهَا ثمَّ إِنَّه أسقط الشَّرط الأول الَّذِى ذَكرنَاهُ وَلَا بُد مِنهُ.

٣ـ وَالثَّالِث: العَطف على التَّوَهُّم نَحو لَيسَ زيد قَائِما وَلَا قَاعد بالخفض على توهم دُخُول البَاء فِي الخَبَر وَشرط جَوَازه صِحَة دُخُول ذَلِك العَامِل المتوهم وَشرط حسنه كَثرَة دُخُوله هُنَاكَ.

وكما وَقع هَذَا العَطف فِي المَجرُور وَقع فِي أَخِيه المجزوم وَوَقع أيضاً فِي المَرفُوع اسماً وَفِي المَنصُوب اسماً وفعلاً وَفِي المركبات فَأَما المجزوم فَقَالَ بِهِ الخَلِيل وسيبويه فِي قِرَاءَة غير أبى عَمرو: (لَولا أَخَّرتَنِى إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن) [المنافقون: ١٠] فَإِن معنى لَولَا أخرتنى فَأَصدق وَمعنى إِن أخرتنى أصدق وَاحِد وَقَالَ السيرافى والفارسى: هُوَ عطف على مَحل فَأَصدق كَقَول الجَمِيع فِي قِرَاءَة الأَخَوَينِ: (مَن يُضلِلِ اللهُ فَلا هادِىَ لَهُ وَيَذَرُهُم) [الأعراف: ١٨٦] بِالجَزمِ وَيَردهُ أَنَّهُمَا يسلمان أَن الجَزم فِي نَحو (ائتِنِى أكرمك) بإضمار الشَّرط فَلَيسَت الفَاء هُنَا وَمَا بعدهَا فِي مَوضِع جزم لِأَن مَا بعد الفَاء مَنصُوب بِأَن مضمرة وَأَن وَالفِعل فِي تَأوِيل مصدر مَعطُوف على مصدر متوهم مِمَّا تقدم فَكيف تكون الفَاء مَعَ ذَلِك فِي مَوضِع الجَزم وَلَيسَ بَين المفردين المتعاطفين شَرط مُقَدّر.

وَكَذَلِكَ اختلف فِي نَحو قَامَ القَوم غير زيد وعمرا بِالنّصب وَالصَّوَاب أَنه على التَّوَهُّم وَأَنه مَذهَب سِيبَوَيهِ لقَوله لِأَن غير زيد فِي مَوضِع إِلَّا زيدا وَمَعنَاهُ فشبهوه بقَولهم:

... فلسنا بالجبال وَلَا الحديدا

وَقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاده هَذَا البَيت هُنَا أَنه يرَاهُ عطفا على المحل وَلَو أَرَادَ ذَلِك لم يقل إِنَّهُم شبهوه بِهِ.

رَجَعَ القَول إِلَى المجزوم وَقَالَ بِهِ الفَارِسِي فِي قِرَاءَة قنبل: (إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصبِر فَإِنَّ اللهَ) [يوسف: ﴿٩٠﴾] بِإِثبَات اليَاء فِي يَتَّقِي وَجزم يصبر فَزعم أَن من مَوصُولَة فَلهَذَا ثبتَت يَاء يَتَّقِي وَأَنَّهَا ضمنت معنى الشَّرط وَلذَلِك دخلت الفَاء فِي الخَبَر وَإِنَّمَا جزم يصبر على توهم معنى من وَقيل: بل وصل يصبر بنية الوَقف كَقِرَاءَة نَافِع: (وَمَحْيايَ وَمَماتِي) [الأنعام: ﴿١٦٢﴾] بِسُكُون يَاء محياى وصلاً وَقيل: بل سكن لتوالى الحركات فِي كَلِمَتَينِ كَمَا فِي (يَأمُركُم) و (يشعركم) وَقيل: من شَرطِيَّة وَهَذِه اليَاء إِشبَاع وَلَام الفِعل حذفت للجازم أَو هَذِه اليَاء لَام الفِعل وَاكتفى بِحَذف الحَرَكَة المقدرَة

وَأما المَرفُوع فَقَالَ سِيبَوَيهِ: وَاعلَم أَن نَاساً من العَرَب يغلطون فَيَقُولُونَ إِنَّهُم أَجمَعُونَ ذاهبون وَإِنَّك وَزيد ذاهبان وَذَلِكَ على أَن مَعنَاهُ معنى الِابتِدَاء فَيرى أَنه قَالَ هم...) اهـ

وَمرَاده بالغلط مَا عير عَنهُ غَيره بالتوهم وَذَلِكَ ظَاهر من كَلَامه ويوضحه إِنشاده البَيت وتوهم ابن مَالك أَنه أَرَادَ بالغلط الخَطَأ فَاعترضَ عَلَيهِ بِأَنا مَتى جَوَّزنَا ذَلِك عَلَيهِم زَالَت الثِّقَة بكلامهم وَامتنع أَن نثبت شَيئا نَادرا لِإِمكَان أَن يُقَال فِي كل نَادِر إِن قَائِله غلط.

وَأما المَنصُوب اسما فَقَالَ الزَّمَخشَرِيّ فِي قَوله تَعَالَى: (وَمِنْ وَراءِ إِسْحاقَ يَعْقُوبَ) [هود: ﴿٧١﴾] فِيمَن فتح البَاء كَأَنَّهُ قيل: وَوَهَبنَا لَهُ إِسحَاق وَمن وَرَاء إِسحَاق يَعقُوب اهـ .

وَقيل: هُوَ على إِضمَار وهبنا أَى وَمن وَرَاء إِسحَاق وهبنا يَعقُوب بِدَلِيل (فبشرناها) لِأَن البشَارَة من الله تَعَالَى بالشَّيء فِي معنى الهِبَة وَقيل: هُوَ مجرور عطفا على بِإِسحَاق أَو مَنصُوب عطفا على مَحَله وَيرد الأول أَنه لَا يجوز الفَصل بَين العاطف والمعطوف على المَجرُور كمررت بزيد وَاليَوم عَمرو وَقَالَ بَعضهم فِي قَوله تَعَالَى: (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مارِدٍ) [الصافات: ﴿٧﴾] إِنَّه عطف على معنى (إِنَّا زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا) [الصافات: ﴿٦﴾] وَهُوَ إِنَّا خلقنَا الكَوَاكِب فِي السَّمَاء الدُّنيَا زِينَة للسماء كَمَا قَالَ تَعَالَى: (وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا بِمَصابِيحَ وَجَعَلْناها رُجُوماً) [الملك: ﴿٥﴾] وَيحتَمل أَن يكون مَفعُولا لأَجله أَو مَفعُولا مُطلقاً وَعَلَيهِمَا فالعامل مَحذُوف أَى وحفظاً من كل شَيطَان زيناها بالكواكب أَو وحفظناها حفظاً.

وَأما المَنصُوب فعلاً فكقراءة بَعضهم: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم: ٩] حملاً على معنى ودوا أَن تدهن وَقيل: فِي قِرَاءَة حَفص: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ. أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ) [غافر: ٣٦ـ ٣٧] بِالنّصب إِنَّه عطف على معنى لعَلي أبلغ وَهُوَ لعَلي أَن أبلغ فَإِن خبر لَعَلَّ يقتَرن بِأَن كثيرا نَحو الحَدِيث: (وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ) (١). وَيحتَمل أَنه عطف على الأَسبَاب على حد

للبس عباءة وتقر عَيني ...

وَمَعَ هذَين الِاحتِمَالَينِ فيندفع قَول الكُوفِي إِن هَذِه القِرَاءَة حجَّة على جَوَاز النصب فِي جَوَاب الترجي حملاً لَهُ على التَّمَنِّي.

وَأما فِي المركبات فقد قيل فِي قَوله تَعَالَى: (وَمِنْ آياتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّياحَ مُبَشِّراتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ) [الروم: ٤٦] إِنَّه على تَقدِير ليبشركم وليذيقكم وَيحتَمل أَن التَّقدِير وليذيقكم وليكون كَذَا وَكَذَا أرسلها وَقيل فِي قَوله تَعَالَى: (أو كَالَّذِي مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ) [البقرة: ٢٥٩] إِنَّه على معنى أَرَأَيت كَالَّذى حَاج أَو كَالَّذى مر وَيجوز أَن يكون على إِضمَار فعل أَى أورأيت مثل الَّذِي فَحذف لدلَالَة (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ) [البقرة: ٢٥٨] عَلَيهِ لِأَن كليهمَا تعجب وَهَذَا التَّأوِيل هُنَا وَفِيمَا تقدم أولى لِأَن إِضمَار الفِعل لدلَالَة المَعنى عَلَيهِ أسهل من العَطف على المَعنى وَقيل: الكَاف زَايِدَة أَى ألم تَرَ إِلَى الَّذِي حَاج أَو الَّذِي مر وَقيل: الكَاف اسم بِمَعنى مثل مَعطُوف على الَّذِي أَى ألم تنظر إِلَى الَّذِي حَاج أَو إِلَى مثل الَّذِي مر) (٢).

الفصل الثانى قواعد العطف عند المفسرين:

المبحث الأول: قواعد فى الأصل فى العطف

١ـ قاعدة: (أَصلُ العَطفِ هُوَ عَطفُ المُفرَدَاتِ دُونَ عَطفِ الجُمَلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيكَ الكِتَابَ مِنهُ آيَاتٌ مُحكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم زَيغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا

---

(١) ـ رواه البخارى كتاب الحيل باب إذا غصب جارية (٦٧٦٩).

(٢) ـ باختصار من مغنى اللبيب لابن هشام: ٥٠٦.

تَشَابَهَ مِنهُ ابتِغَاءَ الفِتنَةِ وَابتِغَاءَ تَأوِيلِهِ وَمَا يَعلَمُ تَأوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الالبَابِ) [آل عمران: ٧] قال: (فَقَولُهُ: وَالرَّاسِخُونَ مَعطُوفٌ عَلَى اسمِ الجَلَالَةِ وَفِي هَذَا العَطفِ تَشرِيفٌ عَظِيمٌ: كَقَولِهِ: (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ وَالمَلَائِكَةُ وَأُولُوا العِلمِ) [آل عمرَان: ١٨] وَإِلَى هَذَا التَّفسِيرِ مَالَ ابنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَالرَّبِيعُ بنُ سُلَيمَانَ وَالقَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيَّةُ وَابنُ فَورَكٍ وَالشَّيخُ أَحمَدُ القُرطُبِيُّ وَابنُ عَطِيَّةَ وَعَلَى هَذَا فَلَيسَ فِي القُرآنِ آيَةٌ استَأثَرَ اللهُ بِعِلمِهَا. وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ اللهَ أَثبَتَ لِلرَّاسِخِينَ فِي العِلمِ فَضِيلَةً. وَوَصَفَهُم بِالرُّسُوخِ فَآذَنَ بِأَنَّ لَهُم مَزِيَّةً فِي فَهمِ المُتَشَابِهِ: لِأَنَّ المُحكَمَ يَستَوِي فِي عِلمِهِ جَمِيعُ مَن يَفهَمُ الكَلَامَ فَفِي أَيِّ شَيءٍ رُسُوخُهُم وَحَكَى إِمَامُ الحَرَمَينِ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي هَاتِهِ الآيَةِ: «أَنَا مِمَّن يَعلَمُ تَأوِيلَهُ».

وَقِيلَ: الوَقفُ عَلَى قَولِهِ: إِلَّا اللهُ وَإِنَّ جُملَةَ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ مُستَأنَفَةٌ وَهَذَا مَروِيٌّ عَن جُمهُورِ السَّلَفِ وَهُوَ قَولُ ابنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَابنِ مَسعُودٍ وَأُبَيٍّ وَرَوَاهُ أَشهَبُ عَن مَالِكٍ فِي جَامِعِ العُتبِيَّةِ وَقَالَهُ عُروَةُ بنُ الزُّبَيرِ وَالكِسَائِيُّ وَالأَخفَشُ وَالفَرَّاءُ وَالحَنَفِيَّةُ وَإِلَيهِ مَالَ فَخرُ الدِّينِ.

وَيُؤَيِّدُ الأَوَّلَ وَصفُهُم بِالرُّسُوخِ فِي العِلمِ فَإِنَّهُ دَلِيلٌ بَيِّنٌ عَلَى أَنَّ الحُكمَ الَّذِي أُثبِتَ لِهَذَا الفَرِيقِ هُوَ حُكمٌ مِن مَعنَى العِلمِ وَالفَهمِ فِي المُعضِلَاتِ وَهُوَ تَأوِيلُ المُتَشَابِهِ عَلَى أَنَّ أَصلَ العَطفِ هُوَ عَطفُ المُفرَدَاتِ دُونَ عَطفِ الجُمَلِ فَيَكُونُ (الرَّاسِخُونَ) مَعطُوفاً عَلَى اسمِ الجَلَالَةِ فَيَدخُلُونَ فِي أَنَّهُم يَعلَمُونَ تَأوِيلَهُ. وَلَو كَانَ (الرَّاسِخُونَ) مُبتَدَأً وَجُملَة: «يَقُولُونَ ءامنّا بِهِ» خَبَراً لَكَانَ حَاصِلُ هَذَا الخَبَرِ مِمَّا يَستَوِي فِيهِ سَائِرُ المُسلِمِينَ الَّذِينَ لَا زَيغَ فِي قُلُوبِهِم فَلَا يَكُونُ لِتَخصِيصِ الرَّاسِخِينَ فَائِدَةٌ.

قَالَ ابنُ عَطِيَّةَ: «تَسمِيَتُهُم رَاسِخِينَ تَقتَضِي أَنَّهُم يَعلَمُونَ أَكثَرَ مِنَ المُحكَمِ الَّذِي يَستَوِي فِي عِلمِهِ جَمِيع من يفهم كَلَام العَرَب وَفِي أيّ شَيء هُوَ رسوخهم إِذا لم يعلمُوا إِلّا مَا يُعلمهُ الجَمِيعُ وَمَا الرُّسُوخُ إِلَّا المَعرِفَةُ بِتَصَارِيفِ الكَلَامِ بِقَرِيحَةٍ مُعَدَّةٍ» وَمَا ذَكَرنَاهُ وَذَكَرَهُ ابنُ عَطِيَّة لَا يعد وَأَن يَكُونَ تَرجِيحاً لِأَحَدِ التَّفسِيرَينِ وَلَيسَ إِبطَالاً لِمُقَابِلِهِ إِذ قَد يُوصَفُ بِالرُّسُوخِ مَن يُفَرِّقُ بَينَ مَا يَستَقِيمُ تَأوِيلُهُ وَمَا لَا مَطمَعَ فِي تَأوِيلِهِ) [٥].

([٥]) ـ التحرير والتنوير ٣: ١٦٤.

٢ـ قاعدة: (الأصل فى العَطفِ هو المُغَايَرَةُ وَقَد يُعطَفُ الشَّىءُ عَلَى نَفسِهِ فِى مَقَامِ التَّأكِيدِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزركشى وأبو حيان وابن عاشور فقد قال الزركشى: (الأَصلُ فِى العَطفِ التَّغَايُرُ وَقَد يُعطَفُ الشَّىءُ عَلَى نَفسِهِ فِى مَقَامِ التَّأكِيدِ) (١).

وعند قوله تعالى: (الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً وَالسَّماءَ بِناءً) [البقرة: ٢٢] قال أبو حيان: (وَالمَوصُولُ الثَّانِى فِى قَولِهِ: الَّذِى جَعَلَ يَجُوزُ رَفعُهُ وَنَصبُهُ فَرَفعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ فَهُوَ رَفعٌ عَلَى القَطعِ إِذ هُوَ صِفَةُ مَدحٍ قَالُوا: أَو عَلَى أَنَّهُ مُبتَدَأٌ خَبَرُهُ قَولُهُ: (فَلا تَجعَلُوا للهِ أَنداداً) [البقرة: ٢٢] وَهُوَ ضَعِيفٌ لِوَجهَينِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ صِلَةَ الَّذِى وَمَا عَطَفَ عَلَيهَا قَد مَضَيَا فَلَا يُنَاسِبُ دُخُولَ الفَاءِ فِى الخَبَرِ.

الثَّانِى: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَمَشَّى إِلَّا عَلَى مَذهَبِ أَبِى الحَسَنِ لِأَنَّ مِنَ الرَّوَابِطِ عِندَهُ تَكرَارُ المُبتَدَأِ بِمَعنَاهُ فَـ الَّذِى مُبتَدَأٌ وفَلا تَجعَلُوا للهِ أَنداداً جُملَةٌ خَبَرِيَّةٌ وَالرَّابِطُ لَفظُ اللهِ مِن للهِ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلا تَجعَلُوا لِلَّهِ أَنداداً وَهَذَا مِن تَكرَارِ المُبتَدَأِ بِمَعنَاهُ.

وَلَا نَعرِفُ إِجَازَةَ ذَلِكَ إِلَّا عَن أَبِى الحَسَنِ. أَجَازَ أَن تَقُولَ: زَيدٌ قَامَ أَبُو عَمرٍو إِذَا كَانَ أَبُو عَمرٍو كُنيَةً لِزَيدٍ وَنَصَّ سِيبَوَيهِ عَلَى مَنعِ ذَلِكَ. وَأَمَّا نَصبُهُ فَيَجُوزُ أَن يَكُونَ عَلَى القَطعِ إِذ هُوَ وُصفُ مَدحٍ كَمَا ذَكَرنَا وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ وَصفاً لِمَا كَانَ لَهُ وَصفاً الَّذِى خَلَقَكُم وَهُوَ رَبُّكُم قَالُوا: وَيَجُوزُ نَصبُهُ عَلَى أَن يَكُونَ نَعتاً لِقَولِهِ: (الَّذِى خَلَقَكُم) فَيَكُونُ نَعتاً لِلنَّعتِ وَنَعتُ النَّعتِ مِمَّا يُحِيلُ تَكرَارَ النُّعُوتِ. وَالَّذِى نَختَارُهُ أَنَّ النَّعتَ لَا يُنعَتُ بَلِ النُّعُوتُ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى مَنعُوتٍ وَاحِدٍ إِلَّا إِن كَانَ ذَلِكَ النَّعتُ لَا يُمكِنُ تَبَعِيَّتُهُ لِلمَنعُوتِ فَيَكُونُ إِذ ذَاكَ نَعتاً لِلنَّعتِ الأَوَّلِ نَحوَ قَولِكَ: يَا أَيُّهَا الفَارِسُ ذُو الجُمَّةِ. وَأَجَازَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ نَصبَهُ بِإِضمَارِ أَعنِى وَمَا قَبلَهُ لَيسَ بِمُلتَبِسٍ فَيَحتَاجُ إِلَى مُفَسِّرٍ لَهُ بِإِضمَارِ أَعنِى وَأَجَازَ أيضاً نَصبَهُ بِـ تَتَّقُونَ وَهُوَ إِعرابٌ غَثٌّ يُنَزَّهُ القُرآنُ عَن مِثلِهِ. وَإِنَّمَا أَتَى بِقَولِهِ الَّذِى دُونَ وَاوٍ لِتَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ وَمَا قَبلَهَا رَاجِعِينَ إِلَى مَوصُوفٍ وَاحِدٍ إِذ لَو كَانَت بِالوَاوِ لَأَوهَمَ ذَلِكَ مَوصُوفاً آخَرَ لِأَنَّ العَطفَ أَصلُهُ المُغَايَرَةُ) (٢).

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٤: ١٣.

(٢) ـ البحر المحيط ١: ١٥٢.

وعند قوله تعالى: (وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ) [الأعراف: ﴿٢٠٥﴾] قال: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَولَهُ «وَدُونَ الجَهرِ مِنَ القَولِ» حَالَةٌ مُغَايِرَةٌ لِقَولِهِ فِي نَفسِكَ لِعَطفِهَا عَلَيهَا وَالعَطفُ يَقتَضِي التَّغَايُرَ.

وَقَالَ ابنُ عَطِيَّةَ: وَالجُمهُورُ عَلَى أَنَّ الذِّكرَ لَا يَكُونُ فِي النَّفسِ وَلَا يُرَاعَى إِلَّا بِحَرَكَةِ اللِّسَانِ قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَيهِ مِن هَذِهِ الآيَةِ قَولُهُ تَعَالَى: (وَدُونَ الجَهرِ مِنَ القَولِ) فَهَذِهِ مَرتَبَةُ السِّرِّ وَالمُخَافَتَةِ بِاللفظِ انتَهَى وَلَا دَلَالَةَ فِي ذَلِكَ لِمَا زَعَمَ بَلِ الظَّاهِرُ المُغَايَرَةُ بَينَ الحَالَتَينِ وَأَنَّهُمَا ذِكرَانِ نَفسَانِيٌّ وَلِسَانِيٌّ وَلِذَلِكَ قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ وَمُتَكَلِّماً كَلَاماً دُونَ الجَهرِ لِأَنَّ الإِخفَاءَ أَدخَلُ فِي الإِخلَاصِ وَأَقرَبُ إِلَى جِنسِ التَّفَكُّرِ) [1].

(وَلَمَّا أَخبَرَ عَنهُم بِخَبَرَينِ مُختَلِفَينِ كَرَّرَ أُولَئِكَ لِيَقَعَ كُلُّ خَبَرٍ مِنهُمَا فِي جُملَةٍ مُستَقِلَّةٍ وَهُوَ آكَدُ فِي المَدحِ إِذ صَارَ الخَبَرُ مَبنِيّاً عَلَى مُبتَدَأٍ. وَهَذَانِ الخَبَرَانِ هُمَا نَتِيجَتَا الأَوصَافِ السَّابِقَةِ إِذ كَانَتِ الأَوصَافُ مِنهَا مَا هُوَ مُتَعَلِّقُهُ أَمرُ الدُّنيَا وَمِنهَا مَا مُتَعَلِّقُهُ أَمرُ الآخِرَةِ فَأَخبَرَ عَنهُم بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الهُدَى فِي الدُّنيَا وَبِالفَوزِ فِي الآخِرَةِ. وَلَمَّا اختَلَفَ الخَبَرَانِ كَمَا ذَكَرنَا أَتَى بِحَرفِ العَطفِ فِي المُبتَدَأِ وَلَو كَانَ الخَبَرُ الثَّانِي فِي مَعنَى الأَوَّلِ لَم يُدخِلِ العَاطِفَ لِأَنَّ الشَّيءَ لَا يُعطَفُ عَلَى نَفسِهِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَولِهِ تَعَالَى: (أُولَئِكَ هُمُ الغافِلُونَ) بَعدَ قَولِهِ: (أُولَئِكَ كَالأَنعامِ) كَيفَ جَاءَ بِغَيرِ عَاطِفٍ لِاتِّفَاقِ الخَبَرَينِ اللذَينِ لِلمُبتَدَأَينِ فِي المَعنَى وَيُحتَمَلُ هُم أَن يَكُونَ فَصلاً أَو بدلا فيكون المفلحون خيرا عَن أُولَئِكَ أَوِ المُبتَدَأِ وَالمُفلِحُونَ خَبَرُهُ وَالجُملَةُ مِن قَولِهِ: هُمُ المُفلِحُونَ فِي مَوضِعِ خَبَرِ أُولَئِكَ وَأَحكَامُ الفَصلِ وَحِكمَةُ المَجِيءِ بِهِ مَذكُورَةٌ فِي كُتُبِ النَّحوِ) [2].

(رَاجِعَةٌ إِلَى مَنعُوتٍ وَاحِدٍ إِلَّا إِن كَانَ ذَلِكَ النَّعتُ لَا يُمكِنُ تَبَعِيَّتُهُ لِلمَنعُوتِ فَيَكُونُ إِذ ذَاكَ نَعتاً لِلنَّعتِ الأَوَّلِ نَحوَ قَولِكَ: يَا أَيُّهَا الفَارِسُ ذُو الجُمَّةِ. وَأَجَازَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ نَصبَهُ بِإِضمَارِ أَعنِي وَمَا قَبلَهُ لَيسَ بِمُلتَبِسٍ فَيَحتَاجُ إِلَى مُفَسِّرٍ لَهُ بِإِضمَارِ أَعنِي وَأَجَازَ أيضاً نَصبَهُ بِـ تَتَّقُونَ وَهُوَ إِعرَابٌ غَثٌّ يُنَزَّهُ القُرآنُ عَن مِثلِهِ. وَإِنَّمَا أَتَى بِقَولِهِ الَّذِي دُونَ وَاوٍ لِتَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ وَمَا قَبلَهَا رَاجِعِينَ إِلَى مَوصُوفٍ وَاحِدٍ إِذ لَو كَانَت بِالوَاوِ لَأَوهَمَ ذَلِكَ مَوصُوفاً آخَرَ لِأَنَّ العَطفَ أَصلُهُ المُغَايَرَةُ).

([1]) ـ البحر المحيط ﴿٥﴾: ﴿٦٣﴾.

([2]) ـ البحر المحيط ﴿٦﴾: ﴿٣٣﴾.

وعند قوله سبحانه: (وَمَن يَكسِب خَطِيئَةً أَو إِثماً ثُمَّ يَرمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احتَمَلَ بُهتاناً وَإِثماً مُبِيناً) [النساء: ١١٢] قال: (قِيلَ: نَزَلَت فِي طُعمَةَ بنِ أُبَيرِقٍ حِينَ سَرَقَ الدِّرعَ وَرَمَاهَا فِي دَارِ اليَهُودِيّ. وَرَوَى الضَّحَّاكُ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهَا نَزَلَت فِي عَبدِ اللهِ بنِ أُبَيٍّ بنِ سَلُولَ إِذ رَمَى عَايِشَةَ بالإفك. وظاهر العطف بـ أو المُغَايِرَةُ فَقِيلَ: الخَطِيئَةُ مَا كَانَ عَن غَيرِ عَمدٍ. وَالإِثمُ: مَا كَانَ عَن عَمدٍ وَالصَّغِيرَةُ وَالكَبِيرَةُ أَوِ القَاصِرُ عَلَى فِعلٍ وَالمُتَعَدِّى إِلَى غَيرِهِ. وَقِيلَ: الخَطِيئَةُ سَرِقَةُ الدِّرعِ وَالإِثمُ يَمِينُهُ الكَاذِبَةُ. وَقَالَ ابنُ السَّايِبِ: الخَطِيئَةُ يَمِينُ السَّارِقِ الكَاذِبَةُ وَالإِثمُ سَرِقَةُ الدِّرعِ وَرَمىُ اليَهُودِيّ بِهِ. وَقَالَ الطَّبَرِيُّ: الخَطِيئَةُ تَكُونُ عَن عَمدٍ وَغَيرِ عَمدٍ وَالإِثمُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَن عَمدٍ. وَقِيلَ: هُمَا لَفظَانِ بِمَعنىً وَاحِدٍ كُرِّرَا مُبَالَغَةً. وَالضَّمِيرُ فِي: بِهِ عَايِدٌ عَلَى الإثم والمعطوف بـ أو يَجُوزُ أَن يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى المَعطُوفِ عَلَيهِ كَقَولِهِ: انفَضُّوا إِلَيهَا وَعَلَى المَعطُوفِ كَهَذَا. وَتَقَدَّمَ الكَلَامُ فِي ذَلِكَ بِأَشبَعَ مِن هَذَا) [1].

وعند قوله تعالى: (وَلتَكُن مِنكُم أُمَّةٌ يَدعُونَ إِلَى الخَيرِ وَيَأمُرُونَ بِالمَعرُوفِ وَيَنهَونَ عَنِ المُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ) [آل عمران: ١٠٤] قال ابن عاشور: (وَمَعنَى الدُّعَاءِ إِلَى الخَيرِ الدُّعَاءُ إِلَى الإِسلامِ وَبَثُّ دَعوَةِ النّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ الخَيرَ اسمٌ يَجمَعُ خِصَالَ الإِسلَامِ: فَفِي حَدِيثِ حُذَيفَةَ بنِ اليَمَانِ «قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الخَيرِ فَهَل بَعدَ هَذَا الخَيرِ مِن شَرٍّ» الحَدِيثَ[2].

وَلِذَلِكَ يَكُونُ عَطفُ الأَمرِ بِالمَعرُوفِ وَالنَّهيِ عَنِ المُنكَرِ عَلَيهِ مِن عَطفِ الشَّيءِ عَلَى مُغَايِرِهِ وَهُوَ أَصلُ العَطفِ.

وَقِيلَ: أُرِيدَ بِالخَيرِ مَا يَشمَلُ جَمِيعَ الخَيرَاتِ وَمِنهَا الأَمرُ بِالمَعرُوفِ وَالنَّهىُ عَنِ المُنكَرِ فَيَكُونُ العَطفُ مِن عَطفِ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ لِلِاهتِمَامِ بِهِ) [3].

وعند قوله تعالى: (وَالبُدنَ جَعَلنَاهَا لَكُم مِن شَعَايِرِ اللهِ لَكُم فِيهَا خَيرٌ فَاذكُرُوا اسمَ اللهِ عَلَيهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَت جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنهَا وَأَطعِمُوا القَانِعَ وَالمُعتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرنَاهَا لَكُم لَعَلَّكُم تَشكُرُونَ) [الحج: ٣٦] قال: (وَالمُعتَرُّ: اسمُ فَاعِلٍ مِن اعتَرَّ إِذَا تَعَرَّضَ لِلعَطَاءِ أَى دُونَ سُؤَالٍ بَل بِالتَّعرِيضِ وَهُوَ أَن يَحضُرَ مَوضِعَ العَطَاءِ يُقَالُ: اعتَرَّ إِذَا تَعَرَّضَ. وَفِي

([1]) ـ البحر المحيط ﴿٤﴾: ﴿٦٠﴾.

([2]) ـ رواه البخارى فى كتاب الفتن باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة (﴿٨٤﴾﴿٧٠﴾).

([3]) ـ التحرير والتنوير ﴿٤﴾: ﴿١٠﴾.

«المُوَطَّأِ» فِي كِتَابِ الصَّيدِ قَالَ مَالِكٌ: «وَسَمِعتُ أَنَّ المُعتَرَّ هُوَ الزَّائِرُ أَى فَتكون من عرا إِذَا زَارَ» وَالمُرَادُ زِيَارَةُ التَّعَرُّضِ لِلعَطَاءِ.

وَهَذَا التَّفسِيرُ أَحسَنُ وَيُرَجِّحُهُ أَنَّهُ عَطَفَ المُعتَرَّ عَلَى القانِعَ فَدَلَّ العَطفُ عَلَى المُغَايَرَةِ وَلَو كَانَا فِي مَعنًى وَاحِدٍ لَمَا عُطِفَ عَلَيهِ كَمَا لَم يُعطَف فِي قَولِهِ: (وَأَطعِمُوا البائِسَ الفَقِيرَ [الحَج: ٢٨]) (١).

٣ـ قاعدة: (الأَصلُ فِي العَطفِ هُوَ المُغَايَرَةُ فِي الذّات ولَيسَ فِي الصِّفَات)

هذه القاعدة مستفادة من ابن سيده فعند قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُم يُوقِنُونَ)) [البقرة: ٤] قال: (قرأ الجمهور: (بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) مبنياً للمفعول وقرأهما النخعى وأبو حيوة ويزيد بن قطيب مبنياً للفاعل.

وإعادة الموصول بحرف العطف يحتمل المغايرة فى الذات وهو الأصل فيحتمل أن يراد مؤمنو أهل الكتاب لإيمانهم بكل وحى فإن جعلت الموصول معطوفاً على الموصول اندرجوا فى جملة المتقين إن لم يرد بالمتقين بوصفه مؤمنو العرب وذلك لانقسام المتقين إلى القسمين. وإن جعلته معطوفاً على المتقين لم يندرج لأنه إذ ذاك قسيم لمن له الهدى لا قسم من المتقين.

ويحتمل المغايرة فى الوصف فتكون الواو للجمع بين الصفات ولا تغاير فى الذوات بالنسبة للعطف وحذف الفاعل فى قراءة الجمهور وبنى الفعلان للمفعول للعلم بالفاعل نحو: أنزل المطر وبناؤهما للفاعل فى قراءة النخعى وأبى حيوة ويزيد بن قطيب فاعله مضمر قيل: الله أو جبريل. قالوا: وقوة الكلام تدل على ذلك وهو عندى من الالتفات لأنه تقدم قوله: (وممَّا رَزَقْنَاهُم) فخرج من ضمير المتكلم إلى ضمير الغيبة إذ لو جرى على الأول لجاء بما أنزلنا إليك وما أنزلنا من قبلك وجعل صلة ما الأولى ماضية لأن أكثره كان نزل بمكة والمدينة فأقام الأكثر مقام الجميع أو غلب الموجود لأن الإيمان بالمتقدم الماضى يتقدم

(١) ـ التحرير والتنوير ١٧: ٢٦٦.

الإيمان بالمتأخر لأن موجب الإيمان واحد. وأما صلة الثانية فمتحققة المضى ولم يعد حرف الجر فيما الثانية ليدل أنه إيمان واحد إذ لو أعاد لأشعر بأنهما إيمانان) (٦).

٤ـ قاعدة: (فى العَطفِ قد يُنَزَّلُ تَغَايُرُ الصِّفَاتِ مَنزِلَةَ تَغَايُرِ الذَّوَاتِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور والشنقيطى فعند قوله تعالى: (مَثَلُ الفَرِيقَينِ كَالأَعمَى وَالأَصَمّ وَالبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَل يَستَوِيَانِ مَثَلاً أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) [هود: ٢٤] قال ابن عاشور: (وَقَد يَظُنُّ النَّاظِرُ أَنَّ المُنَاسِبَ تَركُ عَطفِ صِفَةِ الأَصَمّ على صفة كَالأَعمى كَمَا لَم يُعطَف نَظِيرَاهُمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: صُمٌّ بُكمٌ عُمىٌ فِي سُورَةِ البَقَرَةِ [١٨] ظَنّاً بِأَنَّ مَورِدَ الآيَتَينِ سَوَاءٌ فِي أَنَّ المُرَادَ تَشبِيهُ مَن جَمَعُوا بَينَ الصِّفَتَينِ. وَذَلِكَ أَحَدُ وَجهَينِ ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ الكَشَّافِ.

وَقَد أَجَابَ أَصحَابُ حَوَاشِي الكَشَّافِ بِأَنَّ العَطفَ مَبنِيٌّ عَلَى تَنزِيلِ تَغَايُرِ الصِّفَاتِ مَنزِلَةَ تَغَايُرِ الذَّوَاتِ. وَلَم يَذكُرُوا لِهَذَا التَّنزِيلِ نُكتَةً وَلَعَلَّهُم أَرَادُوا أَنه مُجَرّد استعمال فِي الكَلَامِ...

وَالوَجهُ عِندِى فِي الدَّاعِى إِلَى عَطفِ صِفَةِ الأَصَمّ على صفة كَالأَعمى أَنَّهُ مَلحُوظٌ فِيهِ أَنَّ لِفَرِيقِ الكُفَّارِ حَالَينِ كُلُّ حَالٍ مِنهُمَا جَدِيرٌ بِتَشبِيهِهِ بِصِفَةٍ مِن تَينَكَ الصِّفَتَينِ عَلَى حِدَةٍ فَهُم يُشَبِّهُونَ الأَعمَى فِي عَدَمِ الاِهتِدَاءِ إِلَى الدَّلَائِلِ الَّتِي طَرِيقُ إِدرَاكِهَا البَصَرَ ويشبهون الأَصَمَّ فِي عَدَمِ فَهمِ المَوَاعِظِ النَّافِعَةِ الَّتِي طَرِيق فهما السَّمعُ فَهُم فِي حَالَتَينِ كُلُّ حَالٍ مِنهُمَا مُشَبَّهٌ بِهِ فَفِي قَولِهِ تَعَالَى: كَالأَعمى وَالأَصَمّ تَشبِيهَانِ مُفَرَّقَانِ...

وَالَّذِى فِي الآيَةِ تَشبِيهُ مَعقُولَينِ بِمَحسُوسَينِ وَاعتِبَارُ كُلّ حَالٍ مِن حَالَى فَرِيقِ الكُفَّارِ لَا مَحِيدَ عَنهُ لِأَنَّ حُصُولَ أَحَدِ الحَالَينِ كَافٍ فِي جَرّ الضَّلَالِ إِلَيهِم بَلَهَ اجتِمَاعُهُمَا إِذِ المُشَبَّهُ بِهِمَا أَمرٌ عَدَمِيٌّ فَهُوَ فِي قُوَّةِ المَنفِيّ.

وَأَمَّا الدَّاعِى إِلَى العَطفِ فِي صِفَتَي البَصِيرِ وَالسَّمِيعِ بِالنِّسبَةِ لِحَالِ فَرِيقِ المُؤمِنِينَ فَبِخِلَافِ مَا قَرَّرنَا فِي حَالِ فَرِيقِ الكَافِرِينَ لِأَنَّ حَالَ المُؤمِنِينَ تُشبِهُ حَالَةَ مَجمُوعِ صِفَتَي البَصِيرِ السَّمِيعِ إِذِ الاِهتِدَاءُ يَحصُلُ بِمَجمُوعِ الصِّفَتَينِ فَلَو ثَبَتَت إِحدَى الصِّفَتَينِ وَانتَفَتِ الأُخرَى لَم يَحصُل الاِهتِدَاءُ إِذِ الأَمرَانِ المُشَبَّهُ بِهِمَا أَمرَانِ وُجُودِيَّانِ فَهُمَا فِي قُوَّةِ الإِثبَاتِ فَتَعَيَّنَ

(٦) ـ إعراب القرآن لابن سيده ١: ٢٥.

أَنَّ الكَونَ الدَّاعِيَ إِلَى عَطفِ السَّمِيعِ عَلَى البَصِيرِ فِي تَشبِيهِ حَالِ فَرِيقِ المُؤمِنِينَ هُوَ المُزَاوَجَةُ فِي العِبَارَةِ لِتَكُونَ العِبَارَةُ عَن حَالِ المُؤمِنِينَ مُمَاثِلَةً لِلعِبَارَةِ عَن حَالِ الكَافِرِينَ فِي سِيَاقِ الكَلَامِ وَالمُزَاوَجَةُ مِن مُحَسِّنَاتِ الكَلَامِ وَمَرجِعُهَا إِلَى فَصَاحَتِهِ) (١).

وعند قوله تعالى: (اللهُ الَّذِى أَنزَلَ الكِتَابَ بِالحَقِّ وَالمِيزَانَ وَمَا يُدرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) [الشورى: ١٧] قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطى: (وقوله تعالى فى هذه الآية الكريمة: والميزان يعنى أن الله جل وعلا هو الذى أنزل الميزان والمراد به العدل والإنصاف.

وقال بعض أهل العلم: الميزان فى الآية هو آلة الوزن المعروفة...

وعلى التفسير الأول وهو أن الميزان العدل والإنصاف فالميزان الذى هو آلة الوزن المعروفة داخل فيه لأن إقامة الوزن بالقسط من العدل والإنصاف.

وما تضمنته هذه الآية الكريمة من أن الله تعالى هو الذى أنزل الكتاب والميزان - أوضحه فى غير هذا الموضع كقوله تعالى: لَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلَنا بِالْبَيِّناتِ وَأَنْزَلْنا مَعَهُمُ الْكِتابَ وَالْمِيزانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ [الحديد: ٢٥].

فصرح تعالى بأنه أنزل مع رسله الكتاب والميزان لأجل أن يقوم الناس بالقسط وهو العدل والإنصاف. وكقوله تعالى: (وَالسَّماءَ رَفَعَها وَوَضَعَ الْمِيزانَ. أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزانِ. وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزانَ) [الرحمن: ٧ـ ٩].

قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: الذى يظهر لى والله تعالى أعلم: أن الميزان فى سورة «الشورى» وسورة «الحديد» هو العدل والإنصاف كما قاله غير واحد من المفسرين.

وأن الميزان فى سورة «الرحمن» هو الميزان المعروف أعنى آلة الوزن التى يوزن بها بعض المبيعات.

ومما يدل على ذلك أنه فى سورة «الشورى» وسورة «الحديد» عبر بإنزال الميزان لا بوضعه وقال فى سورة «الشورى»: (اللهُ الَّذِى أَنزَلَ الكِتَابَ بِالحَقِّ وَالمِيزَانَ). وقال فى «الحديد»: (وَأَنْزَلْنا مَعَهُمُ الْكِتابَ وَالْمِيزانَ).

وأما فى سورة «الرحمن» فقد عبر بالوضع لا الإنزال قال: (وَالسَّماءَ رَفَعَها وَوَضَعَ الْمِيزانَ). ثم أتبع ذلك بما يدل على أن المراد به آلة الوزن المعروفة وذلك فى قوله: (وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزانَ) لأن الميزان الذى نهوا عن إخساره هو أخو المكيال كما

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١٢: ٥١.

قال تعالى: (أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ. وَزِنُوا بِالْقِسْطاسِ الْمُسْتَقِيمِ. وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْياءَهُمْ) [الشعراء: ١٨١ـ ١٨٣]. وقال تعالى: وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ. الَّذِينَ إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ. وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) [الشعراء: ١ـ ٣] وقال تعالى عن نبيه شعيب: (وَلا تَنْقُصُوا الْمِكْيالَ وَالْمِيزانَ) الآية [هود: ٨٤]. وقال تعالى عنه أيضاً: (قَدْ جاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزانَ) [الأعراف: ٨٥]. وقال تعالى فى سورة «الأنعام»: وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلف نفسا إلا وسعها. وقال تعالى فى سورة «بنى إسرائيل»: وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلا.

فإن قيل: قد اخترتم أن المراد بالميزان فى سورة «الشورى» وسورة «الحديد» هو العدل والإنصاف وأن المراد بالميزان فى سورة «الرحمن» هو آلة الوزن المعروفة وذكرتم نظائر ذلك من الآيات القرآنية وعلى هذا الذى اخترتم يشكل الفرق بين الكتاب والميزان لأن الكتب السماوية كلها عدل وإنصاف.

فالجواب من وجهين: الأول منهما: هو ما قدمنا مرارا من أن الشىء الواحد إذا عبر عنه بصفتين مختلفتين جاز عطفه على نفسه تنزيلاً للتغاير بين الصفات منزلة التغاير فى الذوات ومن أمثلة ذلك فى القرآن قوله تعالى: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدى. وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعى) [الأعلى: ١ـ ٤]. فالموصوف واحد والصفات مختلفة وقد ساغ العطف لتغاير الصفات.

وأما الوجه الثانى: فهو ما أشار إليه العلامة ابن القيم رحمه الله فى أعلام الموقعين من المغايرة فى الجملة بين الكتاب والميزان.

وإيضاح ذلك: أن المراد بالكتاب هو العدل والإنصاف المصرح به فى الكتب السماوية.

وأما الميزان: فيصدق بالعدل والإنصاف الذى لم يصرح به فى الكتب السماوية ولكنه معلوم مما صرح به فيها.

فالتأفيف فى قوله تعالى: فلا تقل لهما أف. من الكتاب لأنه مصرح به فى الكتاب ومنع ضرب الوالدين مثلا المدلول عليه بالنهى على التأفيف من الميزان أى من العدل والإنصاف الذى أنزله الله مع رسله.

وقبول شهادة العدلين فى الرجعة والطلاق المنصوص فى قوله تعالى: (وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْكُمْ) [الطَّلَاق: ٢] من الكتاب الذى أنزله الله لأنه مصرح به فيه) (١).

٥ـ قاعدة: (المَعطُوفَاتُ يُتَّسَعُ فِيهَا مَا لَا يُتَّسَعُ فِى المَعطُوفِ عَلَيهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (إِن نَشَأْ نُنَزِّل عَلَيهِم مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّت أَعنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ) [الشعراء: ٤] قال: (وَعُطِفَ فَظَلَّت وَهُوَ مَاضٍ عَلَى المُضَارِعِ قَولُهُ: نُنَزِّل لِأَنَّ المَعطُوفَ عَلَيهِ جَوَابُ شَرطٍ فَلِلمَعطُوفِ حُكمُ جَوَابِ الشَّرطِ فَاستَوَى فِيهِ صِيغَةُ المُضَارِعِ وَصِيغَةُ المَاضِى لِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرطِ تُخَلِّصُ المَاضِىَ لِلاستِقبَالِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَو قِيلَ: إِن شِئنَا نَزَّلنَا أَو إِن نَشَأ نَزَّلنَا لَكَانَ سَوَاءً إِذِ التَّحقِيقُ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِن اختِلَافِ فِعلَىِ الشَّرطِ وَالجَزَاءِ بِالمُضَارِعِيَّةِ وَالمَاضَوِيَّةِ عَلَى أَنَّ المَعطُوفَاتِ يُتَّسَعُ فِيهَا مَا لَا يُتَّسَعُ فِى المَعطُوفِ عَلَيهَا لِقَاعِدَةِ: أَن يُغتَفَرَ فِى الثَّوَانِى مَا لَا يُغتَفَرُ فِى الأَوَائِلِ كَمَا فِى القَاعِدَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ البَابِ الثَّامِنِ مِن «مُغنِى اللبِيبِ» غَيرَ أَنَّ هَذَا الِاختِلَافَ بَينَ الفِعلَينِ لَا يَخلُو مِن خُصُوصِيَّةٍ فِى كَلَامِ البَلِيغِ وَخَاصَّةً فِى الكَلَامِ المُعجِزِ وَهِىَ هُنَا أَمرَانِ: التَّفَنُّنُ بَينَ الصِّيغَتَينِ وَتَقرِيبُ زَمَنِ مُضِىِّ المُعَقَّبِ بِالفَاءِ مِن زَمَنِ حُصُولِ الجَزَاءِ بِحَيثُ يَكُونُ حُصُولُ خُضُوعِهِم لِلآيَةِ بِمَنزِلَةِ حُصُولِ تَنزِيلِهَا فَيَتِمُّ ذَلِكَ سَرِيعاً حَتَّى يُخَيَّلَ لَهُم مِن سُرعَةِ حُصُولِهِ أَنَّهُ أَمرٌ مَضَى فَلِذَلِكَ قَالَ: فَظَلَّت وَلَم يَقِل: فَتَظَلُّ. وَهَذَا قَرِيبٌ مِن استِعمَالِ المَاضِى فِى قَولِهِ تَعَالَى: أَتَى أَمرُ اللهِ فَلَا تَستَعجِلُوهُ [النَّحل: ١] وَكِلَاهُمَا لِلتَّهدِيدِ وَنَظِيرُهُ لِقَصدِ التَّشوِيقِ: قَد قَامَتِ الصَّلَاةُ) (٢).

(١) ـ باختصار من: أضواء البيان ٧: ٦٤.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١٩: ٩٥.

٦ـ قاعدة: (حَرفُ العَطفِ يقوم مَقَامَ العَامِلِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشرى وابن عاشور فعند قوله سبحانه: (وَالجِبالَ أَوتاداً) [النبأ: ٧] قال ابن عاشور: (عَطفٌ عَلَى (الأَرضَ مِهاداً) [النبأ: ٦] فَالوَاوُ عَاطِفَةُ الجِبالَ عَلَى الأَرضَ وَعَاطِفَةُ أَوتاداً عَلَى مِهاداً وَهَذَا مِنَ العَطفِ عَلَى مَعمُولَى عَامِلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ وَارِدٌ فِي الكَلَامِ الفَصِيحِ وَجَائِزٌ بِاتِّفَاقِ النَّحوِيِّينَ لِأَنَّ حَرفَ العَطفِ قَائِمٌ مَقَامَ العَامِلِ)[١].

عند قوله تعالى: (وَالقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا. وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا. وَاللَّيلِ إِذَا يَغشَاهَا) [الشمس: ٢ـ ٤]

قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ: فَإِن قُلتَ: الأَمرُ فِي نَصبِ إِذَا مُعضِلٌ لِأَنَّكَ لا تخلو إِمَّا أَن تَجعَلَ الوَاوَاتِ عَاطِفَةً فَتَنصِبَ بِهَا وَتَجُرَّ فَتَقَعُ فِي العَطفِ عَلَى عَامِلَينِ فِي نَحوِ قَولِكَ: مَرَرتُ أَمسِ بِزَيدٍ وَاليَومَ عَمرٍو وَإِمَّا أَن تَجعَلَهُنَّ لِلقَسَمِ فَتَقَعَ فِيمَا اتَّفَقَ الخَلِيلُ وَسِيبَوَيهِ عَلَى استِكرَاهِهِ. قُلتُ: الجَوَابُ فِيهِ أَنَّ وَاوَ القَسَمِ مطرح معها إبراز الفعل اطِّرَاحاً كُلِّيّاً فَكَانَ لَهَا شَأنٌ خِلَافَ شَأنِ البَاءِ حَيثُ أَبرَزَ مَعَهَا الفِعلَ وَأَضمَرَ فَكَانَتِ الوَاوُ قَائِمَةً مَقَامَ الفِعلِ وَالبَاءُ سَادَّةً مَسَدَّهُمَا مَعاً وَالوَاوَاتُ العَوَاطِفُ نَوَائِبُ عَن هَذِهِ فَحَقُّهُنَّ أَن يَكُنَّ عَوَامِلَ عَلَى الفِعلِ وَالجَارِّ جَمِيعاً كَمَا تَقُولُ: ضَرَبَ زَيدٌ عَمرواً وَبَكرٌ خَالِداً فَترفَعُ بِالوَاوِ وَتَنصِبُ لِقِيَامِهَا مَقَامَ ضَرَبَ الَّذِي هُوَ عَامِلُهُمَا)[٢].

وتعقب أبو حيان على الزمخشرى فقال: (أَمَّا قَولُهُ فِي وَاوَاتِ العَطفِ فَتَنصِبُ بِهَا وَتَجُرُّ فَلَيسَ هَذَا بِالمُختَارِ أَعنِي أَن يَكُونَ حَرفُ العَطفِ عَامِلاً لِقِيَامِهِ مَقَامَ العَامِلِ بَلِ المُختَارُ أَنَّ العَمَلَ إِنَّمَا هُوَ لِلعَامِلِ فِي المعطوف عليه ثم إِنَّ الإنشاءَ حُجَّةٌ فِي ذَلِكَ. وَقَولُهُ: فَتَقَعُ فِي العَطفِ عَلَى عَامِلَينِ لَيسَ مَا فِي الآيَةِ مِن العَطفِ عَلَى عَامِلَينِ وَإِنَّمَا هُوَ مِن بَابِ عَطفِ اسمَينِ مَجرُورٍ وَمَنصُوبٍ عَلَى اسمَينِ مَجرُورٍ وَمَنصُوبٍ فَحَرفُ العَطفِ لَم يَنُب مَنَابَ عَامِلَينِ وَذَلِكَ نَحوُ قَولِكَ: امرُر بِزَيدٍ قَائِماً وَعَمرٍو جَالِساً وَقَد أَنشَدَ سِيبَوَيهِ فِي كِتَابِهِ:

فَلَيسَ بِمَعرُوفٍ لَنَا أَن نردها ... صحاحا ولا مستنكران تُعَقَّرَا

فَهَذَا مِن عَطفِ مَجرُورٍ وَمَرفُوعٍ عَلَى مَجرُورٍ وَمَرفُوعٍ وَالعَطفُ عَلَى عَامِلَينِ فِيهِ أَربَعُ مَذَاهِبَ وَقَد نُسِبَ الجَوَازُ إِلَى سِيبَوَيهِ وَقَولُهُ فِي نَحوِ قَولِكَ: مَرَرتُ أَمسِ بِزَيدٍ وَاليَومَ عَمرٍو وَهَذَا

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ١٤.

(٢) ـ الكشاف ٤: ٨٣٥..

المِثَالُ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الآيَةِ بَل وِزَانُ مَا فِي الآيَةِ: مَرَرتُ بِزَيدٍ أَمسِ وَعَمرٍو اليَومَ وَنَحنُ نُجِيزُ هَذَا. وَأَمَّا قَولُهُ عَلَى استِكرَاهٍ فَلَيسَ كَمَا ذَكَرَ بَل كَلَامُ الخَلِيلِ يَدُلُّ عَلَى المَنعِ. قَالَ الخَلِيلُ: فِي قَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَاللَيلِ إِذا يَغشى وَالنَّهارِ إِذا تَجَلَّى وَما خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثى الوَاوَانِ الأَخِيرَتَانِ لَيسَتَا بِمَنزِلَةِ الأُولَى وَلَكِنَّهُمَا الوَاوَانِ اللتَانِ يَضُمَّانِ الأَسمَاءَ إِلَى الأَسمَاءِ فِي قَولِكَ: مَرَرتُ بِزَيدٍ وَعَمرٍو وَالأُولَى بِمَنزِلَةِ البَاءِ وَالتَّاءِ انتَهَى. وَأَمَّا قَولُهُ: إِنَّ وَاوَ القَسَمِ مطرح معه إبراز الفعل اطِّرَاحاً كُلِّيّاً فَلَيسَ هَذَا الحُكمُ مُجمَعاً عَلَيهِ بَل قَد أَجَازَ ابنُ كَيسَانَ التَّصرِيحَ بِفِعلِ القَسَمِ مَعَ الوَاوِ فَتَقُولُ: أُقسِمُ أَو أَحلِفُ وَاللهِ لَزَيدٌ قَايِمٌ.

وَأَمَّا قَولُهُ: وَالوَاوَاتُ العَوَاطِفُ نَوَايِبُ عَن هَذِهِ إِلَخ فَمَبنِيٌّ عَلَى أَنَّ حَرفَ العَطفِ عَامِلٌ لِنِيَابَتِهِ مَنَابَ العَامِلِ وَلَيسَ هَذَا بِالمُختَارِ.

وَالَّذِي نَقُولُهُ: إِنَّ المُعضِلَ هُوَ تَقرِيرُ العَامِلِ فِي إِذَا بَعدَ الإِقسَامِ كَقَولِهِ: وَالنَّجمِ إِذا هَوى وَاللَيلِ إِذ أَدبَرَ وَالصُّبحِ إِذا أَسفَرَ وَالقَمَرِ إِذا تَلاها وَاللَيلِ إِذا يَغشى» وَمَا أَشبَهَهَا. فَإِذَا ظَرفٌ مُستَقبَلٌ لَا جَايِزَ أَن يَكُونَ العَامِلُ فِيهِ فِعلَ القَسَمِ المَحذُوفِ لِأَنَّهُ فِعلٌ إِنشَايِيٌّ. فَهُوَ فِي الحَالِ يُنَافِي أَن يَعمَلَ فِي المُستَقبَلِ لِإِطلَاقِ زَمَانِ العَامِلِ زَمَانَ المَعمُولِ وَلَا جَايِزَ أَن يَكُونَ ثَمَّ مُضَافٌ مَحذُوفٌ أُقِيمَ المُقسَمُ بِهِ مَقَامَهُ أَى: وَطُلُوعِ النَّجمِ وَمَجِيءِ اللَيلِ لِأَنَّهُ مَعمُولٌ لِذَلِكَ الفِعلِ. فَالطُّلُوعُ حَالٌ وَلَا يَعمَلُ فِيهِ المُستَقبَلُ ضَرُورَةَ أَنَّ زَمَانَ المَعمُولِ زَمَانُ العَامِلِ وَلَا جَايِزٌ أَن يَعمَلَ فِيهِ نَفسُ المُقسَمِ بِهِ لِأَنَّهُ لَيسَ مِن قَبِيلِ مَا يَعمَلُ سِيَّمَا إِن كَانَ جَزماً وَلَا جَايِزٌ أَن يُقَدَّرَ مَحذُوفٌ قَبلَ الظَّرفِ فَيَكُونُ قَد عَمِلَ فِيهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ العَامِلُ فِي مَوضِعِ الحَالِ وَتَقدِيرُهُ: وَالنَّجمِ كَايِناً إِذَا هَوَى وَاللَيلِ كَايِناً إِذَا يَغشَى لِأَنَّهُ لَا يَلزَمُ كَايِناً أَن يَكُونَ مَنصُوباً بِالعَامِلِ وَلَا يَصِحُّ أَن يَكُونَ مَعمُولاً لِشَيءٍ مِمَّا فَرَضنَاهُ أَن يَكُونَ عَامِلاً. وَأيضاً فَقَد يَكُونُ القَسَمُ بِهِ جُثَّةً وَظُرُوفُ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ أَحوَالاً عَنِ الجُثَثِ كَمَا لَا تَكُونُ أَخبَاراً) (١).

قال العلائى مبيّناً العاملَ فى المعطوف: (وَفِيه ثَلَاثَة أَقوَال

أَحدهَا: وَهُوَ قَول سِيبَوَيهِ وَجُمهُور المُحَقِّقِين أَن العَامِل فِيهِ العَامِل فِي المَعطُوف عَلَيهِ فاذا قلت ضربت زيدا وعمرا فقد انتصبا جَمِيعاً بـ ضربت والحرف العاطف دخل بِمَعنَاهُ وشرك بَينهمَا وَإِنَّمَا عمل الفِعل فيهمَا بِوَاسِطَة حرف العَطف.

---

(١) ـ البحر المحيط ٠ ١: ٧٨٢.

وَحجَّة هَذَا القَول اختِلَاف العَمَل لاختِلَاف العَامِل المُتَقَدّم من رفع وَنصب وخفض وَجزم.

وَقَالَ أَبُو عَليّ الفَارِسِي وَأَبُو الفَتح بن جنى: العَامِل فِي المَعطُوف حرف العَطف لِأَنَّهُ إِنَّمَا وضع لينوب عَن العَامِل ويغنى عَن إِعَادَته فَلَمَّا أغنت الوَاو فِي مثل قَامَ زيد وَعَمرو عَن إِعَادَة قَامَ مرّة أُخرَى قَامَت مقَامه فَرفعت مَا بعدهَا وَكَذَلِكَ فِي النصب والخفض والجزم وَهَذَا اختِيَار ابن السراج أَيضاً

وَاعترض الجُمهُور عَلَيهِ بِأَن الحَرف لَا يعمل عِند البَصرِيين حَتَّى يختَص وحروف العَطف غير مُختَصَّة فَلَا تصلح للعَمَل لِأَنَّهَا تدخل على الأَسمَاء وَالأَفعَال.

وَالقَول الثَّالِث: أَن العَامِل فِي المَعطُوف فعل مَحذُوف مُقَدّر بعد حرف العَطف من جنس الفِعل العَامِل فِي المَعطُوف عَلَيهِ وحرف العَطف دَال على ذَلِك المُقدر.

وَذكر ابن يعِيش أَن هَذَا اختِيَار الفَارِسِي وَابن جنى وَهُوَ الأَصَح عَنهُمَا وَاختَارَهُ أيضاً أَبُو القَاسِم السُّهيلى فِي نتائج الفِكر وَاحتج عَلَيهِ بِالقِيَاسِ وَالسَّمَاع أما القيَاس فَإِن مَا بعد حرف العَطف لَا يعمل فِيهِ مَا قبله وَلَا يتَعَلَّق بِهِ إِلَّا فِي بَاب المَفعُول مَعَه.

قَالَ: وَأيضاً فَإِن النَّعت هُوَ المنعوت فِي المَعنى وَلَيسَ بَينه وَبَين المنعوت وَاسِطَة وَمَعَ ذَلِك فَلَا يعمل فِيهِ مَا يعمل فِي المنعوت فِي أصح القَولَين فَكيف بالمعطوف الَّذِى هُوَ غير المَعطُوف عَلَيهِ وَبَينهمَا وَاسِطَة وَهُوَ الحَرف.

وَأما السماع فالاتفاق على أَنه يجوز إِظهَار الفِعل ثَانِياً بعد حرف العَطف

فَتَقول قَامَ زيد وَقَامَ عَمرو وَضربت زيدا وَضربت عمرا وَمِنه قَول الأنصَارِىّ:

بل بَنو النجار إِن لنا... فيهم قَتلَى وَإِن تره

وَالمرَاد قَتلَى وتره ثمَّ أظهر إِن فَدلَّ على ذَلِك

وَاعترض الجُمهُور على هَذَا القَول بِأَن الأَصل عدم التَّقدِير إِلَّا أَن يقوم دَلِيل وَلَا دَلِيل هُنَا وَبِأَن حذف الفِعل بعد الحَرف إِنَّمَا كَانَ لضرب من الإيجاز والاختصار وإعماله يُؤذن بإرادته وَذَلِكَ يُنَاقض الغَرَض من حذفه.

وَقَول السُّهيلى إِن مَا بعد حرف العَطف لَا يعمل فِيهِ مَا قبله هُوَ عين المُتَنَازع فِيهِ فَكيف يَجعَل دَلِيلاً.

وَكَذَلِكَ قَوله: إِن الصّفة لَا يعمل فِيهَا العَامِل فِي المنعوت مَمنُوع بل الأَظهر أَنه العَامِل فِيهَا هُوَ أولى بِالعَمَلِ فِيهَا من المَعطُوف وَأما ظُهُور الفِعل بعد حرف العَطف فَهُوَ فِي حَالَة الظُّهُور غير النَّوع الأول لِأَن حَالَة ظُهُوره يكون من بَاب عطف الجُملَة على الجُملَة وَالأول من بَاب عطف المُفرد على المُفرد.

وَالفرق بَين المقامين أَنَّك إِذا قلت: قَامَ زيد وَعَمرو كَانَ ذَلِك مقتضيا تَثنِيَة الدَّعوَى بقيامهما لَا على وَجه التَّصرِيح بذلك وَإِذا قلت: قَامَ زيد وَقَامَ عَمرو كَانَ فِيهِ التَّصرِيح بتثنية الدَّعوَى بقيامهما لقُوَّة التَّأْكِيد بِإِعَادَة الفِعل ثَانِياً وَحِينَئِذٍ فليسا على السوَاء.

وَمِمَّا احتج بِهِ الأَولونَ على عدم تَقدِير الفِعل مَا تقدم فِي مثل اختصم زيد وَعَمرو فَإِنَّهُ لَا يَصح أَن يكون فِيهِ الفِعل مُقَدراً بعد الوَاو لِأَنَّهُ يفسد المَعنى كَمَا تقدم وَكَذَلِكَ جَلَست بَين زيد وَعَمرو.

والسهيلي رَحمَه الله استثنى هَذَا الموضع من جملَة أَنوَاع المَعطُوف وَجعل الوَاو فِيهِ تجمع بنى الاسمين فِي العَامِل فكأنك قلت: اختصم هَذَانِ وَاجتمعَ الرّجلَانِ إِذا قلت: اختصم زيد وَعَمرو وطرد مَا اختَارَهُ من تَقدِيره الفِعل بعد الحَرف العاطف فِيمَا عدا ذَلِك.

فَيُقَال لَهُ: الأَصل عدم الِاختِصَاص وَإِذا تبين فِي هَذَا الموضع أَن العَامِل فِي المَعطُوف هُوَ العَامِل فِيمَا قبله فَكَذَلِك فِي سَائِر المَوَاضِع لِئَلَّا يخْتَلف الحكم فِي العَطف وَهُوَ ظَاهر.

وَالمَقصُود أَن الوَاو انفَرَدت عَن جَمِيع حُرُوف العَطف بِهَذَا الموضع فَإِنَّهُ لَا يَصح اختصم زيد فعمرو اَو ثمَّ عَمرو وَلَا هَذَا المَال بَين زيد فعمرو وَكَذَلِكَ بَقِيَّة حُرُوف العَطف وَلَا يَجِيء فِي هَذَا الموضع إِلَّا بِالوَاو.

فَأَما قَول امرِئ القَيس:

بَين الدُّخُول فحومل

فَإِنَّمَا عطف بِالفَاءِ فَإِن الكَلَام على حذف مُضَاف تَقدِيره بَين نواحى الدُّخُول

وَمثله قَول الآخر:

رُبمَا ضَربَة بِسيف صقيل ... بَين بصرى وطعنة نجلاء

يُرِيد بَين نواحى بصرى

قَالَ السُّهيلي وَمَعرِفَة هَذِه الوَاو الجامعة أصل تنبنى عَلَيهِ فروع كَثِيرَة مِنهَا أَنَّك تَقول رَأَيت الَّذِى قَامَ زيد وَأَخُوهُ على أَن تكون الوَاو جَامِعَة وَإِن كَانَت عاطفة لم يجز لِأَن التَّقدِير

قَامَ زيد وَقَامَ أَخُوهُ فخلت الصِّلَة من عَائِد يعود على المَوصُول وَمِنه قَوله تَعَالَى: (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) [القيامة: ٩] غلب المُذكر على المُؤَنَّث لاجتماعهما وَلَو قلت طلع الشَّمس وَالقَمَر لقبح ذَلِك إِلَّا أَن تُرِيدُ الوَاو الجامعة وَأما فِي الآيَة فَلَا بُد أَن تكون جَامِعَة لِأَن لفظ جمع يدل عَلَيهَا (١).

٧ـ قاعدة: (عَطفُ البَيَانِ كَالنَّعتِ فِي الإِيضَاحِ وَإِزَالَةِ الِاشتِرَاكِ الكَائِنِ فِيهِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (عَطفُ البَيَانِ وَهُوَ كَالنَّعتِ فِي الإِيضَاحِ وَإِزَالَةِ الِاشتِرَاكِ الكَائِنِ فِيهِ

وَشَرَط صَاحِب الكَشَّافِ فِيهِ أَن يَكُونَ وُضُوحُهُ زَايِداً عَلَى وُضُوحِ مَتبُوعِهِ وَرُدَّ مَا قَالَهُ بِأَنَّ الشَّرطَ حُصُول زِيَادَةِ الوُضُوحِ بِسَبَبِ انضِمَامِ عَطفِ البَيَانِ مَعَ مَتبُوعِهِ لَا أَنَّ الشَّرطَ كَونُهُ أَوضَحَ وَأَشهَرَ مِنَ الأَوَّلِ لِأَنَّ مِنَ الجَايِزِ أَن يَحصُلَ بِاجتِمَاعِ الثَّانِي مَعَ الأَوَّلِ زِيَادَةُ وُضُوحٍ لَا تَحصُلُ حَالَ انفِرَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا كَمَا فِي (خَالِي أَبُو عَبدِ اللهِ زَيدٌ) مَعَ أَنَّ اللقَبَ أَشهَرُ فَيَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا خَفَاءٌ بِانفِرَادِهِ وَيُرفَعُ بِالِانضِمَامِ.

وَقَالَ سِيبَوَيهِ: جُعِلَ (يا هذا الحمد) عَطفُ بَيَانٍ مَعَ أَنَّ اسمَ الإِشَارَةِ أَعرَفُ مِنَ المُضَافِ إِلَى ذِي اللامِ وَقِيلَ: يُشتَرَطُ أَن يَكُونَ عَطفُ البَيَانِ مَعرِفَةً وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيسَ بِشَرطٍ كَقَولِكَ: لَبِستُ ثَوباً جُبَّةً وَقَد أعرب الفارسي: (مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) [النور: ٣٥] وكذا: (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعامُ عَشَرَةِ مَساكِينَ) [المائدة: ٨٩] وَكَذَلِكَ صَاحِبُ المِفتَاحِ فِي: (لَا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّما هُوَ إِلهٌ واحِدٌ) [النحل: ٥١].

فَإِن قُلتَ: مَا الفَرقُ بَينَهُ وَبَينَ الصِّفَةِ

قُلتُ: عَطفُ البَيَانِ وُضِعَ لِيَدُلَّ عَلَى الإِيضَاحِ بِاسمٍ يَختَصُّ بِهِ وَإِن استُعمِلَ فِي غَيرِ الإِيضَاحِ كَالمَدحِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرامَ) [المائدة: ٩٧] فَإِنَّ (البَيتَ الحَرَامَ) عَطفُ بَيَانٍ جِيءَ بِهِ لِلمَدحِ لَا لِلإِيضَاحِ وَأَمَّا الصِّفَةُ فَوُضِعَت لِتَدُلَّ عَلَى مَعنًى حَاصِلٍ فِي مَتبُوعِهِ وَإِن كَانَت فِي بَعضِ الصُّوَرِ مُفِيدَةً لِلإِيضَاحِ لِلعِلمِ بِمَتبُوعِهَا مِن غَيرِهَا.

---

(١) ـ الفصول المفيدة فى الواو المزيدة للعلائى: ٥٧.

وَكَقَولِهِ تَعَالَى: (إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا للهِ) [سبأ: ﴿٤٦﴾] وقوله تعالى: (آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) [آل عمران: ﴿٩٧﴾] وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ) [الطلاق: ﴿٦﴾] أَنَّ (مِن وُجدِكُم) عَطفُ بَيَانٍ وَهُوَ مَردُودٌ فَإِنَّ العَامِلَ إِنَّمَا يُعَادُ فِي البَدَلِ لَا فِي عَطفِ البَيَانِ.

فَإِن قُلتَ: مَا الفَرقُ بَينَهُ وَبَينَ البَدَلِ

قُلتُ: قَالَ أَبُو جَعفَرٍ النَّحَّاسُ: مَا عَلِمتُ أَحَداً فَرَّقَ بَينَهُمَا إِلَّا ابنُ كَيسَانَ فَإِنَّ الفَرقَ بَينَهُمَا أَنَّ البَدَلَ يُقَرِّرُ الثَّانِي فِي مَوضِعِ الأَوَّلِ وَكَأَنَّكَ لَم تَذكُرِ الأَوَّلَ وَعَطفُ البَيَانِ أَن تُقَدِّرَ أَنَّكَ إِن ذَكَرتَ الِاسمَ الأَوَّلَ لَم يُعرَف إِلَّا بِالثَّانِي وَإِن ذَكَرتَ الثَّانِي لَم يُعرَف إِلَّا بِالأَوَّلِ فَجِئتَ بِالثَّانِي مُبَيِّناً لِلأَوَّلِ قَائِماً لَهُ مَقَامَ النَّعتِ وَالتَّوكِيدِ.

قَالَ: وَتَظهَرُ فَائِدَةُ هَذَا فِي النِّدَاءِ تَقُولُ: يَا أَخَانَا زَيدُ أَقبِل عَلَى البَدَلِ كَأَنَّكَ رَفَعتَ الأَوَّلَ وَقُلتَ: يَا زَيدُ أَقبِل فَإِن أَرَدتَ عَطفَ البَيَانِ قُلتَ: يَا أَخَانَا زَيدُ أَقبِل) [(٥)].

﴿٨﴾ـ قاعدة: (يُؤتَى بالخاص معطوفاً على العام بالواو للتنبيه عَلَى فَضلِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ لَيسَ مِن جِنسِ العَامِّ تَنزِيلاً لِلتَّغَايُرِ فِي الوَصفِ مَنزِلَةَ التَّغَايُرِ فِي الذَّاتِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (ذِكرُ الخاص بعد العام فيؤتى به معطوفا عليه بالواو وللتنبيه عَلَى فَضلِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ لَيسَ مِن جِنسِ العَامِّ تَنزِيلاً لِلتَّغَايُرِ فِي الوَصفِ مَنزِلَةَ التَّغَايُرِ فِي الذَّاتِ وَعَلَى هَذَا بَنَى المُتَنَبِّي قَولَهُ:

فَإِن تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنتَ مِنهُم ... فَإِنَّ المِسكَ بَعضُ دَمِ الغَزَالِ

وَابنُ الرُّومِيِّ أيضاً حَيثُ قَالَ:

كَم مِن أَبٍ قَد عَلَا بِابنِ ذُرَا شَرَفٍ ... كَمَا عَلَت بِرَسُولِ اللهِ عَدنَانُ

وَحَكَى الشَّيخُ أَثِيرُ الدِّينِ عَن شَيخِهِ أَبِي جَعفَرِ بنِ الزُّبَيرِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا العَطفَ يُسَمَّى بِالتَّجرِيدِ كَأَنَّهُ جُرِّدَ مِنَ الجُملَةِ وَأُفرِدَ بِالذِّكرِ تَفصِيلاً.

وَلَهُ شَرطَانِ ذَكَرَهُمَا ابنُ مَالِكٍ: أَحَدُهُمَا: كَونُ العَطفِ بِالوَاوِ وَالثَّانِي: كَونُ المَعطُوفِ ذَا مَزِيَّةٍ وَحَكَى قَولَينِ فِي العَامِّ المَذكُورِ: هَل يتناول الخاص المعطوف عليه أولا يَتَنَاوَلُهُ فَعَلَى

([٥]) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٢﴾: ﴿٣٦﴾.

القَولِ الأَوَّلِ يَكُونُ هَذَا نَظِيرَ مَسأَلَةِ (نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ) عَلَى المَشهُورِ فِيهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ مِن لَفظِ العَامّ وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ عَطفُ الخَاصّ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى إِرَادَةِ التَّخصِيصِ فِي العَامّ وَأَنَّهُ لَم يَتَنَاوَلهُ وَهُوَ نَظِيرُ بَحثِ الِاستِثنَاءِ فِي نَحوِ قَولِكَ: قَامَ القَومُ إِلَّا زَيداً مِن أَنَّ زَيداً لَم يَدخُل فِي القَومِ وَقَد يَتَقَوَّى هَذَا بِقَولِهِ:

يَا حُبَّ لَيلَى لَا تَغَيَّر وَازدَدِ ... وَانمُ كَمَا يَنمُو الخِضَابُ فِي اليَدِ

وَإِن كَانَ هَذَا لَيسَ مِنَ العَطفِ العَامّ.

وَقَد أَشَارَ الزَّمَخشَرِيُّ إِلَى القَولَينِ فِي سُورَةِ [الشُّعَرَاءِ: ﴿١٤٧﴾ـ ﴿١٤٨﴾] فِي قوله: (فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ. وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُها هَضِيمٌ).

وَقَد يُقَالُ: آيَةُ الشُّعَرَاءِ إِنَّمَا جَازَ فِيهَا الِاحتِمَالَانِ مِن جِهَةِ أَنَّ لَفظَ "جَنَّاتٍ" وَقَعَ بِلَفظِ التَّنكِيرِ وَلَم يَعُمَّ الجِنسَ وَأَمَّا الآيَةُ السَّابِقَةُ فَالإِضَافَةُ تَعُمُّ وَلَا يَنبَغِي أَن يُجعَلَ مِن هَذَا قَولُهُ تَعَالَى: (فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخلٌ وَرُمَّانٌ) [الرحمن: ﴿٦٨﴾] أَمَّا عَلَى قَولِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ فَوَاضِحٌ لِأَنَّهُمَا يَقُولَانِ: إِنَّ النَّخلَ وَالرُّمَّانَ لَيسَا بِفَاكِهَةٍ وَأَمَّا عَلَى قَولِ أَبِي يُوسُفَ فَقَولُهُ: " فَاكِهَةٌ " مُطلَقٌ وَلَيسَ بِعَامٍّ.

وَمِن أَمثِلَتِهِ قَولُهُ تَعَالَى: (حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطى) [البقرة: ﴿٢٣٨﴾] عَلَى القَولِ بِأَنَّهَا إِحدَى الصَّلَوَاتِ الخَمسِ.

قُلنَا: إِنَّ المُرَادَ غَيرُهَا كَالوِترِ وَالضُّحَى وَالعِيدِ فَلَيسَ مِن هَذَا البَابِ.

وَقَولُهُ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتابِ وَأَقامُوا الصَّلاةَ) [الأعراف: ﴿١٧٠﴾] مَعَ أَنَّ التَّمَسُّكَ بِالكِتَابِ يَشمَلُ كُلَّ عِبَادَةٍ وَمِنهَا الصَّلَاةُ لَكِن خَصَّهَا بِالذِّكرِ إِظهَاراً لِمَرتَبَتِهَا لِكَونِهَا عِمَادَ الدِّينِ.

وَقَولُهُ تَعَالَى: (مَن كَانَ عَدُوّاً للهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وجبريل وميكال) [البقرة: ﴿٩٨﴾] فَإِنَّ عَدَاوَةَ اللهِ رَاجِعَةٌ إِلَى عَدَاوَةِ حِزبِهِ فَيَكُونُ جِبرِيلَ كَالمَذكُورِ أَربَعَ مَرَّاتٍ فَإِنَّهُ اندَرَجَ تَحتَ عُمُومِ مَلَائِكَتِهِ وَتَحتَ عُمُومِ رُسُلِهِ ثُمَّ عُمُومِ حِزبِهِ ثُمَّ خُصُوصِهِ بِالتَّنصِيصِ عَلَيهِ.

وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ عُومِلَ مُعَامَلَةَ العَدَدِ فَيَكُونُ الذِّكرُ ثَلَاثاً وَذِكرُهُمَا بَعدَ المَلَائِكَةِ مَعَ كَونِهِمَا مِنَ الجِنسِ دَلِيلٌ عَلَى قَصدِ التَّنوِيهِ بِشَرَفِهِمَا عَلَى أن التفصيل إِن كَانَ بِسَبَبِ الإِفرَادِ فَقَد عَدَلَ لِلمَلَائِكَةِ مِثلَهُ بِسَبَبِ الإِضَافَةِ وَقَد يُلحَظُ شَرَفُهُمَا عَلَى غَيرِهِمَا وَأيضاً فَالخِلَافُ

السَّابِقُ فِي أَنَّ ذِكرَ بَعضِ أَفرَادِ العَامِّ بَعدَ العَامِّ هَل يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَم يَدخُل فِي العَامِّ فِرَاراً من التكرار أو يدخل.

وفائدته التوكيد وحكاه الرُّويَانِيُّ فِي "البَحرِ" مِن كِتَابِ الوَصِيَّةِ وَخَرَّجَ عليه ما إذا أوصى رجل لِزَيدٍ بِدِينَارٍ وَبِثُلُثِ مَالِهِ لِلفُقَرَاءِ وَزَيدٌ فَقِيرٌ فَهَل يَجمَعُ لَهُ بَينَ مَا أَوصَى لَدَيهِ وَبَينَ شَيءٍ مِنَ الثُّلُثِ عَلَى مَا أَرَادَ الوَصِيُّ وَجهَانِ وَالأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُعطَى غَيرَ الدِّينَارِ لِأَنَّهُ بِالتَّقدِيرِ قَطعُ اجتِهَادِ الوَصِيِّ.

قُلتُ: وَالقَولُ بِعَدَمِ دُخُولِهِ تَحتَ اللفظِ هُوَ قَولُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ وَتِلمِيذِهِ ابنِ جِنِّي وَعَلَى هَذَا القَولِ فَلَا يَحسُنُ عَدُّ هَذِهِ الآيَةِ مِن هَذَا النَّوعِ.

وَأيضاً فَإِذَا اجتَمَعَ فِي الكَلَامِ مَعطُوفَانِ هَل يُجعَلُ الآخَرُ مَعطُوفاً عَلَى الأَوَّلِ أَو عَلَى مَا يَلِيهِ وَقَعَ فِي كَلَامِ الزَّمَخشَرِيِّ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الكَشَّافِ تَجوِيزُ الأَمرَينِ.

فَذَكَرَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (إِنَّ اللهَ فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ) [الأنعام: ٩٥] أَنَّ " مُخرِجاً " مَعطُوفٌ عَلَى (فَالِقُ) لَا عَلَى (يُخرِجُ) فِرَاراً مِن عَطفِ الِاسمِ عَلَى الفِعلِ وَخَالَفَهُ ابنُ مَالِكٍ وَأَوَّلَهُ.

وَذَكَرَ أيضاً فِي قَولِهِ تَعَالَى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ) [البقرة: ٢١٠] عَلَى هَذِهِ القِرَاءَةِ أَنَّهُ مَعطُوفٌ عَلَى (اللهِ) لِأَنَّ قَضَاءَهُ قَدِيمٌ.

وَذَكَرَ أيضاً فِي قَولِهِ تَعَالَى: (الَّذِى خَلَقَكُم مِن نَفسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنهَا زَوجَهَا وَبَثَّ مِنهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً) [النساء: ١] حَاصِلُهُ أَنَّ قَولَهُ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) إِذَا أُرِيدَ بِهِ العُمُومُ كَانَ قَولُهُ: (وَخَلَقَ مِنهَا زَوجَهَا) عَطفاً عَلَى مُقَدَّرٍ أَى أَنشَأَهَا وَأَوجَدَهَا (وَخَلَقَ مِنهَا زَوجَهَا وَبَثَّ مِنهُمَا رِجَالاً كَثِيراً) يَعنِي خَلَقَكُم مِن نَفسٍ هَذِهِ صِفَتُهَا وَإِن أريد به المخاطبون بمكة كان قوله: (خلق) عَطفاً عَلَى (خَلَقَكُم) وَمُوجِبُ ذَلِكَ الفِرَارُ مِنَ التَّكرَارِ.

وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَن يَكُونَ "جِبرِيلَ" مَعطُوفاً عَلَى لَفظِ الجَلَالَةِ فَلَا تَكُونُ الآيَةُ مِن هَذَا النَّوعِ وَلَو سَلَّمنَا بِعَطفِهِ عَلَى رُسُلِهِ فَكَذَلِكَ لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ المُرَادَ بِالرُّسُلِ مِن بَنِي آدَمَ لِعَطفِهِم عَلَى المَلَائِكَةِ فَلَيسُوا مِنهُ وَفِي الآيَةِ سُؤَالَانِ:

أَحَدُهُمَا: لِمَ خَصَّ جِبرِيلَ وَمِيكَائِيلَ بِالذِّكرِ الثَّانِي: لِمَ قَدَّمَ جِبرِيلَ عَلَيهِ

وَالجَوَابُ عَنِ الأَوَّلِ أَنَّهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى خَصَّهُمَا بِالحَيَاةِ فَجِبرِيلُ بِالوَحيِ الَّذِى هُوَ حَيَاةُ القُلُوبِ وَمِيكَايِيلُ بِالرِّزقِ الَّذِى هُوَ حَيَاةُ الأَبدَانِ وَلِأَنَّهُمَا كَانَا سَبَبَ النُّزُولِ فِى تَصرِيحِ اليَهُودِ بِعَدَاوَتِهِمَا.

وَعَنِ الثَّانِى أَنَّ حَيَاةَ القُلُوبِ أَعظَمُ مِن حَيَاةِ الأَبدَانِ وَمِن ثَمَّ قِيلَ عَلَيكَ بِالنَّفسِ فَاستَكمِل فَضَايِلَهَا.

فَأَنتَ بِالنَّفسِ لَا بِالجِسمِ إِنسَانُ

وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى: (فِيهِمَا فَاكِهَةٌ ونخلٌ ورمانٌ) [الرحمن: ٦٨] وَغَلَطَ بَعضُهُم مَن عَدَّ هَذِهِ الآيَةَ مِن هَذَا النَّوعِ مِن جِهَةِ أَنَّ فَاكِهَةً نَكِرَةً فِى سِيَاقِ الإِثبَاتِ فَلَا عُمُومَ لَهَا.

وَهُوَ غَلَطٌ لِأَمرَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فِى سِيَاقِ الإِثبَاتِ وَهُوَ مُقتَضَى العُمُومِ كَمَا ذَكَرَهُ القَاضِى أَبُو الطَّيِّبُ الطَّبَرِىُّ

وَالثَّانِى: أَنَّهُ لَيسَ المُرَادُ بِالخَاصِّ وَالعَامِّ هَاهُنَا المُصطَلَحَ عَلَيهِ فِى الأُصُولِ بَل كُلُّ مَا كَانَ الأَوَّلُ فِيهِ شَامِلاً لِلثَّانِى.

وَهَذَا الجَوَابُ أَحسَنُ مِنَ الأَوَّلِ لِعُمُومِهِ بِالنِّسبَةِ إِلَى كُلِّ مَجمُوعٍ يَشتَمِلُ عَلَى مُتَعَدِّدٍ وَلَمَّا لَمَحَ أَبُو حَنِيفَةَ مَعنَى العَطفِ وَهُوَ المُغَايِرَةُ لَم يُخَنِّثِ الحَالِفَ عَلَى أَكلِ الفَاكِهَةِ بِأَكلِ الرُّمَّانِ

وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى: (وَلتَكُن مِنكُم أُمَّةٌ يَدعُونَ إِلَى الخَيرِ وَيَأمُرُونَ بِالمَعرُوفِ وَيَنهَونَ عَنِ المُنكَرِ) [آل عمران: ١٠٤] إِذِ الأَمرُ وَالنَّهىُ مِن جُملَةِ الدُّعَاءِ إِلَى الخَيرِ

وَقَولُهُ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وآمنوا بما نزل على مُحَمَّدٍ) [محمد: ٢] وَالقَصدُ تَفضِيلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَمَا نُزِّلَ عَلَيهِ إِذ لَا يَتِمُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِهِ.

وَقَولُهُ: (وَلَهُم فِيهَا مَنَافِعُ ومشاربُ) [يس: ٧٣].

وَقَولُهُ: (وَلَتَجِدَنَّهُم أَحرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الذين أشركوا) [البقرة: ٩٦] فَفَايِدَةُ قَولِهِ: (وَمِنَ الَّذِينَ أَشرَكُوا) مَعَ دُخُولِهِم فِى عُمُومِ النَّاسِ أَنَّ حِرصَهُم عَلَى الحَيَاةِ أَشَدُّ لِأَنَّهُم كَانُوا لَا يُؤمِنُونَ بِالبَعثِ.

وَقَولُهُ: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة: ٣] فهذا عام (وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) [البقرة: ٤] وَإِن كَانَ الإِيمَانُ بِالغَيبِ يَشمَلُهَا وَلَكِن خَصَّهَا لِإِنكَارِ المُشرِكِينَ لَهَا فِى قَولِهِم: (مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنيَا نَمُوتُ وَنَحيَا) [الجاثية: ٢٤] فَكَانَ فِى تَخصِيصِهِم بِذَلِكَ مَدحٌ لَهُم.

وَقَولُهُ: (اقرَأ بِاسمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ) [العلق: ١] فَعَمَّ بِقَولِهِ: (خَلَقَ) جَمِيعَ مَخلُوقَاتِهِ ثُمَّ خَصَّ فقال: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ) [العلق: ٢] وَقَولُهُ تَعَالَى: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ) [الأنعام: ١٤٥] فَإِنَّهُ عَطَفَ "اللحمَ" عَلَى "المَيتَةِ" مَعَ دُخُولِهِ فِي عُمُومِ المَيتَةِ لِأَنَّ المَيتَةَ كُلُّ مَا لَيسَ لَهُ ذَكَاةٌ شَرعِيَّةٌ وَالقَصدُ بِهِ التَّنبِيهُ عَلَى شِدَّةِ التَّحرِيمِ فِيهِ.

ظَاهِرُ كَلَامِ الكَثِيرِينَ تَخصِيصُ هَذَا العَطفِ بِالوَاوِ وَقَد سَبَقَ عَنِ ابنِ مَالِكٍ وَآخَرِينَ مَجِيئُهُ فِي "أَو" فِي قَولِهِ: (وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ) [النساء: ١١٠] مَعَ أَنَّ ظُلمَ النَّفسِ مِن عَمَلِ السُّوءِ فَقِيلَ: هُوَ بِمَعنَى الوَاوِ وَالمَعنَى: يَظلِمُ نَفسَهُ بِذَلِكَ السُّوءِ حَيثُ دَسَّاهَا بِالمَعصِيَةِ.

وَقَولِهِ تَعَالَى: (وَمَن أَظلَمُ مِمَّنِ افتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَو قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ) [الأنعام: ٩٣] فَإِنَّ الوَحيَ مَخصُوصٌ بِمَزِيدِ قُبحٍ مِن بَينِ أَنوَاعِ الِافتِرَاءِ خُصَّ بِالذِّكرِ تَنبِيهاً عَلَى مَزِيدِ العِقَابِ فِيهِ وَالإِثمِ

وَقَولِهِ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ إِذَا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم) [آل عمران: ١٣٥] مَعَ أَنَّ فِعلَ الفَاحِشَةِ دَاخِلٌ فِيهِ قِيلَ أُرِيدَ بِهِ نَوعٌ مِن أَنوَاعِ ظُلمِ النَّفسِ وَهُوَ الرِّبَا أَو كُلُّ كَبِيرَةٍ فَخَصَّ بِهَذَا الِاسمِ تَنبِيهاً عَلَى زِيَادَةِ قُبحِهِ وَأُرِيدَ بِظُلمِ النَّفسِ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الذُّنُوبِ) [(٥)].

٩ـ قاعدة: (عَطفُ أَحَدِ المُتَرَادِفَينِ عَلَى الآخَرِ أَو مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنهُ فِي المَعنَى وَالقَصدُ مِنهُ التَّأكِيدُ وَيكون عِندَ اختِلَافِ اللفظِ وَإِنَّمَا يَحسُنُ بِالوَاوِ وَيَكُونُ فِي الجُمَلِ وَيَكثُرُ فِي المُفرَدَاتِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (عَطفُ أَحَدِ المُتَرَادِفَينِ عَلَى الآخَرِ أَو مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنهُ فِي المَعنَى وَالقَصدُ مِنهُ التَّأكِيدُ.

وَهَذَا إِنَّمَا يَجِيءُ عِندَ اختِلَافِ اللفظِ وَإِنَّمَا يَحسُنُ بِالوَاوِ وَيَكُونُ فِي الجُمَلِ كَقَولِهِ: (أَولَى لَكَ فَأَولَى. ثُمَّ أَولَى لَكَ فَأَولَى) [القيامة: ٣٤ـ ٣٥].

وَيَكثُرُ فِي المُفرَدَاتِ كَقَولِهِ: (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُم فِي سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا استكانوا) [آل عمران: ١٤٦] وقوله: (فَلا يَخافُ ظُلْماً وَلا هَضْماً) [طه: ١١٢] (لَا تَخافُ دَرَكاً وَلا تَخْشى) [طه: ٧٧] وقوله: (ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ) [المدثر: ٢٢] وَقَولِهِ: (إِنَّمَا أَشكُو بَثِّي وَحُزنِي إِلَى

(٥) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ٤١٦.

اللهِ) [يوسف: ﴿٨٦﴾] وقوله: (لَا تُبْقِي وَلا تَذَرُ) [المدثر: ﴿٢٨﴾] وَقولِهِ: (وَكَلِمَتُهُ أَلقَاهَا إِلَى مَريَمَ وَرُوحٌ مِنهُ) [النساء: ﴿١٧١﴾] وَقولِهِ: (لَا تَرَى فِيهَا عِوَجاً وَلَا أَمتاً) [طه: ﴿١٠٧﴾] قَالَ الخَلِيلُ: العِوَجُ وَالأَمتُ بِمَعنَى وَاحِدٍ وَقِيلَ: الأَمتُ أَن يَغلُظَ مَكَانٌ وَيَرِقَّ مَكَانٌ قَالَهُ ابنُ فَارِسٍ فِي "المَقَايِيسِ" وَهُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَالَهُ الخَلِيلُ وَقولِهِ: (لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْواهُمْ) [الزخرف: ﴿٨٠﴾] وقوله: (لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً) [المائدة: ﴿٤٨﴾] وقوله: (إِلَّا دُعاءً وَنِداءً) [البقرة: ﴿١٧١﴾].

وَفَرَّقَ الرَّاغِبُ بَينَ النِّدَاءِ وَالدُّعَاءِ بِأَنَّ النِّدَاءَ قَد يُقَالُ إِذَا قِيلَ "يَا" أَو "أَيَا" وَنَحوَهُ مِن غَيرِ أَن يُضَمَّ إِلَيهِ الِاسمَ وَالدُّعَاءُ لَا يَكَادُ يُقَالُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ الِاسمُ نَحوَ: يَا فُلَانُ وَقَولِهِ: (رَبَّنا إِنَّا أَطَعْنا سادَتَنا وَكُبَراءَنا) [الأحزاب: ﴿٦٧﴾] وَقولِهِ: (وَإِذ يَقُولُ المُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مرضٌ) [الأنفال: ﴿٤٩﴾] وَقولِهِ: (لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ) [فاطر: ﴿٣٥﴾] فَإِنَّ "نَصَبٌ" مِثلُ "لَغَبٍ" وَزناً وَمَعنًى وَمَصدَراً وَقَولِهِ: (أُولئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ) [البقرة: ﴿١٥٧﴾] عَلَى قَولِ مَن فَسَّرَ الصَّلَاةَ بِالرَّحمَةِ وَالأَحسَنُ خِلَافُهُ وَأَنَّ الصَّلَاةَ لِلِاعتِنَاءِ وَإِظهَارِ الشَّرَفِ كَمَا قَالَهُ الغَزَالِيُّ وَغَيرُهُ وَهُوَ قَدرٌ مُشتَرَكٌ بَينَ الرَّحمَةِ وَالدُّعَاءِ وَالِاستِغفَارِ وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مِن عَطفِ المُتَغَايِرَينِ.

وَقَالَ الزَّمَخشَرِيُّ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ من قبلك) [البقرة: ﴿٤﴾] إِنَّهُم هُمُ المَذكُورُونَ أَوَّلاً وَهُوَ مِن عَطفِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ.

وَاعتُرِضَ عَلَيهِ بِأَنَّ شَرطَ عَطفِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ تَغَايُرُ الصِّفَتَينِ فِي المَعنَى تَقُولُ: جَاءَ زَيدٌ العَالِمُ وَالجَوَادُ وَالشُّجَاعُ أَي الجَامِعُ لِهَذِهِ المَعَانِي الثَّلَاثَةِ المُتَغَايِرَةِ وَلَا تَقُولُ: زَيدٌ العَالِمُ وَالعَالِمُ فَإِنَّهُ تَكرَارٌ وَالآيَةُ مِن ذَلِكَ لِأَنَّ المَعطُوفَ عَلَيهِ قَولُهُ تَعَالَى: (الذين يؤمنون بالغيب) وَالمَعطُوفُ قَولُهُ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إليك) وَالمُنزَلُ هُوَ الغَيبُ بِعَينِهِ.

وَيُحتَمَلُ أَن يُقَالَ: المَعطُوفُ عَلَيهِ مُطلَقُ الغَيبِ وَالمَعطُوفُ غَيبٌ خَاصٌّ فَيَكُونُ مِن عَطفِ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ..

وَجَعَلَ مِنهُ بَعضُهُم قَولَهُ تَعَالَى: (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّناتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتابِ الْمُنِيرِ) [فاطر: ﴿٢٥﴾] فَإِنَّ المُرَادَ بِالكِتَابِ المُنِيرِ هو الزبور ونقله على إِجمَاعِ المُفَسِّرِينَ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ النَّعتِ كَمَا تُعطَفُ النُّعُوتُ بَعضُهَا عَلَى بَعضٍ وَهَذَا يَرُدُّهُ تَكرَارُ البَاءِ فَإِنَّهُ يُشعِرُ بِالفَصلِ لِأَنَّ فَائِدَةَ تَكرَارِ العَامِلِ بَعدَ حَرفِ العَطفِ إِشعَارٌ بِقُوَّةِ الفَصلِ مِنَ الأَوَّلِ وَالثَّانِي وَعَدَمِ التَّجَوُّزِ فِي العطف الشَّيءِ عَلَى نَفسِهِ.

وَالَّذِى يَظهَرُ أَنَّهُ لِلتَّأسِيسِ وَبَيَانُهُ وَجُوهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ قَولَهُ تَعَالَى: (جَاءَتهُمُ) يَعُودُ الضَّمِيرُ فِيهِ عَلَى المُكَذِّبِينَ لِلنَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى الَّذِينَ مِن قَبلِهِم فَيَكُونُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ دَاخِلاً فِي المُرسَلِينَ المَذكُورِينَ وَالكِتَابُ المُنِيرُ هُوَ القُرآنُ وقوله تعالى: (ثم أخذت الذين كفروا) مَعطُوفٌ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: (فَقَد كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبلِهِم) أَى: كَذَّبُوا ثُمَّ أَخَذتُهُم بِقِيَامِ الحجة عليهم (بالبينات وبالزبر وبالكتاب المنير) وَجَاءَ تَقدِيمُ قِيَامِ الحُجَّةِ عَلَيهِم قَبلَ العَطفِ اعتِرَاضاً لِلِاهتِمَامِ بِهِ وَهُوَ مِن أَدَقِّ وُجُوهِ البَلَاغَةِ وَمِثلُهُ فِي آيَةِ آلِ عِمرَانَ قَولُهُ تعالى: (فقد كذب رسل من قبلك) وَقَولُهُ: (جَاءُوا) انصِرَافٌ مِنَ الخِطَابِ إِلَى الغَيبَةِ كَأَنَّهُ قَالَ: جَاءَ هَؤُلَاءِ المَذكُورُونَ فَيَكُونُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ دَاخِلاً فِي الضَّمِيرِ وَهُوَ فِي مَوضِعِ جِئتُم بِالبَيِّنَاتِ فَأَقَامَ الإِخبَارَ عَنِ الغَائِبِ مَقَامَ المُخَاطَبِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (جَرَينَ بهم) وَفِيهِ وَجهٌ مِنَ التَّعَجُّبِ كَأَنَّ المُخَاطَبَ إِذَا استَعظَمَ الأَمرَ رَجَعَ إِلَى الغَيبَةِ لِيَعُمَّ الإِخبَارُ بِهِ جَمِيعَ النَّاسِ وَهَذَا مَوجُودٌ فِي الآيَتَينِ وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ عَلَى حَذفِ مُضَافٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: الكِتَابِ المُنِيرِ يَعنِي القُرآنَ فَيَكُونُ مِثلَ قَولِهِ: (وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِى اسْمُهُ أَحْمَدُ) [الصف: ٦] وَهَذَا وَجهٌ حَسَنٌ.

تَنبِيهَاتٌ:

الأَوَّلُ: أَنكَرَ المُبَرِّدُ هَذَا النَّوعَ وَمَنَعَ عَطفَ الشَّيءِ عَلَى مِثلِهِ إِذ لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَأَوَّلَ مَا سَبَقَ بِاختِلَافِ المَعنَيَينِ وَلَعَلَّهُ مِمَّن يُنكِرُ أَصلَ التَّرَادُفِ فِي اللُّغَةِ كَالعَسكَرِيّ وَغَيرِهِ.

الثَّانِي: مَا ذَكَرنَاهُ مِن تَخصِيصِ هَذَا النَّوعِ بِالوَاوِ هُوَ المَشهُورُ وَقَالَ ابنُ مَالِكٍ: وَقَد أُنِيبَت (أَو) عَنهَا كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: (نُشُوزاً أَو إِعرَاضاً) [النساء: ١٢٨] (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً) [النساء: ١١٢].

قَالَ شَيخُنَا: وَفِيهِ نَظَرٌ لِإِمكَانِ أَن يُرَادَ بِالخَطِيئَةِ مَا وَقَعَ خَطَأً وَبِالإِثمِ مَا وَقَعَ عَمداً قُلتُ وَيَدُلُّ لَهُ قَولُهُ تَعَالَى قَبلَ ذَلِكَ: (وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْماً فَإِنَّما يَكْسِبُهُ عَلى نَفْسِهِ) [النساء: ١١١].

وَجَعَلَ مِنهُ بَعضُهُم قَولَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: (اللهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ بِكُلِّ اسمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيتَ بِهِ نَفسَكَ أَو أَنزَلتَهُ فِي كِتَابِكَ أَو عَلَّمتَهُ أَحَداً مِن خَلقِكَ أَوِ استَأثَرتَ بِهِ فِي عِلمِ الغَيبِ عِندَكَ) (١).

---

(١) ـ رواه أحمد ٦: ٢٦٤ (٣٧٠٤).

قُلتُ: مَا ذَكَرَهُ ابنُ مَالِكٍ قَد سَبَقَهُ بِهِ ثَعلَبٌ فِيمَا حَكَاهُ ابنُ سِيدَه فِي المُحكَمِ فَقَالَ ثَعلَبٌ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (عُذراً أَو نُذراً) [المرسلات: ٦] العُذرُ وَالنُّذرُ وَاحِدٌ قَالَ اللِّحيَانِيُّ: وَبَعضُهُم يُثَقِّلُ.

وَعَنِ الفَرَّاءِ أَنَّهُ يُجرَى فِي العَطفِ بِـ ثُمَّ وَجَعَلَ مِنهُ قَولَهُ: (وَيَا قَومِ استَغفِرُوا رَبَّكُم ثُمَّ تُوبُوا إِلَيهِ) [هود: ٥٢] قَالَ: مَعنَاهُ: "وَتُوبُوا إِلَيهِ لِأَنَّ التَّوبَةَ الِاستِغفَارُ" وَذَكَرَ بَعضُهُم أَنَّهُ قَد تَجَرَّدَ عَنِ العَطفِ وجعل منه قوله تعالى: (وَغَرَابِيبُ سُودٌ) [فاطر: ٢٧] والغرابيب هى السود (سُبُلاً فِجاجاً) [نوح: ٢٠] (الرحمن الرحيم) وَغَيرُ ذَلِكَ الثَّالِثُ: مِمَّا يَدفَعُ وَهمَ التَّكرَارِ فِي مِثلِ هَذَا النَّوعِ أَن يُعتَقَدَ أَنَّ مَجمُوعَ المُتَرَادِفَينِ يُحَصِّلُ مَعنىً لَا يُوجَدُ عِندَ انفِرَادِ أَحَدِهِمَا فَإِنَّ التَّركِيبَ يُحدِثُ مَعنىً زَائِداً وَإِذَا كَانَت كَثرَةُ الحُرُوفِ تُفِيدُ زِيَادَةَ المَعنَى فَكَذَلِكَ كَثرَةُ الألفَاظِ) [٦].

٩ـ قاعدة: (عَطفُ المُفرَدِ فَايِدَتُهُ تَحصِيلُ مُشَارَكَةِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي الإِعرَابِ لِيُعلَمَ أَنَّهُ مِثلُ الأَوَّلِ فِي فَاعِلِيَّتِهِ أَو مَفعُولِيَّتِهِ لِيَتَّصِلَ الكَلَامُ بَعضُهُ بِبَعضٍ أَو حُكمٌ خَاصٌّ دُونَ غَيرِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال عن العطف: (يَنقَسِمُ بِاعتِبَارٍ إِلَى عَطفِ المُفرَدِ عَلَى مِثلِهِ وَعَطفِ الجُمَلِ فَأَمَّا عَطفُ المُفرَدِ فَفَايِدَتُهُ تَحصِيلُ مُشَارَكَةِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي الإِعرَابِ لِيُعلَمَ أَنَّهُ مِثلُ الأَوَّلِ فِي فَاعِلِيَّتِهِ أَو مَفعُولِيَّتِهِ لِيَتَّصِلَ الكَلَامُ بَعضُهُ بِبَعضٍ أَو حُكمٌ خَاصٌّ دُونَ غَيرِهِ كَمَا فى قوله تعالى: (وَامسَحُوا بِرُؤُسِكُم وَأَرجُلَكُم إِلَى الكَعبَينِ) [المائدة: ٦] فَمَن قَرَأَ بِالنَّصبِ عَطفاً عَلَى الوُجُوهِ كَانَتِ الأَرجُلُ مَغسُولَةً وَمَن قَرَأَ بِالجَرِّ عَطفاً عَلَى الرُّؤوسِ كَانَت مَمسُوحَةً لَكِن خُولِفَ ذَلِكَ لِعَارِضٍ يُرَجِّحُ وَلَا بُدَّ فِي هَذَا مِن مُلَاحَظَةِ المُشَاكَلَةِ بَينَ المُتَعَاطِفَينِ فَتَقُولُ جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو لِأَنَّهُمَا مَعرِفَتَانِ وَلَو قُلتَ جَاءَ زَيدٌ وَرَجُلٌ لَم يَستَقِم لِكَونِ المَعطُوفِ نَكِرَةً نَعَم إِن تَخَصَّصَ فَقُلتَ وَرَجُلٌ آخَرُ جَازَ.

وَلِذَا قَالَ صَاحِبُ المُستَوفَى مِنَ النَّحوِيِّينَ: وَأَمَّا عَطفُ الجُملَةِ فَإِن كَانَتِ الأُولَى لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعرَابِ فَكَمَا سَبَقَ لِأَنَّهَا تَحُلُّ مَحَلَّ المُفرَدِ نَحوُ مَرَرتُ بِرَجُلٍ خُلُقُهُ حَسَنٌ وَخُلُقُهُ قَبِيحٌ وَإِن كَانَ لَا مَحَلَّ لَهَا نَحوُ زَيدٌ أَخُوكَ وَعَمرٌو صَاحِبُكَ فَفَايِدَةُ العَطفِ الِاشتِرَاكُ فِي مُقتَضَى

---

(٦) ـ البرهان فى علوم القرآن ٢: ٣٧٦.

الحَرفِ العَاطِفِ فَإِن كَانَ العَطفُ بِغَيرِ الوَاوِ ظَهَرَ لَهُ فَايِدَةٌ مِنَ التَّعقِيبِ كَالفَاءِ أَوِ التَّرتِيبِ كَـ "ثُمَّ" أَو نَفيِ الحُكمِ عَنِ البَاقِي كَـ "لَا".

وَأَمَّا الوَاوُ فَلَا تُفِيدُ شَيئاً هُنَا غَيرَ المُشَارَكَةِ فِي الإِعرَابِ.

وَقِيلَ: بَل تُفِيدُ أَنَّهُمَا كَالنَّظِيرَينِ وَالشَّرِيكَينِ بِحَيثُ إِذَا عَلِمَ السَّامِعُ حَالَ الأَوَّلِ عَسَاهُ أَن يَعرِفَ حَالَ الثَّانِي وَمِن ثَمَّةَ صَارَ بَعضُ الأُصُولِيِّينَ إِلَى أَنَّ القِرَانَ فِي اللفظِ يُوجِبُ القران فى الحكم ومن ها هُنَا شَرَطَ البَيَانِيُّونَ التَّنَاسُبَ بَينَ الجُمَلِ لِتَظهَرَ الفَايِدَةُ حَتَّى إِنَّهُم مَنَعُوا عَطفَ الإِنشَاءِ عَلَى الخَبَرِ وَعَكسَهُ.

وَنَقَلَهُ الصَّفَّارُ فِي شَرحِ سِيبَوَيهِ عَن سِيبَوَيهِ أَلَا تَرَى إِلَى قَولِهِ يَقبُحُ عِندَهُم أَن يُدخِلُوا الكَلَامَ الوَاجِبَ فِي مَوضِعِ المَنفِيِّ فَيَصِيرُوا قَد ضَمُّوا إِلَى الأَوَّلِ مَا لَيسَ بِمَعنَاهُ انتَهَى وَلِهَذَا مَنَعَ النَّاسُ مِنَ الوَاوِ فِي بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ لِأَنَّ الأُولَى خَبَرِيَّةٌ وَالثَّانِيَةُ طَلَبِيَّةٌ وَجَوَّزَهُ ابنُ الطَّرَاوَةِ لِأَنَّهُمَا يَجتَمِعَانِ فِي التَّبَرُّكِ.

وَخَالَفَهُم كَثِيرٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ كَابنِ خَرُوفٍ وَالصَّفَّارِ وَابنِ عَمرٍو وَقَالُوا يُعطَفُ الأَمرُ عَلَى الخَبَرِ وَالنَّهيُ عَلَى الأَمرِ وَالخَبَرِ قال تعالى (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ) [المائدة: ٦٧] فَعَطَفَ خَبَراً عَلَى جُملَةِ شَرطٍ وَجُملَةَ الشَّرطِ عَلَى الأَمرِ.

وَقَالَ تَعَالَى (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) [يونس: ٧٢] (وَأَن أَقِم وَجهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً وَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [يونس: ١٠٥] فعطف نهيا على خبر ومثله (يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا وَلا تَكُنْ مَعَ الْكافِرِينَ) [هود: ٤٢].

قَالُوا: وَتُعطَفُ الجُملَةُ عَلَى الجُملَةِ وَلَا اشتِرَاكَ بَينَهُمَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: (وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) [آل عمران: ٧] عَلَى قَولِنَا بِالوَقفِ عَلَى اللهِ وَأَنَّهُ سُبحَانَهُ اختص به.

وقال: (وَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ) [النور: ٤] فَإِنَّهُ عِلَّةٌ تَامَّةٌ بِخَبَرِهَا فَلَا يُوجِبُ العَطفُ المُشَارَكَةَ فِيمَا تَتِمُّ بِهِ الجُملَتَانِ الأُولَيَانِ وَهُوَ الشَّرطُ الَّذِي تَضَمَّنَهُ قَولُهُ تَعَالَى (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَناتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا) [النور: ٤] كَقَولِكَ: إِن دَخَلتِ الدَّارَ فَأَنتِ طَالِقٌ وَفُلَانَةُ طَالِقٌ لَا يَتَعَلَّقُ طَلَاقُ الثَّانِيَةِ بِالشَّرطِ وَعَلَى هَذَا يَختَصُّ الِاستِثنَاءُ بِهِ وَلَا يَرجِعُ لِمَا تَقَدَّمَهُ وَيَبقَى المَحدُودُ فِي القَذفِ غَيرَ مَقبُولِ الشَّهَادَةِ بَعدَ التَّوبَةِ كَمَا كَانَ قَبلَهَا.

وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى (فَإِنْ يَشَإِ اللهُ يَخْتِمْ عَلى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللهُ الْباطِلَ) [الشورى: ﴿٢٤﴾] فإنه عِلَّةٌ تَامَّةٌ مَعطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبلَهَا غَيرُ دَاخِلٍ تَحتَ الشَّرطِ وَلَو دَخَلَت كَانَ خَتمُ القَلبِ وَمَحوُ البَاطِلِ مُتَعَلِّقَينِ بِالشَّرطِ وَالمُتَعَلِّقُ بِالشَّرطِ مَعدُومٌ قَبلَ وُجُودِهِ وَقَد عُدِمَ خَتمُ القَلبِ وَوُجِدَ مَحوُ البَاطِلِ فَعَلِمنَا أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الشَّرطِ وَإِنَّمَا سَقَطَتِ الوَاوُ فِي الخَطِّ اتِّبَاعاً لِلَّفظِ كَسُقُوطِهِ فِي قوله تعالى (وَيَدْعُ الْإِنْسانُ) [الإسراء: ﴿١١﴾] وقوله (سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ) [العلق: ﴿١٨﴾] وَلِهَذَا وَقَفَ عَلَيهِ يَعقُوبُ بِالوَاوِ نَظَراً لِلأَصلِ وَإِن وَقَفَ عَلَيهِ غَيرُهُ بِغَيرِ وَاوٍ اتِّبَاعاً لِلخَطِّ وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا ابتِدَاءُ إِعَادَةِ الِاسمِ فى قوله: (وَيَمْحُ اللهُ) [الشورى: ﴿٢٤﴾] وَلَو كَانَت مَعطُوفَةً عَلَى مَا قَبلَهَا لَقِيلَ وَيَمحُ البَاطِلَ وَمِثلُهُ (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحامِ مَا نَشاءُ) [الحج: ﴿٥﴾] وَقَولُهُ: (وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلى مَنْ يَشاءُ) [التوبة: ﴿١٥﴾] وَقَولُهُ: (قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِباسُ التَّقْوى) [الأعراف: ﴿٢٦﴾] وَغَيرُ ذَلِكَ.

قُلتُ: وَكَثِيرٌ مِن هَذَا لَا يَرِدُ عَلَيهِم فَإِنَّ كَلَامَهُم فِي الوَاوِ العَاطِفَةِ وَأَمَّا (وَنُقِرُّ فِي الأَرحَامِ) وَمَا بَعدَهُ فَهِيَ لِلِاستِئنَافِ إِذ لَو كَانَت لِلعَطفِ لَانتَصَبَ "نُقِرُّ" وجزم "ويتوب" وكذلك فِي (وَالرَّاسِخُونَ) لِلِاستِئنَافِ (وَيَمحُ اللهُ).

وَقَالَ: البَيَانِيُّونَ لِلجُملَةِ ثَلَاثَةُ أَحوَالٍ:

فَالأَوَّلُ: أَن يَكُونَ مَا قَبلَهَا بِمَنزِلَةِ الصِّفَةِ مِنَ المَوصُوفِ وَالتَّأكِيدِ مِنَ المُؤَكَّدِ فَلَا يَدخُلُهَا عَطفٌ لِشِدَّةِ الِامتِزَاجِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (الم ذَلِكَ الكِتَابُ لَا رَيبَ فِيهِ) [البقرة: ﴿١﴾ـ ﴿٢﴾].

وقوله: (خَتَمَ اللهُ عَلى قُلُوبِهِمْ) [البقرة: ﴿٧﴾] مع قوله (لَا يُؤْمِنُونَ) [البقرة: ﴿٦﴾].

وكذلك: (يُخادِعُونَ اللهَ) [البقرة: ﴿٩﴾] مع قوله: (وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) [البقرة: ﴿٨﴾] فَإِنَّ المُخَادَعَةَ لَيسَت شَيئاً غَيرَ قَولِهِم (آمَنَّا) مِن غَيرِ اتِّصَافِهِم.

وَقَولِهِ: (وَإِذا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قالُوا آمَنَّا وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ قالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) [البقرة: ﴿١٤﴾] وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعنَى قَولِهِم (إِنَّا مَعَكُم) أَنَّا لَم نُؤمِن وَقَولُهُ: (إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِئُونَ) خَبَرٌ لِهَذَا المَعنَى بِعَينِهِ.

وَقَولِهِ: (وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِ آياتُنا وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً) [لقمان: ﴿٧﴾] وَقَولِهِ: (مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) [يوسف:﴿٣١﴾] فَإِنَّ كَونَهُ مَلِكاً يَنفِي كَونَهُ بَشَراً فَهِيَ مُؤَكِّدَةٌ لِلأُولَى وَقَولِهِ: (وَمَا عَلَّمنَاهُ الشِّعرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ إِن هُوَ إِلَّا ذِكرٌ وَقُرآنٌ مبين) [يس:

﴿٦٩﴾] وَقَولِهِ: (وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى) [النجم: ﴿٣﴾ـ ﴿٤﴾] وقوله: (إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) [الحج: ﴿١﴾] فإنها مؤكدة لقوله: (يَا أَيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم) [الحج: ﴿١﴾] وَقَولِهِ: (إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لهم) [التوبة: ﴿١٠٣﴾] فَإِنَّهَا بَيَانٌ لِلأَمرِ بِالصَّلَاةِ وقوله: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقامٍ أَمِينٍ) [الدخان: ﴿٥١﴾] بَعدَ قَولِهِ: (إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ) [الدخان: ﴿٥٠﴾] وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً) [الكهف: ﴿٣٠﴾] إِذَا جُعِلَت (إِنَّا لَا نُضِيعُ) خَبَراً إِذِ الخَبَرُ لَا يُعطَفُ عَلَى المُبتَدَأ وَقَولِهِ: (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنى أُولئِكَ عَنْها مُبْعَدُونَ)[الأنبياء: ﴿١٠١﴾] بَعدَ قَولِهِ (لَهُمْ فِيها زَفِيرٌ وَهُمْ فِيها لا يَسْمَعُونَ) [الأنبياء: ﴿١٠٠﴾].

وَالثَّانِيَةُ: أَن يُغَايِرَ مَا قَبلَهَا وَلَيسَ بَينَهُمَا نوع من الارتباط بِوَجهٍ فَلَا عَطفَ أيضاً إِذ شَرطُ العَطفِ المُشَاكَلَةُ وَهُوَ مَفقُودٌ وَذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ) [البقرة: ﴿٦﴾] بعد قوله (وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [البقرة: ﴿٥﴾].

فَإِن قِيلَ: إِذَا كَانَ حُكمُ هَذِهِ الحَالَةِ وَالَّتِي قَبلَهَا وَاحِداً أَدَّى إِلَى الإِلبَاسِ فَإِنَّهُ إِذَا لَم يَعطِفِ التَبَسَ حَالَةُ المُطَابَقَةِ بِحَالَةِ المغايرة وهلا عطفت الحالة الأولى بِالحَالَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ تَركَ العَطفِ يُوهِمُ المُطَابَقَةَ والعطف يوهم عدمها فلما اختِيرَ الأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي مَعَ أَنَّهُ لَم يَخلُ عَن إِلبَاسٍ

قِيلَ: العَاطِفُ يُوهِمُ المُلَابَسَةَ بِوَجهٍ قَرِيبٍ أَو بَعِيدٍ بِخِلَافِ سُقُوطِ العَاطِفِ فَإِنَّهُ وَإِن أَوهَمَ المُطَابَقَةَ إِلَّا أَنَّ أَمرَهُ وَاضِحٌ فَبِأَدنَى نَظَرٍ يُعلَمُ فَزَالَ الإِلبَاسُ.

الحَالُ الثَّالِثَةُ: أَن يُغَايِرَ مَا قَبلَهَا لَكِن بَينَهُمَا نوع ارتباط وهذه هى الَّتِي يَتَوَسَّطُهَا العَاطِفُ كَقَولِهِ: (أُولئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [البقرة: ﴿٥﴾] وَقَولِهِ: (أُولئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولئِكَ الْأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ وَأُولئِكَ أَصْحابُ النَّارِ هُمْ فِيها خالِدُونَ) [الرعد: ﴿٥﴾].

فَإِن قُلتَ: لِمَ سَقَطَ العَطفُ مِن (أُولئِكَ كَالْأَنْعامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ) [الأعراف: ﴿١٧٩﴾] وَلَم يَسقُط مِن (وَأُولَئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ) [البقرة: ﴿٥﴾]

قُلتُ: لِأَنَّ الغَفلَةَ شَأنُ الأَنعَامِ فَالجُملَةُ الثَّانِيَةُ كَأَنَّهَا هِيَ الجُملَةُ الأُولَى فَإِن قُلتَ لِمَ سَقَطَ فى قوله: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) [البقرة: ﴿١٥﴾]

قُلتُ: لِأَنَّ الثَّانِيَةَ كَالمَسئُولِ عَنهَا فَنُزِّلَ تَقدِيرُ السُّؤَالِ مَنزِلَةَ صَرِيحِهِ.

الحَالُ الرَّابِعَةُ: أَن يَكُونَ بِتَقدِيرِ الِاستِئنَافِ كَأَنَّ قَايِلاً قَالَ لِمَ كَانَ كذا فقيل كذا فهاهنا لَا عَطفَ أيضاً كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَجاؤُوا أَباهُمْ عِشاءً يَبْكُونَ. قَالُوا يَا أَبَانَا) [يوسف: ١٦ـ ١٧] وقوله: (فَلَمَّا جاءَ السَّحَرَةُ قالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّ لَنا لَأَجْراً) [الشعراء: ٤١] التَّقدِيرُ: فَمَا قَالُوا أَو فَعَلُوا فَأُجِيبَ هَذَا التَّقدِيرُ بِقَولِهِ: قَالُوا) (١).

١١ـ قاعدة: (يُشتَرَطُ فِي عَطفِ الِاسمِ عَلَى الِاسمِ أَن يَصِحَّ أَن يُسنَدَ أَحَدُهُمَا إِلَى مَا أُسنِدَ إِلَى الآخَرِ ويُشتَرَطُ فِي عَطفِ الفِعلِ عَلَى الفِعلِ اتِّفَاقُ زَمَانِهِمَا فَإِن خَالَفَ رد إلى الاتفاق بالتأويل)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال عن العطف: (يَنقَسِمُ بِاعتِبَارِ عَطفِ الِاسمِ عَلَى مِثلِهِ وَالفِعلِ عَلَى الفِعلِ إِلَى أَقسَامٍ:

الأَوَّلُ: عَطفُ الِاسمِ عَلَى الِاسمِ وَشَرَطَ ابنُ عَمرُونٍ وَصَاحِبُهُ ابنُ مَالِكٍ فِيهِ أَن يَصِحَّ أَن يُسنَدَ أَحَدُهُمَا إِلَى مَا أُسنِدَ إِلَى الآخَرِ وَلِهَذَا مَنَعَ أَن يَكُونَ (وزوجك) فى (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) [البقرة: ٣٥] معطوفا على المستكن فى أنت وَجَعَلَهُ مِن عَطفِ الجُمَلِ بِمَعنَى أَنَّهُ مَرفُوعٌ بِفِعلٍ مَحذُوفٍ أَى وَلتَسكُن زَوجُكَ.

وَنَظِيرُهُ قَولُهُ تَعَالَى: (لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ مَكاناً سُوىً) [طه: ٥٨] لِأَنَّ مِن حَقِّ المَعطُوفِ حُلُولَهُ مَحَلَّ المَعطُوفِ عَلَيهِ وَلَا يَصِحُّ حُلُولُ زَوجِكَ مَحَلَّ الضَّمِيرِ لأن فاعل فِعلِ الأَمرِ الوَاحِدِ المُذَكَّرِ نَحوَ قُم لَا يَكُونُ إِلَّا ضَمِيراً مُستَتِراً فَكَيفَ يَصِحُّ وُقُوعُ الظَّاهِرِ مَوقِعَ المُضمَرِ الَّذِى قَبلَهُ!

وَرَدَّ عَلَيهِ الشَّيخُ أَثِيرُ الدِّينِ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي صِحَّةِ تَقُومُ هِندٌ وَزَيدٌ وَلَا يَصِحُّ مُبَاشَرَةُ زَيدٍ لِـ "تَقُومُ" لِتَأنِيثِهِ.

الثَّانِي: عَطفُ الفِعلِ عَلَى الفِعلِ قَالَ ابنُ عَمرُوٍ وَغَيرُهُ يُشتَرَطُ فِيهِ اتِّفَاقُ زَمَانِهِمَا فَإِن خَالَفَ رد إلى الاتفاق بالتأويل لاسيما إِذَا كَانَ لَا يُلبِسُ وَكَانَت مُغَايَرَةُ الصِّيَغِ اتِّسَاعاً قَالَ اللهُ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتابِ وَأَقامُوا الصَّلاةَ) [الأعراف: ١٧٠] عطف المَاضِيَ عَلَى المُضَارِعِ لِأَنَّهَا مِن صِلَةِ الَّذِينَ وَهُوَ يُضَارِعُ الشَّرطَ لِإِيهَامِهِ وَالمَاضِي فِي الشَّرطِ فِي حُكمِ

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٤: ١٦.

المُستقبَلِ فَقَد تَغَايَرَتِ الصِّيَغُ فِي هَذَا كَمَا تَرَى وَاللبسُ مَأمُونٌ وَلَا نَظَرَ فِي الجُمَلِ إِلَى اتِّفَاقِ المَعَانِي لِأَنَّ كُلَّ جُملَةٍ مُستَقِلَّةٍ بِنَفسِهَا انتَهَى.

وَمِثلُهُ قَولُهُ تَعَالَى: (إِنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذلِكَ) [الفرقان: ١٠] ثم قال: (وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً) وقوله: (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبالَ) [الكهف: ٤٧] ثُمَّ قَالَ: (وَحَشَرنَاهُم).

وَقَالَ صَاحِبُ المُستَوفَى: لَا يَتَمَشَّى عَطفُ الفِعلِ عَلَى الفِعلِ إِلَّا فِي المُضَارِعِ مَنصُوباً كَانَ كَقَولِهِ تَعَالَى: (لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ وَيَزْدادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيماناً) [المدثر: ٣١] أَو مَجزُوماً كَقَولِهِ: (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلى أَجَلٍ مُسَمًّى) [نوح: ٤]

فَإِن قِيلَ: كَيفَ حَكَمتُم بِأَنَّ العَاطِفَ مُختَصٌّ بِالمُضَارِعِ وَهُم يَقُولُونَ قَامَ زَيدٌ وَقَعَدَ بَكرٌ وَعَلَى هَذَا قَولُهُ تَعَالَى: (إِذ أَوَى الفِتيَةُ إِلَى الكَهفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَدُنكَ رَحمَةً وَهَيِّئ لَنَا مِن أَمرِنَا رَشَداً) [الكهف: ١٠] فِيهِ عَطفُ المَاضِي عَلَى المَاضِي وَعَطفُ الدُّعَاءِ عَلَى الدُّعَاءِ!

فَالجَوَابُ أَنَّ المُرَادَ بِالعَطفِ هُنَا أَن تَكُونَ لَفظَتَانِ تَتبَعُ الثَّانِيَةُ مِنهُمَا الأُولَى فِي إِعرَابِهَا وَإِذَا كَانَتِ اللفظَةُ غَيرَ مُعَرَّبَةٍ فَكَيفَ يَصِحُّ فِيهَا التَّبَعِيَّةُ فَصَحَّ أَنَّ هَذِهِ الالفَاظَ لَا يَصِحُّ أَن يُقَالَ إِنَّهَا مَعطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبلَهَا العَطفَ الَّذِي نَقصِدُهُ الآنَ وَإِن صَحَّ أَن يُقَالَ مَعطُوفَةٌ العَطفَ الَّذِي لَيسَ لِلإِتبَاعِ بَل يَكُونُ عَطفُ الجُملَةِ عَلَى الجُملَةِ مِن حَيثُ هُمَا جُملَتَانِ وَالجُملَةِ مِن حَيثُ هِيَ لَا مَدخَلَ لَهَا فِي الإِعرَابِ إِلَّا أَن تَحِلَّ مَحَلَّ الفَردِ وَظَهَرَ أَنَّهُ يَصِحُّ وُقُوعُ العَطفِ عَلَيهِ وَعَدَمُهُ بِاعتِبَارَينِ.

الثَّالِثُ: عَطفُ الفِعلِ عَلَى الِاسمِ وَالِاسمِ عَلَى الفِعلِ وَقَدِ اختُلِفَ فِيهِ فَمِنهُم مَن مَنَعَهُ وَالصَّحِيحُ الجَوَازُ إِذَا كَانَ مُقَدَّراً بِالفِعلِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) [الملك: ١٩] وقوله: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ) [الحديد: ١٨].

وَاحتَجَّ الزَّمَخشَرِيُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ حَمَلَهُ عَلَى مَعنَى المُصَّدِّقِينَ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا.

قَالَ ابنُ عَمرُونٍ: وَيَدُلُّ لِعَطفِ الِاسمِيَّةِ عَلَى الفِعلِيَّةِ قَولُهُ تَعَالَى: (فَاخْتَلَفَ الْأَحْزابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ) [مريم: ٣٧] فعطف (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا) وَهِيَ جُملَةٌ اسمِيَّةٌ عَلَى (فَاختَلَفَ) وَهِيَ فِعلِيَّةٌ بِالفَاءِ.

وَقَالَ تَعَالَى: (وَطُبِعَ عَلى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ) [التوبة: ٨٧] وَقَالَ تَعَالَى (يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفى مِنْكُمْ خافِيَةٌ. فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتابَهُ بِيَمِينِهِ) [الحاقة: ١٨ـ ١٩].

قال وأذن جَازَ عَطفُ الِاسمِيَّةِ عَلَى الفِعلِيَّةِ بِـ" أَم" فِي قَولِهِ تَعَالَى (سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ) [الأعراف: ﴿١٩٣﴾] إذا لوضع لِلمُعَادَلَةِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ أَوقَعَ الِاسمِيَّةَ مَوقِعَ الفِعلِيَّةِ نَظَراً إِلَى المَعنَى "أَصَمَتُّم" فَمَا المَانِعُ هُنَا وَجَعَلَ ابنُ مَالِكٍ قَولَهُ تَعَالَى (وَمُخرِجُ المَيِّتِ من الحَيِّ) [الأنعام: ﴿٩٥﴾] عَطفاً عَلَى (يُخرِجُ) لِأَنَّ الِاسمَ فِي تَأوِيلِ الفعل.

والتحقق مَا قَالَهُ الزَّمَخشَرِيُّ إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى: (فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوى) [الأنعام: ﴿٩٥﴾] ولا يَصِحُّ أَن يَكُونَ عَطفاً عَلَى (يُخرِجُ) لِأَنَّهُ لَيسَ تَفسِيراً لِقَولِهِ (فَالِقُ الحَبِّ) فَيُعطَفُ عَلَى تَفسِيرِهِ بَل هُوَ قَسِيمٌ لَهُ) [(١)].

﴿١٢﴾ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى المُضمَرِ إِن كَانَ مُنفَصِلاً مَرفُوعاً فَلَا يَجُوزُ مِن غَيرِ فَاصِلِ تَأكِيدٍ أَو غَيرِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال عن العطف: (العَطفُ عَلَى المُضمَرِ إِن كَانَ مُنفَصِلاً مَرفُوعاً فَلَا يَجُوزُ مِن غَيرِ فَاصِلِ تَأكِيدٍ أَو غَيرِهِ كَقَولِهِ تَعَالَى (إِنَّهُ يَراكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) [الأعراف: ﴿٢٧﴾] (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقاتِلا) [المائدة: ﴿٢٤﴾] (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) [البقرة: ﴿٣٥﴾] عِندَ الجُمهُورِ خِلَافاً لِابنِ مَالِكٍ فِي جَعلِهِ مِن عَطفِ الجُمَلِ بِتَقدِيرِ وَلتَسكُن زَوجُكَ وَقَولِهِ: (وَعُلِّمتُم مَا لَم تَعلَمُوا أَنتُم وَلَا آبَاؤُكُم) [الأنعام: ﴿٩١﴾] (يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ) [الرعد: ﴿٢٣﴾] (فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ) [آل عمران: ﴿٢٠﴾].

وجعل الزمخشرى منه (أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ. أَوَآباؤُنَا) [الواقعة: ﴿٤٧﴾ـ ﴿٤٨﴾] فِيمَن قَرَأَ بِفَتحِ الوَاوِ وَجَعَلَ الفَصلَ بِالهَمزَةِ وَرُدَّ بِأَنَّ الِاستِفهَامَ لَا يَدخُلُ عَلَى المُفرَدَاتِ.

وَجَعَلَ الفَارِسِيُّ مِنهُ (مَا أَشرَكنَا وَلَا آبَاؤُنَا) [الأنعام: ﴿١٤٨﴾] وَأَعرَبَ ابنُ الدَّهَّانِ (وَلَا آبَاؤُنَا) مُبتَدَأٌ خَبَرُهُ (أشركوا) مقدرا. وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ العَطفَ مِن غَيرِ فَاصِلٍ كَقَولِهِ تعالى: (وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ) [المائدة: ﴿٦٩﴾].

([1]) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٤﴾: ﴿١٠٧﴾.

فَأَمَّا قَولُهُ تَعَالَى: (فَاستَوَى. وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعلَى) [النجم: ٦ـ ٧] فَقَالَ الفَارِسِيُّ (وَهُوَ) مُبتَدَأٌ وَلَيسَ مَعطُوفاً عَلَى ضَمِيرٍ (فَاستَوَى) وَإِن كَانَ مَجرُوراً فَلَا يَجُوزُ مِن غَيرِ تَكرَارِ الجَارِّ فِيهِ نَحوُ مَرَرتُ بِهِ وَبِزَيدٍ كَقَولِهِ تَعَالَى (وَعَلَيْها وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) [المؤمنون: ٢٢] (فَقالَ لَها وَلِلْأَرْضِ) [فصلت: ١١] (جَعَلْنا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ) [الإسراء: ٤٥].

وَأَمَّا قَولُهُ: (وَإِذْ أَخَذْنا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) [الأحزاب: ٧] فَإِن جَعَلنَا (وَمِن نُوحٍ) مَعطُوفاً عَلَى (مِنكَ) فَالإِعَادَةُ لَازِمَةٌ وَإِن جُعِلَ مَعطُوفاً عَلَى (النَّبِيِّينَ) فَجَايِزَةٌ.

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: لَا تَلزَمُ الإِعَادَةُ مُحتَجِّينَ بِآيَاتٍ: الأُولَى: قِرَاءَةُ حَمزَةَ (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسالُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) [النساء: ١] بِالجَرِّ عَطفاً عَلَى الضَّمِيرِ فِى (بِهِ).

فَإِن قِيلَ: لَيسَ الخَفضُ عَلَى العَطفِ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى القَسَمِ وَجَوَابِهِ: (إِنَّ اللهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً) [النساء: ١].

قُلنَا: رَدَّهُ الزَّجَّاجُ بِالنَّهيِ عَنِ الحَلِفِ بِغَيرِ اللهِ وَهُوَ عَجِيبٌ فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى المَخلُوقِينَ.

الثانية: قوله تعالى: (فِيها مَعايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرازِقِينَ) [الحجر: ٢٠] (وَمَنْ لَسْتُمْ) أو لها المَانِعُونَ كَابنِ الدَّهَّانِ بِتَقدِيرِ وَيَرزُقُ مَن لَستُم وَالزَّجَّاجُ بِتَقدِيرِ أَعنِي مَن لَستُم قَالَ أَبُو البقاء: لأن المعنى أغناكم وأغنى مَن لَستُم وَقَدَّمَ أَنَّهَا نَصبٌ بِـ (جَعَلنَا) قَالَ: وَالمُرَادُ بِـ "مَن" العَبِيدُ وَالإِمَاءُ وَالبَهَايِمُ فَإِنَّهَا مَخلُوقَةٌ لِمَنَافِعِهَا.

الثَّالِثَةُ: قَولُهُ تعالى (وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ) [البقرة: ٢١٧] وَلَيسَ مِن هَذَا البَابِ لِأَنَّ (المَسجِدَ) مَعطُوفٌ عَلَى (سَبِيلِ اللهِ) فِى قَولِهِ (وَصَدٌّ عَن سبيلِ اللهِ) ويدل لذلك أنه صَرَّحَ بِنِسبَةِ الصَّدِّ إِلَى المَسجِدِ فِى قَولِهِ: (أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ) [المائدة: ٢].

وَهَذَا الوَجهُ حَسَنٌ لَولَا مَا يَلزَمُ مِنهُ الفصل بين (صد) و (المسجد) بقوله (وكفر) وَهُوَ أَجنَبِيٌّ وَلَا يَحسُنُ أَن يُقَالَ: إِنَّهُ معطوف على (الشهر) لِأَنَّهُم لَم يَسأَلُوا عَنهُ وَلَا عَلَى (سَبِيلِ) لِأَنَّهُ إِذ ذَاكَ مِن تَتِمَّةِ المَصدَرِ وَلَا يُعطَفُ عَلَى المَصدَرِ قَبلَ تَمَامِهِ.

الرَّابِعَةُ: قَولُهُ تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ) [الأنفال: ٦٤] قَالُوا: الوَاوُ عَاطِفَةٌ لِـ "مَن" عَلَى الكَافِ المَجرُورَةِ وَالتَّقدِيرُ حَسبُكَ مَنِ اتَّبَعَكَ.

وَرُدَّ بِأَنَّ الواو للمصاحبة ومن فى محل نصب عطف عَلَى المَوضِعِ كَقَولِهِ:

فَحَسبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيفٌ مُهَنَّدُ

الخَامِسَةُ: قَولُهُ تَعَالَى: (كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً) [البقرة: ﴿٢٠٠﴾] كَمَا تَقُولُ كَذِكرِ قُرَيشٍ آبَاءَهُم أَو قَومٌ أَشَدُّ مِنهُم ذِكراً.

لَكِنَّ هَذَا عُطِفٌ عَلَى الضمير المخفوض وذلك لا يجوز عَلَى قِرَاءَةِ حَمزَةَ.

وَقَد خَالَفَهُ الجُمهُورُ وَجَعَلُوهُ مَجرُوراً عَطفاً عَلَى (ذِكرِكُم) المَجرُورِ بِكَافِ التَّشبِيهِ تَقدِيرُهُ أَو كَذِكرِكُم أَشَدَّ فَجَعَلَ لِلذِّكرِ ذِكراً مَجَازاً وَهُوَ قَولُ الزَّجَّاجِ وَتَابَعَهُ ابنُ عَطِيَّةَ وَأَبُو البَقَاءِ وَغَيرُهُمَا.

وَمِمَّا اختُلِفَ فِيهِ العَطفُ عَلَى عَامِلَينِ نَحوُ لَيسَ زَيدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ عَمرٌو عَلَى أَن يَكُونَ وَلَا قَاعِدٍ مَعطُوفاً عَلَى قَائِمٍ وَعَمرٌو عَلَى زَيدٍ مَنَعَهُ الجُمهُورُ وَأَجَازَهُ الأَخفَشُ محتجاً بقوله تعالى: (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [آل عمران: ﴿١٩٠﴾] ثُمَّ قَالَ (آيَاتٍ) بِالنَّصبِ عَطفاً عَلَى قَولِهِ (لَآيَاتٍ) المَنصُوبِ بِ إِنَّ فِي أَوَّلِ الكَلَامِ وَ(اختِلَافِ الليلِ وَالنَّهَارِ) مَجرُورٌ بِالعَطفِ عَلَى (السماوات) المَجرُورِ بِحَرفِ الجَرِّ الَّذِى هُوَ فِي فَقَد وُجِدَ العَطفُ عَلَى عَامِلَينِ وَأُجِيبُ بِجَعلِ (آيَاتٍ) تأكيد لِـ آيَاتٍ الأُولَى) [1].

﴿١٣﴾ـ قاعدة: (العرب قد تحذف حروف العطف من رؤوس الآيات ومواضع الفصول)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدى فعند قوله تعالى: (غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ) [المائدة: ﴿٦٤﴾] قال: (أى جعلوا بخلاء وألزموا البخل فهم أبخل قوم فلا يُلقى يهودى أبداً غير لئيم راضع بخيل. وهذا قول الزجاج وابن الأنبارى قال أبو بكر: وهذا خبر أخبر الله تعالى به ودلَّ على أنَّ هذين الأمرين وهما الغل واللعن قد نزلا بهم والتقدير: فغلت أيديهم أو وغلت أيديهم فأضمر حرف العطف لأن كلامهم تم وكان هذا كلاماً مستأنفاً يشبه أول الفصول والعرب تحذف حروف العطف من رؤوس الآيات ومواضع الفصول نحو قوله تعالى: (وَإِذ قَالَ مُوسَى لِقَومِهِ إِنَّ اللهَ يَأمُرُكُم أَن تَذبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً) [البقرة: ﴿٦٧﴾] أرادت فقالوا فأضمر الفاء وقد ذكرنا مثل هذا فيما تقدم) [2].

([1]) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٤﴾: ﴿١١٤﴾.

([2]) ـ التفسير البسيط للواحدى ﴿٧﴾: ﴿٣﴾﴿٤٥﴾.

١٤ـ قاعدة: (الحُكمُ فِي بَابِ الاِشتِغَالِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَت جُملَةٌ فِعلِيَّةٌ وَعُطِف عَلَيهَا بِشَرطِ العَطفِ المَذكُورِ فِي ذَلِكَ البَابِ فَالأَفصَحُ الحَملُ عَلَى الفِعلِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان فعند قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلا يُقْبَلُ مِنْها شَفاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْها عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ) [البقرة: ٤٨] قال: (وَيَحتَمِلُ رَفعُ هَذَا الضَّمِيرِ وَجهَينِ مِنَ الإِعرَابِ. أَحَدُهُمَا: وَهُوَ المُتَبَادِرُ إِلَى أَذهَانِ المُعرِبِينَ أَنَّهُ مُبتَدَأٌ وَالجُملَةُ بَعدَهُ فِي مَوضِعِ رَفعٍ عَلَى الخَبَرِ. وَالوَجهُ الثَّانِي: وَهُوَ أَغمَضُ الوَجهَينِ وَأَغرَبُهُمَا أَنَّهُ مَفعُولٌ لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ يُفَسِّرُ فِعلَهُ الفِعلُ الَّذِى بَعدَهُ وَتَكُونُ المَسأَلَةُ مِن بَابِ الاِشتِغَالِ وَذَلِكَ أَنَّ لَا هِيَ مِنَ الأَدَوَاتِ الَّتِي هِيَ أَولَى بِالفِعلِ كَهَمزَةِ الِاستِفهَامِ. فَكَمَا يَجُوزُ فِي: أَزَيدٌ قَائِمٌ وَأَزَيدٌ يَضرِبُ الرَّفعُ عَلَى الاِشتِغَالِ فَكَذَلِكَ هَذَا وَيُقَوِّى هَذَا الوَجهَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ جُملَةً فِعلِيَّةً.

وَالحُكمُ فِي بَابِ الاِشتِغَالِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَت جُملَةٌ فِعلِيَّةٌ وَعُطِف عَلَيهَا بِشَرطِ العَطفِ المَذكُورِ فِي ذَلِكَ البَابِ فَالأَفصَحُ الحَملُ عَلَى الفِعلِ وَيَجُوزُ الِابتِدَاءُ كَمَا ذَكَرنَا أَوَّلاً وَيُقَوِّى عَودَ الضَّمِيرِ إِلَى نَفسِ الثَّانِيَةِ بِنَاءُ الفِعلِ لِلمَفعُولِ إِذ لَو كَانَ عَائِداً عَلَى نَفسِ الأُولَى لَكَانَ مَبنِيّاً لِلفَاعِلِ كَقَولِهِ: لَا تَجزِى. وَمِنَ المُفَسِّرِينَ مَن جَعَلَ الضَّمِيرَ فِي وَلَا هُم عَائِداً عَلَى النَّفسَينِ مَعاً قَالَ: لِأَنَّ التَّثنِيَةَ جَمعٌ قَالُوا وَفِي مَعنَى النَّصرِ لِلمُفَسِّرِينَ هُنَا ثَلَاثَةُ أَقوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ مَعنَاهُ لَا يُمنَعُونَ مِن عَذَابِ اللهِ. الثَّانِي: لَا يَجِدُونَ نَاصِراً يَنصُرُهُم وَلَا شَافِعاً يَشفَعُ لَهُم. الثَّالِثُ: لَا يُعَاوَنُونَ عَلَى خَلَاصِهِم وَفِكَاكِهِم مِن مُوبِقَاتِ أَعمَالِهِم. وَثَلَاثَةُ الأَقوَالِ هَذِهِ مُتَقَارِبَةُ المَعنَى) (١).

١٥ـ قاعدة: (فِي العطفِ عَلَى اللفظِ يَكُونُ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ مَوجُودٍ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ وفِي العطفِ عَلَى المَوضِعِ يَكُونُ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ لَم يُوجَد فى المعطوف إلا أنه مقدر الوُجُودِ لِوُجُودِ طَالِبِهِ وفِي العطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ يَكُونُ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ لَم يُوجَد هُوَ وَلَا طَالِبُهُ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال عن العطف: (يَنقَسِمُ بِاعتِبَارِ المَعطُوفِ إِلَى أَقسَامٍ: عَطفٍ عَلَى اللفظِ وَعَطفٍ عَلَى المَوضِعِ وَعَطفٍ عَلَى التَّوَهُّمِ

(١) ـ البحر المحيط ١: ٣٦٠.

فَالأَوَّلُ: أَن يَكُونَ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ مَوجُودٍ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ فَهُوَ العَطفُ عَلَى اللفظِ نَحوُ لَيسَ زَيدٌ بِقَايِمٍ وَلَا ذَاهِبٍ وَهُوَ الأَصلُ.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ لَم يُوجَد فى المعطوف إلا أنه مقدر الوُجُودِ لِوُجُودِ طَالِبِهِ فَهُوَ العَطفُ عَلَى المَوضِعِ نَحوُ لَيسَ زَيدٌ بِقَايِمٍ وَلَا ذَاهِباً بِنَصبِ ذَاهِباً عَطفاً عَلَى مَوضِعِ قَايِمٍ لِأَنَّهُ خَبَرُ لَيسَ.

وَمِن أَمثِلَتِهِ قَولُهُ تَعَالَى: (وَأُتْبِعُوا فِي هذِهِ الدُّنْيا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيامَةِ) [هود: ٦٠] بِأَن يَكُونَ يَومَ القِيَامَةِ مَعطُوفاً عَلَى مَحَلِّ هذه ذكره الفارسى.

وقوله: (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الأعراف: ١٨٦] فِي قِرَاءَةِ الجَزمِ إِنَّهُ بِالعَطفِ عَلَى مَحَلِّ (فَلَا هَادِيَ لَهُ).

وَجَعَلَ الزَّمَخشَرِيُّ وَأَبُو البَقَاءِ مِنهُ قَولَهُ تَعَالَى: (لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشرَى) [الأحقاف: ١٢] إِنَّ بُشرَى فِي مَحَلِّ نَصبٍ بِالعَطفِ عَلَى مَحَلِّ لِيُنذِرَ لِأَنَّهُ مَفعُولٌ لَهُ وَغَلَطَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّ شَرطَهُ فِي ذَلِكَ أَن يَكُونَ المَوضِعُ بِحَقِّ الأَصَالَةِ وَالمَحَلُّ لَيسَ هُنَا كَذَلِكَ لِأَنَّ الأَصلَ هُوَ الجَرُّ فِي المَفعُولِ لَهُ وَإِنَّمَا النَّصبُ نَاشِئٌ عَن إِسقَاطِ الخَافِضِ وَجَوَّزَ الزَّمَخشَرِيُّ أيضاً فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ) [الأنعام: ٩٦] كَونَ الشَّمسِ مَعطُوفاً عَلَى مَحَلِّ الليلِ.

وَالثَّالِثُ: أَن يَكُونَ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ لَم يُوجَد هُوَ وَلَا طَالِبُهُ هُوَ العَطفُ عَلَى التَّوَهُّمِ نَحوُ لَيسَ زَيدٌ قَايِماً وَلَا ذَاهِبٍ بِجَرِّ ذَاهِبٍ وَهُوَ مَعطُوفٌ عَلَى خَبَرِ لَيسَ المَنصُوبِ بِاعتِبَارِ جره بالباء ولو دَخَلَت عَلَيهِ فَالجَرُّ عَلَى مَفقُودٍ وَعَامِلِهِ وَهُوَ البَاءُ مَفقُودٌ أيضاً إِلَّا أَنَّهُ مُتَوَهَّمُ الوُجُودِ لِكَثرَةِ دُخُولِهِ فِي خَبَرِ لَيسَ فَلَمَّا تُوُهِّمَ وجوده صح اعتبار مثله وهذا قليل من كَلَامِهِم.

وَقِيلَ: إِنَّهُ لَم يَجِئ إِلَّا فِي الشِّعرِ وَلَكِن جَوَّزَهُ الخَلِيلُ وَسِيبَوَيهِ فِي القُرآنِ وعليه خَرَّجَا قَولَهُ تَعَالَى: (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون: ١٠] كَأَنَّهُ قِيلَ أَصدُقَ وَأَكُن.

وَقِيلَ: هُوَ مِنَ العَطفِ عَلَى المَوضِعِ أَى مَحَلِّ "أَصَّدَّقَ" وَالتَّحقِيقُ قَولُ سِيبَوَيهِ: هُوَ عَلَى تَوَهُّمِ أَنَّ الفَاءَ لَم يُنطَق بِهَا.

وَاعلَم أَنَّ بَعضَهُم قَد شَنَّعَ القَولَ بِهَذَا فِي القُرآنِ عَلَى النَّحوِيِّينَ وَقَالَ: كَيفَ يَجُوزُ التَّوَهُّمُ فِي القُرآنِ.

وَهَذَا جَهلٌ مِنهُ بِمُرَادِهِم فَإِنَّهُ لَيسَ المُرَادُ بِالتَّوَهُّمِ الغَلَطَ بَل تَنزِيلَ المَوجُودِ مِنهُ مَنزِلَةَ المَعدُومِ كَالفَاءِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (فَأَصَّدَّقَ) لِيُبنَى عَلَى ذَلِكَ مَا يُقصَدُ مِنَ الإِعرَابِ.

وَجَعَلَ مِنهُ الزَّمَخشَرِيُّ قَولَهُ تَعَالَى: (وَمِن وَرَاءِ إِسحَاقَ يَعقُوبَ) [هود: ﴿٧١﴾] فيمن فَتَحَ البَاءَ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَوَهَبنَا لَهُ إِسحَاقَ ومن وراء إسحاق يعقوب...

وقد يجيء اسم آخَرُ وَهُوَ العَطفُ عَلَى المَعنَى كَقَولِهِ تَعَالَى: (أَلَم تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبرَاهِيمَ فِي ربه) [البقرة: ﴿٢٥٨﴾] ثم قال (أو كالذى) عَطفُ المَجرُورِ بِالكَافِ عَلَى المَجرُورِ بِـ" إِلَى" حَملاً عَلَى المَعنَى لِأَنَّ قَولَهُ إِلَى الَّذِى فِي مَعنَى أَرَأَيتَ كَالَّذِى.

وَقَالَ بَعضُهُم فِي قوله تعالى: (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ) [الصافات: ﴿٧﴾] أَنَّهُ عَطفٌ عَلَى مَعنَى (إِنَّا زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا) [الصافات: ﴿٦﴾] وَهُوَ إِنَّا خَلَقنَا الكَوَاكِبَ فِي السَّمَاءِ الدُّنيَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ الدُّنيَا.

وَفِي قَولِهِ تَعَالَى: (لَعَلِّي أَبلُغُ الأَسبَابَ أَسبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ) [غافر: ﴿٣٦﴾ـ ﴿٣٧﴾] عَلَى قِرَاءَةِ النَّصبِ: إِنَّهُ عَطفُ مَعنَى (لَعَلِّي أَبلُغُ) وَهُوَ لَعَلِّي أَن أَبلُغَ فَإِنَّ خَبَرَ لَعَلَّ يَقتَرِنُ بِـ" أَن" كَثِيراً (١).

﴿١٦﴾ـ قاعدة: (الفَرقُ بَينَ العَطفِ عَلَى المَوضِعِ وَالعَطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ: أَنَّ العَامِلَ فِي العَطفِ عَلَى المَوضِعِ مَوجُودٌ دُونَ مُؤَثِّرِهِ وَالعَامِلُ فِي العَطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ مَفقُودٌ وَأَثَرُهُ مَوجُودٌ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان فعند قوله سبحانه: (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْناكُمْ) [المنافقون: ﴿١٠﴾] قال: (قَالَ الجُمهُورُ: المُرَادُ الزَّكَاةُ. وَقِيلَ: عَامٌّ فِي المَفرُوضِ وَالمَندُوبِ. وَعَنِ ابنُ عَبَّاسٍ: نَزَلَت فِي مَانِعِي الزَّكَاةِ وَاللهِ لَو رَأَى خَيراً مَا سَأَلَ الرَّجعَةَ فَقِيلَ لَهُ: أَمَا تَتَّقِي اللهَ يَسأَلُ المُؤمِنُونَ الكَرَّةَ قَالَ: نَعَم أَنَا أَقرَأُ عَلَيكُم بِهِ قُرآناً يَعنِي أَنَّهَا نَزَلَت فِي المُؤمِنِينَ وَهُمُ المُخَاطَبُونَ بِهَا. لَولا أَخَّرتَنِي: أَى هَلَّا أَخَّرتَ مَوتِي إِلَى زَمَانٍ قَلِيلٍ وَقَرَأَ الجُمهُورُ: فَأَصَّدَّقَ وَهُوَ مَنصُوبٌ على جواب الرغبة وأبى وَعَبدُ اللهِ وَابنُ جُبَيرٍ: فَأَتَصَدَّقَ عَلَى الأَصلِ. وَقَرَأَ جُمهُورُ السَّبعَةِ: وَأَكُن مَجزُوماً. قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ: وَأَكُن بِالجَزمِ عَطفاً عَلَى مَحَلِّ فَأَصَّدَّقَ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِن أَخَّرتَنِي أَصَّدَّق وَأَكُن. انتَهَى. وَقَالَ ابنُ عَطِيَّةَ: عَطفاً عَلَى المَوضِعِ لِأَنَّ التَّقدِيرَ: إِن تُؤَخِّرنِي أَصَّدَّق وَأَكُن هَذَا مَذهَبُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ. فَأَمَّا مَا حَكَاهُ سِيبَوَيهِ عَنِ الخَلِيلِ فَهُوَ غَيرُ هَذَا وَهُوَ أَنَّهُ جَزَمَ وَأَكُن عَلَى تَوَهُّمِ الشَّرطِ الَّذِى يَدُلُّ عَلَيهِ بِالتَّمَنِّي وَلَا مَوضِعَ هُنَا لِأَنَّ الشَّرطَ

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٤﴾: ﴿١٦﴾.

لَيسَ بِظَاهِرٍ وَإِنَّمَا يُعطَفُ عَلَى المَوضِعِ حَيثُ يَظهَرُ الشَّرطُ كَقَولِهِ تَعَالَى: مَن يُضلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُم. فَمَن قَرَأَ بِالجَزمِ عَطَفَ عَلَى مَوضِعِ فَلا هادِيَ لَهُ لِأَنَّهُ لَو وَقَعَ هُنَالِكَ فِعلٌ كَانَ مَجزُوماً. انتَهَى. وَالفَرقُ بَينَ العَطفِ عَلَى المَوضِعِ وَالعَطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ: أَنَّ العَامِلَ فِي العَطفِ عَلَى المَوضِعِ مَوجُودٌ دُونَ مُؤَثِّرِهِ وَالعَامِلُ فِي العَطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ مَفقُودٌ وَأَثَرُهُ مَوجُودٌ)[1].

المبحث الثاني: قواعد في عطف الجُمَل:

١٧ـ قاعدة: (عَطفُ الجُمَلِ بَعضِهَا عَلَى بَعضٍ لَيسَ مِن شَرطِهِ أَن تتفق مَعَانِي الجُمَلِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو حيان فعند قوله تعالى: (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُم جَنَّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأَنهَارُ) [البقرة: ٢٥] قال: (وَالجُملَةُ مِن قَولِهِ: وَبَشِّر مَعطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبلَهَا وَلَيسَ الَّذِي اعتُمِدَ بِالعَطفِ هُوَ الأَمرُ حَتَّى يُطلَبَ مُشَاكِلُ مِن أَمرٍ أَو نَهيٍ يُعطَفُ عَلَيهِ إِنَّمَا المُعتَمَدُ بِالعَطفِ هُوَ جُملَةُ وَصفِ ثَوَابِ المُؤمِنِينَ فَهِيَ مَعطُوفَةٌ عَلَى جُملَةِ وَصفِ عِقَابِ الكَافِرِينَ كَمَا تَقُولُ: زَيدٌ يُعَاقَبُ بِالقَيدِ وَالإِزهَاقِ وَبَشِّر عَمراً بِالعَفوِ وَالإِطلَاقِ قَالَ هَذَا الزَّمَخشَرِيُّ وَتَبِعَهُ أَبُو البَقَاءِ فَقَالَ: الوَاوُ فِي وَبَشِّر عُطِفَ بِهَا جُملَةُ ثَوَابِ المُؤمِنِينَ عَلَى جُملَةِ عِقَابِ الكَافِرِينَ انتَهَى كَلَامُهُ.

وَتُلَخِّصُ مِن هَذَا أَنَّ عَطفَ الجُمَلِ بَعضِهَا عَلَى بَعضٍ لَيسَ مِن شَرطِهِ أَن تتفق مَعَانِي الجُمَلِ فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ عَطفُ الجُملَةِ الخَبَرِيَّةِ عَلَى الجُملَةِ غَيرِ الخَبَرِيَّةِ وَهَذِهِ المَسأَلَةُ فِيهَا اختِلَافٌ. ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ إِلَى اشتِرَاطِ اتِّفَاقِ المَعَانِي وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لَيسَ بِشَرطٍ وَهُوَ مَذهَبُ سِيبَوَيهِ. فَعَلَى مَذهَبِ سِيبَوَيهِ يَتَمَشَّى إِعرَابُ الزَّمَخشَرِيِّ وَأَبِي البَقَاءِ.

وَأَجَازَ الزَّمَخشَرِيُّ وَأَبُو البَقَاءِ أَن يَكُونَ قَولُهُ: وَبَشِّر مَعطُوفاً عَلَى قَولِهِ: فَاتَّقُوا النَّارَ لِيَكُونَ عَطفَ أَمرٍ عَلَى أَمرٍ. قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ: كَمَا تَقُولُ يَا بَنِي تَمِيمٍ احذَرُوا عُقُوبَةَ مَا جَنَيتُم وَبَشِّر يَا فُلَانُ بَنِي أَسَدٍ بِإِحسَانٍ إِلَيهِم وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَا إِلَيهِ خَطَأٌ لِأَنَّ قَولَهُ: فَاتَّقُوا جَوَابٌ لِلشَّرطِ وَمَوضِعُهُ جَزمٌ وَالمَعطُوفُ عَلَى الجَوَابِ جَوَابٌ وَلَا يُمكِنُ فِي قَولِهِ: وَبَشِّر أَن يَكُونَ

---

[1] ـ البحر المحيط ١٢: ١٨٨.

جَوَاباً لِأَنَّهُ أَمرٌ بِالبِشَارَةِ وَمُطلَقاً لَا عَلَى تَقدِيرِ إِن لَم تَفعَلُوا بَل أَمَرَ أَن يُبَشِّرَ الَّذِينَ آمَنُوا أَمراً لَيسَ مُتَرَتِّباً عَلَى شَيءٍ قَبلَهُ وَلَيسَ قَولُهُ: وَبَشِّر عَلَى إِعرَابِهِ مِثلَ مَا مُثِّلَ بِهِ مِنَ قَولِهِ: يَا بَنِي تَمِيمٍ إِلَخ لِأَنَّ قَولَهُ: احذَرُوا لَا مَوضِعَ لَهُ مِنَ الإِعرَابِ بِخِلَافِ قَولِهِ: فَاتَّقُوا.

فَلِذَلِكَ أَمكَنَ فِيمَا مُثِّلَ بِهِ العَطفُ وَلَم يُمكِن فِي وَبَشِّر. وَقَرَأَ زَيدُ بنُ عَلِيٍّ: وَبَشِّر فِعلاً مَاضِياً مَبنِيّاً لِلمَفعُولِ. قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ: عَطفاً عَلَى أُعِدَّت انتَهَى. وَهَذَا الإِعرَابُ لَا يَتَأَتَّى عَلَى قَولِ مَن جَعَلَ أُعِدَّت جُملَةً فِي مَوضِعِ الحَالِ لِأَنَّ المَعطُوفَ عَلَى الحَالِ حَالٌ وَلَا يَتَأَتَّى أَن يَكُونَ وَبَشِّر فِي مَوضِعِ الحَالِ فَالأَصَحُّ أَن تَكُونَ جُملَةً مَعطُوفَةً عَلَى مَا قَبلَهَا وَإِن لَم تَتَّفِق مَعَانِي الجُمَلِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيهِ سِيبَوَيهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَدِ استَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَولِ الشَّاعِرِ:

تُنَاغِي غَزَالاً عِندَ بَابِ ابنِ عَامِرٍ ... وَكَحِّل مَآقِيكَ الحِسَانَ بِإِثمَدِ

وَبِقَولِ امرِئِ القَيسِ:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبرَةٌ إِن سَفَحتُهَا ... وَهَل عِندَ رَسمٍ دَارِسٍ مِن مُعَوَّلِ

وَأَجَازَ سِيبَوَيهِ: جَاءَنِي زَيدٌ وَمَن أَخُوكَ العَاقِلَانِ عَلَى أَن يَكُونَ العاقلان خبر ابتداء مضر) (١).

وعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُم أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرهاً وَلَا تَعضُلُوهُنَّ لِتَذهَبُوا بِبَعضِ مَا آتَيتُمُوهُنَّ) [النساء: ١٩] قال: (وَظَاهِرُ قَولِهِ: وَلَا تَعضُلُوهُنَّ أَن لَا نَهىَ فَالفِعلُ مَجزُومٌ بِهَا وَالوَاوُ عَاطِفَةٌ جُملَةً طَلَبِيَّةً عَلَى جُملَةٍ خَبَرِيَّةٍ. فَإِن قُلنَا: شَرطُ عَطفِ الجُمَلِ المُنَاسَبَةُ فَالمُنَاسَبَةُ أَنَّ تِلكَ الخَبَرِيَّةَ تَضَمَّنَت مَعنَى النَّهيِ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرهاً فَإِنَّهُ غَيرُ حَلَالٍ لَكُم وَلَا تَعضُلُوهُنَّ. وَإِن قُلنَا: لَا يُشتَرَطُ فِي العَطفِ المُنَاسَبَةُ وَهُوَ مَذهَبُ سِيبَوَيهِ فَظَاهِرٌ) (٢).

---

(١) ـ البحر المحيط ١: ١٧٩.

(٢) ـ البحر المحيط ٣: ٩٥٦.

﴿١٨﴾ـ قاعدة: (عِندَ عَطفِ جملَةٍ لَا مَحلَّ لَهَا على أُخرَى لَا بُدَّ فِي العَطفِ أَن تكونَ الجملتانِ كالنَّظِيرَينِ والشَّرِيكَينِ)

هذه القاعدة مستفادة من العلائي فقد قال: (ثمَّ الجُملَة إِذا عطفت على جملَة أُخرَى فإمَّا أَن تكون الأولى لَهَا مَحل من الإِعرَاب أَولا فَإِن كَانَ لَهَا مَحل من الإِعرَاب وَقصد التَّشرِيك بَينهَا وَبَين الثَّانِيَة فِيهِ عطفت عَلَيهَا كعطف المُفرد على المُفرد فَإِن الجُملَة لَا يكون لَهَا مَحل من الإِعرَاب حَتَّى تكون وَاقعَة موقع المُفرد فَكَمَا يشتَرط فِي عطف المُفردَات أَن يكون بَينهَا جِهَة جَامِعَة كَذَلِك يشتَرط فِي الجمل كَقَولِك زيد يكتب ويشعر أَو يُعطى وَيمنَع وَعَلِيهِ حمل قَوله تَعَالَى: (وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ) [البقرة: ﴿٢٤٥﴾] وَلذَلِك عيب على أبي تَمام فِي بَيته المُتَقَدّم ذكره:

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالم أَن النَّوَى ... صَبر وَأَن أَبَا الحُسَين كريم

لعدم المُنَاسبَة بَين الجملتين.

فَإِن لم يقصد التَّشرِيك بَين الجملتين فِي الإِعرَاب كَانَ لَهُ الخِيَار فِي العَطف وَعَدَمه لكنه يتَقَيَّد بِمَا سَيَأْتِي ذكره وَرُبمَا تعيَّن الوَصل أَو عدم العَطف.

أما إِذا كَانَت الجُملَة لَا مَحل لَهَا من الإِعرَاب فَلَا بُد فِي العَطف من أَن تكون الجملتان كالنظيرين والشريكين بِحَيثُ إِذا عرف السَّامع حَال الأولى عناه أَن يعرف الثَّانِي أَو مَا يقرب من ذَلِك كَقَولِك: زيد كَاتب وَعَمرو شَاعِر فَإِن هَذَا خطاب لمن هُوَ متشوق لمعرِفَة حَالهمَا فِي هَذَا الأَمر المَخصُوص وَكَذَلِكَ زيد طَوِيل وَعَمرو قصير فَلَو قلت زيد طَوِيل القَامَة وَعَمرو شَاعِر لم يكن ذَلِك حسنا إِلَّا إِذا تقدم سُؤال من مُتَكَلم عَن حَال كل مِنهُمَا فِي ذَلِك الشَّيء المَخصُوص وَلَو قلت: خرجت اليَوم من دَارى وَأحسن الَّذِي يَقُول كَذَا كَانَ كَلَاما متهجنا لِأَن الثَّانِي لَيسَ من الأول فِي شَيء بِخِلَاف قَولك: العلم حسن وَالجهل قَبِيح لِأَن كَون العلم حسنا مضموم فِي العُقُول إِلَى كَون الجَهل قبيحاً.

التَّعَلُّق بَين الجملتين بالتأكيد أَو الصّفة يُوجب الفَصل ثمَّ هَذِه الجمل على قسمَينِ: الأول: أَن يكون معنى إِحدَى الجملتين لذاته مُتَعَلقا بِمَعنى الأُخرَى كَمَا إِذا كَانَت كالتوكيد لَهَا أَو الصّفة فَلَا يجوز إِدخَال العاطف بَينهمَا لِأَن التَّأْكِيد وَالصّفة متعلقان بالمؤكد والموصوف لذاتهما والتعلق الذاتي يُغنى عَن لفظ يدل على التَّعَلُّق فَمثل ذَلِك قَوله تَعَالَى (الم. ذلِكَ الْكِتابُ لَا رَيْبَ فِيهِ) [البقرة: ﴿١﴾ـ ﴿٢﴾] فَإِن وزان (لَا رَيبَ فِيهِ) فِي الآيَة وزان نَفسه فِي

قَولك: جَاءَنِي الخَلِيفَة نَفسه فَهُوَ بَيَان وَتَحقِيق مُؤَكد لِأَنَّك لم ترد بِقَولِك: جَاءَنِي الخَلِيفَة المجَاز فَكَذَلِك الآيَة فَإِنَّهُ لما بولغ فِي وَصفه بالكمال وبلوغه الدرجَة القصوى مِنهُ لجعله المُبتَدَأ ذَلِك وَتَقدِير الخَبَر بِاللامِ فَكَانَ نفى الريب عَنهُ تَأكِيداً لكماله كَأَنَّهُ قَالَ: هُوَ ذَلِك الكتاب.

وَمثله قَوله: (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [البقرة: ٦] فَإِن معنى قَوله: تَعَالَى: (لَا يُؤمنُونَ) معنى مَا قبله وَكَذَلِكَ أيضاً قَوله تَعَالَى بعده: (خَتَمَ اللَّهُ عَلى قُلُوبِهِمْ) [البقرة: ٧] تَأكِيد ثَان لِأَن عدم التَّفَاوُت بَين الانذار وَعَدَمه لَا يَصح إِلَّا فِي حق من لَيسَ لَهُ قلب يخلص إِلَيهِ الحق وَسمع تدرك بِهِ حُجَّة وبصر تثبت بِهِ عِبرَة.

وَقَوله تَعَالَى: (يُخادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا) [البقرة: ٩] كَذَلِك أيضاً تَأكِيد لما قبله لِأَن المخادعة لَيست شَيئا غير قَولهم (آمنا) مَعَ أَنهم غير مُؤمنين فَلذَلِك لم يقل: ويخادعون.

وَكَذَلِكَ قَوله تَعَالَى: (قالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) [البقرة: ١٤] وَقَوله تَعَالَى (وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً) [لقمان: ٧] وَإِن كَانَ الثَّانِي أبلغ من الأول لِأَن حَال من لَا يَصح السّمع مِنهُ أبلغ فِي عدم الِانتِفَاع بالكَلَام من حَال من يَصح ذَلِك مِنهُ.

فَأَما قَوله تَعَالَى: (مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) [يوسف: ٣١] فَإِنَّهُ يحتَمل أَن يكون من التَّأكِيد من حَيثُ إِن المُرتَفع عَن جنس البشرية من المَخلُوقَات لَيسَ إِلَّا الملك فِي عرف المستحسن المُعظم لذَلِك وَيحتَمل أَن يكون من الصّفة فَإِن إِخرَاجه من جنس البشرية تَتَضَمَّن لَا محَالة دُخُوله فِي جنس آخر وَالقِسمَة غير منحصرة فِي الملك والبشر فَكَانَ جعله ملكا لِسَان المَقصُود من ذَلِك الجِنس والتمييز عَن غَيره.

وَمن مَوَاضِع التوكيد أيضاً قَوله تَعَالَى: (وَما عَلَّمْناهُ الشِّعْرَ وَما يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ) [يس: ٦٩] وَقَوله: (وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى) [النجم: ٣ـ ٤].

عدم التَّعَلُّق بَين الجملتين وَوُجُود اللّبس بالعَطف يُوجب الفَصل.

القسم الثَّانِي أَلا يكون بَين الجملتين تعلق ذاتى فإمَّا أَن يعرض لبس من العَطف أَولا فَإِن عرض لبس وَجب ترك العَطف كَمَا فِي قَوله تَعَالَى (قالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ. اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) [البقرة: ١٤ـ ١٥] فَإِنَّهُ لَو عطف (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على مَا قبله لأوهم أَنه من مقول المُنَافِقين وَلَيسَ مِنهُ فَترك العَطف لذَلِك وَمثله أيضاً قَوله تَعَالَى: (قالُوا إِنَّما نَحْنُ

مُصْلِحُونَ. أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) [البقرة: ﴿١١﴾ـ ﴿١٢﴾] فَترك العَطف لبَيَان أَن هَذِه الجُملَة من قَول الله تَعَالَى ردا عَلَيهِم وَكَذَلِكَ قَوله تَعَالَى: (قالُوا أَنُؤْمِنُ كَما آمَنَ السُّفَهاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ) [البقرة: ﴿١٣﴾].

وَهَذِه الجمل فِي الحَقِيقَة جَوَاب عَن سُؤال مُقَدّر لِأَنَّهُ تَعَالَى لما أخبر عَنهُم بِأَنَّهُم قَالُوا: كَيت وَكَيت شوق السَّامع إِلَى العلم بمصير أَمرهم وَمَا حكم بِهِ عَلَيهِم فَكَأَنَّهُ قيل: وماذا يفعل الله بهم فَقَالَ: (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [البقرة: ﴿١٥﴾] أَو مَاذَا حكمهم فَقَالَ: (أَلا إِنَّهُم هم السُّفَهَاءُ) فحصر السَّفه فيهم وَمِنه قَول الشَّاعِر:

زعم العواذل أننى فِي غمرة... صدقُوا وَلَكِن غمرتى لَا تنجلى

فَإِنَّهُ لما حكى عَن العواذل أَنهم قَالُوا هُوَ فِي غمرة وَكَانَ ذَلِك مِمَّا يُحَرك السَّامع لِأَن يَقُول لَهُ فَمَا جوابك عَن ذَلِك أخرج الكَلَام مخرجه فَقَالَ صدقُوا إِلَّا أَن ترك العَطف هُنَا لَا يتَعَيَّن لعدم الايهام واللبس بِخِلَاف الآيَات المُتَقَدّمَة.

وَأيضاً فَلَو عطف قَوله (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على مَا قبله لأوهم مشاركته فِي الِاختِصَاص بالظرف المُتَقَدّم وَهُوَ قَوله (وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ) [البقرة: ﴿١٤﴾] لِأَنَّهُ الوَقت المَقُول فِيهِ (إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ) وَلَا شكّ أَن استهزاء الله بهم وَهُوَ خذلانه إيَّاهُم واستدراجه لَهُم من حَيثُ لَا يَشعُرُونَ مُتَّصِل لَا يَنقَطِع بِكُل حَال خلوا إِلَى شياطينهم أم لم يخلوا إِلَيهِم.

أما إِذا لم يحصل من العَطف لبس وَلَا إيهَام فإمَّا أَن يكون بَين الجملتين انقِطَاع إِمَّا كَامِل أَو بِمَنزِلَتِهِ أَو اتِّصَال كَامِل أَو بِمَنزِلَتِهِ.

الِانقِطَاع بَين الجملتين يُوجب الفَصل

فَإِن كَانَت الثَّانِيَة مُنقَطِعَة عَن الأولى أَو فِي معنى ذَلِك حذفت الوَاو لِأَن الجمع بَين الشَّيئَين يَقتَضِي مُنَاسبَة بَينهمَا كَمَا تقدم وَمن هَذَا الضَّرب اختِلَاف الجملتين خَبرا وإنشاء كَقَولِك مَاتَ فلَان اللهُمَّ ارحمه أَو رَحمَه الله لِأَنَّهُ بِمَعنى الإِنشَاء وَجعل السكاكى مِنهُ قَول اليزيدى:

ملكته حُبلَى وَلكنه ... القَاهُ من زهد على غاربى

وَقَالَ إِنِّي فِي الهوى كَاذِب ... انتقم الله من الكَاذِب

وَحمله الجِرجَانِيّ على الِاستِئنَاف وَقَول السكاكى أقوى.

كَمَال الِاتِّصَال يُوجب الفَصل

وَإِن كَانَ بَينهمَا كَمَال الِاتِّصَال فَكَذَلِك أيضاً لَا يعطف إِحدَاهمَا على الأُخرَى وَذَلِكَ بِأَن تكون الجُملَة الثَّانِيَة بَدَلاً من الأولى أَو عطف بَيَان أَو صفة حَقِيقِيَّة لِئَلَّا يلزم من ذَلِك عطف الشَّيء على نَفسه.

الِاستِئنَاف يُوجب الفَصل

وَإِن لم يكن شَيء من ذَلِك فَإِن قصد الِاستِئنَاف لم يكن عطف لِأَنَّهُ نوى بِهِ مُبتَدأ كَقَولِه تَعَالَى: (وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ) [يوسف: ﴿٥٣﴾] وَكَذَلِكَ إِذا سيقت الجُملَة الثَّانِيَة فِي معرض جَوَاب سَائل سَأَلَ كَمَا تقدم فِي الآيَات وَالبَيت المُتَقَدّم:

صدقُوا وَلَكِن غمرتي لَا تنجلي

وَمثله قَول أبي الطّيب:

وَمَا عفت الرِّيَاح لَهُ محلا ... عفاه من حدا بهم وساقا

فَإِنَّهُ لما نفى الفِعل المَوجُود عَن الرِّيَاح كَانَ مظنة لِأَن يسأَل عَن الفَاعِل.

يجب العَطف لدفع توهم خلاف المَقصُود.

وَأما مَا عدا ذَلِك فيقوى فِيهِ العَطف بِالوَاو وَيتَعَيَّن ذَلِك عِند دفع إِيهَام خلاف المَقصُود كَقَول القَائِل: لَا وأيدك الله وَالوَاو فِي مثل هَذَا متعينة نَظِير تعين حذفهَا فِي تِلكَ الآيَات المُتَقَدّمَة.

يحسن العَطف لِاتِّفَاق الجملتين فِي الخَبَر أو الإِنشَاء

وَمَتى اتّفقت الجملتان فِي الخَبَر أَو الإِنشَاء حسن العَطف كَقَولِه تَعَالَى: (إِنَّ الْأَبْرارَ لَفِي نَعِيمٍ. وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) [الانفطار: ﴿١٣﴾ـ ﴿١٤﴾] وَقَوله: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [الروم: ﴿١٩﴾] وَقَوله: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا) [الأعراف: ﴿٣١﴾].

وَمثله أيضاً إِذا اتفقتا معنىً لَا لفظاً كَقَولِه تَعَالَى: (وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً وَذِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً) [البقرة: ﴿٨٣﴾] بعطف (قُولُوا) على (لَا تَعبدُونَ) لِأَنَّهُ بِمَعنى لَا تعبدوا وَأما قَوله تَعَالَى: (وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً) فتقديره: إِمَّا وتحسنون بِمَعنى أَحسنُوا وَهَذَا أبلغ من صَرِيح الأَمر وَالنَّهي لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ قد سورع فِيهِ إِلَى الِامتِثَال والانتهاء فَهُوَ يخبر عَنهُ.

وَالحَاصِل أَنه مَتى كَانَت الجُملَة الثَّانِيَة مُطَابقَة للأولى لم يعطف وَكَذَلِكَ إِذا كَانَت مُغَايرَة لَهَا إِلَّا أَن يكون نوع ارتباط بِوَجه جَامع.

تَقسِيم الجَامِع إِلَى عَقلِي ووهمى وخيالى

وَقد قسَّم السكاكى الجَامِع بَين الشَّيئَينِ إِلَى عَقلِي ووهمى وخيالى أما العقلِيّ فَهُوَ أَن يكون بَينهمَا اتِّحَاد فِي التَّصَوُّر أَو تماثل مَعَ تبَاين يَقتَضِى التَّعَدُّد أَو يكون بَينهمَا تضايف كَمَا فِي العلَّة والمعلول وَالسَّبَب والمسبب والسفل والعلو والأقل وَالأَكثَر فَإِن العقل يَأبَى أَلا يجتمعا فِي الذِّهن.

وَأما الوهمى فَهُوَ أَن يكون بَين تصورهما شبه تماثل كلون البيَاض ولون الصُّفرَة فَإِن الوَهم يبرزهما فِي معرض المثلين وَلذَلِك حسن قَول الشَّاعِر:

ثَلَاثَة تشرق الدُّنيَا ببهجتها ... شمس الضُّحَى وَأَبُو اسحاق وَالقَمَر

أَو تضَاد كالسواد وَالبَيَاض والتحرك والسكون وَالقِيَام وَالقعُود وَالعلم وَالجهل وَالحسن والقبح أَو شبه تضَاد كالسماء وَالأَرض والسهل والجبل فَإِن الوَهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما بِمَنزِلَة المتضايفين فَيجمع بَينهمَا فِي الذِّهن.

وَأما الخيالى فَأن يكون بَين تصورهما تقارن فِي الخيال سَابق فَيجمع بَينهمَا لذَلِك وَيختَلف هَذَا باختلَاف الصُّور الثَّابِتَة فِي الخيالات ترتباً ووضوحاً وَعَلِيهِ يتَخَرَّج قَوله تَعَالَى: (أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) [الغاشية: ١٧] وَمَا بعدهَا فَإِنَّهَا نزلت بِمَكَّة وَالخطاب مَعَ أَهلهَا وَسَائِر العَرَب وَجل انتفاعهم فِي معاشهم بِالإِبِلِ فَتكون عنايتهم أَولا مصروفة إِلَيهَا وانتفاعهم مِنهَا لَا يحصل إِلَّا بِأَن ترعى وتشرب وَذَلِكَ بنزول المَطَر فيكثر تقلب وُجُوههم فِي السَّمَاء ثمَّ لَا بُد لَهُم من مأوى يؤويهم وَمن حصن يتحصنون بِهِ وَلَا شَيء لَهُم فِي ذَلِك كالجبال ثمَّ لَا غنى لَهُم لتعذر طول مكثهم فِي منزل عَن التنقل من أَرض إِلَى سواهَا فَإِذا فتش البدوى فِي خياله وجد صُورَة هَذِه الأَشيَاء حَاضِرَة فِيهِ على التَّرتِيب المَذكُور بِخِلَاف الحضرى فَإِنَّهُ لَا يستحضر ذَلِك فِي خياله هَكَذَا فيظن النسق بجهله معيباً.

فَإِن قيل: قَوله تَعَالَى: (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَواقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِها) [البقرة: ١٨٩] أَى رابطة بَين الأَهِلّة وَبَين إتيَان البيُوت.

وَكَذَلِكَ قَوله تَعَالَى: (سُبحَانَ الَّذِى أسرى بِعَبدِهِ لَيلاً) [الإسراء: ١] الآيَة بكمالها ثمَّ قَالَ عقيبها: (وَآتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ) [الإسراء: ٢] الآيَة

قُلنَا: أما الآيَة الأولى فسؤالهم إِنَّمَا كَانَ عَن الحِكمَة فِي نُقصَان الأَهِلّة وتمامها فَكَأَنَّهُ قيل لَهُم: مَعلُوم أَن كل مَا يَفعَله الله سُبحَانَهُ فَهُوَ حِكمَة ظَاهِرَة وَفِيه المصلحَة لِعِبَادِهِ فدعوا

السُّؤَال عَنهُ وانظروا إِلَى وَاحِدَة تفعلونها أَنتُم لَيسَ فِيهَا شَيء من البر وَأَنتُم تحسبونها براً وَيحتَمل أَن يكون ذكر ذَلِك على وَجه الاستطراد فَإِنَّهُ لما بَين أَن من الحِكمَة فِي الأَهِلّة مَوَاقِيت الحَج ذكر مَا يعتاده بَعضهم من شَيء كَانَ يَظُنّهُ سنة وَهُوَ أَنه إِذا قدم من الحَج لَا يدخل بَيته إِلَى من ظَهره على وَجه الاستطراد عِند ذكر الحَج كَمَا فِي قَول مُوسَى عَلَيهِ السَّلَام: (هِيَ عَصايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْها وَأَهُشُّ بِها عَلى غَنَمِي وَلِيَ فِيها مَآرِبُ أُخْرى) [طه: ١٨].

وَأما آيَة الإِسرَاء فَالمَعنى فِيهَا أطلعناه على الغَيب عيَاناً وأخبرناه بوقائع من سلف ليَكُون ذَلِك تنويعاً فِي معجزاته صلى الله عَلَيهِ وَسلم أَي سُبحَانَ الَّذِي أطلعك على بعض آيَاته وأخبرك بِمَا جرى لمُوسَى وَقَومه ليَكُون فِيهَا آيَة أُخرَى وَجَمِيع مَا فِي القُرآن من الجمل المعطوفة المُنَاسبَة فِيهَا ظَاهِرَة لمن تأملها) (١).

١٩ـ قاعدة: («أم» إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ لَم تَكُن لِطَلَبِ التَّعيِينِ كَمَا هِيَ فِي عَطفِ المُفرَدَاتِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتابُوا أَمْ يَخافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) [النور: ٥٠] قال: (وَأَتبَعَ بَعضَ الِاستِفهَامَاتِ بَعضاً بِحَرفِ (أَم) المُنقَطِعَةِ الَّتِي هِيَ هُنَا لِلإِضرَابِ

الِانتِقَالِيّ كَشَأنِهَا إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ الِاستِفهَامِيَّةَ فَإِنَّهَا إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ لَم تَكُن لِطَلَبِ التَّعيِينِ كَمَا هِيَ فِي عَطفِ المُفرَدَاتِ لِأَنَّ المُتَعَاطِفَاتِ بِهَا حِينَئِذٍ لَيسَت مِمَّا يَطلُبُ تَعيِينَ بَعضِهِ دُونَ بَعضٍ وَأَمَّا مَعنَى الِاستِفهَامِ فَمُلَازِمٌ لَهَا لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ بَعدَ أَم.

وَالِانتِقَالُ هُنَا تَدَرُّجٌ فِي عَدِّ أَخلَاقِهِم. فَالمَعنى أَنه إِن سَأَلَ سَائِلٌ عَنِ اتِّصَافِهِم بِخُلُقٍ مِن هَذِهِ المَذكُورَاتِ عَلِمَ المَسئُولُ أَنَّهُم مُتَّصِفُونَ بِهِ فَكَانَ الِاستِفهَامُ المُكَرَّرُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُستَعمَلاً فِي التَّنبِيهِ مَجَازاً مُرسَلاً وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى: (أَلَهُم أَرجُلٌ يَمشُونَ بِها أَم لَهُم أَيدٍ يَبطِشُونَ بِها أَم لَهُم أَعيُنٌ يُبصِرُونَ بِها أَم لَهُم آذانٌ يَسمَعُونَ بِها) فِي سُورَةِ الأَعرَافِ [١٩٥]) (٢).

---

(١) ـ الفصول المفيدة فى الواو المزيدة للعلائى: ١٣.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١٨: ٢٧١.

٢٠ـ قاعدة: (الأَصلُ فِي ذِكرِ الجُمَلِ بَعضِهَا بَعدَ بَعضٍ هو العَطفُ ولَيسَ الفَصل)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ) [البقرة] قال: (مَرجِعُ الإِشَارَةِ الثَّانِيَةِ عَينُ مَرجِعِ الأُولَى وَوَجهُ تَكرِيرِ اسمِ الإِشَارَةِ التَّنبِيهُ عَلَى أَنَّ كِلتَا الأَثرَتَينِ جَدِيرَةٌ بِالِاعتِنَاءِ وَالتَّنوِيهِ فَلَا تُذكَرُ إِحدَاهُمَا تَبَعاً لِلأُخرَى بَل تُخَصُّ بِجُملَةٍ وَإِشَارَةٍ خَاصَّةٍ لِيَكُونَ اشتِهَارُهُم بِذَلِكَ اشتِهَاراً بِكِلتَا الجُملَتَينِ وَأَنَّهُم مِمَّن يُقَالُ فِيهِ كِلَا القَولَينِ.

وَوَجهُ العَطفِ بِالوَاوِ دُونَ الفَصلِ أَنَّ بَينَ الجُملَتَينِ تَوَسُّطاً بَينَ كَمَالَيِ الِاتِّصَالِ وَالِانقِطَاعِ لِأَنَّكَ إِن نَظَرتَ إِلَى اختِلَافِ مَفهُومِهِمَا وَزَمَنِ حُصُولِهِمَا فَإِنَّ مَفهُومَ إِحدَاهُمَا وَهُوَ الهُدَى حَاصِلٌ فِي الدُّنيَا وَمَفهُومَ الأُخرَى وَهُوَ الفَلَاحُ حَاصِلٌ فِي الآخِرَةِ كَانَتَا مُنقَطِعَتَينِ.

وَإِن نَظَرتَ إِلَى تَسَبُّبِ مَفهُومِ إِحدَاهُمَا عَن مَفهُومِ الأُخرَى وَكَونِ كُلٍّ مِنهُمَا مَقصُوداً بِالوَصفِ كَانَتَا مُتَّصِلَتَينِ فَكَانَ التَّعَارُضُ بَينَ كَمَالَيِ الِاتِّصَالِ وَالِانقِطَاعِ مُنزِلاً إِيَّاهُمَا منزلَة المتوسطين كَذَا قَرَّرَ شُرَّاحُ «الكَشَّافِ» وَمَعلُومٌ أَنَّ حَالَةَ التَّوَسُّطِ تَقتَضِي العَطفَ كَمَا تَقَرَّرَ فِي عِلمِ المَعَانِي وَتَعلِيلُهُ عِندِي أَنَّهُ لَمَّا تَعَارَضَ المُقتَضَيَانِ تَعَيَّنَ العَطفُ لِأَنَّهُ الأَصلُ فِي ذِكرِ الجُمَلِ بَعضِهَا بَعدَ بَعضٍ.

وَقَولُهُ: (هُمُ المُفلِحُونَ) الضَّمِيرُ لِلفَصلِ وَالتَّعرِيفُ فِي المُفلِحُونَ لِلجِنسِ وَهُوَ الأَظهَرُ إِذ لَا مَعهُودَ هُنَا بِحَسَبِ ظَاهِرِ الحَالِ بَلِ المَقصُودُ إِفَادَةُ أَنَّ هَؤُلَاءِ مُفلِحُونَ)[١].

٢١ـ قاعدة: (عَطفُ الجُملَةِ الفِعلِيَّةِ عَلَى الِاسمِيَّةِ غَيرُ جَائِزٍ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ أَوِ الفَائِدَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من الرازى فعند قوله تعالى (إِذ قَالَتِ المَلَائِكَةُ يَامَرِيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنهُ اسمُهُ المَسِيحُ عِيسَى ابنُ مَرِيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ المُقَرَّبِينَ. وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي المَهدِ وَكَهلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ) [آل عمران: ٤٥ـ ٤٦]. قال: (أَمَّا قَولُهُ تَعَالَى: (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي المَهدِ وَكَهلاً) فَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسأَلَةُ الأُولَى: الوَاوُ لِلعَطفِ عَلَى قَولِهِ: وَجِيهاً وَالتَّقدِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ: وَجِيهاً وَمُكَلِّماً لِلنَّاسِ وَهَذَا عِندِي ضَعِيفٌ لِأَنَّ عَطفَ الجُملَةِ الفِعلِيَّةِ عَلَى الِاسمِيَّةِ غَيرُ جَائِزٍ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ أَوِ الفَائِدَةِ

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ١٦٦.

وَالأَولَى أَن يُقَالَ: تَقدِيرُ الآيَةِ: إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنهُ اسمُهُ المَسِيحُ عِيسَى ابنُ مَريَمَ الوَجِيهُ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ المَعدُودُ مِنَ المُقَرَّبِينَ وَهَذَا المَجمُوعُ جُملَةٌ وَاحِدَةٌ ثُمَّ قَالَ: (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ) فَقَولُهُ: (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ) عُطِفَ عَلَى قَولِهِ: (إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ)) (١).

وعند قوله تعالى: (وَإِن تَدعُوهُم إِلَى الهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُم سَوَاءٌ عَلَيكُم أَدَعَوتُمُوهُم أَم أَنتُم صَامِتُونَ) [الأعراف: ١٩٣] قال الإمام الرازى: (وَاعلَم أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَثبَتَ بِالآيَةِ المُتَقَدِّمَةِ أَنَّهُ لَا قُدرَةَ لِهَذِهِ الأَصنَامِ عَلَى أَمرٍ مِنَ الأُمُورِ بَيَّنَ بِهَذِهِ الآيَةِ أَنَّهُ لَا عِلمَ لَهَا بِشَيءٍ مِنَ الأَشيَاءِ وَالمَعنَى أَنَّ هَذَا المَعبُودَ الَّذِى يَعبُدُهُ المُشرِكُونَ مَعلُومٌ مِن حَالِهِ أَنَّهُ كَمَا لَا يَنفَعُ وَلَا يَضُرُّ فكذا لا يصح فيه إذا دعى إِلَى الخَيرِ الِاتِّبَاعُ. وَلَا يُفَصِّلُ حَالَ مَن يُخَاطِبُهُ مِمَّن يَسكُتُ عَنهُ ثُمَّ قَوَّى هَذَا الكَلَامَ بِقَولِهِ: سَواءٌ عَلَيكُم أَدَعَوتُمُوهُم أَم أَنتُم صامِتُونَ وَهَذَا مِثلُ قَولُهُ: (سَواءٌ عَلَيهِم أَأَنذَرتَهُم أَم لَم تُنذِرهُم) [البقرة: ٦] وَذَكَرنَا مَا فِيهِ مِنَ المَبَاحِثِ فِي تِلكَ الآيَةِ إِلَّا أَنَّ الفَرقَ فِي تِلكَ الآيَةِ عَطفُ الفِعلِ عَلَى الفعل وهاهنا عَطَفَ الِاسمَ عَلَى الفِعلِ لِأَنَّ قَولَهُ: (أَدَعَوتُمُوهُم) جُملَةٌ فِعلِيَّةٌ: وَقَولَهُ: (أَم أَنتُم صامِتُونَ) جُملَةٌ اسمِيَّةٌ.

وَاعلَم أَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ عَطفَ الجُملَةِ الِاسمِيَّةِ عَلَى الفِعلِيَّةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِفَايِدَةٍ وَحِكمَةٍ وَتِلكَ الفَايِدَةُ هِيَ أَنَّ صِيغَةَ الفِعلِ مُشعِرَةٌ بِالتَّجَدُّدِ وَالحُدُوثِ حَالاً بَعدَ حَالٍ وَصِيغَةُ الِاسمِ مُشعِرَةٌ بِالدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ وَالِاستِمرَارِ.

إِذَا عَرَفتَ هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ المُشرِكِينَ كَانُوا إِذَا وَقَعُوا فِي مُهِمٍّ وَفِي مُعضِلَةٍ تَضَرَّعُوا إِلَى تِلكَ الأَصنَامِ وَإِذَا لَم تَحدُث تِلكَ الوَاقِعَةُ بَقُوا سَاكِتِينَ صَامِتِينَ فَقِيلَ لَهُم: لَا فَرقَ بين إحدائكم دُعَاءَهُم وَبَينَ أَن تَستَمِرُّوا عَلَى صَمتِكُم وَسُكُوتِكُم فَهَذَا هُوَ الفَايِدَةُ فِي هَذِهِ اللفظَةِ ثُمَّ أَكَّدَ الله بَيَانَ أَنَّهَا لَا تَصلُحُ لِلإِلَهِيَّةِ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمثالُكُم) (٢).

---

(١) ـ مفاتيح الغيب ٨: ٢٢٤.

(٢) ـ مفاتيح الغيب ١٥: ١٠٣.

﴿٢٢﴾ـ قاعدة: (الوَاوُ إذا كانت لِعَطفِ طَائِفَةٍ مِنَ الجُمَلِ عَلَى طَائِفَةٍ مَسُوقٍ كُلٌّ مِنهُمَا لِغَرَضٍ جَمَعَتهُمَا فِي الذِّكرِ المُنَاسَبَةُ بَينَ الغَرَضَينِ لَا يُتَطَلَّبُ فِي مِثلِهِ إِلَّا المُنَاسَبَةُ بَينَ الغَرَضَينِ لَا المُنَاسَبَةُ بَينَ كُلِّ جُملَةٍ وَأُخرَى مِن كِلَا الغَرَضَينِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِاليَومِ الآخِرِ وَما هُم بِمُؤمِنِينَ) [البقرة: ﴿٨﴾] قال: (هَذَا فَرِيقٌ آخَرُ وَهُوَ فَرِيقٌ لَهُ ظَاهِرُ الإِيمَانِ وَبَاطِنُهُ الكُفرُ وَهُوَ لَا يعدو أَن يَكُونَ مُبطِناً الشِّركَ أَو مُبطِناً التَّمَسُّكَ بِاليَهُودِيَّةِ وَيَجمَعُهُ كُلُّهُ إِظهَارُ الإِيمَانِ كَذِباً فَالوَاوُ لِعَطفِ طَائِفَةٍ مِنَ الجُمَلِ عَلَى طَائِفَةٍ مَسُوقٍ كُلٌّ مِنهُمَا لِغَرَضٍ جَمَعَتهُمَا فِي الذِّكرِ المُنَاسَبَةُ بَينَ الغَرَضَينِ فَلَا يُتَطَلَّبُ فِي مِثلِهِ إِلَّا المُنَاسَبَةُ بَينَ الغَرَضَينِ لَا المُنَاسَبَةُ بَينَ كُلِّ جُملَةٍ وَأُخرَى مِن كِلَا الغَرَضَينِ عَلَى مَا حَقَّقَهُ التفتازانيّ فِي شَرحِ الكَشَّافِ وَقَالَ السَّيِّدُ إِنَّهُ أَصلٌ عَظِيمٌ فِي بَابِ العَطفِ لَم يَنتَبِه لَهُ كَثِيرُونَ فَأَشكَلَ عَلَيهِمُ الأَمرُ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى وَأَصلُهُ مَأخُوذٌ مِن قَولِ «الكَشَّافِ»: «وَقِصَّةُ المُنَافِقِينَ عَن آخِرِهَا مَعطُوفَةٌ عَلَى قِصَّةِ الَّذِينَ كَفَرُوا [البَقَرَة: ﴿٦﴾] كَمَا تُعطَفُ الجُملَةُ عَلَى الجُملَةِ» فَأَفَادَ بِالتَّشبِيهِ أَنَّ ذَلِكَ لَيسَ مِن عَطفِ الجُملَةِ عَلَى الجُملَةِ.

قَالَ المُحَقِّقُ عَبدُ الحَكِيمِ: وَهَذَا مَا أَهمَلَهُ السَّكَّاكِيُّ أَى فِي أَحوَالِ الفَصلِ وَالوَصلِ وَتَفَرَّدَ بِهِ صَاحِبُ «الكَشَّافِ».

وَاعلَم أَنَّ الآيَاتِ السَّابِقَةَ لَمَّا انتَقَلَ فِيهَا مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى القُرآنِ بِذِكرِ المُهتَدِينَ بِهِ بِنَوعَيهِمُ الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ وَالَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ وَانتَقَلَ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَيهِم إِلَى ذِكرِ أَضدَادِهِم وَهُمُ الكَافِرُونَ الَّذِينَ أُرِيدَ بِهِمُ الكَافِرُونَ صَرَاحَةً وَهُمُ المُشرِكُونَ كَانَ السَّامِعُ قَد ظَنَّ أَنَّ الَّذِينَ أَظهَرُوا الإِيمَانَ دَاخِلُونَ فِي قَولِهِ الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ [البَقَرَة: ﴿٣﴾] فَلَم يَكُنِ السَّامِعُ سَابِلاً عَن قِسمٍ آخَرَ وَهُمُ الَّذِينَ أَظهَرُوا الإِيمَانَ وَأَبطَنُوا الشِّركَ أَو غَيرَهُ وَهُمُ المُنَافِقُونَ الَّذِينَ هُمُ المُرَادُ هُنَا بِدَلِيلِ قَولِهِ: وَإِذا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قالُوا آمَنَّا [البَقَرَة: ﴿١٤﴾] إِلَخ لِأَنَّهُ لِغَرَابَتِهِ وَنُدرَةِ وَصفِهِ بِحَيثُ لَا يَخطُرُ بِالبَالِ وَجُودُهُ نَاسَبَ أَن يَذكُرَ أَمرَهُ لِلسَّامِعِينَ وَلِذَلِكَ جَاءَ بِهَذِهِ الجُملَةِ مَعطُوفَةً بِالوَاوِ إِذ لَيسَتِ الجُملَةُ المُتَقَدِّمَةُ مُقتَضِيَةً لَهَا وَلَا مُثِيرَةً لِمَدلُولِهَا فِي نُفُوسِ السَّامِعِينَ بِخِلَافِ جُملَةِ: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيهِم [البَقَرَة: ﴿٦﴾] تُرِكَ

عَطفُهَا عَلَى الَّتِي قَبلَهَا لِأَنَّ ذِكرَ مَضمُونِهَا بَعدَ المُؤمِنِينَ كَانَ مُتَرَقِّباً لِلسَّامِعِ فَكَانَ السَّامِعُ كَالسَّائِلِ عَنهُ فَجَاءَ الفَصلُ لِلِاستِئنَافِ البَيَانِيِّ) (١).

٢٣ـ قاعدة: (الجُملَةُ المَحكِيَّةُ بِالقَولِ إِذَا عُطِفَت عَلَيهَا جُملَةٌ أُخرَى مِنَ القَولِ فَالشَّأنُ أَن لَا يُقصَدَ العَطفُ عَلَى تَقدِيرِ عَامِلِ القَولِ إِلَّا إِذَا كَانَ القَولَانِ فِي وَقتَينِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَإِذ قَالَ رَبُّكَ لِلمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجعَلُ فِيهَا مَن يُفسِدُ فِيهَا وَيَسفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحنُ نُسَبِّحُ بِحَمدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعلَمُ مَا لَا تَعلَمُونَ) [البقرة: ٣٠] قال: (ونحن نُسَبِّحُ بِحَمدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ. الوَاوُ مُتَعَيِّنَةٌ لِلحَالِيَّةِ إِذ لَا مَوقِعَ لِلعَطفِ هُنَا وَإِن كَانَ مَا بَعدَ الوَاوِ مِن مِقوَلِهِم وَمَحكِيّاً عَنهُم لَكِنَّ الوَاوَ مِنَ المَحكِيِّ وَلَيسَت مِنَ الحِكَايَةِ لِأَنَّ قَولَهُم وَنَحنُ نُسَبِّحُ بِحَمدِكَ يَحتَمِلُ مَعنَيَينِ أَحَدُهُمَا أَن يَكُونَ الغَرَضُ مِنهُ تَفوِيضَ الأَمرِ إِلَى اللهِ تَعَالَى وَاتِّهَامَ عِلمِهِم فِيمَا أَشَارُوا بِهِ كَمَا يَفعَلُ المُستَشَارُ مَعَ مَن يَعلَمُ أَنَّهُ أَسَدُّ مِنهُ رَأياً وَأَرجَحُ عَقلاً فَيُشِيرُ ثُمَّ يُفَوِّضُ كَمَا قَالَ أَهلُ مَشُورَةِ بِلقِيسَ إِذ قَالَت: أَفتُونِي فِي أَمرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمراً حَتَّى تَشهَدُونِ قَالُوا نَحنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأسٍ شَدِيدٍ- أَي الرَّأيُ أَن نُحَارِبَهُ وَنَصُدَّهُ عَمَّا يُرِيدُ مِن قَولِهِ: (وَأتُونِي مُسلِمِينَ) [النَّمل: ٣١] (وَالأَمرُ إِلَيكِ فَانظُرِي مَاذَا تأمرين) [النَّمل: ٣٢ ٣٣] وَكَمَا يَفعَلُ التِّلمِيذُ مَعَ الأُستَاذِ فِي بَحثِهِ مَعَهُ ثُمَّ يُصَرِّحُ بِأَنَّهُ مَبلَغُ عِلمِهِ وَأَنَّ القَولَ الفَصلَ لِلأُستَاذِ أَو هُوَ إِعلَانٌ بِالتَّنزِيهِ لِلخَالِقِ عَن أَن يَخفَى عَلَيهِ مَا بَدَا لَهُم مِن مَانِعِ استِخلَافِ آدَمَ وَبَرَاءَةٌ مِن شَائِبَةِ الِاعتِرَاضِ وَاللهُ تَعَالَى وَإِن كَانَ يَعلَمُ بَرَاءَتَهُم مِن ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ كَلَامَهُم جَرَى عَلَى طَرِيقَةِ التَّعبِيرِ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ مِن غَيرِ قَصدِ إِعلَامِ الغَيرِ أَو لِأَنَّ فِي نَفسِ هَذَا التَّصرِيحِ تَبَرُّكاً وَعِبَادَةً أَو إِعلَانٌ لِأَهلِ المَلَأِ الأَعلَى بِذَلِكَ.

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ العَطف غير جَائِز لِأَنَّ الجُملَةَ المَحكِيَّةَ بِالقَولِ إِذَا عُطِفَت عَلَيهَا جُملَةٌ أُخرَى مِنَ القَولِ فَالشَّأنُ أَن لَا يُقصَدَ العَطفُ عَلَى تَقدِيرِ عَامِلِ القَولِ إِلَّا إِذَا كَانَ القَولَانِ فِي وَقتَينِ كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَقَالُوا حَسبُنَا اللهُ وَنِعمَ الوَكِيلُ) [آل عمران: ١٧٣] عَلَى أَحَدِ الوُجُوهِ فِي عَطفِ جُملَةِ نِعمَ الوَكِيلُ عِندَ مَن لَا يَرَونَ صِحَّةَ عَطفِ الإِنشَاءِ عَلَى الخَبَرِ وَإِن

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٢٩٩.

كَانَ الحَقُّ صِحَّةَ عَطفِ الإنشَاءِ عَلَى الخَبَرِ وَعَكسِهِ وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي حُسنَ الكَلَامِ فَلِذَلِكَ لَم يَكُن حَظٌّ لِلعَطفِ أَلَا تَرَى أَنَّهُم إِذَا حَكَوا حَادِثاً مُلِمّاً أَو مُصَاباً جَمّاً أَعقَبُوهُ بِنَحوِ: حَسبُنَا اللهُ وَنِعمَ الوَكِيلُ أَو إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُونَ أَو نَحوِ ذَلِكَ وَلَا يَعطِفُونَ مِثلَ ذَلِكَ فَكَانَتِ الوَاوُ وَاوَ الحَالِ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ هَذَا أَمرٌ مُستَحضَرٌ لَهُم فِي حَالِ قَولِهِم: أَتَجعَلُ فِيها مَن يُفسِدُ وَلَيسَ شَيئاً خَطَرَ لَهُم بَعدَ أَن تَوَغَّلُوا فِي الِاستِبعَادِ وَالِاستِغرَابِ.

الِاحتِمَالُ الثَّانِي: أَن يَكُونَ الغَرَضُ مِن قَولِهِم وَنَحنُ نُسَبِّحُ بِحَمدِكَ التَّعرِيضَ بِأَنَّهُم أَولَى بِالِاستِخلَافِ لِأَنَّ الجُملَةَ الإِسمِيَّةَ دَلَّت عَلَى الدَّوَامِ وَجُملَةُ مَن يُفسِدُ فِيها دَلَّت عَلَى تَوَقُّعِ الفَسَادِ وَالسَّفكِ فَكَانَ المُرَادُ أَنَّ استِخلَافَهُ يَقَعُ مِنهُ صَلَاحٌ وَفَسَادٌ وَالَّذِينَ لَا يَصدُرُ مِنهُم عِصيَانُ مُرَادِ اللهِ هُم أَولَى بِالِاستِخلَافِ مِمَّن يُتَوَقَّعُ مِنهُ الفَسَادُ فَتَكُونُ حَالاً مُقَرِّرَةً لِمَدلُولِ جُملَةِ أَتَجعَلُ فِيها مَن يُفسِدُ تَكمِلَةً لِلِاستِغرَابِ وَعَامِلُهَا هُوَ تَجعَلُ وَهَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيهِ تَمثِيلُ «الكَشَّافِ». وَالعَامِلُ فِي الحَالِ هُوَ الِاستِفهَامُ لِأَنَّهُ مِمَّا تَضَمَّنَ معنى الفِعل لَا سِيمَا إِذَا كَانَ المَقصُودُ مِنهُ التَّعَجُّبَ أيضاً إِذ تَقدِيرُ أَتَجعَلُ فِيها إِلَخ نَتَعَجَّبُ مِن جَعلِهِ خَلِيفَةً) (١).

٤٤ـ قاعدة: (العَاطِفُ فِي عَطفِ الجُمَلِ لَا يُفِيدُ سِوَى التَّشرِيكِ فِي حُكمِ الجُملَةِ المَعطُوفِ عَلَيهَا وَلَيسَ نَائِباً مَنَابَ عَامِلٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَإِذ نَجَّينَاكُم مِن آلِ فِرعَونَ يَسُومُونَكُم سُوءَ العَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبنَاءَكُم وَيَستَحيُونَ نِسَاءَكُم وَفِي ذَلِكُم بَلَاءٌ مِن رَبِّكُم عَظِيمٌ) [البقرة: ٤٩] قال: (عَطفٌ عَلَى قَوله: (نِعمَتِيَ) [البَقَرَة: ٤٧] فَيُجعَلُ (إذ) مَفعُولاً بِهِ كَمَا هُوَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَاذكُرُوا إِذ كُنتُم قَلِيلاً فَكَثَّرَكُم) [الأَعرَاف: ٨٦] فَهُوَ هُنَا اسمُ زَمَانٍ غَيرُ ظَرفٍ لِفِعلٍ وَالتَّقدِيرُ اذكُرُوا وَقتَ نَجَّينَاكُم وَلَمَّا غَلَبَت إِضَافَةُ أَسمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الجُمَلِ وَكَانَ مَعنَى الجُملَةِ بَعدَهَا فِي مَعنَى المَصدَرِ وَكَانَ التَّقدِيرُ اذكُرُوا وَقتَ إِنجَائِنَا إِيَّاكُم وَفَائِدَةُ العُدُولِ عَنِ الإِتيَانِ بِالمَصدَرِ الصَّرِيحِ لِأَنَّ فِي الإِتيَانِ بِإِذِ المُقتَضِيَةِ لِلجُملَةِ استِحضَاراً لِلتَّكوِينِ العَجِيبِ المُستَفَادِ مِن هَيئَةِ الفِعلِ لِأَنَّ الذِّهنَ إِذَا تَصَوَّرَ المَصدَرَ لَم يَتَصَوَّر إِلَّا مَعنَى الحَدَثِ وَإِذَا سَمِعَ الجُملَةَ الدَّالَّةَ عَلَيهِ تَصَوَّرَ حُدُوثَ الفِعلِ وَفَاعِلِهِ وَمَفعُولِهِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ دُفعَةً

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٤٠٥.

وَاحِدَةً فَنَشَأَت مِن ذَلِكَ صُورَةٌ عَجِيبَةٌ فَوِزَانُ الإِتيَانِ بِالمَصدَرِ وِزَانُ الِاستِعَارَةِ المُفرِدَةِ وزان الإِتيَانِ بِالفِعلِ وِزَانُ الِاستِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ وَلَيسَ هُوَ عَطفاً عَلَى جملَة اذكُرُوا [البَقَرَة: ﴿٤٧﴾] كَمَا وَقَعَ فِي بَعضِ التَّفَاسِيرِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجعَلُ (إذ) ظَرفاً فَيَطلُبُ مُتَعَلّقاً وَهُوَ لَيسَ بِمَوجُودٍ وَلَا يُفِيدُهُ حَرفُ العَطفِ لِأَنَّ العَاطِفَ فِي عَطفِ الجُمَلِ لَا يُفِيدُ سِوَى التَّشرِيكِ فِي حُكمِ الجُملَةِ المَعطُوفِ عَلَيهَا وَلَيسَ نَائِباً مَنَابَ عَامِلٍ وَلَا يُرِيبُكَ الفَصلُ بَينَ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ أَعنِي (وَإِذ نَجَّيناكُم) بِجُملَةِ (وَاتَّقُوا يَوماً) [البَقَرَة: ﴿٤٨﴾] فَتَظُنّه مَلجَأً لِاعتِبَارِ العَطفِ عَلَى الجُملَةِ لَمَّا عَلِمتَ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ قَوله: (وَاتَّقُوا) ناشئ عَنِ التَّذكِيرِ فَهُوَ مِن عَلَائِقِ الكَلَامِ وَلَيسَ بِأَجنَبِيٍّ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ فِي كَلَامِ النُّحَاةِ مَا يَقتَضِي امتِنَاعَ الفَصلِ بَينَ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ بِالأَجنَبِيِّ فَإِنَّ المُتَعَاطِفَينَ لَيسَا بِمَرتَبَةِ الِاتِّصَالِ كَالعَامِلِ وَالمَعمُولِ) (١).

﴿٢٥﴾ـ قاعدة: (إِذَا كَانَتِ الجُملَةُ الثَّانِيَةُ مُنَزَّلَةً مَنزِلَةَ البَيَانِ مِنَ الجُملَةِ الأُولَى وَكَانَتِ الأُولَى مَعطُوفَةً بِالفَاءِ كَانَ الأَصلُ فِي الثَّانِيَةِ أَن تُقطَعَ عَنِ العِطفِ فَإِذَا قُرِنَت بِالفَاءِ كَانَتِ الفَاءُ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَإِذ قَالَ مُوسَى لِقَومِهِ يَا قَومِ إِنَّكُم ظَلَمتُم أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ العِجلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُم فَاقتُلُوا أَنفُسَكُم ذَلِكُم خَيرٌ لَكُم عِندَ بَارِئِكُم فَتَابَ عَلَيكُم إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) [البقرة: ﴿٥٤﴾] قال: (وَالفَاءُ فِي قَولِهِ: فَتُوبُوا فَاءُ التَّسَبُّبِ لِأَنَّ الظُّلمَ سَبَبٌ فِي الأَمرِ بِالتَّوبَةِ فالفاء لتفريع الأَمرِ عَلَى الخَبَرِ وَلَيسَت هُنَا عاطفة عِندَ الزَّمَخشَرِيِّ وَابنِ الحَاجِبِ إِذ لَيسَ بَينَ الخَبَرِ وَالإِنشَاءِ تَرَتُّبٌ فِي الوُجُودِ وَمِنَ النُّحَاةِ مَن لَا يَرَى الفَاءَ تَخرُجُ عَنِ العَطفِ وَهُوَ الجَارِي عَلَى عِبَارَاتِ الجُمهُورِ مِثلَ صَاحِبِ «مُغنِي اللبِيبِ» فَيَجعَلُ ذَلِكَ عَطفَ إِنشَاءٍ عَلَى خَبَرٍ وَلَا ضَيرَ فِي ذَلِكَ.

وَذِكرُ التَّوبَةِ تَقَدَّمَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَبِّهِ كَلِماتٍ فَتَابَ عَلَيهِ [البقرة: ﴿٣٧﴾].

وَالفَاءُ فِي قَولِهِ: (فَاقتُلُوا أَنفُسَكُم) ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ قَتلَهُم أَنفُسَهُم بَيَانٌ لِلتَّوبَةِ المَشرُوعَةِ لَهُ فَتَكُونُ الفَاءُ لِلتَّرتِيبِ الذِّكرِيِّ وَهُوَ عَطفُ مُفَصَّلٍ عَلَى مُجمَلٍ كَقَولِهِ تَعَالَى: (فَقَد سَأَلُوا مُوسَى أَكبَرَ مِن ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهرَةً) [النِّسَاء: ﴿١٥٣﴾] كَمَا فِي «مُغنِي اللبِيبِ» وَهُوَ يَقتَضِي أَنَّهَا

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٩٨٦.

تُفِيدُ التَّرتِيبَ لَا التَّعقِيبَ. وَأَمَّا صَاحِبُ «الكَشَّافِ» فَقَدَ جَوَّزَ فِيهِ وَجهَينِ أَحَدُهُمَا تَأوِيلُ الفِعلِ المَعطُوفِ عَلَيهِ بِالعَزمِ عَلَى الفِعلِ فَيَكُونُ مَا بَعدَهُ مُرَتَّباً عَلَيهِ وَمُعَقِّباً وَهَذَا الوَجهُ لَم يَذكُرهُ صَاحِبُ «المُغنِي» وَهَذَا لَا يَتَأَتَّى فِي قَولِهِ تَعَالَى: فَقَد سَأَلُوا مُوسى أَكبَرَ مِن ذلِكَ فَقالُوا وَثَانِيهِمَا جَعلُ التَّوبَةِ المَطلُوبَةِ شَامِلَةً لِأَقوَالٍ وَأَعمَالٍ آخِرُهَا قَتلُهُم أَنفُسَهُم فَتَكُونُ الفَاءُ لِلتَّرتِيبِ وَالتَّعقِيبِ أَيضاً.

وَعِندِى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الجُملَةُ الثَّانِيَةُ مُنَزَّلَةً مَنزِلَةَ البَيَانِ مِنَ الجُملَةِ الأُولَى وَكَانَتِ الأُولَى مَعطُوفَةً بِالفَاءِ كَانَ الأَصلُ فِي الثَّانِيَةِ أَن تُقطَعَ عَنِ العِطفِ فَإِذَا قُرِنَت بِالفَاءِ كَمَا فِي هَذِهِ الآيَةِ كَانَتِ الفَاءُ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى وَلَعَلَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَحسُنُ فِي كُلِّ جُملَتَينِ تَكُونُ أُولَاهُمَا فِعلاً غَيرَ مَحسُوسٍ وَتَكُونُ الثَّانِيَةُ فعلا محسوسا مُبين لِلفِعلِ الأَوَّلِ فَيَنزِلُ مَنزِلَةَ حَاصِلِ عَقِبِهِ فَيُقرَنُ بِالفَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَحصُلُ تَمَامُهُ إِلَّا بَعدَ تَقرِيرِ الفِعلِ الأَوَّلِ فِي النَّفسِ وَلِذَلِكَ قَرَّبَهُ صَاحِبُ «الكَشَّافِ» بِتَأوِيلِ الفِعلِ الأَوَّلِ بِالعَزمِ فِي بَعضِ المَوَاضِعِ) (١).

٤٦ـ قاعدة («ثُمَّ» إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ تَدُلُّ عَلَى التَّرَاخِي فِي الرُّتبَةِ ولا تَدَلُّ عَلَى التَرَاخِي فى الزَّمَان)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَا فِي الأَرضِ جَمِيعاً ثُمَّ استَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىءٍ عَلِيمٌ) [البقرة: ٢٩] قال: (وَعَطَفَت (ثُمَّ) جُملَةَ (استَوَى) عَلَى جُملَةِ خَلَقَ لَكُم. وَلِدَلَالَةِ (ثُمَّ) عَلَى التَّرتِيبِ وَالمُهلَةِ فِي عَطفِ المُفرَدِ عَلَى المُفرَدِ كَانَت فِي عَطفِ الجُملَةِ عَلَى الجُملَةِ لِلمُهلَةِ فِي الرُّتبَةِ وَهِيَ مُهلَةٌ تَخيِيلِيَّةٌ فِي الأَصلِ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ المَعطُوفَ بِـ (ثُمَّ) أَعرَقُ فِي المَعنَى الَّذِى تَتَضَمَّنُهُ الجُملَةُ المَعطُوفُ عَلَيهَا حَتَّى كَأَنَّ العَقلَ يَتَمَهَّلُ فِي الوُصُولِ إِلَيهِ بَعدَ الكَلَامِ الأَوَّلِ فَيَنتَبِهُ السَّامِعُ لِذَلِكَ كَي لَا يَغفُلَ عَنهُ بِمَا سَمِعَ مِنَ الكَلَامِ السَّابِقِ وَشَاعَ هَذَا الِاستِعمَالُ حَتَّى صَارَ كَالحَقِيقَةِ وَيُسَمَّى ذَلِكَ بالترتيب الرتبى...

وإِفَادَةُ التَّرَاخِي الرُّتبِيّ هُوَ المُعتَبَرُ فِي عَطفِ «ثُمَّ» لِلجُمَلِ سَوَاءٌ وَافَقَتِ التَّرتِيبَ الوُجُودِيَّ مَعَ ذَلِكَ أَو كَانَ مَعطُوفُهَا مُتَقَدِّماً فِي الوُجُودِ وَقَد جَاءَ فِي الكَلَامِ الفَصِيحِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَعنَى

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٥٠١.

البَعدِيَّةِ مُرَاداً مِنهُ البَعدِيَّةُ فِي الرُّتبَةِ وَإِن كَانَ عَكسَ التَّرتِيبِ الوُجُودِيّ فَتَكُونُ البَعدِيَّةُ مَجَازِيَّةً مَبنِيَّةً عَلَى تَشبِيهِ البَونِ المَعنَوِيّ بِالبُعدِ المَكَانِيّ أَوِ الزَّمَانِيّ وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى: (هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ مَنَّاعٍ لِلخَيرِ مُعتَدٍ أَثِيمٍ عُتُلٍّ بَعدَ ذلِكَ زَنِيمٍ) [القَلَم: ١١ـ ١٣] فَإِنَّ كَونَهُ عُتُلّاً وَزَنِيماً أَسبَقُ فِي الوُجُودِ مِن كَونِهِ هَمَّازاً مَشَّاءً بِنَمِيمٍ لِأَنَّهُمَا صِفَتَانِ ذَاتِيَّتَانِ بِخِلَافِ هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ وَكَذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى: (فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَولاهُ وَجِبرِيلُ وَصالِحُ المُؤمِنِينَ وَالمَلائِكَةُ بَعدَ ذلِكَ ظَهِيرٌ) [التَّحرِيم: ٤]. فَإِذَا تَمَحَّضَت «ثُمَّ» لِلتَّرَاخِي الرُّتبِيّ حُمِلَت عَلَيهِ وَإِنِ احتَمَلَتهُ مَعَ التَّرَاخِي الزَّمَنِيّ فَظَاهِرُ قَولِ المَرزُوقِيّ: «فَإِنَّهُ فِي عَطفِ الجُملَةِ لَيسَ كَذَلِكَ» إِنَّهُ لَا يَحتَمِلُ حِينَئِذٍ التَّرَاخِيَ الزَّمَنِيَّ. وَلَكِن يَظهَرُ جَوَازُ الِاحتِمَالَينِ وَذَلِكَ حَيثُ يَكُونُ المَعطُوفُ بِهَا مُتَأَخِّراً فِي الحُصُولِ عَلَى مَا قَبلَهَا وَهُوَ مَعَ ذَلِك أهم كَمَا فِي بَيتِ جَعفَرِ بنِ عُلبَةَ. قُلتُ وَهُوَ إِمَّا مَجَازٌ مُرسَلٌ أَو كِنَايَة فَإِن القَت (ثُمَّ) وَأُرِيدَ مِنهَا لَازِمُ التَّرَاخِي وَهُوَ البُعدُ التَّعظِيمِيُّ كَمَا أُرِيدَ التَّعظِيمُ مِن اسمِ الإِشَارَةِ المَوضُوعِ لِلبَعِيدِ وَالعَلَاقَةُ وَإِن كَانَت بَعِيدَةً إِلَّا أَنَّهَا لِشُهرَتِهَا فِي كَلَامِهِم وَاستِعمَالِهِم وَمَعَ القَرَائِنِ لَم يَكُن هَذَا الِاستِعمَالُ مَردُوداً.

وَاعلَم أَنِّي تَتَبَّعتُ هَذَا الِاستِعمَالَ فِي مَوَاضِعِهِ فَرَأَيتُهُ أَكثَرَ مَا يَرِدُ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الجُمَلُ إِخبَاراً عَن مُخبَرٍ عَنهُ وَاحِدٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا اختَلَفَ المُخبَرُ عَنهُ فَإِنَّ (ثُمَّ) تَتَعَيَّنُ لِلمُهلَةِ الزَّمَنِيَّةِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَإِذ أَخَذنا مِيثاقَكُم لَا تَسفِكُونَ دِماءَكُم) إِلَى قَولِهِ: (ثُمَّ أَنتُم هؤُلاءِ تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم) [البَقَرَة: ٨٤ ٨٥] أَى بَعدَ أَن أَخَذنَا المِيثَاقَ بِأَزمَانٍ صِرتُم تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم وَنَحوَ قَولِكَ: مَرَّت كَتِيبَةُ الأَنصَارِ ثُمَّ مَرَّت كَتِيبَةُ المُهَاجِرِينَ.

فَأَمَّا هَذِهِ الآيَةُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتِ السَّمَوَاتُ مُتَأَخِّراً خَلقُهَا عَن خَلقِ الأَرضِ فَثُمَّ لِلتَّرَاخِي الرُّتبِيّ لَا مَحَالَةَ مَعَ التَّرَاخِي الزَّمَنِيّ وَإِن كَانَ خَلقُ السَّمَاوَاتِ سَابِقاً فَثُمَّ لِلتَّرتِيبِ الرُّتبِيّ لَا غَيرَ. وَالظَّاهِرُ هُوَ الثَّانِي) (٥).

وعند قوله تعالى: (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ) [البقرة: ١٨٧] قال: (وَاعلَم أَنَّ ثُمَّ فِي عَطفِ الجُمَلِ لِلتَّرَاخِي الرُّتبِيّ وَهُوَ اهتِمَامٌ بِتَعيِينِ وَقتِ الإِفطَارِ لِأَنَّ ذَلِكَ كَالبِشَارَةِ لَهُم وَلَا التِفَاتَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيهِ أَبُو جَعفَرٍ الخَبَّازُ السَّمَرقَندِيُّ مِن قُدَمَاءِ الحَنَفِيَّةِ مِنَ الِاستِدلَالِ بِـ ثُمَّ فِي هَاتِهِ الآيَةِ عَلَى صِحَّةِ تَأخِيرِ النِّيَّةِ عَنِ الفَجرِ احتِجَاجاً لِمَذهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ مِن جَوَازِ تَأخِيرِ النِّيَّة إِلَى الصحوة الكُبرَى. بِنَاءً عَلَى أَنَّ ثُمَّ لِلتَّرَاخِي وَأَنَّ إِتمَامَ الصِّيَامِ يَستَلزِمُ ابتِدَاءَهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ ثُمَّ بَعدَ

(٥) ـ التحرير والتنوير ١: ٣٨٢.

تَبيِينِ الخَيطَينِ مِنَ الفَجرِ صُومُوا أَو أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الليلِ فَيَنتِجُ مَعنَى صُومُوا بَعدَ تَرَاخٍ عَن وَقتِ الفَجرِ وَهُوَ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ وَالمَصِيرِ إِلَى دَلَالَةِ الإِشَارَةِ الخَفِيفَةِ غَفلَةٌ عَن مَعنَى التَّرَاخِي فِي عَطفِ (ثُمَّ) لِلجُمَلِ (١).

وعند قوله تعالى: (ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ تَماماً عَلَى الَّذِى أَحسَنَ وَتَفصِيلاً لِكُلِّ شَىءٍ وَهُدىً وَرَحمَةً لَعَلَّهُم بِلِقاءِ رَبِّهِم يُؤمِنُونَ) [الأنعام: ١٥٤]. قال: (ثُمَّ هُنَا عَاطِفَةٌ عَلَى جُملَةِ: (قُل تَعالَوا) [الأَنعَام: ١٥١] فَلَيسَت عَاطِفَةً لِلمُفرَدَاتِ فَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا لِتَرَاخِي الزَّمَانِ بَل تَنسَلِخُ عَنهُ حِينَ تَعطِفُ الجُمَلَ فَتَدُلُّ عَلَى التَّرَاخِي فِي الرُّتبَةِ وَهُوَ مُهلَةٌ مَجَازِيَّةٌ وَتِلكَ دَلَالَةُ (ثُمَّ) إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ. وَقَدِ استُصعِبَ عَلَى بَعضِ المُفَسِّرِينَ مَسلَكُ (ثُمَّ) فِي هَذِهِ الآيَةِ لِأَنَّ إِتيَانَ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ الكِتَابَ لَيسَ بِرُتبَةٍ أَهَمَّ مِن رُتبَةِ تِلَاوَةِ مَا حَرَّمَهُ اللهُ مِنَ المُحَرَّمَاتِ وَمَا فَرَضَهُ مِنَ اتِّبَاعِ صِرَاطِ الإِسلَامِ. وَتَعَدَّدَت آرَاءُ المُفَسِّرِينَ فِي مَحمِلِ (ثُمَّ) هُنَا إِلَى آرَاءٍ: لِلفَرَّاءِ وَالزَّجَّاجِ وَالزَّمَخشَرِيِّ وَأَبِي مُسلِمٍ وَغَيرِهِم كُلٌّ يَرُومُ التَّخَلُّصَ مِن هَذَا المَضِيقِ.

وَالوَجهُ عِندِى: أَنَّ (ثُمَّ) مَا فَارَقَتِ المَعرُوفَ مِن إِفَادَةِ التَّرَاخِي الرُّتبِيِّ وَأَنَّ تراخى رُتبَة إِيتَاء مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ الكِتَابَ عَن تِلَاوَةِ مَا حَرَّمَ اللهُ فِي القُرآنِ وَمَا أُمِرَ بِهِ مِن مُلَازَمَةِ صِرَاطِ الإِسلَامِ إِنَّمَا يَظهَرُ بَعدَ النَّظَرِ إِلَى المَقصُودِ مِن نَظمِ الكَلَامِ فَإِنَّ المَقصُودَ مَن ذِكرِ إِيتَاءِ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ الكِتَابَ لَيسَ لِذَاتِهِ بَل هُوَ التَّمهِيدُ لِقَولِهِ: وَهذا كِتابٌ أَنزَلناهُ مُبارَكٌ [الأَنعَام: ٩٢] لِيُرَتَّبَ عَلَيهِ قَولُهُ: (أَن تَقُولُوا إِنَّما أُنزِلَ الكِتابُ عَلى طائِفَتَينِ مِن قَبلِنا) إِلَى قَولِهِ: (وَهُدىً وَرَحمَةً) [الأَنعَام: ١٥٦ ١٥٧] فَمَعنَى الكَلَامِ: وَفَوقَ ذَلِكَ فَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلنَاهُ مُبَارَكٌ جُمِعَ فِيهِ مَا أُوتِيَهُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ وَهُوَ أَعظَمُ مَا أُوتِيَهُ الأَنبِيَاءُ مِن قَبلِهِ وَمَا فِي القُرآنِ: الَّذِى هُوَ مُصَدِّقٌ لِمَا بَينَ يَدَيهِ وَمُهَيمِنٌ عَلَيهِ إِنِ اتَّبَعتُمُوهُ وَاتَّقَيتُم رَحِمنَاكُم وَلَا مَعذِرَةَ لَكُم أَن تَقُولُوا لَو أُنزِلَ لَنَا كِتَابٌ لَكُنَّا أَفضَلَ اهتِدَاءً مِن أَهلِ الكِتَابَينِ فَهَذَا غَرَضٌ أَهَمُّ جَمعاً لِاتِّبَاعِ جَمِيعِ مَا اشتَمَلَ عَلَيهِ القُرآنُ وَأُدخِلَ فِي إِقنَاعِ المُخَاطَبِينَ بِمَزِيَّةِ أَخذِهِم بِهَذَا الكِتَابِ) (٢).

وعند قوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُم مِنَ المُشرِكِينَ ثُمَّ لَم يَنقُصُوكُم شَيئاً وَلَم يُظَاهِرُوا عَلَيكُم أَحَداً فَأَتِمُّوا إِلَيهِم عَهدَهُم إِلَى مُدَّتِهِم إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَّقِينَ) [التوبة: ٤] قال: (وَحَرفُ (ثُمَّ) فِي قَولِهِ: ثُمَّ لَم يَنقُصُوكُم شَيئاً لِلتَّرَاخِي الرُّتبِيِّ لِأَنَّ عَدَمَ الإِخلَالِ بِأَقَلِّ شَىءٍ مِمَّا

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣: ١٨٤.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٨: ١٧٥.

عَاهَدُوا عَلَيهِ أَهَمُّ مِنَ الوَفَاءِ بِالأُمُورِ العَظِيمَةِ مِمَّا عَاهَدُوا عَلَيهِ لِأَنَّ عَدَمَ الإِخلَالِ بِأَقَلِّ شَيءٍ نَادِرُ الحُصُولِ.

وَالنَّقصُ لِشَيءٍ إِزَالَةُ بَعضِهِ وَالمُرَادُ: أَنَّهُم لَم يُفَرِّطُوا فِي شَيءٍ مِمَّا عَاهَدُوا عَلَيهِ.

وَفِي هَذَا العَطفِ إِيذَانٌ بِالتَّنوِيهِ بِهَذَا الِانتِفَاءِ لِأَنَّ (ثُمَّ) إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ أَفَادَت مَعنَى التَّرَاخِي فِي الرُّتبَةِ أَي بُعدِ مَرتَبَةِ المَعطُوفِ مِن مَرتَبَةِ المَعطُوفِ عَلَيهِ بُعدَ كَمَالٍ وَارتِفَاعِ شَأنٍ. فَإِنَّ مِن كَمَالِ العَهدِ الحِفَاظَ عَلَى الوَفَاءِ بِهِ.

وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ احتَفَظُوا بِعَهدِهِم مَعَ المُسلِمِينَ وَوَفَّوا بِهِ عَلَى أَتَمِّ وَجهٍ فَلَم يَكِيدُوا المُسلِمِينَ بِكَيدٍ وَلَا ظَاهَرُوا عَلَيهِم عَدُوّاً سِرّاً فَهَؤُلَاءِ أُمِرَ المُسلِمُونَ أَن لَا يَنقُضُوا عَهدَهُم إِلَى المُدَّةِ الَّتِي عُوهِدُوا عَلَيهَا. وَمِن هَؤُلَاءِ: بَنُو ضَمرَةَ وَحَيَّانِ مِن بَنِي كِنَانَةَ: هُم بَنُو جُذَيمَةَ وَبَنُو الدِّيلِ. وَلَا شَكَّ أَنَّهُم مِمَّن دَخَلُوا فِي عَهدِ الحُدَيبِيَةِ) (١).

وعند قوله تعالى: (وَلَقَد جَاءَتهُم رُسُلُنَا بِالبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنهُم بَعدَ ذَلِكَ فِي الأَرضِ لَمُسرِفُونَ) [المائدة: ٣٢] قال: (وَجُملَةُ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنهُم عَطفٌ عَلَى جُملَةِ وَلَقَد جاءَتهُم رُسُلُنا بِالبَيِّناتِ.

وَ (ثُمَّ) لِلتَّرَاخِي فِي الرُّتبَةِ لِأَنَّ مَجِيءَ الرُّسُلِ بِالبَيِّنَاتِ شَأنٌ عَجِيبٌ وَالإِسرَافُ فِي الأَرضِ بَعدَ تِلكَ البَيِّنَاتِ أَعجَبُ) (٢).

وعند قوله تعالى: (إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ. فَقُتِلَ كَيفَ قَدَّرَ. ثُمَّ قُتِلَ كَيفَ قَدَّرَ) [المدثر: ١٨ـ ٢٠] قال: (وَقَولُهُ: ثُمَّ قُتِلَ كَيفَ قَدَّرَ تَأكِيدٌ لِنَظِيرِهِ المُفَرَّعِ بِالفَاءِ. وَالعَطفُ بِ ثُمَّ يُفِيدُ أَنَّ جُملَتَهَا أَرقَى رُتبَةً مِنَ الَّتِي قَبلَهَا فِي الغَرَضِ المَسُوقِ لَهُ الكَلَامُ. فَإِذَا كَانَ المَعطُوفُ بِهَا عَينَ المَعطُوفِ عَلَيهِ أَفَادَت أَنَّ مَعنَى المَعطُوفِ عَلَيهِ ذُو دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ مَعَ أَنَّ التَّأكِيدَ يُكسِبُ الكَلَامَ قُوَّةً. وَهَذَا كَقَولِهِ: (كَلَّا سَيَعلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعلَمُونَ) [النبأ: ٤ ٥].

وكَيفَ قَدَّرَ فِي المَوضِعَينِ مُتَّحِدُ المَعنَى وَهُوَ اسمُ استِفهَامٍ دَالٌّ عَلَى الحَالة الَّتِي بَينهَا مُتَعَلِّقُ كَيفَ.

وَالِاستِفهَامُ مُوَجَّهٌ إِلَى سَامِعٍ غَيرِ مُعَيَّنٍ يَستَفهِمُ المُتَكَلِّمُ سَامِعَهُ استِفهَاماً عَن حَالَةِ تَقدِيرِهِ وَهُوَ استِفهَامٌ مُستَعمَلٌ فِي التَّعجِيبِ المَشُوبِ بِالإِنكَارِ عَلَى وَجهِ المَجَازِ المُرسَلِ.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١٠: ١٢.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٦: ١٧٩.

وكَيفَ فِي مَحَلِّ نَصبٍ عَلَى الحَالِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى صَاحِبِهَا لِأَنَّ لَهَا الصَّدرَ وَعَامِلُهَا قَدَّرَ.

وَقَولُهُ: (ثُمَّ نَظَرَ. ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ. ثُمَّ أَدبَرَ وَاستَكبَرَ) [المدثر: ﴿٢١ـ ٢٣﴾] عَطفٌ عَلَى وَقَدَّرَ وَهِيَ ارتِقَاءٌ مُتَوَالٍ فِيمَا اقتَضَى التَّعجِيبُ مِن حَالِهِ وَالإِنكَارُ عَلَيهِ. فَالتَّرَاخِي تَرَاخِي رُتبَةٍ لَا تَرَاخِي زَمَنٍ لِأَنَّ نَظَرَهُ وَعُبُوسَهُ وَبَسَرَهُ وَإِدبَارَهُ وَاستِكبَارَهُ مُقَارِنَةٌ لِتَفكِيرِهِ وَتَقدِيرِهِ.

وَالنَّظَرُ هُنَا: نَظَرُ العَينِ لِيَكُونَ زَايِداً عَلَى مَا أَفَادَهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ. وَالمَعنَى: نَظَرَ فِي وُجُوهِ الحَاضِرِينَ يَستَخرِجُ آرَاءَهُم فِي انتِحَالِ مَا يَصِفُونَ بِهِ القُرآنَ) (١).

وعند قوله تعالى: (إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرابٍ ثُمَّ قالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ) [آل عمران: ﴿٥٩﴾] قال: (وَثمّ لِلتَّرَاخِي الرُّتبِيّ فَإِنَّ تَكوِينَهُ بِأَمرِ كُن أَرفَعُ رُتبَةً مِن خَلقِهِ مِن تُرَابٍ وَهُوَ أَسبَقُ فِي الوُجُودِ وَالتَّكوِينُ المشَار إِلَيهِ بكن: هُوَ تَكوِينُهُ عَلَى الصِّفَةِ المَقصُودَةِ وَلِذَلِكَ لَم يَقُل: كَوَّنَهُ مِن تُرَابٍ وَلَم يَقُل: قَالَ لَهُ كُن مِن تُرَابٍ ثُمَّ أَحيَاهُ بَل قَالَ خَلَقَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن) (٢).

وعند قوله تعالى: (كَيفَ تَكفُرُونَ بِاللهِ وَكُنتُم أَموَاتاً فَأَحيَاكُم ثُمَّ يُمِيتُكُم ثُمَّ يُحيِيكُم ثُمَّ إِلَيهِ تُرجَعُونَ) [البقرة: ﴿٢٨﴾] قال الإمام الرازى: (فَإِن قِيلَ لِمَ كَانَ العَطفُ الأَوَّلُ بِالفَاءِ وَالبَوَاقِي بِـ ثُمَّ

قلنا: لأن الإحياء الأول قد يعقب المَوتُ بِغَيرِ تَرَاخٍ وَأَمَّا المَوتُ فَقَد تَرَاخَى عَنِ الإِحيَاءِ وَالإِحيَاءُ الثَّانِي كَذَلِكَ مُتَرَاخٍ عن الموت إن أريد به النور تراخياً ظاهراً) (٣).

وعند قوله تعالى: (ثُمَّ إِنِّي دَعَوتُهُم جِهاراً. ثُمَّ إِنِّي أَعلَنتُ لَهُم وَأَسرَرتُ لَهُم إِسراراً. فَقُلتُ استَغفِرُوا رَبَّكُم إِنَّهُ كانَ غَفَّاراً) [نوح: ﴿٨ـ ١٠﴾] قال ابن عاشور: (ارتَقَى فِي شَكوَاهُ وَاعتِذَارِهِ بِأَنَّ دَعوَتَهُ كَانَت مُختَلِفَةَ الحَالَاتِ فِي القَولِ مِن جَهرٍ وَإِسرَارٍ فَعَطفُ الكَلَامِ بِ ثُمَّ الَّتِي تُفِيدُ فِي عَطفِهَا الجُمَلَ أَنَّ مَضمُونَ الجُملَةِ المَعطُوفَةِ أَهَمُّ مِن مَضمُونِ المَعطُوفِ عَلَيهَا لِأَنَّ اختِلَافَ كَيفِيَّةِ الدَّعوَةِ ألصَقُ بِالدَّعوَةِ مِن أَوقَاتِ إِلقَايِهَا لِأَنَّ الحَالَةَ أَشَدُّ مُلَابَسَةً بِصَاحِبِهَا مِن مُلَابَسَةِ زَمَانِهِ. فَذَكَرَ أَنَّهُ دَعَاهُم جِهَاراً أَى عَلَناً.

وَجِهَارٌ: اسمُ مَصدَرِ جَهَرَ وَهُوَ هُنَا وَصفٌ لِمَصدَرِ دَعَوتُهُم أَى دَعوَةً جِهَاراً.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٩﴾: ﴿٣٠﴾.

(٢) ـ التحرير والتنوير ﴿٣﴾: ﴿٢٣﴾.

(٣) ـ مفاتيح الغيب ﴿٢﴾: ﴿٣٧﴾.

وَارتَقَى فَذَكَرَ أَنَّهُ جَمَعَ بَينَ الجَهرِ وَالإِسرَارِ لِأَنَّ الجَمعَ بَينَ الحَالَتَينِ أَقوَى فِي الدَّعوَةِ وَأَغلَظُ مِن إِفرَادِ إِحدَاهُمَا. فَقَولُهُ: أَعلَنتُ لَهُم تَأكِيدٌ لِقَولِهِ: دَعَوتُهُم جِهاراً ذُكِرَ لِيُبنَى عَلَيهِ عَطفُ وَأَسرَرتُ لَهُم إِسراراً.

وَالمَعنَى: أَنَّهُ تَوَخَّى مَا يَظُنُّهُ أَوغَلَ إِلَى قُلُوبِهِم مِن صِفَاتِ الدَّعوَةِ فَجَهَرَ حِينَ يَكُونُ الجَهرُ أَجدَى مِثلَ مَجَامِعِ العَامَّةِ وَأَسَرَّ لِلَّذِينَ يَظُنُّهُم مُتَجَنِّبِينَ لَومَ قَومِهِم عَلَيهِم فِي التَّصَدِّي لِسَمَاعِ دَعوَتِهِ وَبِذَلِكَ تَكُونُ ضَمَايِرُ الغَيبَةِ فِي قَولِهِ دَعَوتُهُم وَقَولِهِ: أَعلَنتُ لَهُم وَأَسرَرتُ لَهُم مُوَزَّعَةً عَلَى مُختَلَفِ النَّاسِ) (١).

وعند قوله تعالى: (لَئِن أُخرِجُوا لَا يَخرُجُونَ مَعَهُم وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُم وَلَئِن نَصَرُوهُم لَيُوَلُّنَّ الأَدبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) [الحشر: ١٢] قال: (وثُمَّ فِي قَولِهِ: (ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) لِلتَّرَاخِي الرُّتبِي كَمَا هُوَ شَأنُهَا فِي عَطفِ الجُمَلِ فَإِنَّ انتِفَاءَ النَّصرِ أَعظَمُ رُتبَةً فِي تَأيِيسِ أَهلِ الكِتَابِ مِن الِانتِفَاعِ بِإِعَانَةِ المُنَافِقِينَ فَهُوَ أَقوَى مِنَ انهِزَامِ المُنَافِقِين إِذا جاؤوا لِإِعَانَةِ أَهلِ الكِتَابِ فِي القِتَالِ) (٢).

﴿٤٧﴾ـ قاعدة: (حَرفُ العَطفِ إِذَا جِيءَ مَعَه بِإِعَادَة عَامل كَانَ عَاطِفُهُ عَامِلاً عَلَى مِثلِهِ فَصَارَ مِن عَطفِ الجُمَلِ لَكِنَّ العَاطِفَ حِينَئِذٍ أَشبَهُ بِالمُؤَكِّدِ لمدلول العَامِل)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (كَمَا أَرسَلنَا فِيكُم رَسُولاً مِنكُم يَتلُو عَلَيكُم آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُم وَيُعَلِّمُكُمُ الكِتَابَ وَالحِكمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَا لَم تَكُونُوا تَعلَمُونَ) [البقرة: ١٥١] قال: (وَقُدِّمَت جُملَةُ: (وَيُزَكِّيكُم) عَلَى جُملَةِ: (وَيُعَلِّمُكُمُ الكِتَابَ وَالحِكمَةَ) هُنَا عَكسُ مَا فِي الآيَةِ السَّابِقَةِ فِي حِكَايَةِ قَول إِبرَاهِيم: (يَتلُوا عَلَيهِم آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكمَةَ وَيُزَكِّيهِم) [البَقَرَة: ١٢٩] لِأَنَّ المَقَامَ هُنَا لِلِامتِنَانِ عَلَى المُسلِمِينَ فَقَدَّمَ فِيهَا مَا يُفِيدُ مَعنَى المَنفَعَةِ الحَاصِلَةِ مِن تِلَاوَةِ الآيَاتِ عَلَيهِم وَهِيَ مَنفَعَةُ تَزكِيَةِ نُفُوسِهِمُ اهتِمَاماً بِهَا وَبَعثاً لَهَا بِالحِرصِ عَلَى تَحصِيلِ وَسَايِلِهَا وَتَعجِيلاً لِلبِشَارَةِ بِهَا.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٩﴾: ﴿١٩٦﴾.

(٢) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٨﴾: ﴿١٦﴾.

فَأَمَّا فِي دَعوَةِ إِبرَاهِيمَ فَقَد رُتِّبَتِ الجُمَلُ عَلَى حَسَبِ تَرتِيبِ حُصُولِ مَا تَضَمَّنَتهُ فِي الخَارِجِ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ التَّخَالُفِ مِنَ التَّفَنُّنِ.

وَقَولُهُ: (وَيُعَلِّمُكُم مَا لَم تَكُونُوا تَعلَمُونَ) تَعمِيمٌ لِكُلِّ مَا كَانَ غَيرَ شَرِيعَةٍ وَلَا حِكمَةٍ مِن مَعرِفَةِ أَحوَالِ الأُمَمِ وَأَحوَالِ سِيَاسَةِ الدُّوَلِ وَأَحوَالِ الآخِرَةِ وَغَيرِ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا أَعَادَ قَولَهُ: (وَيُعَلِّمُكُمُ) مَعَ صِحَّةِ الِاستِغنَاءِ عَنهُ بِالعَطفِ تَنصِيصاً عَلَى المُغَايَرَةِ لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ: مَا لَم تَكُونُوا تَعلَمُونَ هُوَ الكِتَابُ وَالحِكمَةُ وَتَنصِيصاً عَلَى أَنَّ: (مَا لَم تَكُونُوا) مَفعُولاً لَا مُبتَدَأ حَتَّى لَا يَتَرَقَّبَ السَّامِعُ خَبَراً لَهُ فَيَضِلُّ فَهمُهُ فِي ذَلِكَ الترقب.

وَاعلَم أن حَرفَ العَطفِ إِذَا جِيءَ مَعَه بِإِعَادَة عَامل كَانَ عَاطِفُهُ عَامِلاً عَلَى مِثلِهِ فَصَارَ مِن عَطفِ الجُمَلِ لَكِنَّ العَاطِفَ حِينَئِذٍ أَشبَهُ بِالمُؤَكِّدِ لمدلول العَامِل) (١).

٢٨ـ قاعدة: (عَطفُ الجُمَلِ أَوسَعُ مِن عَطفِ المُفرَدَاتِ لِأَنَّهُ عَطفٌ صُورِيٌّ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (إِذ تَقُولُ لِلمُؤمِنِينَ أَلَن يَكفِيَكُم أَن يُمِدَّكُم رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ المَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ. بَلَى إِن تَصبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأتُوكُم مِن فَورِهِم هَذَا يُمدِدكُم رَبُّكُم بِخَمسَةِ آلَافٍ مِنَ المَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ) [آل عمران: ١٢٤ـ ١٢٥] قال: (وَوَصَفَ المَلَائِكَةَ بِـ (مُنزَلِينَ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُم يَنزِلُونَ إِلَى الأَرضِ فِي مَوقِعِ القِتَالِ عِنَايَةً بِالمُسلِمِينَ قَالَ تَعَالَى: مَا نُنَزِّلُ المَلَائِكَةَ إِلَّا بِالحَقِّ [الحجر: ٨].

وَقَرَأَ الجُمهُورُ: مُنزَلِينَ- بِسُكُونِ النُّونِ وَتَخفِيف الزَّاي- وقرأه ابن عَامر- بِفَتح النّون وَتَشديد الزَّايِ-. وَأَنزَلَ وَنَزَّلَ بِمَعنًى وَاحِدٍ.

فَالضَّمِيرَانِ: المَرفُوعُ وَالمَجرُورُ فِي قَولِهِ: وَيَأتُوكُم مِن فَورِهِم عَائِدَانِ إِلَى المَلَائِكَةِ الَّذِينَ جَرَى الكَلَامُ عَلَيهِم كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَعَلَى هَذَا حَمَلَهُ جَمعٌ مِنَ المُفَسِّرِينَ.

وَعَلَيهِ فَمَوقِعُ قَولِهِ: وَيَأتُوكُم مَوقِعُ وَعدٍ فَهُوَ المَعنَى مَعطُوفٌ عَلَى يُمدِدكُم رَبُّكُم وَكَانَ حَقُّهُ أَن يَرِدَ بَعدَهُ وَلَكِنَّهُ قُدِّمَ عَلَى المَعطُوفِ عَلَيهِ تَعجِيلاً لِلطُّمَأنِينَةِ إِلَى نُفُوسِ المُؤمِنِينَ فَيَكُونُ تَقدِيمُهُ مِن تَقدِيمِ المَعطُوفِ عَلَى المَعطُوفِ عَلَيهِ وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ التَّقدِيمُ فِي عَطفِ المُفرَدَاتِ...

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢: ١٩.

قَالَ ابنُ جِنّيّ فِي شَرحِ أَبيَاتِ الحَمَاسَةِ: قُدِّمَ المَعطُوفُ عَلَى المَعطُوفِ عَلَيهِ وَحَسَّنَهُ شِدَّةُ الِاتِّصَالِ بَينَ الفِعلِ وَمَرفُوعِهِ (أَى فَالعَامِلُ وَهُوَ الفِعلُ آخِذٌ حَظَّهُ مِنَ التَّقدِيمِ وَلَا التِفَاتَ لِكَونِ المَعطُوفِ عَلَيهِ مُؤَخَّراً عَنِ المَعطُوفِ) وَلَو قُلتَ: ضَرَبتُ وَزَيداً عَمراً كَانَ أَضعَفَ لِأَنَّ اتِّصَالَ المَفعُولِ بِالفِعلِ لَيسَ فِي قُوَّةِ اتِّصَالِ الفَاعِلِ بِهِ وَلَكِن لَو قُلتَ: مَرَرتُ وَزَيدٌ بِعَمرٍو لَم يَجُز مِن جِهَةِ أَنَّكَ لَم تُقَدِّمِ العَامِلَ وَهُوَ البَاءُ عَلَى حَرفِ العَطفِ...

وَأَمَّا قَولُهُ: عَلَيكَ وَرَحمَةُ اللهِ السَّلَامُ فَمِمَّا قَرُبَ مَأخَذُهُ عَن سِيبَوَيهِ وَلَكِنَّ الجَمَاعَةَ لَم تَتَلَقَّ هَذَا البَيتَ إِلَّا عَلَى اعتِقَادِ التَّقدِيمِ فِيهِ وَوَافَقَهُ المَرزُوقِيُّ عَلَى ذَلِكَ وَلَيسَ فِي كَلَامِهِمَا أَنَّ تَقدِيمَ المَعطُوفِ فِي مِثلِ مَا حَسُنَ تَقدِيمُهُ فِيهِ خَاصٌّ بِالضَّرُورَةِ فِي الشِّعرِ فَلِذَلِكَ خَرَّجنَا عَلَيهِ هَذَا الوَجهَ فِي الآيَةِ وَهُوَ مِن عَطفِ الجُمَلِ عَلَى أَنَّ عَطفَ الجُمَلِ أَوسَعُ مِن عَطفِ المُفرَدَاتِ لِأَنَّهُ عَطفٌ صُورِيٌّ.

وَوَقَعَ فِي «مُغنِي اللبِيبِ» -فِي حَرفِ الوَاوِ- أَنَّ تَقدِيمَ مَعطُوفِهَا عَلَى المَعطُوفِ عَلَيهِ ضَرُورَةٌ وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ ابنُ السِّيدِ فِي شَرحِ أَبيَات الجمل والتفتازانيّ فِي شَرحِ المِفتَاحِ كَمَا نَقَلَهُ عَنهُ الدَّمَامِينِيُّ فِي «تُحفَةِ الغَرِيبِ».

وَجَعَلَ جَمعٌ مِنَ المُفَسِّرِينَ ضَمِيرَيِ الغَيبَةِ فِي قَولِهِ: وَيَأتُوكُم مِن فَورِهِم عَائِدَينَ إِلَى طَائِفَةٍ مِنَ المُشرِكِينَ بَلَغَ المُسلِمِينَ أَنَّهُم سَيَمُدُّونَ جَيشَ العَدُوِّ يَومَ بَدرٍ وَهُم كُرزُ بنُ جَابِرٍ المُحَارِبِيُّ وَمَن مَعَهُ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى المُسلِمِينَ وَخَافُوا فَأَنزَلَ اللهُ تَعَالَى: (إِذ تَقُولُ لِلمُؤمِنِينَ أَلَن يَكفِيَكُم) الآيَةَ وَعَلَيهِ دَرَجَ «الكَشَّافُ» وَمُتَابِعُوهُ. فَيَكُونُ مُعَادُ الضَّمِيرَينِ غَيرَ مَذكُورٍ فِي الكَلَامِ وَلَكِنَّهُ مَعلُومٌ لِلنَّاسِ الَّذِينَ حَضَرُوا يَومَ بَدرٍ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ يَأتُوكُم مَعطُوفاً عَلَى الشَّرطِ: أَى إِن صَبَرتُم وَاتَّقَيتُم وَأَتَاكُم كُرزٌ وَأَصحَابُهُ يُعَاوِنُونَ المُشرِكِينَ عَلَيكُم يُمدِدكُم رَبُّكُم بِأَكثَرِ مِن الفٍ وَمِن ثَلَاثَةِ آلَافٍ بِخَمسَةِ آلَافٍ قَالُوا فَبَلَغَت كُرزاً وَأَصحَابَهُ هَزِيمَةُ المُشرِكِينَ يَومَ بَدرٍ فَعَدَلَ عَن إِمدَادِهِم فَلَم يُمِدَّهُمُ اللهُ بِالمَلَائِكَةِ أَى بِالمَلَائِكَةِ الزَّائِدِينَ عَلَى الالفِ. وَقِيلَ: لَم يُمِدَّهُم بِمَلَائِكَةٍ أَصلاً وَالآثَارُ تَشهَدُ بِخِلَافِ ذَلِكَ) [1].

([1]) ـ التحرير والتنوير ١: ٧٤.

﴿٢٩﴾ـ قاعدة: (كُلُّ جُملَةٍ أُرِيدَ تَفصِيلُهَا فَبِغَيرِ الوَاوِ تَفصِيلُهَا وَإِذَا أُرِيدَ العَطفُ عَلَيهَا بِغَيرِهَا وَغَيرِ تَفصِيلِهَا فَالوَاوُ)

هذه القاعدة مستفادة من الطبرى فعند قوله تعالى: (وَإِذ قَالَ مُوسَى لِقَومِهِ اذكُرُوا نِعمَةَ اللهِ عَلَيكُم إِذ أَنجَاكُم مِن آلِ فِرعَونَ يَسُومُونَكُم سُوءَ العَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبنَاءَكُم وَيَستَحيُونَ نِسَاءَكُم وَفِي ذَلِكُم بَلَاءٌ مِن رَبِّكُم عَظِيمٌ) [إبراهيم: ٦]. قال: ((ويذبحون أَبنَاءَكُم) أُدخِلَتِ الوَاوُ فِي هَذَا المَوضِعِ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِقَولِهِ: (وَيُذَبِّحُونَ أَبنَاءَكُم) الخَبَرَ عَن أَنَّ آلَ فِرعَونَ كَانُوا يُعَذِّبُونَ بَنِي إِسرَائِيلَ بِأَنوَاعٍ مِنَ العَذَابِ غَيرِ التَّذبِيحِ وَبِالتَّذبِيحِ وَأَمَّا فِي مَوضِعٍ آخَرَ مِنَ القُرآنِ فَإِنَّهُ جَاءَ بِغَيرِ الوَاوِ: (يَسُومُونَكُم سُوءَ العَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبنَاءَكُم)) فِي مَوضِعٍ وَفِي مَوضِعٍ: (يُقَتِّلُونَ أَبنَاءَكُم) وَلَم تَدخُلِ الوَاوُ فِي المَوَاضِعِ الَّتِي لَم تَدخُل فِيهَا لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِقَولِهِ: (يُذَبِّحُونَ) وَبِقَولِهِ: (يُقَتِّلُونَ) تَبيِينُهُ صِفَاتِ العَذَابِ الَّذِى كَانُوا يَسُومُونَهُم وَكَذَلِكَ العَمَلُ فِي كُلِّ جُملَةٍ أُرِيدَ تَفصِيلِهَا فَبِغَيرِ الوَاوِ تَفصِيلُهَا وَإِذَا أُرِيدَ العَطفُ عَلَيهَا بِغَيرِهَا وَغَيرِ تَفصِيلِهَا فَالوَاوُ) [(١)].

﴿٣٠﴾ـ قاعدة: (عَطفُ الأَفعَالِ المَنفِيَّةِ هُوَ مِن عَطفِ الجُمَلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشكَاةٍ فِيهَا مِصبَاحٌ المِصبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيتُونَةٍ لَا شَرقِيَّةٍ وَلَا غَربِيَّةٍ يَكَادُ زَيتُهَا يُضِيءُ وَلَو لَم تَمسَسهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهدِى اللهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضرِبُ اللهُ الأَمثَالَ لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ) [النور: ٣٥] قال: (وَقَولُهُ: (لَا شَرقِيَّةٍ وَلا غَربِيَّةٍ) وَصفٌ لِ زَيتُونَةٍ. دَخَلَ حَرفُ (لَا) النَّافِيَةِ فِي كِلَا الوَصفَينِ فَصَارَ بِمَنزِلَةِ حَرفِ هِجَاءٍ مِنَ الكَلِمَةِ بَعدَهُ وَلِذَلِكَ لَم يَكُن فِي مَوضِعِ إِعرَابٍ نَظِيرِ (ال) المُعَرِّفَةِ الَّتِي الغَزَ فِيهَا الدَّمَامِينِيُّ بِقَولِهِ:

حَاجَيتُكُم لِتُخبِرُوا مَا اسمَانِ ... وَأَوَّلُ إِعرَابِهِ فِي الثَّانِي

وَهوَ مَبنِيٌّ بِكُلِّ حَالٍ ... هَا هُوَ لِلنَّاظِرِ كَالعِيَانِ

([1]) ـ جامع البيان ١٣: ٩٦، ٩٧.

لِإِفَادَةِ الِاتِّصَافِ بِنَفي كُلِّ وَصفٍ وَعَطفٍ عَلَى كُلِّ وَصفٍ ضِدِّهِ لِإِرَادَةِ الِاتِّصَافِ بِوَصفٍ وَسَطٍ بَينَ الوَصفَينِ المَنفِيَّينِ لِأَنَّ الوَصفَينِ ضِدَّانِ عَلَى طَرِيقَةِ قَولِهِم: «الرُّمَّانُ حُلوٌ حَامِضٌ». وَالعَطفُ هُنَا مِن عَطفِ الصِّفَاتِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (لَا إِلى هؤُلاءِ وَلا إِلى هؤُلاءِ) [النِّسَاء: ١٤٣] وَقَولِ المَرأَةِ الرَّابِعَةِ مِن حَدِيثِ أُمِّ زَرعٍ: «زَوجِي كَلَيلُ تِهَامَةَ لَا حَرٌّ وَلَا قَرٌّ» أَي وَسَطاً بَينَ الحَرِّ وَالقَرِّ وَقَولِ العَجَّاجِ يَصِفُ حِمَارَ وَحشٍ:

حَشرَجَ فِي الجَوفِ قَلِيلاً وَشَهِق ... حَتَّى يُقَالَ نَاهِقٌ وَمَا نَهِق

وَالمَعنَى: إِنَّهَا زَيتُونَةٌ جِهَتُهَا بَينَ جِهَةِ الشَّرقِ وَجِهَةِ الغَربِ فَنُفِيَ عَنهَا أَن تَكُونَ شَرقِيَّةً وَأَن تَكُونَ غَربِيَّةً وَهَذَا الِاستِعمَالُ مِن قَبِيلِ الكِنَايَةِ لِأَنَّ المَقصُودَ لَازِمُ المَعنَى لَا صَرِيحُهُ. وَأَمَّا إِذَا لَم يَكُنِ الأَمرَانِ المَنفِيَّانِ مُتَضَادَّينِ فَإِنَّ نَفيَهُمَا لَا يَقتَضِي أَكثَرَ مِن نَفيِ وُقُوعِهِمَا كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَظِلٍّ مِن يَحمُومٍ. لَا بارِدٍ وَلا كَرِيمٍ) [الوَاقِعَة: ٤٣ـ ٤٤] وَقَولِ المَرأَةِ الأُولَى مِن نِسَاءِ حَدِيثِ أُمِّ زَرعٍ: «زَوجِي لَحمُ جَمَلٍ عَلَى رَأسِ جَبَلٍ لَا سَهلٌ فَيُرتَقَى وَلَا سَمِينٌ فَيُنتَقَلُ».

وَاعلَم أَنَّ هَذَا الِاستِعمَالَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي عَطفِ نَفيِ الأَسمَاءِ وَأَمَّا عَطفُ الأَفعَالِ المَنفِيَّةِ فَهُوَ مِن عَطفِ الجُمَلِ نَحوَ: (فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى) [القِيَامَة: ٣١] وَقَوله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «لَا هِيَ أَطعَمتَهَا وَلَا تَرَكتَهَا تَأكُلُ مِن خَشَاشِ الأَرضِ» (١).

٣١ـ قاعدة: (لا يُشتَرَطُ تَنَاسُبُ الجُمَلِ المتعاطفة)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله تعالى: (يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللهُ العَزِيزُ الحَكِيمُ. وَأَلقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدبِراً وَلَم يُعَقِّب يَا مُوسَى لَا تَخَف إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ المُرسَلُونَ) [النمل: ٩ـ ١٠] قال: (قوله: (وَأَلقِ): عطفٌ على ما قبلَه من الجملةِ الاسميةِ الخبريةِ. وقد تقدَّم أنَّ سيبويهِ لا يَشترط تناسُبَ الجملِ وأنه يُجيز «جاء زيدٌ ومَن أبوك» وتقدَّمت أدلَّتُه في أول البقرة. وقال الزمخشري: «فإن قلتَ علامَ عَطَفَ قولَه: (وَأَلقِ عَصَاكَ) قلت: على قولِه» بُورِكَ «لأنَّ المعنى: نُودِيَ أَن بُورِكَ. وقيل له: ألقِ عَصاك. والدليلُ على ذلك قولُه: (وأَن ألقِ عَصاك) بعد قولِه: (يا موسى إنَّه أنا اللهُ) على تكريرِ حرفِ التفسيرِ كما تقول: (كتبتُ إليه أَن حُجَّ واعتَمِر) وإن شِئتَ: (أَن حُجَّ وأَنِ اعتَمِر). قال: الشيخ: وقولُه:

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١٨: ٢٠. وحديث: (لا هي أطعمتها) رواه البخاري في كتاب الأذان باب ما يقول بعد التكبير (٧٥٠).

إنه معطوفٌ على «بُورِكَ» منافٍ لتقديرِه وقيل له: ألقِ عصاك لأَنَّ هذه جملةٌ معطوفةٌ على (بُورِكَ) وليس جُزؤها الذى هو معمول وقيل معطوفاً على (بُورِكَ) وإنما احتاج إلى تقديرِ وقيل له: ألقِ لتكونَ جملةً خبريةً مناسِبَةً للجملةِ الخبريةِ التى عُطِفَت عليها. كأنه يرى فى العطفِ تناسُبَ الجملِ المتعاطفةِ. والصحيحُ أنَّه لا يُشتَرَطُ ذلك ثم ذكرَ مذهبَ سيبويه) (١).

وعند قوله تعالى: (لَا تَحسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعجِزِينَ فِي الأَرضِ وَمَأوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئسَ المَصِيرُ) [النور: ٥٧] قال: (قوله: (وَمَأوَاهُمُ النار) فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنَّ هذه الجملةَ عطفٌ على جملةِ النهيِ قبلَها مِن غيرِ تأويلٍ ولا إضمارٍ وهو مذهبُ سيبويهِ أعنى عَطفَ الجملِ بعضِها على بعض وإن اختلفَت أنواعُها خبراً وطَلَباً وإنشاءً. وقد تقدَّم تحقيقُه فى أولِ هذا الموضوعِ والدليلُ عليه.

الثانى: أنَّها معطوفةٌ عليها ولكن بتأويلِ جملةِ النهى بجملةٍ خبريةٍ. والتقدير: الذين كفروا لاَ يُفوتون اللهَ ومَأواهم النار. قاله الزمخشرى. كأنه يرى تناسُبَ الجملِ شرطاً فى العطفِ. هذا ظاهرُ حالِه.

الثالث: أنها معطوفةٌ على جملةٍ مقدرةٍ.

قال الجرجانى: لا يُحتمل أَن يكونَ ومَأواهم متصلاً بقولِه: لا تَحسَبَنَّ ذاك أى: وهذا إيجابٌ فهو إذن معطوفٌ بالواو على مضمرٍ قبلَه تقديرُه: لا تَحسَبَنَّ الذين كفروا مُعجِزين فى الأرضِ بل هم مقهورون ومَأواهم النار») (٢).

٣٢ـ قاعدة: (مِنَ الشَّايِعِ فِي الكَلَامِ أَنَّهُ إِذَا أُتِي بِكَلَام مؤكَّد بِحَرفِ (إِنَّ) وَأُتِيَ بِاسمِ إِنَّ وَخَبَرِهَا وَأُرِيدَ أَن يَعطِفُوا عَلَى اسمِهَا مَعطُوفاً هُوَ غَرِيبٌ فِي ذَلِكَ الحُكمِ جِيءَ بِالمَعطُوفِ الغَرِيبِ مَرفُوعاً لِيَدُلُّوا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُم أَرَادُوا عَطفَ الجُمَلِ لَا عَطفَ المُفرَدَاتِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور وأبى زهرة فعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوفٌ عَلَيهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ) [المائدة: ٦٩] قال ابن عاشور: (وَجُمهُورُ المُفَسِّرِينَ جعلُوا قَوله وَالصَّابِئُونَ مُبتَدَأً وَجَعَلُوهُ مُقَدَّماً مِن وَتَأخِير وَقَدَّرُوا لَهُ خَبَراً مَحذُوفاً لِدَلَالَةِ خَبَرِ (إِنَّ) عَلَيهِ وَأَنَّ أَصلَ النَّظمِ: إِنَّ

(١) ـ الدر المصون ٨: ٦ ٥٧.

(٢) ـ الدر المصون ٨: ٧ ٤٣.

الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى لَهُم أَجرُهُم إِلَخ وَالصَّابُونَ كَذَلِكَ جَعَلُوهُ كَقَولِ ضَابِي بنِ الحَارِث:

فإنّي وقبّار بِهَا لَغَرِيبُ وَبَعضُ المُفَسّرِينَ قَدَّرُوا تَقَادِيرَ أُخرَى أَنهَاهَا الأَلُوسِيُّ إِلَى خَمسَةٍ. وَالَّذِى سَلَكنَاهُ أَوضَحُ وَأَجرَى عَلَى أُسلُوبِ النَّظمِ وَاليَقُ بِمَعنَى هَذِهِ الآيَةِ.

وَبَعدُ فَمِمَّا يَجِبُ أَن يُوقَنَ بِهِ أَنَّ هَذَا اللفظَ كَذَلِكَ نَزَلَ وَكَذَلِكَ نَطَقَ بِهِ النّبِيء صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَكَذَلِكَ تَلَقَّاهُ المُسلمُونَ مِنهُ وقرؤوه وَكُتِبَ فِي المَصَاحِفَ وَهُم عَرَبٌ خُلَّصٌ فَكَانَ لَنَا أَصلاً نَتَعَرَّفُ مِنهُ أُسلُوباً مِن أَسَالِيبِ استِعمَالِ العَرَبِ فِي العَطفِ وَإِن كَانَ استِعمَالاً غَيرَ شَايِعٍ لَكِنَّهُ مِنَ الفَصَاحَةِ وَالإِيجَازِ بِمَكَانٍ.

وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الشَّايِعِ فِي الكَلَامِ أَنَّهُ إِذَا أُتِي بِكَلَام مؤكَّد بِحَرفِ (إِنَّ) وَأُتِيَ بِاسمِ إِنَّ وَخَبَرِهَا وَأُرِيدَ أَن يَعطِفُوا عَلَى اسمِهَا مَعطُوفاً هُوَ غَرِيبٌ فِي ذَلِكَ الحُكمِ جِيءَ بِالمَعطُوفِ الغَرِيبِ مَرفُوعاً لِيَدُلُّوا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُم أَرَادُوا عَطفَ الجُمَلِ لَا عَطفَ المُفرَدَاتِ فَيُقَدِّرَ السَّامِعُ خَبَراً يُقَدِّرُهُ بِحَسَبِ سِيَاقِ الكَلَامِ. وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى: (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التَّوبَة: ٣] أَى وَرَسُولُهُ كَذَلِكَ فَإِنَّ بَرَاءَتَهُ مِنهُم فِي حَالِ كَونِهِ مِن ذِى نَسَبِهِم وَصِهرِهِم أَمرٌ كَالغَرِيبِ لِيَظهَرَ مِنهُ أَنَّ آصِرَةَ الدِّينِ أَعظَمُ مِن جَمِيعِ تِلكَ الأَوَاصِرِ وَكَذَلِكَ هَذَا المَعطُوفُ هُنَا لَمَّا كَانَ الصَّابُونُ أَبعَدَ عَنِ الهُدَى مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي حَالِ الجَاهِلِيَّةِ قَبلَ مَجِيءِ الإِسلَامِ لِأَنَّهُمُ التَزَمُوا عِبَادَةَ الكَوَاكِبِ وَكَانُوا مَعَ ذَلِكَ تَحِقُّ لَهُمُ النَّجَاةُ إِن آمَنُوا بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحاً كَانَ الإِتيَانُ بِلَفظِهِم مَرفُوعاً تَنبِيهاً عَلَى ذَلِكَ. لَكِن كَانَ الجَرىُ عَلَى الغَالِبِ يَقتَضِى أَن لَا يُؤتَى بِهَذَا المَعطُوفِ مَرفُوعاً إِلَّا بَعدَ أَن تَستَوفِيَ (إِنَّ) خَبَرَهَا إِنَّمَا كَانَ الغَالِبُ فِي كَلَامِ العَرَبِ أَن يُؤتَى بِالِاسمِ المَقصُودِ بِهِ هَذَا الحُكمُ مُؤَخَّراً فَأَمَّا تَقدِيمُهُ كَمَا فِي هَذِهِ الآيَةِ فقد يتَرَاءَى للنّاصر أَنَّهُ يُنَافِي المَقصِدَ الَّذِى لِأَجلِهِ خُولِفَ حُكمُ إِعرَابِهِ وَلَكِنَّ هَذَا أيضاً استِعمَالٌ عَزِيزٌ وَهُوَ أَن يُجمَعَ بَينَ مُقتَضَيَ حَالين وهما للدّلالة عَلَى غَرَابَةِ المُخبَرِ عَنهُ فِي هَذَا الحُكمِ. وَالتَّنبِيهُ عَلَى تَعجِيلِ الإِعلَامِ بِهَذَا الخَبَرِ فَإِنَّ الصَّابِيِينَ يَكَادُونَ يَيأَسُونَ مِن هَذَا الحُكمِ أَو يَيأَسُ مِنهُم مَن يَسمَعُ الحُكمَ عَلَى المُسلِمِينَ وَاليَهُودِ. فَنَبَّهَ الكُلَّ عَلَى أَنَّ عَفوَ اللهِ عَظِيمٌ لَا يَضِيقُ عَن شُمُولِهِم فَهَذَا مُوجِبُ التَّقدِيمِ مَعَ الرَّفعِ وَلَو لَم يُقَدَّم مَا حَصَلَ ذَلِكَ الِاعتِبَارُ كَمَا أَنَّهُ لَو لَم يُرفَع لَصَارَ مَعطُوفاً عَلَى اسمِ (إِنَّ) فَلَم يَكُن عَطفُهُ عَطفَ جُملَةٍ.

وَقَد جَاءَ ذِكرُ الصَّابِينَ فِي سُورَةِ الحَجِّ مُقَدَّماً عَلَى النَّصَارَى وَمَنصُوباً فَحَصَلَ هُنَاكَ مُقتَضَى حَالٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ المُبَادَرَةُ بِتَعجِيلِ الإِعلَامِ بِشُمُولِ فَصلِ القَضَاءِ بَينَهُم وَأَنَّهُم أَمَامَ عَدلِ اللهِ يُسَاوُونَ غَيرَهُم) (١).

وقال الشيخ محمد أبو زهرة: (ونرى أن " الصابئون " مرفوعة وظاهر السياق أن تكون بالنصب فتكون والصابئين وهذه قراءة ابن كثير وقراءة الآخرين بالرفع ولذلك تكلم المفسرون فى هذه القراءة التى يقرأ بها الأكثرون. وقد خاضوا فى ذلك لأجل التخريج النحوى وليس لأحد أن يخطِّئ القراءة من الناحية اللغوية إلا أن يكون كجهلة بعض المستشرقين الذين يحسبون أن قواعد النحو حاكمة على القرآن وذلك من فساد النظر لأن القرآن فوق النحو إذ النحو يستقى منه وهو لا يخضع لما يقرره النحويون بل هم الذين يخضعون له وأن القرآن قد ورد بذلك فهو قد دل على أن العطف على اسم إن بالرفع جائز ولو كان الخبر متأخرا ولا يحتاج إلى شاهد سواه وأنه هو الشاهد الأول على سلامة التعبير من الوجهة العربية ومع ذلك قد جاءت شواهد من كلام العرب بوجوب رفع المعطوف على اسم (إن) قبل وجود الخبر فقد قال ضابى بن الحارث:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإنى وقيارٌ بها لغريب

وترى أن العطف بالرفع على اسم إن جاء قبل الخبر وهو مذهب بعض النحويين ويرجحه القرآن الكريم إذ جاء فيه ذلك وهو خير شاهد.

وقد أخذ النحويون يخرجونه على مقتضى قواعدهم المانعة عند الذين يمنعون فقال بعض المخرجين: إن الخبر ليس هو خبر الصابئين إنما الصابئون مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك وقال غيرهم: إن اسم (إن) أصلها مبتدأ دخلت عليه إن فروعى معنى الابتداء فيه فرفع على هذا المعنى وكل هذه تخريجات النص فوقها ولا عبرة بها لأنها لَا تحكم على القرآن بل إن العطف بالرفع جائز وقوله تعالى: (مَن آمَنَ) بعد ذلك خبر للجميع.

ومهما يكن من تخريجات أكثر النحويين وتجويز غيرها فإن القرآن أبلغ كلام فى الوجود لَا بد أن يكون فى عدوله عن النصب الذى هو ظاهر السياق إلى الرفع معنى قائم بذاته. فما هو ذلك المعنى قالوا: إن الصابئين أشد إيغالا فى الكفر من اليهود والنصارى فكان لَا بد من تنبيه خاص بهم ليكون ذلك تأكيدا لمعنى قبول التوبة والغفران لأنهم إذا

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٦: ٢٧٠.

كانوا يغفر لهم وهم على هذه الحال من عبادة الكواكب وعدم وجود كتاب وكتمانهم اعتقاداتهم فأولى ثم أولى أن يغفر لمن دونهم من ذلك الجحود وهم اليهود والنصارى ولأن الصابئين يشير بيان الغفران لهم إلى قبول توبة المشركين إذا آمنوا بعد شرك كما قال تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ) [الأنفال: ٣٨].

وقد بيَّن سبحانه خبر إن وهو جزاء الإيمان بعد كفر فقال سبحانه: (مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ) [المائدة: ٦٩].

هذا هو الخبر وفيه جزاء الإيمان وما تطلبه حقيقته فذكر سبحانه أمورا ثلاثة هى الإيمان بالله تعالى وذلك يتضمن الإيمان بوحدانيته وأسمائه الحسنى وأنه الخالق وحده والمهيمن على الوجود وحده وأنه الأزلى الذى ليس له ابتداء والباقى الذى لَا يعروه الفناء وأنه لَا يشبه أحدا من خلقه وليس كالأشياء لا يُحس ولا يحتويه مكان وهو منزه عما تتصف به الحوادث إلى آخر كل ما يقتضيه التنزيه وليس بوالد ولا ولد وليس له كفوا أحد والإيمان باليوم الآخر هو الإيمان بالبعث والنشور والحساب والعقاب والثواب وإنها جنة أبدا أو نار أبدا وأن الإنسان مجزيٌّ بعمله وإن خيرا فخير أو شرا فشر: (فَمَن يَعمَل مِثقَالَ ذَرَّةٍ خَيراً يَرَهُ. وَمَن يَعمَل مِثقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ) [الزلزلة: ٧ـ ٨]) [1].

المبحث الثالث: قواعد فى أدوات وحروف العطف

٣٣ـ قاعدة: (حُرُوفُ العَطفِ قَد تَتَنَاوَب)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن سيده فعند قوله تعالى: (بَلِ ادَّارَكَ عِلمُهُم فِي الآخِرَةِ بَل هُم فِي شَكٍّ مِنهَا بَل هُم مِنهَا عَمُونَ) [النمل: ٦٦] قال: (وأما قراءة من قرأ بلى بحرف الجواب بدل بل فقال أبو حاتم: إن كان بلى جواباً لكلام تقدم جاز أن يستفهم به كأن قوماً أنكروا ما تقدم من القدرة فقيل لهم: بلى إيجاباً لما نفوا ثم استؤنف بعده الاستفهام وعودل بقوله تعالى: (بَل هُم فِي شَكٍّ مِنهَا) بمعنى: أم هم فى شك منها لأن حروف

([1]) ـ زهرة التفاسير ٥: ٢٩٥٠.

العطف قد تتناوب وكف عن الجملتين بقوله تعالى: (بَل هُم مِنهَا عَمُونَ) انتهى. يعنى أن المعنى: ادّرك علمهم بالآخرة أم شكو قبل بمعنى أم عودل بها الهمزة وهذا ضعيف جداً وهو أن تكون بل بمعنى أم وتعادل همزة الاستفهام) (١).

وعند قوله تعالى: (ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ تَماماً عَلَى الَّذِى أَحسَنَ وَتَفصِيلاً لِكُلِّ شَىءٍ) [الأنعام: ١٥٤] قال محى الدين درويش: (الأصل فى ثم أن تكون للترتيب مع المهلة والتراخى فى الزمان ومن ثم توقف المفسرون والنحاة فى حقيقة العطف بها هنا ولم أجد فيما قالوه مقنعا وسأنقل ما قالوه أولا ثم أشير الى ما هو أولى بالأرجحية. فقال بعضهم: إن «ثمّ» تأتى للترتيب فى الإخبار كأن هذا القائل أراد تفادى سبق موسى عليه السلام فى الزمان. وزعم الأخفش: أن «ثم» قد تتخلف عن التراخى بدليل قولك: أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب. لأن «ثم» فى ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخى بين الإخبارين. وجعل ابن مالك من ذلك قوله تعالى: «ثم آتينا موسى الكتاب» وقال فى المغنى: «والظاهر أن «ثمّ» واقعة موقع الفاء» وقد نصّ النحاة على أن «ثم» توضع موضع الفاء كقول أبى دواد جارية بن الحجاج:

كهزّ الرّدينىّ تحت العجاج جرى فى الأنابيب ثم اضطرب

وقال الزّجّاج: هو معطوف على «أتل» تقديره. أتل ما حرّم ثم أتل ما آتينا.

وقال الزمخشرى: «فإن قلت: علام عطف قوله: «ثم آتينا موسى الكتاب» قلت: على «وصّاكم به». فإن قلت: كيف صحّ عطفه عليه ب «ثم» والإيتاء قبل التوصية بزمن طويل قلت: هذه التوصية قديمة ولم تزل توصاها كل أمة على لسان نبيهم فكأنه قيل:

ذلكم وصّيناكم به يا بنى آدم قديما وحديثا ثم أعظم من ذلك أنّا آتينا موسى الكتاب. ولعل هذا أقرب ما يقال فيه. وآتينا موسى الكتاب فعل وفاعل ومفعولاه وتماما مفعول لأجله أى: لأجل تمام النعمة والكرامة ويجوز أن يكون مصدرا نصب على المفعولية المطلقة لأنه بمعنى آتيناه إيتاء تمام لا نقصان أو مصدرا نصب على الحالية من فاعل آتينا أى: متممين أو من الكتاب أى: حال كونه ماما) (٢).

---

(١) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٧: ١٣٦.

(٢) ـ إعراب القرآن وبيانه ٣: ٣٨ انظر بحث: التناوب فى المعنى بين حروف العطف للدكتور حجاج أنور عبد الكريم.

٣٤ـ قاعدة: (العَطفُ بِـ «أو» قد يُفِيدُ التَّفصِيلَ وَالتَّنوِيعَ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان فعند قوله تعالى: (وَقالُوا لَن يَدخُلَ الجَنَّةَ إِلَّا مَن كانَ هُوداً أَو نَصارى) [البقرة: ١١١] قال: (وَقَالُوا عَايِدٌ عَلَى أَهلِ الكِتَابِ مِنَ اليَهُودِ والنصارى ولفهم فِي القَولِ لَن يَدخُلَ الجَنَّةَ لِأَنَّ القَولَ صَدَرَ مِنَ الجَمِيعِ بِاعتِبَارِ أَنَّ كُلَّ فَرِيقٍ مِنهُمَا قَالَ ذَلِكَ لَا أَنَّ كُلَّ فَردٍ فَردٍ قَالَ ذَلِكَ حَاكِماً عَلَى أَنَّ حَصرَ دُخُولِ الجَنَّةِ عَلَى كُلِّ فَردٍ فَردٍ مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي العطف بأو الَّتِي هِيَ لِلتَّفصِيلِ وَالتَّنوِيعِ وَأَوضَحَ ذَلِكَ العِلمَ بِمُعَادَاةِ الفَرِيقَينِ وَتَضلِيلِ بَعضِهِم بَعضاً فَامتَنَعَ أَن يَحكُمَ كُلُّ فَرِيقٍ عَلَى الآخَرِ بِدُخُولِ الجَنَّةِ وَنَظِيرُهُ فِي لَفِّ الضَّمِيرِ وَفِي كَونِ أَو لِلتَّفصِيلِ قَولُهُ: وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَو نَصارى تَهتَدُوا إِذ مَعلُومٌ أَنَّ اليَهُودِيَّ لَا يَأمُرُ بِالنَّصرَانِيَّةِ وَلَا النَّصرَانِيَّ يَأمُرُ بِاليَهُودِيَّةِ) [١].

٣٥ـ قاعدة: (عَادَةُ العَرَبِ إِذَا رَدَّدَت بَينَ اسمين بـ «أو» أَن تُعِيدَ الضَّمِيرَ إِلَيهِمَا جَمِيعاً أو إِلَى أَحَدِهِمَا)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء فعند قوله تعالى: (وَإِنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً) [النساء: ١٢] ذكر أبو حيان: (قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ: (فَإِن قُلتَ): فَإِن جَعَلتَ يُورَثُ عَلَى البِنَاءِ لِلمَفعُولِ مِن أَورَثَ فَمَا وَجهُهُ (قُلتُ): الرَّجُلُ حِينَئِذٍ هُوَ الوَارِثُ لَا المَورُوثُ.

(فَإِن قُلتَ): فَالضَّمِيرُ فِي قَولِهِ: فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا إِلَى مَن يَرجِعُ حِينَئِذٍ (قُلتُ): إِلَى الرَّجُلِ وَإِلَى أَخِيهِ وَأُختِهِ وَعَلَى الأَوَّلِ إِلَيهِمَا (فَإِن قُلتَ): إِذَا رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَيهِمَا أَفَادَ استِوَاءَهُمَا فِي حِيَازَةِ السُّدُسِ مِن غَيرِ مُفَاضَلَةِ الذَّكَرِ وَالأُنثَى فَهَل تَبقَى هَذِهِ الفَائِدَةُ قَائِمَةً فِي هَذَا الوَجهِ قُلتُ: نَعَم لِأَنَّكَ إِذَا قُلتَ: السُّدُسُ لَهُ أَو لِوَاحِدٍ مِنَ الأَخِ أَوِ الأُختِ عَلَى التَّخيِيرِ فَقَد سَوَّيتَ بَينَ الذَّكَرِ وَالأُنثَى انتَهَى كَلَامُهُ.

وَمُلَخَّصُ مَا قَالَ: أَن يَكُونَ المَعنَى: إِن كَانَ أَحَدُ اللذَينِ يُورِثُهُمَا غَيرُهُمَا مِن رَجُلٍ أَوِ امرَأَةٍ لَهُ أَحَدُ هَذَينِ مِن أَخٍ أَو أخت فلكل واحد منهما السدس. وعطف وامرأة عَلَى رَجُلٌ وَحَذَفَ مِنهَا مَا قَيَّدَ بِهِ الرَّجُلَ لِدَلَالَةِ المَعنَى وَالتَّقدِيرُ: أَوِ امرة تُورَثُ كَلَالَةً. وَإِن كَانَ مُجَرَّدُ

---

(١) ـ البحر المحيط ٦: ٥٦.

العَطفِ لَا يَقتَضِي تَقييدَ المَعطُوفِ بِقَيدِ المَعطُوفِ عَلَيهِ. وَالضَّمِيرُ فِي: وَلَهُ عَابِدٌ عَلَى الرَّجُلِ نَظِيرُ: (وَإِذا رَأَوا تِجارَةً أَو لَهواً انفَضُّوا إِلَيها) [الجمعة: ١١] فِي كَونِهِ عَادَ عَلَى المَعطُوفِ عَلَيهِ. وَإِن كَانَ يَجُوزُ أَن يُعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى المَعطُوفِ تَقُولُ: زَيدٌ أَو هِندٌ قَامَت نَقَلَ ذَلِكَ الأَخفَشُ وَالفَرَّاءُ. وَقَد تَقَدَّمَ لَنَا ذِكرُ هَذَا الحُكمِ. وَزَادَ الفَرَّاءُ وَجهاً ثَالِثاً وَهُوَ: أَن يُسنَدَ الضَّمِيرُ إِلَيهِمَا. قَالَ الفَرَّاءُ: عَادَةُ العَرَبِ إِذَا رَدَّدَت بَينَ اسمين بأو أَن تُعِيدَ الضَّمِيرَ إِلَيهِمَا جَمِيعاً وَإِلَى أَحَدِهِمَا أَيَّهَمَا شِئتَ. تَقُولُ: مَن كَانَ لَهُ أَخٌ أَو أُختٌ فَليَصِلهُ) [1].

٣٦ـ قاعدة (إذا كَانَ المَعطُوفُ بِـ «أو» أَولَى بِمَضمُونِ الفِعلِ العَامِلِ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ أَفَادَت «أَو» مَعنى مِنَ التَّدَرُّجِ إِلَى أَعلَى)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (فَإِذَا قَضَيتُم مَنَاسِكَكُم فَاذكُرُوا اللهَ كَذِكرِكُم آبَاءَكُم أَو أَشَدَّ ذِكراً فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن خَلَاقٍ) [البقرة: ٢٠٠] قال: (وَقَولُهُ: (أَو أَشَدَّ ذِكراً) أصلُ «أَو» أَنَّهَا لِلتَّخيِيرِ وَلَمَّا كَانَ المَعطُوفُ بِهَا فِي مِثلِ مَا هُنَا أَولَى بِمَضمُونِ الفِعلِ العَامِلِ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ أَفَادَت «أَو» مَعنى مِنَ التَّدَرُّجِ إِلَى أَعلَى فَالمَقصُودُ أَن يَذكُرُوا اللهَ كَثِيراً وَشُبِّهَ أَوَّلاً بِذِكرِ آبَائِهِم تَعرِيضاً بِأَنَّهُم يشتغلون فِي ذَلِك المَنَاسِكِ بِذِكرٍ لا يَنفَعُ وَأَنَّ الأَجدَرَ بِهِم أَن يُعَوِّضُوهُ بِذِكرِ اللهِ فَهَذَا تَعرِيضٌ بِإِبطَالِ ذِكرِ الآبَاءِ بِالتَّفَاخُرِ.

وَلِهَذَا قَالَ أَبُو عَلِيّ الفَارِسِيُّ وَابنُ جِنِّيّ: إِنَّ «أَو» فِي مِثلِ هَذَا لِلإِضرَابِ الِانتِقَالِيّ وَنَفَيَا اشتِرَاطَ تَقَدُّمِ نَفيٍ أَو شَبَهِهِ وَاشتِرَاطَ إِعَادَةِ العَامِلِ.

وَعَلَيهِ خَرَجَ قَولُهُ تَعَالَى: (وَأَرسَلنَاهُ إِلى مِائَةِ الفٍ أَو يَزِيدُونَ) [الصافات: ١٤٧] وَعَلَى هَذَا فَالمُرَادُ مِنَ التَّشبِيهِ أَوَّلاً إِظهَارُ أَنَّ اللهَ حَقِيقٌ بِالذِّكرِ هُنَالِكَ مِثلَ آبَائِهِم ثُمَّ بَيَّنَ بِأَنَّ ذِكرَ اللهِ يَكُونُ أَشَدَّ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِالذِّكرِ) [2].

([1]) ـ البحر المحيط ٣: ٧٥٥.

([2]) ـ التحرير والتنوير ٢: ٢١٥.

﴿٣٧﴾ـ قاعدة: («أَو» إِذَا وَقَعَت فِي سِيَاقِ النَّفي تُفِيدُ مُفَادَ وَاوِ العَطفِ فَتَدُلُّ عَلَى انتِفَاء المَعطُوف والمعطوف عليه مَعاً أما فى الإثبات فتفيد أن الحُكمَ هو لِأَحَدِ المُتَعَاطِفَينِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (لَا جُنَاحَ عَلَيكُم إِن طَلَّقتُمُ النِّسَاءَ مَا لَم تَمَسُّوهُنَّ أَو تَفرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) [البقرة: ﴿٢٣٦﴾] قال: (و«أَو» إِذَا وَقَعَت فِي سِيَاقِ النَّفي تُفِيدُ مُفَادَ وَاوِ العَطفِ فَتَدُلُّ عَلَى انتِفَاء المَعطُوف والمعطوف عليه مَعاً وَلَا تُفِيدُ المُفَادَ الَّذِى تُفِيدُهُ فِي الإِثبَاتِ وَهُوَ كَونُ الحُكمِ لِأَحَدِ المُتَعَاطِفَينِ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّيخُ ابنُ الحَاجِبِ فِي «أَمَالِيهِ» وَصَرَّحَ بِهِ التَّفتَازَانِيُّ فِي «شَرحِ الكَشَّافِ» وَقَالَ الطِّيبِيُّ: إِنَّهُ يُؤخَذُ مِن كَلَامِ الرَّاغِبِ.

وَهُوَ التَّحقِيقُ لِأَنَّ مُفَادَ «أَو» فِي الإِثبَاتِ نَظِيرُ مُفَادِ النَّكِرَةِ وَهُوَ الفَردُ المُبهَمُ فَإِذَا دَخَلَ النَّفيُ استَلزَمَ نَفيَ الأَمرَينِ جَمِيعاً وَلِهَذَا كَانَ المُرَادُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَلا تُطِع مِنهُم آثِماً أَو كَفُوراً) [الإنسان: ﴿٢٤﴾] النَّهيَ عَن طَاعَةِ كِلَيهِمَا لَا عَن طَاعَةِ أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ وَعَلَى هَذَا انبَنَتِ المَسأَلَةُ الأُصُولِيَّةُ وَهِيَ: هَل وَقَعَ فِي اللُّغَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَحرِيمِ وَاحِدٍ لَا بِعَينِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَرفِ أَو وَإِنَّ أَو إِذَا وَقَعَت فِي سِيَاقِ النَّهيِ كَانَت كَالَّتِي تَقَعُ فِي سِيَاقِ النَّفيِ.

وَجَعَلَ صَاحِبُ «الكَشَّافِ» «أَو» فِي قَولِهِ: أَو تَفرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً بِمَعنَى إِلَّا أَو حَتَّى وَهِيَ الَّتِي يَنتَصِبُ المُضَارِعُ بَعدَهَا بِأَن وَاجِبَةَ الإِضمَارِ بِنَاءً عَلَى إِمكَانِهِ هُنَا وَعَلَى أَنَّهُ أَبعَدُ عَنِ الخَفَاءِ فِي دَلَالَةِ أَو العَاطِفَةِ فِي سِيَاقِ النَّفيِ عَلَى انتِفَاءِ كِلَا المُتَعَاطِفَينِ إِذ قَد يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا لِنَفيِ أَحَدِهِمَا كَشَأنِهَا فِي الإِثبَاتِ وَبِنَاءً عَلَى أَنَّهُ أَنسَبُ بِقَولِهِ تَعَالَى بَعدَ ذَلِكَ: (وَإِن طَلَّقتُمُوهُنَّ مِن قَبلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَد فَرَضتُم لَهُنَّ فَرِيضَةً) حَيثُ اقتَصَرَ فِي التَّفصِيلِ عَلَى أَحَدِ الأَمرَينِ: وَهُوَ الطَّلَاقُ قَبلَ المَسِيسِ مَعَ فَرضِ الصَّدَاقِ وَلَم يَذكُر حُكمَ الطَّلَاقِ قَبلَ المَسِيسِ أَو بَعدَهُ وَقَبلَ فَرضِ الصَّدَاقِ فَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الصُّورَةَ لَم تَدخُل فِي التَّقسِيمِ السَّابِقِ وَذَلِكَ أَنسَبُ بِأَن تَكُونَ لِلاستِثنَاءِ أَوِ الغَايَةِ لَا لِلعَطفِ وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ صَاحِبَ الكَشَّافِ أَهمَلَ تَقدِيرَ العَطفِ لِعَدَمِ استِقَامَتِهِ بَل لِأَنَّ غَيرَهُ هُنَا أَوضَحُ وَأَنسَبُ يَعنِي وَالمُرَادُ قَد ظَهَرَ مِنَ الآيَةِ ظُهُوراً لَا يَدعُ لِتَوَهُّمِ قَصدِ نَفيِ أَحَدِ الأَمرَينِ خُطُوراً بِالأَذهَانِ وَلِهَذَا استَدرَكَهُ البَيضَاوِيُّ فَجَوَّزَ تَقدِيرَهَا عَاطِفَةً فِي هَذِهِ الآيَةِ) [1].

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢﴾: ﴿٨﴾﴿١٥﴾.

وعند قوله تعالى: (وَلا تُطِع مِنهُم آثِماً أَو كَفُوراً) [الإنسَان: ٢٤] قال نظام الدين الحسن بن محمد النيسابورى: (قال النحويون: كلمة أو مفيدة لأحد الشيئين أو الأشياء فأورد عليه أنه يلزم فى الآية أنه لا يجوز طاعة الآثم والكفور إذا تخالفا.

أما إذا توافقا فإنه يجوز طاعتهما إذ لا يبعد أن يقول السيد لعبده إذا أمرك أحد هذين الرجلين فخالفه.

أما إذا توافقا فلا تخالفهما.

والجواب أنه لا ريب أن قولك (لا تضرب زيداً أن أو عمراً) معناه فى الأظهر لا تضرب زيداً ولا عمراً. ويحتمل احتمالاً مرجوحاً (لا تضرب أحدهما واضرب الآخر) إلا أن هذا الاحتمال مدفوع فى الآية لقرينة الإثم والكفر فإن أحدهما إذا كان منهياً عنه فكلاهما معاً أولى لأن زيادة الشرّ شرٌّ.

ولهذا قال الفراء: لا تطع واحداً منهما سواء كان آثماً أو كفوراً. ولو كان العطف بالواو كان نصاً فى النهى عن طاعتهما معاً ولا يلزم منه النهى عن طاعة كل منهما على الانفراد) [1].

٣٨ـ قاعدة: («إِمَّا» حَرفٌ يَدُلُّ عَلَى التَّردِيدِ بَينَ أَحَدِ شَيئَينِ أَو أَشيَاءَ)

٣٩ـ قاعدة: («الفرق بين «إِمَّا» و«أَوِ» الَّتِي لِلتَّخيِيرِ أَنَّ «إِمَّا» تَدخُلُ عَلَى كِلَا الِاسمَينِ المُخَيَّرِ بَينَ مَدلُولَيهِمَا وَتَحتَاجُ إِلَى أَن تُتلَى بِالوَاوِ وَ«أَو» لَا تَدخُلُ إِلَّا عَلَى ثَانِي الِاسمَينِ. وَكَانَ التَّسَاوِى بَينَ الأَمرَينِ مَعَ «إِمَّا» أَظهَرَ مِنهُ مَعَ «أَو»)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَن تُلقِيَ وَإِمَّا أَن نَكُونَ نَحنُ المُلقِينَ) [الأعراف: ١١٥] قال: (وإِمَّا حَرفٌ يَدُلُّ عَلَى التَّردِيدِ بَينَ أَحَدِ شَيئَينِ أَو أَشيَاءَ وَلَا عَمَلَ لَهُ وَلَا هُوَ مَعمُولٌ وَمَا بَعدَهُ يَكُونُ مَعمُولاً لِلعَامِلِ الَّذِى فِى الكَلَامِ. وَيَكُونُ (إِمَّا) بِمَنزِلَةِ جُزءِ كَلِمَةٍ مِثلَ أَلِ المُعَرِّفَةِ كَقَولِ تَأَبَّطَ شَرّاً:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ ... وَإِمَّا دَمٍ وَالمَوتُ بِالحُرِّ أَجدَرُ

---

(١) ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦: ٨٦١.

وَقَولُهُ: أَن تُلقِيَ وَقَولُهُ: أَن نَكُونَ نَحنُ المُلقِينَ يَجُوزُ كَونُهُمَا فِي مَوضِعِ رَفعٍ بِالِابتِدَاءِ وَالخَبَرُ مَحذُوفٌ أَي إِمَّا القَاؤُكَ مُقَدَّمٌ وَإِمَّا كَونُنَا مُلقِينَ مُقَدَّمٌ وَقَد دَلَّ عَلَى الخَبَرِ المَقَامُ لِأَنَّهُم جَاءُوا لِالقَاءِ آلَاتِ سِحرِهِم وَزَعَمُوا أَنَّ مُوسَى مِثلُهُم) (١).

وعند قوله تعالى: (وَآخَرُونَ مُرجَونَ لِأَمرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُم وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيهِم وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [التوبة: ١٠٦] قال: (وإِمَّا حَرفٌ يَدُلُّ عَلَى أَحَدِ شَيئَينِ أَو أَشيَاءَ. وَمَعنَاهَا قَرِيبٌ مِن مَعنَى (أَوِ) الَّتِي لِلتَّخيِيرِ إِلَّا أَنَّ (إِمَّا) تَدخُلُ عَلَى كِلَا الِاسمَينِ المُخَيَّرِ بَينَ مَدلُولَيهِمَا وَتَحتَاجُ إِلَى أَن تُتلَى بِالوَاوِ وَ (أَو) لَا تَدخُلُ إِلَّا عَلَى ثَانِي الِاسمَينِ. وَكَانَ التَّسَاوِي بَينَ الأَمرَينِ مَعَ (إِمَّا) أَظهَرَ مِنهُ مَعَ (أَو) لِأَنَّ (أَو) تُشعِرُ بِأَنَّ الِاسمَ المَعطُوفَ عَلَيهِ مَقصُودٌ ابتِدَاءً.

ويُعَذِّبُهُم- ويَتُوبُ عَلَيهِم فِعلَانِ فِي مَعنَى المَصدَرِ حُذِفَت (أَنِ) المَصدَرِيَّةُ مِنهُمَا فَارتَفَعَا كَارتِفَاعِ قَولِهِم: «تَسمَعُ بِالمُعَيدِيّ خَيرٌ مِن أَن تَرَاهُ» لِأَنَّ مَوقِعَ مَا بَعدَ (إِمَّا) لِلِاسمِ نَحوَ (إِمَّا العَذابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ) [مَريَم: ٧٥] (وإِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِم حُسناً) [الكَهف: ٨٦]) (٢).

٤٠ـ قاعدة: («أَم» مِن حُرُوفِ العَطفِ كَيفَمَا وَقَعَت)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الرازى وابن عاشور فعند قوله تعالى: (أَم تُرِيدُونَ أَن تَسئَلُوا رَسُولَكُم كَما سُئِلَ مُوسى مِن قَبلُ وَمَن يَتَبَدَّلِ الكُفرَ بِالإِيمانِ فَقَد ضَلَّ سَواءَ السَّبِيلِ) [البقرة: ١٠٨] قال ابن عاشور: («أَم» حَرفُ عَطفٍ مُختَصٌّ بِالِاستِفهَامِ وَمَا فِي مَعنَاهُ وَهُوَ التَّسوِيَةُ فَإِذَا عَطَفَتَ أَحَدَ مُفرَدَينِ مُستَفهِماً عَن تَعيِينِ أَحَدِهِمَا استِفهَاماً حَقِيقِيّاً أَو مُسَوًّى بَينَهُمَا فِي احتِمَالِ الحُصُولِ فَهِيَ بِمَعنَى «أَوِ» العَاطِفَةِ وَيُسَمِّيهَا النُّحَاةُ مُتَّصِلَةً وَإِذَا وَقَعَت عَاطِفَةً جُملَةً دَلَّت عَلَى انتِقَالٍ مِنَ الكَلَامِ السَّابِقِ إِلَى استِفهَامٍ فَتَكُونُ بِمَعنَى بَلِ الِانتِقَالِيَّةِ وَيُسَمِّيهَا النُّحَاةُ مُنقَطِعَةً وَالِاستِفهَامُ مُلَازِمٌ لِمَا بَعدَهَا فِي الحَالَينِ.

وَهِيَ هُنَا مُنقَطِعَةٌ لَا مَحَالَةَ لِأَنَّ الِاستِفهَامَينِ اللذَينِ قَبلَهَا فِي مَعنَى الخَبَرُ لِأَنَّهُمَا لِلتَّقرِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنَّ وُقُوعَهُمَا فِي صُورَةِ الِاستِفهَامِ وَلَو لِلتَّقرِيرِ يَحسُنُ موقع «أم» بعد هما كَمَا هُوَ

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٩: ٤٦.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١١: ٢٨.

الغَالِبُ والاستفهام الَّذِى بعد هما هُنَا إِنكَارٌ وَتَحذِيرٌ وَالمُنَاسَبَةُ فِى هَذَا الِانتِقَالِ تَامَّةٌ فَإِنَّ التَّقرِيرَ الَّذِى قَبلَهَا مُرَادٌ مِنهُ التَّحذِيرُ مِنَ الغَلَطِ وَأَن يَكُونُوا كَمَن لَا يَعلَمُ وَالِاستِفهَامُ الَّذِى بَعدَهَا مُرَادٌ مِنهُ التَّحذِيرُ كَذَلِكَ وَالمُحَذَّرُ مِنهُ فِى الجَمِيعِ مُشتَرَكٌ فِى كَونِهِ مِن أَحوَالِ اليَهُودِ المَذمُومَةِ وَلَا يَصِحُّ كَونُ «أَم» هُنَا مُتَّصِلَةً لِأَنَّ الِاستِفهَامَينِ اللذَينِ قَبلَهَا لَيسَا عَلَى حَقِيقَتِهِمَا لَا مَحَالَةَ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَد جَوَّزَ القَزوِينِيُّ فِى «الكَشفِ عَلَى الكَشَّافِ» كَونَ (أَم) هُنَا مُتَّصِلَةً بِوَجهٍ مَرجُوحٍ وَتَبِعَهُ البَيضَاوِيُّ وَتَكَلَّفَا لِذَلِكَ مِمَّا لَا يُسَاعِدُ استِعمَالَ الكَلَامِ العَرَبِيِّ وَأَفرَطَ عَبدُ الحَكِيمِ فِى «حَاشِيَةِ البَيضَاوِيِّ» فَزَعَمَ أَنَّ حَملَهَا عَلَى المُتَّصِلَةِ أَرجَحُ لِأَنَّهُ الأَصلُ لَا سِيَّمَا مَعَ اتِّحَادِ فَاعِلِ الفِعلَينِ المُتَعَاطِفَينِ بِأَم وَلِدَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُم إِذَا سَأَلُوا سُؤَالَ قَومِ مُوسَى فَقَد عَلِمُوا أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَىءٍ قَدِيرٌ وَإِنَّمَا قَصَدُوا التَّعَنُّتَ وَكَانَ الجَمِيعُ فِى غَفلَةٍ عَن عَدَمِ صَلُوحِيَّةِ الِاستِفهَامَينِ السَّابِقَينِ لِلحَملِ عَلَى حَقِيقَةِ الِاستِفهَامِ.

وَقَولُهُ: تُرِيدُونَ خِطَابٌ لِلمُسلِمِينَ لَا مَحَالَةَ بِقَرِينَةِ قَولِهِ: رَسُولَكُم وَلَيسَ كَونِهِ كَذَلِكَ بِمُرَجَّحٍ كَونَ الخِطَابَينِ اللذَينِ قَبلَهُ مُتَوَجِّهَينِ إِلَى المُسلِمِينَ لِأَنَّ انتِقَالَ الكَلَامِ بَعدَ «أَم» المُنقَطِعَةِ يَسمَحُ بِانتِقَالِ الخِطَابِ.

وَقَولُهُ: تُرِيدُونَ يُؤذَنُ بِأَنَّ السُّؤَالَ لَم يَقَع وَلَكِنَّهُ رُبَّمَا جَاشَ فِى نُفُوسِ بَعضِهِم أَو رُبَّمَا أَثَارَتهُ فِى نُفُوسِهِم شُبَهُ اليَهُودِ فِى إِنكَارِهِمُ النَّسخَ وَالقَابِهِم شُبهَةَ البَدَاءِ وَنَحوَ ذَلِكَ مِمَّا قَد يَبعَثُ بَعضَ المُسلِمِينَ عَلَى سُؤَالِ النَّبِىءِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ) (٥).

وعند قوله تعالى: (أَم كُنتُم شُهَداءَ إِذ حَضَرَ يَعقُوبَ المَوتُ إِذ قالَ لِبَنِيهِ مَا تَعبُدُونَ مِن بَعدِى قالُوا نَعبُدُ إِلهَكَ وَإِلهَ آبائِكَ إِبراهِيمَ وَإِسماعِيلَ وَإِسحاقَ إِلهاً واحِداً وَنَحنُ لَهُ مُسلِمُونَ) [البقرة: ١٣٣] قال: («أَم» عَاطِفَةُ جُملَةِ كُنتُم شُهَداءَ عَلَى جُملَةِ وَوَصَّى بِها إِبراهِيمُ بَنِيهِ [البَقَرَة:١٣٢] فَإِنَّ (أَم) مِن حُرُوفِ العَطفِ كَيفَمَا وَقَعَت وَهِىَ هُنَا مُنقَطِعَةٌ لِلِانتِقَالِ مِنَ الخَبَرِ عَن إِبرَاهِيمَ وَيَعقُوبَ إِلَى مُجَادَلَةِ مَنِ اعتَقَدُوا خِلَافَ ذَلِكَ الخَبَرِ وَلَمَّا كَانَت أَم يُلَازِمُهَا الِاستِفهَامُ كَمَا مَضَى عِندَ قَولِهِ تَعَالَى: (أَم تُرِيدُونَ أَن تَسأَلُوا رَسُولَكُم) [البَقَرَة: ١٠٨] إِلَخ فَالِاستِفهَامُ هُنَا غَيرُ حَقِيقِيٍّ لِظُهُورِ أَنَّ عَدَمَ شُهُودِهِمُ احتِضَارَ يَعقُوبَ مُحَقَّقٌ فَتَعَيَّنَ أَنَّ

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ١: ٥٠٥-٥٠٦.

الِاستِفهَامَ مَجَازٌ وَمَحمَلُهُ عَلَى الإِنكَارِ لِأَنَّهُ أَشهَرُ مَحَامِلِ الِاستِفهَامِ المَجَازِيّ وَلِأَنَّ مِثلَ هَذَا المُستَفهَمِ عَنهُ مَألُوفٌ فِي الِاستِفهَامِ الإِنكَارِيّ.

ثُمَّ إِنَّ كَونَ الِاستِفهَامِ إِنكَارِيّاً يَمنَعُ أَن يَكُونَ الخِطَابُ الوَاقِعُ فِيهِ خِطَاباً لِلمُسلِمِينَ لِأَنَّهُم لَيسُوا بِمَظِنَّةِ حَالِ مَن يَدَّعِي خِلَافَ الوَاقِعِ حَتَّى يُنكِرَ عَلَيهِم خِلَافاً لِمَن جَوَّزَ كَونَ الخِطَابِ لِلمُسلِمِينَ مِنَ المُفَسِّرِينَ تَوَهَّمُوا أَنَّ الإِنكَارَ يُسَاوِي النَّفيَ مُسَاوَاةً تَامَّةً وَغَفَلُوا عَنِ الفَرقِ بَينَ الِاستِفهَامِ الإِنكَارِيّ وَبَينَ النَّفيِ المُجَرَّدِ فَإِنَّ الِاستِفهَامَ الإِنكَارِيَّ مُستَعمَلٌ فِي الإِنكَارِ مَجَازاً بِدَلَالَةِ المُطَابَقَةِ وَهُوَ يَستَلزِمُ النَّفيَ بِدَلَالَةِ الِالتِزَامِ. وَمِنَ العَجِيبِ وُقُوعُ الزَّمَخشَرِيّ فِي هَذِهِ الغَفلَةِ فَتَعِينَ أَنَّ المُخَاطَبَ اليَهُودَ وَأَنَّ الإِنكَارَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى اعتِقَادٍ اعتَقَدُوهُ يُعلَمُ مِن سِيَاقِ الكَلَامِ وَسَوَابِقِهِ وَهُوَ ادِّعَاؤُهُم أَنَّ يَعقُوبَ مَاتَ عَلَى اليَهُودِيَّةِ وَأَوصَى بِهَا فَلَزِمَت ذُرِّيَّتَهُ فَكَانَ مَوقِعَ الإِنكَارِ عَلَى اليَهُودِ وَاضِحاً وَهُوَ أَنَّهُمُ ادَّعُوا مَا لَا قِبَلَ لَهُم بِعِلمِهِ إِذ لَم يَشهَدُوا فَالمَعنَى مَا كُنتُم شُهَدَاءَ احتِضَارَ يَعقُوبَ) (١).

وعند قوله تعالى: (أَفَرَأَيتُم مَا تُمنُونَ. أَأَنتُم تَخلُقُونَهُ أَم نَحنُ الخَالِقُونَ) [الواقعة: ٥٨ـ ٥٩]. قال: (وأَم مُتَّصِلَة معادلة الهَمزَةِ وَمَا بَعدَهَا مَعطُوفٌ لِأَنَّ والغَالِبَ أَن لَا يُذكَرُ لَهُ خَبَرٌ اكتِفَاءً بِدَلَالَةِ خَبَرِ المَعطُوفِ عَلَيهِ عَلَى الخَبَرِ المَحذُوفِ وَهَاهُنَا أُعِيدَ الخَبَرُ فِي قَولِهِ: أَم نَحنُ الخَالِقُونَ زِيَادَةً فِي تَقرِيرِ إِسنَادِ الخَلقِ إِلَى اللهِ فِي المَعنَى وَلِلإِيفَاءِ بِالفَاصِلَةِ وَامتِدَادِ نَفسِ الوَقفِ وَيَجُوزُ أَن نَجعَلَ أَم مُنقَطِعَةً بِمَعنَى (بَل) لِأَنَّ الِاستِفهَامَ لَيسَ بِحَقِيقِيٍّ فَلَيسَ مِن غَرَضِهِ طَلَبُ تَعيِينِ الفَاعِلِ وَيَكُونُ الكَلَامُ قَد تَمَّ عِندَ قَولِهِ: تَخلُقُونَهُ.

وَالمَعنَى: أَتَظُنُّونَ أَنفُسَكُم خَالِقِينَ النَّسَمَةَ مِمَّا تَمنُونَ) (٢).

وعند قوله سبحانه: (أَم كُنتُم شُهَدَاءَ إِذ حَضَرَ يَعقُوبَ المَوتُ إِذ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعبُدُونَ مِن بَعدِي قَالُوا نَعبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبرَاهِيمَ وَإِسمَاعِيلَ وَإِسحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحنُ لَهُ مُسلِمُونَ) [البقرة: ١٣٣] قال الإمام الرازي: (اعلَم أَنَّ (أَم) مَعنَاهَا حَرفُ الِاستِفهَامِ أَو حَرفُ العَطفِ وَهِيَ تُشبِهُ مِن حُرُوفِ العَطفِ «أَو» وَهِيَ تَأتِي عَلَى وَجهَينِ: مُتَّصِلَةً بِمَا قَبلَهَا وَمُنقَطِعَةً مِنهُ أَمَّا المُتَّصِلَةُ فَاعلَم أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو فَأَنتَ لَا تَعلَمُ كَونَ أَحَدِهِمَا عِندَهُ فَتَسأَلُ هَل أَحَدُ هَذَينِ عِندَكَ فَلَا جَرَمَ كَانَ جَوَابُهُ لَا أَو نَعَم أَمَّا إِذَا علمت كَونَ أَحَدِ هَذَينِ الرَّجُلَينِ

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٧٣.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٢٧: ٣٠ـ ٣١.

عِندَهُ لَكِنَّكَ لَا تعلَمُ أَنَّ الكَاهِنَ عِندَهُ زَيدٌ أَو عَمرٌو فَسَالتَهُ عَنِ التَّعيِينِ قُلتَ: أَزيَدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو أَيِ اعلَم أَنَّ أَحَدَهُمَا عِندَكَ لَكِن أَهُوَ هَذَا أَو ذَاكَ وَأَمَّا المُنقَطِعَةُ فَقَالُوا: إِنَّهَا بِمَعنَى «بَل» مَعَ هَمزَةِ الِاستِفهَامِ مِثَالُهُ: إذا قال إنها لا بل أَم شَاءٌ فَكَأَنَّ قَايِلَ هَذَا الكَلَامِ سَبَقَ بَصَرُهُ إِلَى الأَشخَاصِ فَقَدَّرَ أَنَّهَا إِبِلٌ فَأَخبَرَ عَلَى مُقتَضَى ظَنِّهِ أَنَّهَا الإِبِلُ ثُمَّ جَاءَهُ الشَّكُّ وَأَرَادَ أَن يُضرِبَ عَن ذَلِكَ الخَبَرِ وَأَن يَستَفهِمَ أَنَّهَا هَل هِيَ شَاءٌ أَم لَا فَالإِضرَابُ عَنِ الأَوَّلِ هُوَ مَعنَى «بَل» وَالِاستِفهَامُ عَن أَنَّهَا شَاءٌ هُوَ المُرَادُ بِهَمزَةِ الاستفهام فقولك: إنها لا بل أم شاء جار مجرى قولك: إنها لا بل أهي شاء بقولك: أَهِيَ شَاءٌ كَلَامٌ مُستَأنَفٌ غَيرُ مُتَّصِلٍ بِقَولِهِ: إنها لا بل وَكَيفَ وَذَلِكَ قَد وَقَعَ الإِضرَابُ عَنهُ بِخِلَافِ المُتَّصِلَةِ فَإِنَّ قَولَكَ: أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو بِمَعنَى أَيُّهُمَا عِندَكَ وَلَم يَكُن «مَا» بَعدَ «أَم» مُنقَطِعاً عَمَّا قَبلَهُ بِدَلِيلِ أَنَّ عَمراً قَرِينُ زَيدٍ وَكَفَى دَلِيلاً عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تُعَبِّرُ عَن ذَلِكَ بَاسِمٍ مُفرَدٍ فَتَقُولُ: أَيُّهُمَا عِندَكَ وَقَد جَاءَ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى مِنَ النَّوعَينِ كَثِيرٌ أَمَّا المُتَّصِلَةُ فَقَولُهُ تَعَالَى: (أَأَنتُم أَشَدُّ خَلقاً أَمِ السَّماءُ بَناها. رَفَعَ سَمكَها) [النَّازِعَاتِ: ٢٧ـ ٢٨] أَى أَيُّكُمَا أَشَدُّ وَأَمَّا المُنقَطِعَةُ فَقَولُهُ تَعَالَى: (الم تَنزِيلُ الكِتابِ لَا رَيبَ فِيهِ مِن رَبِّ العالَمِينَ أَم يَقُولُونَ افتَراهُ) [السَّجدَةِ: ١ـ ٣] وَاللهُ أَعلَمُ بَل يَقُولُونَ افتَرَاهُ فَدَلَّ عَلَى الإِضرَابِ عَنِ الأَوَّلِ وَالِاستِفهَامِ عَمَّا بَعدَهُ إِذ لَيسَ فِي الكَلَامِ مَعنًى أَى كَمَا كَانَ فِي قَولِكَ: أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو وَمَن لَا يُحَقِّقُ مِنَ المُفَسِّرِينَ يَقُولُونَ إِنَّ «أم» هاهنا بِمَنزِلَةِ الهَمزَةِ وَذَلِكَ غَيرُ صَحِيحٍ لِمَا ذَكَرنَا أَنَّ «أَم» هَذِهِ المُنقَطِعَةَ: تَتَضَمَّنُ مَعنَى بَل إِذَا عَرَفتَ هَذِهِ المُقَدِّمَةَ فَنَقُولُ «أَم» فِي هَذِهِ الآيَةِ مُنفَصِلَةٌ أَم مُتَّصِلَةٌ فِيهِ قَولَانِ الأَوَّلُ: أَنَّهَا مُنقَطِعَةٌ عَمَّا قَبلَهَا وَمَعنَى الهَمزَةِ فِيهَا الإِنكَارُ أَى: بَل مَا كُنتُم شُهَدَاءَ «وَالشُّهَدَاءُ» جَمعُ شَهِيدٍ بِمَعنَى الحَاضِرِ أَى مَا كنتم حاضرين عند ما حَضَرَ يَعقُوبَ المَوتُ وَالخِطَابَ مَعَ أَهلِ الكِتَابِ كَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ لَهُم فِيمَا كَانُوا يَزعُمُونَ مِن أَنَّ الدِّينَ الَّذِى هُم عَلَيهِ دِينُ الرُّسُلِ: كَيفَ تَقُولُونَ ذَلِكَ وَأَنتُم تَشهَدُونَ وَصَايَا الأَنبِيَاءِ بِالدِّينِ وَلَو شَهِدتُم ذَلِكَ لَتَرَكتُم مَا أَنتُم عَلَيهِ مِنَ الدِّينِ وَلَرَغِبتُم فِي دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ الَّذِى هُوَ نَفسُ مَا كَانَ عَلَيهِ إِبرَاهِيمُ عَلَيهِ السَّلَامُ وَيَعقُوبُ وَسَايِرُ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِمُ السَّلَامُ بَعدَهُ.

فَإِن قِيلَ: الِاستِفهَامُ عَلَى سَبِيلِ الإِنكَارِ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى كَلَامٍ بَاطِلٍ وَالمَحكِيُّ عَن يَعقُوبَ فِي هَذِهِ الآيَةِ لَيسَ كَلَاماً بَاطِلاً بَل حَقّاً فَكَيفَ يُمكِنُ صَرفُ الِاستِفهَامِ عَلَى سَبِيلِ الإِنكَارِ إِلَيهِ قُلنَا: الِاستِفهَامُ عَلَى سَبِيلِ الإِنكَارِ مُتَعَلِّقٌ بِمُجَرَّدِ ادِّعَايِهِمُ الحُضُورَ عِندَ وَفَاتِهِ هَذَا هُوَ

الذى أنكره الله تعالى. فأما ما ذِكرُهُ بَعدَ ذَلِكَ مِن قَولِ يَعقُوبَ عَلَيهِ السَّلَامُ: مَا تَعبُدُونَ مِن بَعدِى فَهُوَ كَلَامٌ مُفَصَّلٌ بَل كَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَنكَرَ حُضُورَهُم فِي ذَلِكَ الوَقتِ شَرَحَ بَعدَ ذَلِكَ كَيفِيَّةَ تِلكَ الوَصِيَّةِ.

القَولُ الثَّانِي: فِي أَنَّ أَم فِي هَذِهِ الآيَةِ مُتَّصِلَةٌ وَطَرِيقُ ذَلِكَ أَن يُقَدَّرَ قَبلَهَا مَحذُوفٌ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَتَدَّعُونَ عَلَى الأَنبِيَاءِ اليَهُودِيَّةَ أَم كُنتُم شُهَدَاءَ إِذ حَضَرَ يَعقُوبَ المَوتُ يَعنِي إِنَّ أَوَائِلَكُم مِن بَنِي إِسرَائِيلَ كَانُوا مُشَاهِدِينَ لَهُ إِذ دَعَا بَنِيهِ إِلَى مِلَّةِ الإِسلَامِ وَالتَّوحِيدِ وَقَد عَلِمتُم ذَلِكَ فَمَا لَكُم تَدَّعُونَ عَلَى الأَنبِيَاءِ مَا هُم مِنهُ بُرَآءُ) (١).

٤١ـ قاعدة: («أَم» المُتَّصِلَةُ: هِيَ الوَاقِعَةُ فِي العَطفِ وَالوَارِدُ بَعدَهَا وَقَبلَهَا كَلَامٌ وَاحِدٌ وَالمُرَادُ بِهَا الِاستِفهَامُ عَنِ التَّعيِينِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال عن أَم هو (حرفُ عَطفٍ نَائِبٌ عَن تَكرِيرِ الِاسمِ وَالفِعلِ نَحوُ أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو

وَقِيلَ: إِنَّمَا تُشرِكُ بَينَ المُتَعَاطِفَينِ كَمَا تُشرِكُ بَينَهَا «أَو».

وَقِيلَ: فِيهَا مَعنَى العَطفِ وَهِيَ استِفهَامٌ كَالأَلِفِ إِلَّا أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلَامِ لِأَجلِ مَعنَى العَطفِ.

وَقِيلَ هِيَ «أَو» أبدلت الميم مِنَ الوَاوِ لِيُحَوَّلَ إِلَى مَعنًى يُرِيدُ إِلَى مَعنَى «أَو».

وَهِيَ قِسمَانِ: مُتَّصِلَةٌ وَمُنفَصِلَةٌ:

فَالمُتَّصِلَةُ: هِيَ الوَاقِعَةُ فِي العَطفِ وَالوَارِدُ بَعدَهَا وَقَبلَهَا كَلَامٌ وَاحِدٌ وَالمُرَادُ بِهَا الِاستِفهَامُ عَنِ التَّعيِينِ فَلِهَذَا يُقَدَّرُ بِـ أَى وَشَرطُهَا أَن تَتَقَدَّمَهَا هَمزَةُ الِاستِفهَامِ وَيَكُونَ مَا بَعدَهَا مُفرَداً أَو فِي تَقدِيرِهِ.

وَالمُنفَصِلَةُ: مَا فُقِدَ فِيهَا الشَّرطَانِ أَو أحدهما وتقدر بـ «بَل» وَالهَمزَةُ.

ثُمَّ اختَلَفَ النُّحَاةُ فِي كَيفِيَّةِ تقدير المنفصلة فى ثلاث مَذَاهِبَ حَكَاهَا الصَّفَّارُ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا تُقَدَّرُ بِهِمَا وَهِيَ بِمَعنَاهُمَا فَتُفِيدُ الإِضرَابَ عَمَّا قَبلَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّحَوُّلِ وَالِانتِقَالِ كَـ «بَل» وَالِاستِفهَامَ عَمَّا بَعدَهَا وَمِن ثَمَّ لَا يَجُوزُ أَن تَستَفهِمَ مُبتَدِئاً كَلَامَكَ بِـ «أَم» وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعدَ كَلَامٍ لِإِفَادَتِهَا الإِضرَابَ كما تَقَدَّمَ.

---

(١) ـ مفاتيح الغيب ٤: ٦٤.

قَالَ أَبُو الفَتحِ: وَالفَارِقُ بَينَهَا وَبَينَ «بَل» أَنَّ مَا بَعدَ «بَل» مَنفِيٌّ وَمَا بَعدَ «أَم» مَشكُوكٌ فِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا بِمَنزِلَةِ «بَل» خَاصَّةً والاستفهام محذوف بعدها وليست مُفِيدَةُ الِاستِفهَامِ وَهُوَ قَولُ الفَرَّاءِ فِي مَعَانِي القرآن.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا بِمَعنَى الهَمزَةِ وَالإِضرَابُ مَفهُومٌ مِن أَخذِكَ فِي كَلَامٍ آخَرَ وَتَركِ الأَوَّلِ.

قَالَ الصَّفَّارُ: فَأَمَّا الأَوَّلُ فَبَاطِلٌ لِأَنَّ الحَرفَ لَا يُعطِي فِي حَيِّزٍ وَاحِدٍ أَكثَرَ مِن مَعنًى وَاحِدٍ فَيَبقَى التَّرجِيحُ بَينَ المَذهَبَينِ وَيَنبَغِي أَن يُرَجَّحَ الأَخِيرُ لِأَنَّهُ ثَبَتَ مِن كَلَامِهِم إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَم شَاءٌ.

وَيَلزَمُ عَلَى القَولِ الثَّانِي حَذفُ هَمزَةِ الِاستِفهَامِ فِي الكَلَامِ وَهُوَ مِن مَوَاضِعِ الضَّرُورَةِ قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَخلُو عَنِ الِاستِفهَامِ وَكَذَلِكَ قَالَ سِيبَوَيهِ. انتَهَى.

وَاعلَم أَنَّ المُتَّصِلَةَ يَصِيرُ مَعَهَا الِاسمَانِ بِمَنزِلَةِ «أَى» وَيَكُونُ مَا ذُكِرَ خَبَراً عَن «أَى» فَإِذَا قُلتَ: أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو فَالمَعنَى أَيُّهُمَا عِندَكَ وَالظَّرفُ خَبَرٌ لَهُمَا.

ثُمَّ المُتَّصِلَةُ تَكُونُ فِي عَطفِ المُفرَدِ عَلَى مِثلِهِ نَحوُ أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو كَقَولِهِ تَعَالَى: (أَأَرْبابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْواحِدُ الْقَهَّارُ) [يوسف: ٣٩] أَى أَيُّ المَعبُودِينَ خَيرٌ وَفِي عَطفِ الجُملَةِ عَلَى الجُملَةِ المُتَأَوَّلَتَينِ بِالمُفرَدِ نَحوُ: (أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَها أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِؤُونَ) [الواقعة: ٧٢] أَي الحَالُ هَذِهِ أَم هَذِهِ

وَالمُنقَطِعَةُ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى عَطفِ الجُمَلِ وَهِيَ فِي الخَبَرِ وَالِاستِفهَامِ بِمَثَابَةِ بَل وَالهَمزَةِ وَمَعنَاهَا فِي القُرآنِ التَّوبِيخُ كَمَا كَانَ فِي الهَمزَةِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ) [الزخرف: ١٦] أَى بَل أَتَّخَذَ لِأَنَّ الَّذِى قَبلَهَا خَبَرٌ وَالمُرَادُ بِهَا التَّوبِيخُ لِمَن قَالَ ذَلِكَ وَجَرَى عَلَى كَلَامِ العِبَادِ.

وَقَولِهِ: (الم تَنزِيلُ الكِتابِ لَا رَيبَ فِيهِ) [السَّجدَةِ: ١ـ ٢] ثم قال: (أَم يَقُولُونَ افتَراهُ) [السَّجدَةِ: ٣] تَقدِيرُهُ بَل أَيَقُولُونَ كَذَا جَعَلَهَا سِيبَوَيهِ مُنقَطِعَةً لِأَنَّهَا بَعدَ الخَبَرِ.

ثُمَّ وَجَّهَ اعتِرَاضاً: كَيفَ يستفهم الله عَن قَولِهِم هَذَا وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ جَاءَ فِي كَلَامِ العَرَبِ يُرِيدُ أَنَّ فِي كَلَامِهِم يَكُونُ المُستَفهِمُ مُحَقِّقاً لِلشَّيءِ لَكِن يُورِدُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى المُخَاطَبِ كَقَولِهِ: (فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى) [طه: ٤٤] وَقَد عَلِمَ اللهُ أَنَّهُ لَا يَتَذَكَّرُ وَلَا يَخشَى لَكِنَّهُ أَرَادَ لَعَلَّهُ يَفعَلُ ذَلِكَ فِي رَجَائِكُمَا.

وَقَولِهِ: (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخلُقُ بَنَاتٍ) [الزخرف: ١٦] تَقدِيرُهُ بَل أَتَّخَذَ بِهَمزَةٍ مُنقَطِعَةٍ لِلإِنكَارِ وَقَد تَكُونُ بِمَعنَى بَل مِن غَيرِ استِفهَامٍ كَقَولِهِ تعالى: (أَمَّنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ) وَمَا بَعدَهَا فِي سُورَةِ النَّملِ [٦٠].

قَالَ ابنُ طَاهِرٍ: وَلَا يَمتَنِعُ عِندِي إِذَا كَانَت بِمَعنَى بَل أَن تَكُونَ عَاطِفَةً كَقَولِهِ تَعَالَى: (أَمْ يَقُولُونَ شاعِرٌ) [الطور: ٣٠] وقوله: (أَمْ كانَ مِنَ الْغائِبِينَ) [النمل: ٢٠] وَقَالَ البَغَوِيُّ فِي قَولِهِ: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) [الزخرف: ٥٢] بِمَعنَى بَل وَلَيسَ بِحَرفِ عَطفٍ عَلَى قَولِ أَكثَرِ المُفَسِّرِينَ.

وَقَالَ الفَرَّاءُ وَقَومٌ مِن أَهلِ المَعَانِي: الوَقفُ عَلَى قَولِهِ: أَم وَحِينَئِذٍ تَمَّ الكَلَامُ وَفِي الآيَةِ إِضمَارٌ وَالأَصلُ: (أَأَفَلا تُبْصِرُونَ) [الزخرف: ٥١] أَم تُبصِرُونَ ثُمَّ ابتَدَأَ فَقَالَ: (أَنَا خَيرٌ).

قُلتُ: فَعَلَى الأَوَّلِ تَكُونُ مُنقَطِعَةً وَعَلَى الثَّانِي مُتَّصِلَةً.

وَفِيهَا قَولٌ ثَالِثٌ قَالَ أَبُو زَيدٍ: إِنَّهَا زَايِدَةٌ وَإِنَّ التَّقدِيرَ أَفَلَا تُبصِرُونَ أَنَا خَيرٌ مِنهُ! وَالمَشهُورُ أَنَّهَا مُنقَطِعَةٌ لِأَنَّهُ لَا يَسأَلُهُم عَنِ استِوَاءِ عِلمِهِ فِي الأَوَّلِ وَالثَّانِي لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَدرَكَهُ الشَّكُّ فِي تَبَصُّرِهِم بَعدَ مَا مَضَى كَلَامُهُ عَلَى التَّقرِيرِ وَهُوَ مُثبَتٌ وَجَوَابُ السُّؤَالِ بَلَى فَلَمَّا أَدرَكَهُ الشَّكُّ فِي تَبَصُّرِهِم قَالَ: (أَم أَنَا خَيرٌ).

وَسَأَلَ ابنُ طَاهِرٍ شَيخَهُ أَبَا القَاسِمِ بنَ الرَّمَّاكِ: لِمَ لَم يَجعَل سِيبَوَيهِ أَم مُتَّصِلَةً! أَى أَفَلَا تُبصِرُونَ أَم تُبصِرُونَ أَى أَيُّ هَذَينِ كَانَ مِنكُم فَلَم يُحِر جَوَاباً وَغَضِبَ وَبَقِيَ جُمُعَةً لَا يُقَرِّرُ حَتَّى استَعطَفَهُ.

وَالجَوَابُ مِن وَجهَينِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُم لَا يُبصِرُونَ فَاستَفهَمَ عَن ذَلِكَ ثُمَّ ظن أنهم يبصرون لأنه معنى وقوله: (أَم أَنَا خَيرٌ مِن) فَأَضرَبَ عَنِ الأَوَّلِ وَاستَفهَمَ كَذَلِكَ أَزيَدٌ عِندَكَ أَم لَا

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَو كَانَ الإِبصَارُ وَعَدَمُهُ مُتَعَادِلَينِ لَم يَكُن لِلبَدءِ بِالنَّفيِ مَعنًى فَلَا يَصِحُّ إِلَّا أَن تَكُونَ مُنقَطِعَةً.

وَقَد تَحتَمِلُ المُتَّصِلَةَ وَالمُنقَطِعَةَ كَمَا قَالَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (أَم تُرِيدُونَ) قَالَ الوَاحِدِيُّ: إِن شِئتَ جَعَلتَ قَبلَهُ استِفهَاماً رد عليه وهو قوله: (ألم تعلم) وَإِن شِئتَ مُنقَطِعَةً عَمَّا قَبلَهَا مُستَأنَفاً بِهَا الِاستِفهَامُ فَيَكُونُ استِفهَاماً مُتَوَسِّطاً فِي اللفظِ مُبتَدَأً فِي المَعنَى كَقَولِهِ تَعَالَى: (أَلَيسَ لِي مُلكُ مصر) الآية ثم قال: (أم أنا خير) انتَهَى.

وَالتَّحقِيقُ مَا قَالَهُ أَبُو البَقَاءِ إِنَّهَا هاهنا مُنقَطِعَةٌ إِذ لَيسَ فِي الكَلَامِ هَمزَةٌ تَقَعُ مَوقِعَهَا وَمَوقِعُ أَم أَيُّهُمَا وَالهَمزَةُ فِي قَولِهِ (أَلَم تعلَم) لَيسَت مِن «أَم» فِي شَيءٍ وَالتَّقدِيرُ: بَل أَتُرِيدُونَ أَن تَسأَلُوا فَخَرَجَ بِـ «أَم» مِن كَلَامٍ إِلَى آخَرَ.

وَقَد تَكُونُ بِمَعنَى «أَو» كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذا هِيَ تَمُورُ. أَم أَمِنتُم) [الملك: ١٦ـ ١٧].

وَقَولِهِ: (أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حاصِباً ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلاً. أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تارَةً أُخْرى) [الإسراء: ٦٨ـ ٦٩].

وَمَعنَى أَلِفِ الِاستِفهَامِ عِندَ أَبِي عُبَيدٍ كَقَولِهِ تعالى: (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ) [البقرة: ١٠٨] أَى تُرِيدُونَ

وَقَولِهِ: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) [البقرة: ٢١٤] وقوله: (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلى مَا آتاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) [النساء: ٥٤] أَى أَيَحسُدُونَ

وَقَولِهِ: (وَقالُوا مَا لَنا لَا نَرى رِجالاً كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرارِ. أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِياً أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصارُ) [ص: ٦٢ـ ٦٣] أى زاغت عَنهُمُ الأَبصَارُ

وَقَولِهِ: (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) [الطور: ٣٩] أَى أَلَهُ!

(أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْراً) [الطور: ٤٠] أَى أَتَسأَلُهُم أَجراً

وَقَولِهِ: (أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحابَ الْكَهْفِ) [الكهف: ٩] قِيلَ: أَى أَظَنَنتَ هَذَا وَمِن عَجَائِبِ رَبِّكَ مَا هُوَ أَعجَبُ مِن قِصَّةِ أَصحَابِ الكَهفِ!

وَقِيلَ: بِمَعنَى أَلِفِ الِاستِفهَامِ كَأَنَّهُ قَالَ أَحَسِبتَ وَحَسِبتَ بِمَعنَى الأَمرِ كَمَا تَقُولُ لِمَن تُخَاطِبُهُ: أَعَلِمتَ أَنَّ زَيداً خَرَجَ بِمَعنَى الأَمرِ أَي اعلم أن زيد خَرَجَ فَعَلَى هَذَا التَّدرِيجِ يَكُونُ مَعنَى الآيَةِ اعلَم يَا مُحَمَّدُ أَنَّ أَصحَابَ الكَهفِ وَالرَّقِيمِ وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخلُقُ بَنَاتٍ) [الزخرف: ١٦] تَقدِيرُهُ بَل أَتَّخَذَ بِهَمزَةٍ مَقطُوعَةٍ عَلَى الإِنكَارِ وَلَو جَعَلنَاهُ هَمزَةَ وَصلٍ لَصَارَ إِثبَاتاً تَعَالَى الله عَن ذَلِكَ وَلَو كَانَت أَمِ المُنقَطِعَةُ بِمَعنَى بَل وَحدَهَا دُونَ الهَمزَةِ وَمَا بَعدَ بَل مُتَحَقِّقٌ فَيَصِيرُ ذَلِكَ فِي الآيَةِ مُتَحَقِّقاً تَعَالَى الله عن ذلك) (١).

قَالَ الصَّفَّارُ: يَنبَغِي أَن يُعلَمَ السؤال أو غير السؤال بـ «أم»

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٤: ١٨.

فَإِذَا قُلتَ: «أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو» فَجَوَابُ هَذَا: «زَيدٌ أَو عَمرٌو» وَجَوَابُ «أَو» «نَعَم أو لا» وَلَو قُلتَ فِي جَوَابِ الأَوَّلِ: «نَعَم أَو لَا» كَانَ مُحَالاً لِأَنَّكَ مُدَّعٍ أَنَّ أَحَدَهُمَا عِندَهُ.

فَإِن قُلتَ: وَهَل يَجُوزُ أَن تَقُولَ: «زَيدٌ أَو عَمرٌو» فِي جَوَابِ أَقَامَ زَيدٌ أَو عَمرٌو

قُلتُ: يَكُونُ تَطَوُّعاً بِمَا لَا يَلزَمُ وَلَا قِيَاسَ يَمنَعُهُ.

وَقَالَ الزَّمَخشَرِيُّ وَابنُ الحَاجِبِ: وَضعُ «أَم» لِلعِلمِ بِأَحَدِ الأَمرَينِ بِخِلَافِ «أَو» فَأَنتَ مَعَ «أَم» عَالِمٌ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عِندَهُ مُستَفهِمٌ عَنِ التَّعيِينِ وَمَعَ «أَو» مُستَفهِمٌ عَن وَاحِدٍ مِنهُمَا عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ فِي الخَبَرِ فَإِذَا قُلتَ: «أَزَيدٌ عِندَكَ أَو عَمرٌو» فَمَعنَاهُ هَل وَاحِدٌ مِنهُمَا عِندَكَ وَمِن ثَمَّ كَانَ جَوَابُهُ «نَعَم أَو لَا» مُستَقِيماً وَلَم يَكُن ذَلِكَ مُستَقِيماً فِي «أَم» لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنِ التَّعيِينِ) (١).

أم على ضربين: متصلة ومنقطعة.

فالمتصلة تنحصر فى نوعين:

الأول: أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين نحو: (أخاك عندك أم محمد) أى أيهما عندك والمتكلم يعلم أن واحدا منهما عنده لا بعينه ويطلب بسؤاله التعيين وهذا الهمزة بمعنى (أى) ونحو (أضربت أخاك أم زوجته) أى: أى ذلك فعلت

فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب فى الأولى: ليس عندى واحد منهما وفى الثانية: لم أفعل واحدا منهما أو تقول: عندى محمد أو كلاهما عندى وفى الثانية: فعلت كليهما.

جاء فى (كتاب سيبويه): وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو و (أزيدا لقيت أم بشرا) فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما.. ألا أن علمك قد استوى فيهما.

الثانى: أن تتقدم عليها همزة التسوية وهى الواقعة بعد (سواء) و (ما أبالى) وما فى معناها نحو (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) [البقرة: ٦] ونحو (ما أبالى أأقبلت أم أدبرت).

وإنما سميت هذه الهمزة متصلة لأن ما قبلها لا يستغنى عما بعدها وذلك أنها وقعت بين شيئين أو أشياء لا يكفى بأحدها فإن طلب التعيين لا يتحقق إلا بأكثر من واحد وكذلك التسوية.

وتسمى (معادلة) لمعادلتها الهمزة فى التسوية أو الاستفهام.

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٤: ١٨.

والمنقطعة:

وتقع بين جملتين مستقلتين وتفيد الإضراب عن الكلام الأول ومعناها فى الغالب (بل) والهمزة الاستفهامية نحو (أن هذا القادم محمد أم خالد) أى بل أهو خالد وذلك أنك كنت ترى أن القادم محمد ثم ظهر لك أنه غير محمد فظننت أنه خالد فقلت مستفهما (أم هو خالد) أى: بل أهو خالد فصدر الكلام يقين وآخره سؤال.

والاستفهام الذى تفيده (أم) قد يكون حقيقيا كما فى المثال السابق وقد يكون غير حقيقى بل يراد به الإنكار والتوبيخ والتعجب ونحو ذلك وذلك نحو قوله تعالى: (أَمْ عِنْدَهُمْ خَزائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ) [الطور: ٣٧] وقوله: (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) [الطور: ٣٩] أى بل أله البنات ولكم البنون منكرا عليهم اعتقادهم هذا ونحو (أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجاً فَخَراجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) [المؤمنون: ٧٢] والمعنى أنك لا تسألهم مالا على هدايتهم ونحوه قوله تعالى: (أَمْ تَسْئَلُهُمْ أَجْراً فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ) [القلم: ٤٠].

جاء فى (المقتضب): والموضع الثانى أن تكون منقطعة مما قبلها خبرا كان أو استفهاما وذلك قولك فيما كان خبرا: (أن هذا لزيد أم عمرو يا فتى) وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمه زيدا فقلت على ما سبق إليك ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت (أم عمرو) مستفهما فإنما هو أضراب عن الأول على معنى (بل) إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين وما يقع بعد (ام) مظنون مشكوك فيه وذلك أنك تقول (ضربت زيدا) ناسيا أو غالطا ثم تذكر أو تنبه فتقول (بل عمرا) مستدركا مثبتا للثانى تاركا للأول. فـ (بل) تخرج من غلط إلى استثبات ومن نسيان إلى ذكرن و (أم) معها ظن أو استفهام واضراب عما كان قبله..

فأما قول الله عز وجل: (ألم تَنْزِيلُ الْكِتابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ) [السجدة: ١ـ ٣] وقوله: (أَمْ تَسْئَلُهُمْ أَجْراً) [القلم: ٤٠] وما كان مثله نحو قوله عز وجل: (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ) [الزخرف: ١٦] فإن ذلك ليس على جهة الاستفهام لأن المستخبر غير عالم إنما يتوقع الجواب فيعلم به والله عز وجل منفى عنه ذلك وإنما تخرج هذه الحروف فى القرآن مخرج التوبيخ والتقرير.

وجاء فى (شرح ابن يعيش): " فإنما قيل لها منقطعة لأنها انقطعت مما قبلها خبرا كان او استفهاما إذا كانت مقدرة بـ (بل) والهمزة على معنى (بل كذا) وذلك نحو قولك فيما كان خبرا (إن هذا لزيد أم عمرو) كأنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً فأخبرت على ما توهمت.

ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول وقلت (أم عمرو) مستفهما على جهة الإضراب ومثل ذلك قول العرب: (إنها لإبلٌ أم شاء) أى (بل أهى شاء) فقوله (إنها لإبلٌ) إخبار وهو كلام تام وقوله: (أم شاء) استفهام عن ظن وشك عرض له بعد الإخبار.

فلابد من إضمار هى لأنه لا يقع بعد (أم) هذه إلا الجملة لأنه كلام مستأنف إذ كانت (أم) فى هذا الوجه تعطف جملة على جملة إلا أن فيها إبطالاً للأول وتراجعاً عنه من حيث كانت مقدرة بـ (بل) والهمزة على ما تقدم فـ (بل) للإضراب عن الأول والهمزة للاستفهام عن الثانى وليس المراد أنها مقدرة بـ (بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها لأن ما يقع بعد (بل) متحقق وما بعد (أم) مشكوك فيه مظنون ولو كانت مقدرة بالألف وحدها لم يكن بين الألو والآخر علقة والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى: (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ) [الزخرف: ١٦] وقوله تعالى: (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) [الطور: ٣٩] إذ يصير ذلك متحققا تعالى الله عن ذلك وقد تكون بمعنى (بل) فقط من دون استفهام وجعلوا منه قوله تعالى: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا الَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكادُ يُبِينُ) [الزخرف: ٥٢] قالوا لأنه لا معنى للاستفهام هنا وكذا إذا جاءت بعدها أداة استفهام نحو: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ) [الرعد: ١٦] ونحو: (أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَراراً وَجَعَلَ خِلالَها أَنْهاراً) [النمل: ٦١] وقوله: (أَمَّنْ هذَا الَّذِى هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمنِ) [الملك: ٢٠]. لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام.

جاء فى (المغنى): ومعنى: (أم) المنقطعة الذى لا يفارقها الإضراب ثم تارة تكون له مجرداً وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً طلبياً فمن الأول: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ) أما الأولى فلان الاستفهام لا يدخل على الاستفهام وأما الثانية فلأن المعنى على الأخبار عنهم باعتقاد الشركاء ومن الثانى (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) إذ لو قدرت للأضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم (أنها لإبل أم شاء) التقدير (بل أهى شاء).

والذى يبدو لى أن (أم) لا تستعمل إلا فى الاستفهام. جاء فى (المقتضب): فأما أم فلا تكون إلا استفهاماً. وهى أما أن تفيده بنفسها أو تقترن به ولا تكون ك (بل) لليقين والتقرير.

قال تعالى: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِما لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بِظاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ) [الرعد ﴿٣٣﴾] فجاء بـ (أم) للاستفهام الإنكارى وفى التقرير والإثبات بـ (بل) ومثله قوله تعالى: (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كارِهُونَ) [المؤمنون: ﴿٧٠﴾] وقوله: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ) [السجدة: ﴿٣﴾] وقوله: (أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ) [الطور: ﴿٣٣﴾] وقوله: (أَمْ خَلَقُوا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ) [الطور: ﴿٣٦﴾] فجاء للاستفهام بـ (أم) وللتقرير بـ (بل).

وأما قوله: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا الَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكادُ يُبِينُ) [الزخرف: ﴿٥٢﴾] فليست (أم) فيه بمعنى (بل) فيما أرى وأنت تحس أن ثمة فرقا بين قولك: (بل أنا خير من هذا الذى هو مهين) وقوله: (أم أنا خير من هذا الذى هو مهين) فالأول كلام تقريرى يقرر فيه فرعون الأمر وأما الثانى ففيه معنى التعجب والتهكم وفيه طلب مشاركة السامعين فى ذلك ثم هى تحتمل الاتصال.

جاء فى (الكشاف) فى هذه الآية (أم) هذه متصلة لأن المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون. إلا أنه وضع قوله (أنا خير) موضع (تبصرون) لأنهم إذا قالوا له: (أنت خير) فهم عنده بصراء وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب.

ويجوز أن تكون منقطعة على (بل أأنا خير) والهمزة للتقرير وذلك أنه قدم تعديد أسباب الفضل والتقدم عليهم من ملك مصر وجرى الأنهار تحته ونادى بذلك وملأ به مسامعهم ثم قال: أنا خير كأنه يقول: أثبت عندكم واستقر أنى أنا خير وهذه حالى[1].

ويحتمل أن (أم) متصلة حذف المعطوف عليه وبقى المعطوف والمعنى: أموسى خير أم أنا خير منه[2].

([1]) ـ انظر: الكشاف ﴿٤﴾: ﴿٥٨﴾.

([2]) ـ معانى النحو للدكتور فاضل السامرائى ﴿٣﴾: ﴿٢٦﴾.

﴿٤٢﴾ـ قاعدة: («ثُمَّ» لِلتَّرتِيبِ مَعَ التَّرَاخِي وَقَد تَأتِي لِتَرتِيبِ الأَخبَارِ لَا لِتَرتِيبِ المُخبَرِ عَنهُ وقد تأتي لِلتَفَاوُتِ بَينَ رُتبَتَينِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزركشي فقد قال: («ثُمَّ» لِلتَّرتِيبِ مَعَ التَّرَاخِي وَأَمَّا قَولُهُ: (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً ثُمَّ اهْتَدى) [طه: ٨٢] وَالهِدَايَةُ سَابِقَةٌ عَلَى ذَلِكَ فَالمُرَادُ ثُمَّ دَامَ عَلَى الهِدَايَةِ بِدَلِيلِ قَولِهِ: (وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا) [المائدة: ٩٣].

وَقَد تَأتِي لِتَرتِيبِ الأَخبَارِ لَا لِتَرتِيبِ المُخبَرِ عَنهُ كَقَولِهِ تَعَالَى: (فَإِلَينَا مَرجِعُهُم ثُمَّ اللهُ شهيدٌ) [يونس: ٤٦] وقوله: (وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ) [هود: ٩٠] وَتَقُولُ: زَيدٌ عَالِمٌ كَرِيمٌ ثُمَّ هُوَ شُجَاعٌ.

قَالَ ابنُ بَرّيٍّ: قَد تَجِيءُ «ثُمَّ» كَثِيراً لِتَفَاوُتِ مَا بَينَ رُتبَتَينِ فِي قَصدِ المُتَكَلِّمِ فِيهِ تَفَاوُتُ مَا بَينَ مَرتَبَتَيِ الفِعلِ مَعَ السُّكُوتِ عَن تَفَاوُتِ رُتبَتَيِ الفَاعِلِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (الحَمدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم يَعدِلُونَ) [الأنعام: ١] فـ «ثم» هُنَا لِتَفَاوُتِ رُتبَةِ الخَلقِ وَالجَعلِ مِن رُتبَةِ العَدلِ مَعَ السُّكُوتِ عَن وَصفِ العَادِلِينَ.

وَمِثلُهُ قوله تعالى: (فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) [البلد: ١١] إِلَى قَولِهِ: (ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) [البلد: ١٧] دَخَلَت لِبَيَانِ تَفَاوُتِ رُتبَةِ الفَكِّ وَالإِطعَامِ مِن رُتبَةِ الإِيمَانِ إِلَّا أَنَّ فِيهَا زِيَادَةَ تَعَرُّضٍ لِوَصفِ المُؤمِنِينَ بِقَولِهِ: (وَتَوَاصَوا بِالصَّبرِ وَتَوَاصَوا بِالمَرحَمَةِ) [البلد: ١٧].

وَذَكَرَ غَيرُهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم يَعدِلُونَ) أن ثم دخلت لبعد ما بين الكفر وخلق السموات وَالأَرضِ.

وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى الزَّمَخشَرِيُّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الكَشَّافِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً ثُمَّ اهْتَدى).

وَقَولِهِ: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ استَقَامُوا) [فصلت: ٣٠] قَالَ كَلِمَةُ التَّرَاخِي دَلَّت عَلَى تَبَايُنِ المَنزِلَتَينِ دَلَالَتَهَا عَلَى تَبَايُنِ الوَقتَينِ فِي جَاءَنِي زَيدٌ ثُمَّ عَمرٌو أَعنِي أَنَّ مَنزِلَةَ الِاستِقَامَةِ عَلَى الخبر مُبَايِنَةٌ لِمَنزِلَةِ الخَيرِ نَفسِهِ لِأَنَّهَا أَعلَى مِنهَا وَأَفضَلُ.

وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى: (إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ. فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ. ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ) [المدثر: ١٨ـ ٢٠].

إن قُلتَ: مَا مَعنَى ثُمَّ الدَّاخِلَةِ فِي تَكرِيرِ الدُّعَاءِ قُلتُ: الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الكَرَّةَ الثَّانِيَةَ مِنَ الدُّعَاءِ أَبلَغُ مِنَ الأُولَى.

وَقَولُهُ: (ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) [البلد: ﴿١٧﴾] قال جاء بـ "ثم" لِتَرَاخِي الإِيمَانِ وَتَبَاعُدِهِ فِي الرُّتبَةِ وَالفَضِيلَةِ عَلَى العِتقِ وَالصَّدَقَةِ لَا فِي الوَقتِ لِأَنَّ الإِيمَانَ هُوَ السَّابِقُ المُقَدَّمُ عَلَى غَيرِهِ.

وَقَالَ الزَّمَخشَرِيُّ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (ثُمَّ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً) [النحل: ﴿١٢٣﴾] أن ثم هذه فِيهَا مِن تَعظِيمِ مَنزِلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَإِجلَالِ مَحَلِّهِ وَالإِيذَانِ بِأَنَّهُ أَولَى وَأَشرَفُ مَا أُوتِيَ خَلِيلُ اللهِ إِبرَاهِيمُ مِنَ الكَرَامَةِ وَأَجَلُّ مَا أُوتِيَ مِنَ النِّعمَةِ أَتبَاعُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فِي مِلَّتِهِ.

وَاعلَم أَنَّهُ بِهَذَا التَّقدِيرِ يَندَفِعُ الِاعتِرَاضُ بِأَنَّ ثُمَّ قَد تَخرُجُ عَنِ التَّرتِيبِ وَالمُهلَةِ وَتَصِيرُ كَالوَاوِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ عَلَى أَنَّهَا تَقتَضِي التَّرتِيبَ الزَّمَانِيَّ لُزُوماً أَمَّا إِذَا قُلنَا إنها ترد لِقَصدِ التَّفَاوُتِ وَالتَّرَاخِي عَنِ الزَّمَانِ لَم يُحتَج إِلَى الِانفِصَالِ عَن شَيءٍ مِمَّا ذُكِرَ مِن هَذِهِ الآيَاتِ الشَّرِيفَةِ لَا أَن تَقُولَ إِنَّ ثُمَّ قَد تَكُونُ بِمَعنَى الوَاوِ.

وَالحَاصِلُ أَنَّهَا لِلتَّرَاخِي فِي الزَّمَانِ وَهُوَ المُعَبَّرُ عَنهُ بِالمُهلَةِ وَتَكُونُ لِلتَّبَايُنِ فِي الصِّفَاتِ وَغَيرِهَا مِن غَيرِ قَصدِ مُهلَةٍ زَمَانِيَّةٍ بَل لِيُعلَمَ مَوقِعُ مَا يُعطَفُ بِهَا وَحَالُهُ وَأَنَّهُ لَو انفَرَدَ لَكَانَ كَافِياً فِيمَا قُصِدَ فِيهِ وَلَم يُقصَد فِي هَذَا تَرتِيبٌ زَمَانِيٌّ بَل تَعظِيمُ الحَالِ فِيمَا عُطِفَ عَلَيهِ وَتَوَقُّعُهُ وَتَحرِيكُ النُّفُوسِ لِاعتِبَارِهِ.

وَقِيلَ: تأتى للتعجب بنحو: (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم يَعدِلُونَ) [الأنعام: ﴿١﴾] وقوله: (ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ. كَلَّا) [المدثر: ﴿١٥﴾ـ ﴿١٦﴾].

وَقِيلَ: بِمَعنَى وَاوِ العَطفِ كَقَولِهِ: (فَإِلَينَا مَرجِعُهُم ثُمَّ اللهُ شَهِيدٌ) [يونس: ﴿٤٦﴾] أَى هُوَ شَهِيدٌ وَقَولِهِ: (ثُمَّ إِنَّ عَلَينَا بيانَهُ) [القيامة: ﴿١٩﴾ وَالصَّوَابُ أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا لِمَا سَبَقَ قَبلَهُ وَقَولِهِ: (وَلَقَد خَلَقنَاكُم ثُمَّ صَوَّرنَاكُم ثُمَّ قُلْنا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا) [الأعراف: ﴿١١﴾] وَقَد أَمَرَ اللهُ المَلَائِكَةَ بِالسُّجُودِ قَبلَ خَلقِنَا فَالمَعنَى وَصَوَّرنَاكُم. وَقِيلَ: عَلَى بَابِهَا وَالمَعنَى ابتَدَأنَا خَلقَكُم لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ صَوَّرَهُ وَابتَدَأَ خَلقَ الإِنسَانِ مِن نُطفَةٍ ثُمَّ صَوَّرَهُ.

وَأَمَّا قَولُهُ: (خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضى أَجَلاً) [الأنعام: ﴿٢﴾] وَقَد كَانَ قَضَى الأَجَلَ فَمَعنَاهُ أُخبِرُكُم أَنِّي خَلَقتُهُ مِن طِينٍ ثُمَّ أُخبِرُكُم أَنِّي قَضَيتُ الأجل كما تقول كلمتك اليوم ثم كلمتك

أمس أى أنى أخبرك بذلك ثم أخبرك بهذا وَهَذَا يَكُونُ فِي الجُمَلِ فَأَمَّا عَطفُ المُفرَدَاتِ فَلَا تَكُونُ إِلَّا لِلتَّرتِيبِ قَالَهُ ابنُ فَارِسٍ.

قِيلَ: وَتَأتِي زَائِدَةً كَقَولِهِ تعالى: (وَعَلَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا) [التوبة: ﴿١١٨﴾] إلى قوله: (ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا) [التوبة: ﴿١١٨﴾] لِأَنَّ تَابَ جَوَابُ إِذَا مِن قَولِهِ: (حَتَّى إِذا ضاقَتْ) [التوبة: ﴿١١٨﴾].

وَتَأتِي لِلِاستِئنَافِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَإِنْ يُقاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ) [آل عمران: ﴿١١١﴾].

فَإِن قِيلَ: مَا المَانِعُ مِنَ الجَزمِ عَلَى العَطفِ

فَالجَوَابُ أَنَّهُ عُدِلَ بِهِ عَن حُكمِ الجَزَاءِ إِلَى حُكمِ الإِخبَارِ ابتِدَاءً كَأَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ أُخبِرُكُم أَنَّهُم لَا يُنصَرُونَ.

فَإِن قِيلَ: أَيُّ فَرقٍ بَينَ رَفعِهِ وَجَزمِهِ فِي المَعنَى

قِيلَ: لَو جُزِمَ لَكَانَ نَفيُ النَّصرِ مُقَيَّداً بِمُقَاتَلَتِهِم كَتَوَلِّيهِم وَحِينَ رُفِعَ كَانَ النَّصرُ وَعداً مُطلَقاً كَأَنَّهُ قَالَ ثُمَّ شَأنُهُم وَقِصَّتُهُم أَنِّي أُخبِرُكُم عَنهَا وَأُبَشِّرُكُم بِهَا بَعدَ التَّولِيَةِ أَنَّهُم مَخذُولُونَ مَنعتُ عَنهُمُ النُّصرَةَ وَالقُوَّةَ ثُمَّ لَا يَنهَضُونَ بَعدَهَا بِنَجَاحٍ وَلَا يَستَقِيمُ لَهُم أَمرٌ.

وَاعلَم أَنَّهَا وَإِن كَانَت حَرفَ استِئنَافٍ فَفِيهَا مَعنَى العَطفِ وَهُوَ عَطفُ الخَبَرِ عَلَى جُملَةِ الشَّرطِ وَالجَزَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ: أُخبِرُكُم أَنَّهُم يُقَاتِلُونَكُم فَيُهزَمُونَ ثُمَّ أُخبِرُكُم أَنَّهُم لَا يُنصَرُونَ

فَإِن قِيلَ: مَا مَعنَى التَّرَاخِي فِي ثُمَّ

قِيلَ: التَّرَاخِي فِي الرُّتبَةِ لِأَنَّ الأَخبَارَ الَّتِي تَتَسَلَّطُ عَلَيهِم أَعظَمُ مِنَ الإِخبَارِ بِتَوَلِّيهِمُ الأَدبَارَ وكقوله تَعَالَى: (أَلَم نُهلِكِ الأَوَّلِينَ. ثُمَّ نُتبِعُهُمُ الآخِرِينَ) [المرسلات: ﴿١٦﴾ـ ﴿١٧﴾] (١).

﴿١٣﴾ـ قاعدة: («حَتَّى» تَجرِى مَجرَى الوَاوِ وَ«ثُمَّ» فِي التَّشرِيكِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الفراء والواحدى والجرجانى فقد قال الفراء: (حتى كـ "إلى" لَكِن يَفتَرِقَانِ فِي أَنَّ مَا بَعدَ حَتَّى يَدخُلُ فِي حُكمِ مَا قَبلَهَا قَطعاً كَقَولِكَ: قام القوم حتى زيد فـ "زيد" هَاهُنَا دَخَلَ فِي القِيَامِ وَلَا يَلزَمُ ذَلِكَ فِي قَامَ القَومُ إِلَى زَيدٍ وَلِهَذَا قَالَ سِيبَوَيهِ إِنَّ «حَتَّى» تَجرِى مَجرَى الوَاوِ وَ«ثُمَّ» فِي التَّشرِيكِ

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٤﴾: ﴿٦٦﴾.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى دُخُولِ مَا بَعدَهَا فِيمَا قَبلَهَا قَولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: (كُلُّ شَيءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى العَجزِ وَالكَيسِ) (١).

وَقَولِهِ: (أُرِيتُ كُلَّ شَيءٍ حَتَّى الجَنَّةَ وَالنَّارَ) (٢).

وَقَالَ الكَوَاشِيُّ فِي تَفسِيرِهِ: الفَرقُ بَينَهُمَا أَنَّ حَتَّى تَختَصُّ بِالغَايَةِ المَضرُوبَةِ وَمِن ثَمَّ جَازَ أَكَلتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأسِهَا وَامتَنَعَ حَتَّى نصفها أو ثلثها وإلى عَامَّةٌ فِي كُلِّ غَايَةٍ انتَهَى

ثُمَّ الغَايَةُ تَجِيءُ عَاطِفَةً وَهِيَ لِلغَايَةِ كَيفَ وَقَعَت إِمَّا فِي الشَّرَفِ كَـ «جَاءَ القَومُ حَتَّى رَئِيسُهُم» أَوِ الضعة نحو «أسنت الفِصَالُ حَتَّى القَرعَى».

أَو تَكُونُ جُملَةً مِنَ القَولِ عَلَى حَالٍ هُوَ آخِرُ الأَحوَالِ المَفرُوضَةِ أَوِ المُتَوَهَّمَةِ بِحَسبِ ذَلِكَ الشَّأنِ إِمَّا فِي الشدة نحو: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ) [البقرة: ٢١٤] إِذَا أُرِيدَ حِكَايَةُ الحَالِ وَلَولَا ذَلِكَ لَم تُعطَفِ الجُملَةُ الحَالِيَّةُ عَلَى الجُملَةِ المَاضِيَّةِ فَإِن أُرِيدَ الِاستِقبَالُ لَزِمَ النَّصبُ.

وَإِمَّا فِي الرَّخَاءِ نَحوُ شَرِبَتِ الإِبِلُ حَتَّى يَجِيءَ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطنَهُ عَلَى الحِكَايَةِ ولانتهاء الغاية نحو: (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: ٥] (حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتابُ أَجَلَهُ) [البقرة: ٢٣٥].

وَالتَّعلِيلِ وَعَلَامَتُهَا أَن تَحسُنَ فِي مَوضِعِهَا كَي نَحوُ حَتَّى تَغِيظَ ذَا الحَسَدِ وَمِنهُ قَولُهُ تعالى: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجاهِدِينَ) [محمد: ٣١] ويحتملها: (حَتَّى تَفِيءَ) [الحجرات: ٩] وقوله: (وَلا يَزالُونَ يُقاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ) [البقرة: ٢١٧] (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا) [المنافقون: ٧]

قِيلَ: وَلِلِاستِثنَاءِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا) [البقرة: ١٠٢] وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لِلغَايَةِ.

وَحَرفُ ابتِدَاءٍ أَى تُبتَدَأُ بِهِ الجُملَةُ الِاسمِيَّةُ أَوِ الفِعلِيَّةُ كَقَولِهِ تَعَالَى: (حَتَّى يقول الرَّسُولُ) [البقرة: ٢١٤] فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ.

وَكَذَا الدَّاخِلَةُ عَلَى إِذَا فى نحو: (حَتَّى إِذا فَشِلْتُمْ) [آل عمران: ١٥٢] وَنَظَائِرِهِ وَالجَوَابُ مَحذُوفٌ) (٣).

(وقوله: (وَزُلزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقرة: ٢١٤]

---

(١) ـ رواه مسلم فى كتاب القدر باب كل شيء بقدر(٥ ٢٦٥).

(٢) ـ رواه البخارى فى كتاب الوضوء بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الغَشْيِ المُثْقِلِ (١٨٤).

(٣) ـ البرهان فى علوم القرآن ٤: ٢٧٤.

قرأها القراء بالنصب إلا مجاهداً وبعض أهل المدينة فإنهما رفعاها.

ولها وجهان فِي العربية: نصب ورفع. فأما النصب فلأن الفعل الَّذِى قبلها مما يتطاول كالترداد. فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بحتى وهو فِي المعنى ماضٍ. فإذا كان الفعل الَّذِى قبل حَتَّى لا يتطاول وهو ماضٍ رفع الفعل بعد حَتَّى إذا كان ماضياً.

فأما الفعل الَّذِى يتطاول وهو ماضٍ فقولك: (جعل فلان يديم النظر حَتَّى يعرفك) ألا ترى أن إدامة النظر تطول. فإذا طال ما قبل حَتَّى ذهب بما بعدها إلى النصب إن كان ماضياً بتطاوله...

فيحسن فعل مكان يفعل تعرف الماضى من المستقبل. ولا يحسن مكان المستقبل فعل ألا ترى أنك لا تقول: أضرب زيدا حَتَّى أقر لأنك تريد: حَتَّى يكون ذلك منه.

وإنما رفع مجاهد لأن فعل يحسن فِي مثله من الكلام كقولك: (زلزلوا حَتَّى قال الرَّسُول). وقد كان الكسائى قرأ بالرفع دهرا ثُمَّ رجع إلى النصب وهى فى قراءة عَبد الله: (وزلزلوا ثُمَّ زلزلوا ويقول الرَّسُول) وهو دليل على معنى النصب.

ولحتى ثلاثة معان فِي يفعل وثلاثة معان فِي الأسماء.

فإذا رَأَيت قبلها فعل ماضياً وبعدها يفعل فِي معنى مضى وليس ما قبل (حَتَّى يفعل) يطول فارفع يفعل بعدها كقولك: (جئت حَتَّى أكون معك قريباً) وكان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد حَتَّى وإن كان ماضياً إذا كان لغير الأول فيقولون: (سرت حَتَّى يدخلها زَيدُ) فزعم الكسائى أنه سمع العرب تقول: (سرنا حَتَّى تطلع لنا الشمس بزبالة) فرفع والفعل للشمس وسمع: (إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقط حجر بيننا) رفعاً...

وذلك أن يكون ما قبل حَتَّى وما بعدها ماضيين وهما مما يتطاول فيكون يفعل فِيهِ وهو ماضٍ فِي المعنى أحسن من فعل فنصب وهو ماضٍ لحسن يفعل فِيهِ. قال الكسائى: سمعت العرب تقول: إن البعير ليهرم حَتَّى يجعل إذا شرب الماء مجه. وهو أمر قد مضى و (يجعل) فيه أحسن من (جعل). وإنّما حسنت لأنها صفة تكون فِي الواحد على معنى الجميع معناه: إن هذا ليكون كثيراً فِي الإبل.

ومثله: إن الرجل ليتعظم حتى يمر فلا يسلم على الناس. فتنصب (يمر) لحسن يفعل فِيهِ وهو ماضٍ...

ولو رفع لمضيه فِي المعنى لكان صواباً. وقد أنشدنيه بعض بنى أسد رفعاً. فإذا أدخلت فِيهِ «لا» اعتدل فِيهِ الرفع والنصب كقولك: (إن الرجل ليصادقك حَتَّى لا يكتمك سراً) ترفع لدخول «لا» إذا كان المعنى ماضياً والنصب مع دخول لا جائز.

ومثله ما يرفع وينصب إذ دخلت «لا» فِي قول الله تبارك وتعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتنَةٌ) [المائدة: ٧١] رفعاً ونصباً. ومثله: (أَفَلا يَرَونَ أَلَّا يَرجِعُ إِلَيهِم قَولاً وَلا يَملِكُ لَهُم ضَرّاً وَلا نَفعاً) [طه: ٨٩] ينصبان ويرفعان وإذا ألقيت منه «لا» لم يقولوه إلا نصباً وذلك أن «ليس» تصلح مكان «لا» فيمن رفع بحتّى وفيمن رفع ب (أن) ألا ترى أنك تقول: (إنه ليؤاخيك حَتَّى ليس يكتمك شيئاً) وتقول فِي «أن»: حسبت أن لست تذهب فتخلفت. وكل موضع حسنت فِيهِ «ليس» مكان «لا» فافعل به هذا: الرفع مرة والنصب مرة. ولو رفع الفعل فِي «أن» بغير «لا» لكان صواباً كقولك: حسبت أن تقول ذاك لأن الهاء تحسن فِي «أن» فتقول حسبت أنه يقول ذاك...

فإذا كانت «لا» لا تصلح مكانها «ليس» فِي «حَتَّى» ولا فِي «أن» فليس إلا النصب مثل قولك: (لا أبرح حَتَّى لا أحكم أمرك) ومثله فِي «أن»: أردت أن لا تقول ذاك. لا يجوز هاهنا الرفع.

والوجه الثالث فِي يفعل من «حَتَّى» أن يكون ما بعد «حَتَّى» مستقبلا ولا تبال كيف كان الَّذِى قبلها فتنصب كقول الله جل وعز: (لَن نَبرَحَ عَلَيهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرجِعَ إِلَينا مُوسى) [طه: ٩١] و(فَلَن أَبرَحَ الأَرضَ حَتَّى يَأذَنَ لِي أَبِي) [يوسف: ٨٠] وهو كثير فى القرآن.

وأمّا الأوجه الثلاثة فِي الاسماء فأن ترى بعد حَتَّى اسما وليس قبلها شىء يشاكله يصلح عطف ما بعد حَتَّى عليه أو أن ترى بعدها اسما وليس قبلها شىء.

فالحرف بعد حَتَّى مخفوض فِي الوجهين من ذلك قول الله تبارك وتعالى: (تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ) [الذاريات: ٤٣] و (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطلَعِ الفَجرِ) [القدر: ٥]» لا يكونان إلا خفضاً لأنه ليس قبلهما اسم يعطف عليه ما بعد حَتَّى فذهب بحتى إلى معنى «إلى». والعرب تقول: (أضمنه حَتَّى الاربعاء أو الخميس) خفضاً لا غير وأضمن القوم حَتَّى الأربعاء.

والمعنى: أن أضمن القوم فِي الأربعاء لأن الأربعاء يوم من الأيام وليس بمشاكل للقوم فيعطف عليهم.

والوجه الثانى أن يكون ما قبل حتى من الأسماء عدداً يكثر ثُمَّ يأتى بعد ذلك الاسم الواحد أو القليل من الأسماء فإذا كان كذلك فانظر إلى ما بعد حَتَّى فإن كانت الأسماء التى بعدها قد وقع عليها من الخفض والرفع والنصب ما قد وقع على ما قبل حَتَّى ففيها وجهان: الخفض والإتباع لما قبل (حتى) من ذلك: (قد ضرب القوم حَتَّى كبيرهم) وحتى كبيرهم وهو مفعول به فِي الوجهين قد أصابه الضرب.

وذلك أن إلى قد تحسن فيما قد أصابه الفعل وفيما لم يصبه من ذلك أن تقول: (أعتق عبيدك حَتَّى أكرمهم عليك) تريد: وأعتق أكرمهم عليك فهذا مما يحسن فِيهِ إلى وقد أصابه الفعل. وتقول فيما لا يحسن فِيهِ أن يصيب الفعل ما بعد حَتَّى: الأيام تصام كلها حَتَّى يوم الفطر وأيام التشريق. معناه يمسك عن هذه الأيام فلا تصام. وقد حسنت فيها إلى.

والوجه الثالث أن يكون ما بعد حَتَّى لم يصبه شيء مما أصاب ما قبل حَتَّى فذلك خفض لا يجوز غيره كقولك: (هُوَ يصوم النهار حَتَّى الليل) لا يكون الليل إلا خفضاً وأكلت السمكة حَتَّى رأسها إذا لم يؤكل الرأس لم يكن إلا خفضاً) (١).

وقال الواحدى: (قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا استَيأَسَ الرُّسُلُ) [يوسف: ١١٠] الآية (حتى) هاهنا حرف من حروف الابتداء يستأنف بعدها كما يستأنف بعد (أما وإذا) وذلك أن (حتى) لها ثلاثة أحوال: إما أن تكون جارة أو عاطفة أو كانت من حروف الابتداء وليست هاهنا جارة ولا عاطفة وحيث ينصب الفعل إنما ينصبه بإضمار أن ومما جاء فيه (حتى) حرفاً مبتدأ كقوله:

وحَتّى الجِيَادُ ما يُقَدنَ بأرسَانِ

ألا ترى أنها ليست عاطفة لدخول حرف العطف عليها ولا جارة لارتفاع الاسم بعدها) (٢).

وعند قوله سبحانه: (وَلَنْ تَرْضى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصارى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ) [البقرة: ١٢٠] قال الجرجانى: (حتى تدخل فى الكلام لثلاثةِ معانٍ: الغاية نحو "إلى" والتعليل نحو (كى) والعطف بمعنى المبالغة. فالغاية تدخل على الأسماء والأفعال جميعاً والتعليل مختصة بالأفعال والعطف بالأسماء. وإذا وليها فعل مضارع فهو مرفوع أو منصوب وفى ذلك وجهان: متى

(١) ـ معانى القرآن وإعرابه للفراء ١: ١٣٢.

(٢) ـ التفسير البسيط للواحدى ١٢: ٦٦.

رأيت قبلها فعلاً يطول أو يكثر منفياً أو مثبتاً وبعدها فعلٌ مضارع حكمه حكم الفعل الأول فى الماضى والاستقبال بتقدير أن قال الله تعالى: (حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُم) وقال: (وَزُلزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقرة: ﴿٢١٤﴾] وقال: (وَقَاتِلُوهُم حَتَّى لَا تَكُونَ فِتنَةٌ) [البقرة: ﴿١٩٣﴾] وقال الشاعر:

وتُنكر يومَ الروع ألوان خيلنا ... من الدمِ حتى تحسب الجون أشقرا

لأن المراد تَزَايُد الأفعال وإطالته فيكون الفعلُ الثانى فى حكم الفعل الأول.

وإن كان الفعل المضارع منفياً بـ "لا" وحَسُنت ليس مكان "لا" فرفعه حَسَنٌ قياساً على النفى بـ "لا" بعد "أن لا" فى نحو قوله: (أَلَّا يَرجِعُ إِلَيهِم) [طه: ﴿٨٩﴾] (أَلَّا تَكُونَ فِتنَةٌ) [المائدة: ﴿٧١﴾]. ومتى رأيت قبلها فعلاً ليس فيه معنى الطول والكثرة وبعدها فعلاً لم يكن حكمه حكم ما قبلها فى الماضى والاستقبال أو كان الفعلُ لفاعلِ الأول فارفعه نحو قولك: (جئت حتى أكونُ قريباً منك) لأن الفعل بعد حتى إما فعلُ حالٍ مضت أو حالٍ أنت فيها. وفعل الحال لا يقع إلا مرفوعاً.

فإن كان الفعل لغير فاعل الأول فانصبهُ أو ارفعه وأكثر النحويين على النصب وإذا وليها اسمٌ فهو معرب بإحدى الحركات الثلاث وفى ذلك وجهان أيضاً: متى رأيت بعدها اسماً لا يصلح أن يكونَ معطوفاً على ظاهر أو مقدَّر فاخفضهُ كقوله: (حَتَّى حِينٍ) [يوسف: ﴿٣٥﴾] أو (حَتَّى مَطلَعِ الفَجرِ) [القدر: ﴿٥﴾]).

ومتى رأيت بعدها اسماً يصلح أن يكونَ معطوفاً على ظاهر أو مقدر فأتبعه المعطوف فى الإعراب كقولك: أكلتُ السمكَةَ حتى رأسها) (١).

﴿٤٤﴾ـ قاعدة: («لَكِن» مِن حُرُوفِ العَطفِ وهى للاستِدرَاكِ بَعدَ النَّفى)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى فعند قوله تعالى: (وَلَكِن لَا يَشعُرُونَ) [البقرة: ﴿١٢﴾] قال: (أصل (لكن) (لا ك إن) (لا) للنفى و (الكاف) للخطاب و (إن) للإثبات. فحذفت الهمزة استخفافا. ومعناها: استدراك بإيجاب بعد نفى أو نفى بعد إيجاب فإذا قيل: (أَلَا إِنَّهُم هُمُ المُفسِدُونَ) سبق إلى الوهم أنهم يفعلون ذلك من حيث يشعرون. فقال: (وَلَكِن لَا يَشعُرُونَ).

---

(١) ـ دَرجُ الدُّرر فى تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر لعبد القاهر الجرجانى ﴿١﴾: ﴿٣٨﴾.

وكذلك إذا قال: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِن رِجَالِكُم) [الأحزاب: ﴿٤٠﴾] أوهم ذلك استبهام صفاته فقال: (وَلَكِن رَسُولَ اللهِ) [والمعنى: ولكن كان رسول الله فهذا استدراك لا يجاب بعد نفى.

وقال المبرد: (لكن) من حروف العطف وهى للاستدراك بعد النفى ولا يجوز أن يدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة نحو قولك: جاءنى زيد لكن عبد الله لم يأت وما جاءنى زيد لكن عمرو.

وفى الآية أتت بعد الإيجاب لترك قصة إلى قصة تامة] وهو قوله: (إِنَّهُم هُمُ المُفسِدُونَ). فأما التشديد والتخفيف فى (لكن) استعماله بالواو وبغير الواو فقد ذكرناها عند قوله تعالى: (وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) [البقرة: ﴿١٠٢﴾])[1].

﴿١٥﴾ـ قاعدة: (إذا كانت «لَكِن» وحدها بغير واو كان تخفيفها أحسن وإذا كانت بالواو كانت تشديدها أفضل)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى فعند قوله تعالى: (وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) [البقرة: ﴿١٠٢﴾] قال: (وهذه الحروف أعنى: لكنّ وإن وأن وكأنَّ حروف تستعمل مخففة ومثقلة فإذا استعملت مثقلة كانت عاملة فى الأسماء وعملها النصب والعلة فى ذلك: أنها إذا كانت مشدّدة كانت مفتوحة الأواخر وفتحةُ أواخرِها ألحقتها فى المشابهة بالأفعال الماضية والأفعال عاملةٌ فى الأسماء فإذا استعملت مخففة باينتها تلك الصفة التى ألحقتها فى المشابهة بالأفعال فالقياس أن لا تعمل لزوال المعنى الذى به كان يعمل.

وقال الكسائى: الذى يختار العرب والذى هو وجه الكلام عندنا إذا كانت (لكن) وحدها بغير واو كان التخفيف أحسن وإذا كانت بالواو كانت بالتشديد وبهذا قرئ أكثر ما فى القرآن كقوله: (وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجحَدُونَ) [الأنعام: ﴿٣٣﴾] (وَلَكِنَّ أَكثَرَهُم لَا يَعلَمُونَ) [الأنعام: ﴿٣٧﴾] وبغير الواو كقوله: (لَكِنِ اللهُ يَشهَدُ) [النساء: ﴿١٦٦﴾] (لَكِنِ الرَّسُولُ) [التوبة: ﴿٨٨﴾] (لَكِنِ الظَّالِمُونَ اليَومَ) [مريم: ﴿٣٨﴾].

([1]) ـ التفسير البسيط للواحدى ﴿٢﴾: ﴿١٦٠﴾.

وقال الفراء: إذا ألقيت من ولكن الواو آثرت العرب تخفيفَ نونها وإذا دخلت الواو آثروا تشديدَها وإنما فعلوا ذلك لأنها رجوع عما أصاب أول الكلام فشبهت بـ (بل) إذ كانت رجوعاً مثلها ألا ترى أنك تقول: (لم يقم أخوك بل أبوك) ثم تقول: (لم يقم أخوك لكن أبوك) فتراهما فى معنى واحد والواو لا تصلح فى بل.

فإذا قالوا: (ولكن) فأدخلوا الواو تباعدت من (بل) إذ لم تصلح الواو فى (بل) فآثروا فيها تشديد النون وجعلوا الواو كأنها دخلت لعطف لا بمعنى بل وأصلها: أن دخلت عليها لا وكاف الخطاب فصارتا جميعاً حرفاً واحداً.

وقال الكسائى: حرفان من الاستثناء لا يقعان أكثر ما يقعان إلا مع الجحد وهما: لكن وبل والعرب تجعلهما مثل واو النسق.

وقال المبرد: لكن من حروف العطف وهى الاستدراك بعد النفى ولا يجوز أن يدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة نحو قولك: جاءنى زيد لكن عبد الله لم يأت) [1].

﴿٤٦﴾ـ قاعدة: (قَد تَأتِي الفَاءُ لِلعطفِ والإتباعِ معاً وقَد تَأتِي للإتباعِ فقط وقَد تَأتِي زَايِدَة)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن جنى والواحدى فقد ذكر أبو الفتح بن جنى أن الفاء إذا وقعت فى أوائل الكلم وهى ليست من أصل الكلمة فإنها على ثلاثة أنواع: ضرب تكون للعطف والإتباع جميعاً وضرب تكون فيه للإتباع مجرداً من العطف وضرب تكون فيه زائدة إلا أن المعنى الذى تختص به وتنسب إليه هو معنى الإتباع وما سوى ذلك فعارض فيها غير ملازم لها.

فالأول: مثل قولك قام زيد فعمرو وضربت زيداً فأوجعته: أردت أن تخبر أن قيام عمرو وقع عقيب قيام زيد بلا مهلة وأن إيجاد زيد كان عقيب ضربك إياه وعلى هذا تقول: مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية إذا أردت أن المطر انتظم الأماكن التى ما بين هاتين القريتين يقروها شيئاً فشيئا بلا فرجة. وإذا قلت مطرنا ما بين زبالة والثعلبية فإنما أفدت بهذا القول أن المطر وقع بينهما ولم ترد أنه اتصل فى هذه الأماكن من أولها إلى آخرها.

([1]) ـ التفسير البسيط للواحدى ﴿٣﴾: ﴿٩٢﴾.

والثانى: وهو الذى يكون فيه الفاء للإتباع دون العطف إلا أن الثانى ليس مدخلاً فى إعراب الأول ولا مشاركاً له فى الموضع وذلك فى كل مكان يكون فيه الأول علة للآخر ويكون فيه الآخر مسبباً عن الأول فمن ذلك جواب الشرط فى نحو قولك: إن تحسن إلى فالله مجازيك فهذه هنا للإتباع مجردة من معنى العطف ألا ترى أن الذى قبل الفاء من الفعل مجزوم وليس بعد الفاء شىء يجوز أن يدخله الجزم وإنما بعدها جملة مركبة من اسمين مبتدأ وخبر وكذلك قولك: إن تقم فأنا قائم معك وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثانى الشرط وليس فى جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء.

فإن قيل: وما كانت الحاجة إلى الفاء فى جواب الشرط

فالجواب أنه إنما دخلت الفاء فى جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر أو الكلام الذى قد يجوز أن يبتدأ به فالجملة فى نحو قولك: (إن تحسن إلى فالله يكافئك) لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره وهذا معنى لا يوجد فى الأسماء ولا فى الحروف بل هو من الحروف أبعد فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره لأن أوله فعل وآخره اسمان والأسماء لا يعادل بها الأفعال أدخلوا هناك حرفاً يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله لا معنى للعطف فيه فلم يجدوا هذا المعنى إلا فى الفاء وحدها فلذلك اختصوها من بين حروف العطف فلم يقولوا: إن تحسن إلى والله يكافئك ولا: ثم الله يكافئك.

وأما وجه زيادتها فمن ذلك قولهم: زيدا فاضرب وعمرا فاشكر وبمحمد فامرر إنما تقديره: زيدا اضرب وعمرا اشكر وبمحمد امرر. وعلى هذا قوله جل ثناؤه: (وَثِيَابَكَ فَطَهِّر) [المدثر: ٤] أى: وثيابك طهر (وَالرُّجزَ فَاهجُر) [المدثر: ٥] أى والرجز اهجر (وَلِرَبِّكَ فَاصبِر) [المدثر: ٧] أى لربك اصبر(١).

وعند قوله تعالى: (فَإِن لَم تَفعَلُوا وَلَن تَفعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالحِجَارَةُ) [البقرة: ٢٤] قال الواحدى: (والفاء فى قوله: (فَإِن لَم) للعطف وفى قوله: (فَاتَّقُوا) للإتباع دون العطف.

وإنما اختاروا (الفاء) من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثانى الشرط وليس فى جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى (الفاء). فدخلت (الفاء) فى جواب الشرط

---

(١) ـ انظر: سر صناعة الإعراب ١: ٢٦٣.

توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر والكلام الذى يجوز أن يبتدأ به نحو: الأمر والنهى فالجملة نحو قولك: (إن تحسن إلىّ فالله يكافئك) لولا (الفاء) لم يرتبط أول الكلام بآخره.

ومن ذلك قولك: (إن يقم فاضربه) فالجملة التى هى: (اضربه) جملة أمرية وكذلك: (إن يقعد فلا تضربه) جملة نهيية وكل واحدة من الجملتين يجوز أن يبتدأ بهما فلما كان الابتداء بها يصح وقوعه فى الكلام احتاجوا إلى (الفاء) ليدلوا على أن مثالى الأمر والنهى ليسا على ما يعتد فى الكلام من وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما) (١).

﴿٤٧﴾ـ قاعدة: (حَرفُ «بَل» مَعنَاهُ الجَامِعُ هُوَ الإِضرَابُ فإذا عَطَفَ المُفرِدَاتِ كَانَ الإِضرَابُ إِبطَالاً لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ: لِغَلَطٍ فِي ذِكرِ المَعطُوفِ أَو لِلاحتِرَازِ عَنهُ فَذَلِكَ انصِرَافٌ عَنِ الحُكمِ. وَإِذَا عَطَفَ الجُمَلَ فَعَطفُهُ عَطفُ كَلَامٍ عَلَى كَلَامٍ وَهُوَ عَطفٌ لَفظِيٌّ مُجَرَّدٌ عَنِ التَّشرِيكِ فِي الحُكمِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (بَل تُؤثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنيا. وَالآخِرَةُ خَيرٌ وَأَبقى) [الأعلى: ﴿١٦﴾ـ ﴿١٧﴾] قال: (حَرفُ بَل مَعنَاهُ الجَامِعُ هُوَ الإِضرَابُ أَي انصِرَافُ القَولِ أَوِ الحُكمِ إِلَى مَا يَأتِي بَعدَ «بَل» فَهُوَ إِذَا عَطَفَ المُفرِدَاتِ كَانَ الإِضرَابُ إِبطَالاً لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ: لِغَلَطٍ فِي ذِكرِ المَعطُوفِ أَو لِلاحتِرَازِ عَنهُ فَذَلِكَ انصِرَافٌ عَنِ الحُكمِ. وَإِذَا عَطَفَ الجُمَلَ فَعَطفُهُ عَطفُ كَلَامٍ عَلَى كَلَامٍ وَهُوَ عَطفٌ لَفظِيٌّ مُجَرَّدٌ عَنِ التَّشرِيكِ فِي الحُكمِ وَيَقَعُ عَلَى وَجهَينِ فَتَارَةً يُقصَدُ إِبطَالُ مَعنَى الكَلَامِ نَحوَ قَولِهِ تَعَالَى: (أَم يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَل جاءَهُم بِالحَقِّ) [المُؤمِنُونَ: ﴿٧٠﴾] فَهُوَ انصِرَافٌ فِي الحُكمِ وَتَارَةً يُقصَدُ مُجَرَّدُ التَّنَقُّلِ مِن خَبَرٍ إِلَى آخَرَ مَعَ عَدَمِ إِبطَالِ الأَوَّلِ نَحوَ قَولِهِ تَعَالَى: (وَلَدَينا كِتابٌ يَنطِقُ بِالحَقِّ وَهُم لَا يُظلَمُونَ بَل قُلُوبُهُم فِي غَمرَةٍ مِن هَذَا) [المُؤمِنُونَ: ﴿٦٢﴾ـ ﴿٦٣﴾] فَتَكُونُ «بَل» بِمَنزِلَةِ قَولِهِم «دَع هَذَا» فَهَذَا انصِرَافٌ قَولِيٌّ. وَيُعرَفُ أَحَدُ الإِضرَابَينِ بِالقَرَائِنِ وَالسِّيَاقِ.

و«بَل» هُنَا عَاطِفَةٌ جُملَةً عَطفاً صُورِيّاً فَيَجُوزُ أَن تَكُونَ لِمُجَرَّدِ الِانتِقَالِ مِن ذِكرِ المُنتَفِعِينَ بِالذِّكرَى وَالمُتَجَنِّبِينَ لَهَا إِلَى ذِكرِ سَبَبِ إِعرَاضِ المُتَجَنِّبِينَ وَهُمُ الأَشقَونَ بِأَنَّ

(١) ـ التفسير البسيط للواحدى ﴿٢﴾: ﴿٢٥٥﴾.

السَّبَبَ إِيثَارُهُمُ الحَيَاةَ الدُّنيَا وَذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمرٍو ظَاهِرٌ وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الجُمهُورِ فَهُوَ إِضرَابٌ عَن حِكَايَةِ أَحوَالِ الفَرِيقَينِ بِالِانتِقَالِ إِلَى تَوبِيخِ أَحَدِ الفَرِيقَينِ وَهُوَ الفَرِيقُ الأَشقَى فَالخِطَابُ مُوَجَّهٌ إِلَيهِم عَلَى طَرِيقَةِ الِالتِفَاتِ لِتَجدِيدِ نَشَاطِ السَّامِعِ لِكَي لَا تَنقَضِيَ السُّورَةُ كُلُّهَا فِي الإِخبَارِ عَنهُم بِطَرِيقِ الغَيبَةِ.

وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ الإِضرَابُ إِبطَالاً لِمَا تَضَمَّنَهُ قَولُهُ: (قَد أَفلَحَ مَن تَزَكَّى) [الأَعلَى: ١٤] مَن التَّعرِيضِ لِلَّذِينَ شَقُوا بِتَحرِيضِهِم عَلَى طَلَبِ الفَلَاحِ لِأَنفُسِهِم لِيَلتَحِقُوا بِالَّذِينَ يَخشَونَ وَيَتَزَكَّونَ لِيَبطُلَ أَن يَكُونُوا مَظِنَّةَ تَحصِيلِ الفَلَاحِ.

وَالمَعنَى: أَنَّهُم بُعَدَاءُ عَن أَن يُظَنَّ بِهِمُ التَّنَافُسُ فِي طَلَبِ الفَلَاحِ لِأَنَّهُم يُؤثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنيَا فَالمَعنَى: بَل أَنتُم تُؤثِرُونَ مَنَافِعَ الدُّنيَا عَلَى حُظُوظِ الآخِرَةِ وَهَذَا كَمَا يَقُولُ النَّاصِحُ شَخصاً يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَنتَصِحُ «لَقَد نَصَحتُكَ وَمَا أَظُنُّكَ تَفعَلُ»)[٥].

٤٨ـ قاعدة: (العَطفُ بِـ «بَل» مِن طُرُقِ القَصرِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَلَو أَنَّ قُرآناً سُيِّرَت بِهِ الجِبَالُ أَو قُطِّعَت بِهِ الأَرضُ أَو كُلِّمَ بِهِ المَوتَى بَل لِلَّهِ الأَمرُ جَمِيعاً أَفَلَم يَيأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَو يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَو تَحُلُّ قَرِيباً مِن دَارِهِم حَتَّى يَأتِيَ وَعدُ اللهِ إِنَّ اللهَ لَا يُخلِفُ المِيعَادَ) [الرعد: ٣١] قال: (وَجُملَةُ (بَل لِلَّهِ الأَمرُ جَمِيعاً) عَطفٌ عَلَى وَلَو أَنَّ قُرآناً بِحَرفِ الإِضرَابِ أَي لَيسَ ذَلِكَ مِن شَأنِ الكُتُبِ بَل لِلَّهِ أَمرُ كُلِّ مُحدَثٍ فَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ الكِتَابَ وَهُوَ الَّذِي يَخلُقُ العَجَائِبَ إِن شَاءَ وَلَيسَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَلَا عِندَ سُؤَالِكُم فَأمر الله نبيئه بِأَن يَقُولَ هَذَا الكَلَامَ إِجرَاءً لِكَلَامِهِم عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِم عَلَى طَرِيقَةِ الأُسلُوبِ الحَكِيمِ لِأَنَّهُم مَا أَرَادُوا بِمَا قَالُوهُ إِلَّا التَّهَكُّمَ فَحُمِلَ كَلَامُهُم عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِم تَنبِيهاً عَلَى أَنَّ الأَولَى بِهِم أَن يَنظُرُوا هَل كَانَ فِي الكُتُبِ السَّابِقَةِ قُرآنٌ يَتَأَتَّى بِهِ مِثلَ مَا سَأَلُوهُ.

وَمِثلُ ذَلِكَ قَولُ الحَجَّاجِ لِلقَبعَثَرَى: لِأَحمِلَنَّكَ عَلَى الأَدهَمِ (يُرِيدُ القَيدَ). فَأَجَابَهُ القَبعَثَرَى بِأَن قَالَ: مِثلُ الأَمِيرِ يَحمِلُ عَلَى الأَدهَمِ وَالأَشهَبِ فَصَرَفَهُ إِلَى لَونِ فَرَسٍ.

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ٩، ٢٨.

وَالأَمرُ هُنَا: التَّصَرُّفُ التَّكوِينِيُّ أَى لَيسَ القُرآنُ وَلَا غَيرُهُ بِمُكَوِّنٍ شَيئاً مِمَّا سَالتُم بَلِ اللهُ الَّذِى يُكَوِّنُ الأَشيَاءَ.

وَقَد أَفَادَتِ الجُملَتَانِ المَعطُوفَةُ وَالمَعطُوفُ عَلَيهَا مَعنَى القَصرِ لِأَنَّ العَطفَ بِ بَل مِن طُرُقِ القَصرِ فَاللامُ فِي قَولِهِ: الأَمرُ لِلِاستِغرَاقِ وجَمِيعاً تَأكِيدٌ لَهُ. وَتَقدِيمُ المَجرُورِ عَلَى المُبتَدَأِ لِمُجَرَّدِ الِاهتِمَامِ لِأَنَّ القَصرَ أُفِيدَ بِ بَل العَاطِفَةِ) (١).

﴿١٤﴾ـ قاعدة: («بَل» لَا تَخرُجُ عَن مَعنَى العَطفِ فِي الغَرَضِ لَا فِي نِسبَةِ الحُكمِ. وَلِذَلِكَ يَتبَعُ المَعطُوفَ بِهَا المُفرَدُ فِي إعرَابِ المَعطُوفِ عَلَيه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (كَلَّا بَل تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ) [الانفطار: ٩] قال: ((كَلَّا) رَدعٌ عَمَّا هُوَ غُرُورٌ بِاللهِ أَو بِالغُرُورِ مِمَّا تَضَمَّنَهُ قَولُهُ: (مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ) [الانفطار: ٦] من حصور مَا يَغُرُّ الإِنسَانَ بالشرك وَمن إغراضه عَن نِعَمِ اللهِ تَعَالَى بِالكُفرِ أَو مِن كَونِ حَالَةِ المُشرِكِ كَحَالَةِ المَغرُورِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الوَجهَينِ فِي الإِنكَارِ المُستَفَادِ مِن قَولِهِ: (مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ) وَالمَعنَى: إِشرَاكُكَ بِخَالِقِكَ بَاطِلٌ وَهُوَ غُرُورٌ أَو كَالغُرُورِ.

وَيَكُونُ قَولُهُ بَعدَهُ: (بَل تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ) إِضرَاباً انتِقَالِيّاً مِن غَرَضِ التَّوبِيخِ وَالزَّجرِ عَلَى الكُفرِ إِلَى ذِكرِ جُرمٍ فَظِيعٍ آخَرَ وَهُوَ التَّكذِيبُ بِالبَعثِ وَالجَزَاءِ وَيَشمَلُهُ التَّوبِيخُ بِالزَّجرِ بِسَبَبِ أَنَّهُ مَعطُوفٌ على توبيخ وجزر لِأَنَّ بَل لَا تَخرُجُ عَن مَعنَى العَطفِ أَي العَطفُ فِي الغَرَضِ لَا فِي نِسبَةِ الحُكمِ. وَلِذَلِكَ يَتبَعُ المَعطُوفَ بِهَا المُفرَدُ فِي إِعرَابِ المَعطُوفِ عَلَيهِ فَيَقُولُ النَّحوِيُّونَ: إِنَّهَا تُتبَعُ فِي اللفظِ لَا فِي الحُكمِ أَى هُوَ اتِّبَاعُ مُنَاسَبَةٍ فِي الغَرَضِ لَا اتِّبَاعٍ فِي النِّسبَةِ.

وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ كَلَّا إِبطَالاً لِوُجُودِ مَا يَغُرُّ الإِنسَانَ أَن يُشرِكَ بِاللهِ أَى لَا عُذرَ لِلإِنسَانِ فِي الإِشرَاكِ بِاللهِ إِذ لَا يُوجَدُ مَا يَغُرُّهُ بِهِ.

وَيَكُونُ قَولُهُ: (بَل تُكَذِّبُونَ) إِضرَاباً إِبطَالِيّاً وَمَا بَعدَ بَل بَيَاناً لِمَا جَرَّأَهُم عَلَى الإِشرَاكِ وَإِنَّهُ لَيسَ غُرُوراً إِذ لَا شُبهَةَ لَهُم فِي الإِشرَاكِ حَتَّى تَكُونَ الشُّبهَةُ كَالغُرُورِ وَلَكِنَّهُم أَصَرُّوا عَلَى الإِشرَاك لأَنهم حسبوا أَنفُسَهُم فِي مَأمَنٍ مِن تَبِعَتِهِ فَاختَارُوا الِاستِمرَارَ عَلَيهِ لِأَنَّهُ هَوَى أنفسهم

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿١٣﴾: ﴿١٤٤﴾.

وَلم يعبأوا بِأَنَّهُ بَاطِلٌ صُرَاحٌ فَهُم يكذبُون بالجزاء فَذَلِك سَبَّبَ تَصمِيمُ جَمِيعهم على الشّرك مَعَ تَفَاوُتِ مَدَارِكِهِمُ الَّتِي لَا يَخفَى عَلَى بَعضِهَا بُطلَانُ كَونِ الحِجَارَةِ آلِهَةً أَلَا تَرَى أَنَّهُم مَا كَانُوا يَرَونَ العَذَابَ إِلَّا عَذَابَ الدُّنيَا.

وَعَلَى هَذَا الوَجهِ يَكُونُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ إِنكَارَ البَعثِ هُوَ جِمَاعُ الإِجرَامِ وَنَظِيرُ هَذَا الوَجهِ وَقَعَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (فَما لَهُم لَا يُؤمِنُونَ وَإِذا قُرِئَ عَلَيهِمُ القُرآنُ لَا يَسجُدُونَ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ) فِي سُورَةِ الِانشِقَاقِ) (١).

٥٠ـ قاعدة: (الفرق بين العطف بـ «لا» والعطف بـ «بل» أو «لكن» أن فى العطف بـ «لا» يكون المقصور عليه مقابلاً لما بعدها وأما فى العطف بـ «بل» أو «لكن» يكون المقصور عليه ما بعدهما).

هذه القاعدة مستفادة من الأستاذ محى الدين درويش فقد قال: (وللقصر طرق أربع مشهورة وطرق كثيرة غير مشهورة أما الأربع المشهورة فهى:

١ـ النفى والاستثناء وهنا يكون المقصور عليه ما بعد أداة الاستثناء مثل: (لا يفوز إلا المجد) فالفوز مقصور والمجد مقصور عليه وهو قصر صفة على موصوف.

٢ـ «إنما» ويكون المقصور عليه مؤخراً وجوباً وقد تقدم كلام عبد القاهر على إنما نحو: إنما الحياة تعب فالحياة مقصورة والتعب مقصور عليه وهو قصر موصوف على صفة.

٣ـ العطف بـ (لا) أو (بل) أو (لكن) فإن كان العطف بـ (لا) كان المقصور عليه مقابلاً لما بعدها نحو: الأرض متحركة لا ثابتة.

وإن كان العطف بـ (بل) أو (لكن) كان المقصور عليه ما بعدهما نحو: ما الأرض ثابتة بل متحركة وما الأرض ثابتة لكن متحركة.

٤ـ تقديم ما حقه التأخير وهنا يكون المقصور عليه هو المقدم نحو على الرجال العاملين نثنى.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ١٧٨. +

وهناك طرق أخرى للقصر غير هذه الأربع منها ضمير الفصل نحو على هو الشجاع ومنها التصريح بلفظ «وحده» الحالية أو ليس غير نحو أكرمت عليا وحده ولكنها لا تعدُّ من طرقه الاصطلاحية)[1].

﴿٥١﴾ـ قاعدة: (العَطفُ بِـ «حَتَّى» لَا يَحسُنُ إِلَّا إِذَا كَانَ المَعطُوفُ جُزءاً مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ إِمَّا أَعلَاهُ أَو دُونَه)

هذه القاعدة مستفادة من الرازى فعند قوله تعالى: (وَمِنهُم مَن يَستَمِعُ إِلَيكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِن عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا العِلمَ مَاذَا قَالَ آنِفاً أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم وَاتَّبَعُوا أَهوَاءَهُم) [محمد: ﴿١٦﴾] قال: (وَقَولُهُ «حَتَّى» لِلعَطفِ فِي قَولِ المُفَسِّرِينَ وَعَلَى هَذَا فَالعَطفُ بِـ «حَتَّى» لَا يَحسُنُ إِلَّا إِذَا كَانَ المَعطُوفُ جُزءاً مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ إِمَّا أَعلَاهُ أَو دُونَهُ كَقَولِ القَائِلِ: «أَكرَمَنِي النَّاسُ حَتَّى المَلِكُ» وَ«جَاءَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ» وَفِي الجُملَةِ يَنبَغِي أَن يَكُونَ المَعطُوفُ عَلَيهِ مِن حَيثُ المَعنَى.

وَلَا يُشتَرَطُ فِي العَطفِ بِالوَاوِ ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَن تَقُولَ فِي الوَاوِ: «جَاءَ الحَاجُّ وَمَا عَلِمتُ» وَلَا يَجُوزُ مِثلُ ذَلِكَ فِي «حَتَّى» إِذَا عَلِمتَ هَذَا فَوَجهُ التَّعَلُّقِ هاهنا هُوَ أَنَّ قَولَهُ: (حَتَّى إِذا خَرَجُوا مِن عِندِكَ) يُفِيدُ مَعنًى زَائِداً فِي الِاستِمَاعِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: يَستَمِعُونَ استِمَاعاً بَالِغاً جَيِّداً لِأَنَّهُم يَستَمِعُونَ وَإِذَا خَرَجُوا يَستَعِيدُونَ مِنَ العُلَمَاءِ كَمَا يَفعَلُهُ المُجتَهِدُ فِي التَّعَلُّمِ الطَّالِبُ لِلتَّفَهُّمِ فَإِنَّ قُلتَ فعلى هذا يَكُونُ هَذَا صِفَةَ مَدحٍ لَهُم وَهُوَ ذِكرُهُم فِي مَعرِضِ الذَّمِّ نَقُولُ يَتَمَيَّزُ بِمَا بَعدَهُ وَهُوَ أَحَدُ أَمرَينِ: إِمَّا كَونُهُم بِذَلِكَ مُستَهزِئِينَ كَالذَّكِيِّ يَقُولُ لِلبَلِيدِ: أَعِد كَلَامَكَ حَتَّى أَفهَمَهُ وَيَرَى فِي نَفسِهِ أَنَّهُ مُستَمِعٌ إِلَيهِ غَايَةَ الاستماع وكل أحد يعلم أنه مستهزئ غَيرُ مُستَفِيدٍ وَلَا مُستَعِيدٍ وَإِمَّا كَونُهُم لَا يَفهَمُونَ مَعَ أَنَّهُم يَستَمِعُونَ وَيَستَعِيدُونَ.

وَيُنَاسِبُ هَذَا الثَّانِي قَولَهُ تَعَالَى: (كَذَلِكَ يَطبَعُ اللهُ عَلَى قُلُوبِ الكَافِرِينَ) [الأَعرَافِ: ﴿١٠١﴾] وَالأَوَّلُ: يُؤَكِّدُهُ قَولُهُ تَعَالَى: (وَإِذا خَلَوا إِلى شَياطِينِهِم قالُوا إِنَّا مَعَكُم إِنَّما نَحنُ مُستَهزِؤُونَ) [البَقَرَةِ: ﴿١٤﴾]. وَالثَّانِي: يُؤَكِّدُهُ قَولُهُ تَعَالَى: (قالَتِ الأَعرابُ آمَنَّا قُل لَم تُؤمِنُوا وَلكِن قُولُوا أَسلَمنا وَلَمَّا يَدخُلِ الإِيمانُ فِي قُلُوبِكُم) [الحُجُرَاتِ: ﴿١٤﴾] وَقَولُهُ آنِفاً قَالَ بَعضُ المُفَسِّرِينَ: مَعنَاهُ

([1]) ـ إعراب القرآن وبيانه ﴿٥﴾: ﴿٩٢﴾.

السَّاعَةُ وَمِنهُ الِاستِئنَافُ وَهُوَ الِابتِدَاءُ فَعَلَى هَذَا فَالأَولَى أَن يُقَالَ يَقُولُونَ مَاذَا قَالَ آنِفاً بِمَعنَى أَنَّهُم يَستَعِيدُونَ كَلَامَهُ مِنَ الِابتِدَاءِ كَمَا يَقُولُ المُستَعِيدُ لِلمُعِيدِ: أَعِد كَلَامَكَ مِنَ الِابتِدَاءِ حَتَّى لَا يَفُوتَنِي شَيءٌ مِنهُ) (١).

المبحث الرابع: قواعد فى العطف بالواو:

٥٢ـ قاعدة: (العَطفُ بِالوَاوِ لَا يَقتَضِي تَرتِيباً بَينَ المُتَعَاطِفَينِ فِي الحُصُولِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من الأئمة منهم الواحدى والعلائى وابن عاشور والشنقيطى فعند قوله تعالى: (وَاسجُدِى وَارکَعِى) [آل عمران: ٤٣] قال الواحدى: (يقال: لِمَ قدَّم الأمرَ بالسجود على الركوع وهو قبل السجود قيل: (الواو) عند النحويين للجمع لا للترتيب وليس فيه دليل على المبدوء به.

قال أبو الفتح الموصلى: واوُ العطفِ ليس فيها دليل على المبدوء به فى المعنى لأنها ليست مُرَتِّبةً... هنا بدأ بالسجود لفظاً وهو مؤَخَّرٌ معنى والكلام فى هذه المسألة يُذكر عند قوله: (إِذَا قُمتُم إِلَى الصَّلَاةِ فَاغسِلُوا) [المائدة: ٦] الآية.

قال ابن الأنبارى: أمَرها أمراً عاماً وحضَّها على أفعال الخير فكأنه قال: استعملى السجود فى حال واستعملى الركوع فى حال ولم يذهب إلى أنهما يجتمعان ثمَّ يُقدَّم السجودُ على الركوع بل أراد العموم بالأمر على اختلاف الحالين) (٢).

وعند قوله تعالى: (وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنيَا نَمُوتُ وَنَحيَا وَمَا يُهلِكُنَا إِلَّا الدَّهرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِن عِلمٍ إِن هُم إِلَّا يَظُنُّونَ) [الجاثية: ٢٤] قال ابن عاشور: (وَجُملَةُ (نَمُوتُ وَنَحيا) مُبَيِّنَةٌ لِجُملَةِ (مَا هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنيا) أَى لَيسَ بَعدَ هَذَا العَالَمِ عَالَمٌ آخَرُ فَالحَيَاةُ هِيَ حَيَاةُ هَذَا العَالَمِ لَا غَيرَ فَإِذَا مَاتَ مَن كَانَ حَيّاً خَلفَهُ مَن يُوجَدُ بَعدَهُ. فَمَعنَى نَمُوتُ وَنَحيا يَمُوتُ بَعضُنَا وَيَحيَا بَعضٌ أَى يَبقَى حَيّاً إِلَى أَمَدٍ أَو يُولَدُ بَعدَ مَن مَاتُوا. وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا التَّطَوُّرِ عُبِّرَ بِالفِعلِ المُضَارِعِ أَى تَتَجَدَّدُ فِينَا الحَيَاةُ وَالمَوتُ.

---

(١) ـ مفاتيح الغيب ٨: ٤٩.

(٢) ـ التفسير البسيط للواحدى ٥: ٢٤٧.

فَالمَعنَى: نَمُوتُ وَنَحيَا فِي هَذِهِ الحَيَاةِ الدُّنيَا وَلَيسَ ثَمَّةَ حَيَاةٌ أُخرَى. ثُمَّ إِن كَانَت هَذِهِ الجُملَةُ مَحكِيَّةً بِلَفظِ كَلَامِهِم فَلَعَلَّهَا مِمَّا جَرَى مَجرَى المَثَلِ بَينَهُم وَإِن كَانَت حِكَايَةً لِمَعنَى كَلَامِهِم فَهِيَ مِن إِيجَازِ القُرآنِ وَهُم إِنَّمَا قَالُوا: يَمُوتُ بَعضُنَا وَيَحيَا بَعضُنَا ثُمَّ يَمُوتُ فَصَارَ كَالمَثَلِ.

وَلَا يَخطِرُ بِالبَالِ أَنَّ حِكَايَةَ قَولِهِم: نَمُوتُ وَنَحيا تَقتَضِي إِرَادَةَ نَحيَا بَعدَ أَن نَمُوتَ لِأَنَّ قَولَهُم مَا هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنيا يَصرِفُ عَن خُطُورِ هَذَا بِالبَالِ. وَالعَطفُ بِالوَاوِ لَا يَقتَضِي تَرتِيباً بَينَ المُتَعَاطِفَينِ فِي الحُصُولِ.

وَإِنَّمَا قُدِّمَ نَمُوتُ فِي الذِّكرِ عَلَى وَنَحيا فِي البَيَانِ مَعَ أَنَّ المُبَيَّنَ قَولُهُم مَا هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنيا فَكَانَ الظَّاهِرُ أَن يُبدَأَ فِي البَيَانِ بِذِكرِ اللفظِ المُبَيَّنِ فَيُقَالَ: نَحيَا وَنَمُوتُ فَقِيلَ قُدِّمَ نَمُوتُ لِتَتَأَتَّى الفَاصِلَةُ بِلَفظِ نَحيا مَعَ لَفظِ الدُّنيا.

وَعِندِي أَنَّ تَقدِيمَ فِعلِ نَمُوتُ عَلَى نَحيا لِلِاهتِمَامِ بِالمَوتِ فِي هَذَا المَقَامِ لِأَنَّهُم بِصَدَدِ تَقرِيرِ أَنَّ المَوتَ لَا حَيَاةَ بَعدَهُ وَيَتبَعُ ذَلِكَ الِاهتِمَامَ تَأَتِّي طِبَاقَينِ بَينَ حَيَاتِنَا الدُّنيَا وَنَمُوتُ ثُمَّ بَينَ نَمُوتُ وَنَحيَا وَحَصَلَتِ الفَاصِلَةُ تَبَعاً وَذَلِكَ أَدخَلُ فِي بَلَاغَةِ الإِعجَازِ وَلِذَلِكَ أَعقَبَهُ بِقَولِهِ تَعَالَى: (وَما لَهُم بِذلِكَ مِن عِلمٍ) فالإشارة بذلك إِلَى قَولِهِم: (وَما يُهلِكُنا إِلَّا الدَّهرُ) أَى لَا عِلمَ لَهُم بِأَنَّ الدَّهرَ هُوَ المُمِيتُ إِذ لَا دَلِيلَ) (٦).

وعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدخُلُوا بُيُوتاً غَيرَ بُيُوتِكُم حَتَّى تَستَأنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهلِهَا ذَلِكُم خَيرٌ لَكُم لَعَلَّكُم تَذَكَّرُونَ) [النور: ٢٧] قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطى: (واختلفوا فى أنه هل يستحب تقديم السلام ثم الاستئذان أو تقديم الاستئذان ثم السلام والصحيح الذى جاءت به السنة وقاله المحققون: أنه يقدم السلام فيقول: السلام عليكم أأدخل والثانى يقدم الاستئذان والثالث وهو اختيار الماوردى من أصحابنا إن وقعت عين المستأذن على صاحب المنزل قبل دخوله قدم السلام وإلا قدم الاستئذان وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم حديثان فى تقديم السلام انتهى محل الغرض منه بلفظه. ولا يخفى أن ما صح فيه حديثان عن النبى صلى الله عليه وسلم مقدم على غيره فلا ينبغى العدول عن تقديم السلام على الاستئذان.

---

(٦) ـ التحرير والتنوير ٢٥: ٣٥، ٣٦.

وتقديم الاستئناس الذى هو الاستئذان على السلام فى قوله: (حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا) [النور: ﴿٢٧﴾] لا يدل على تقديم الاستئذان لأن العطف بالواو لا يقتضى الترتيب وإنما يقتضى مطلق التشريك فيجوز عطف الأول على الأخير بالواو كقوله تعالى: (يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِى وَارْكَعِى مَعَ الرَّاكِعِينَ) [آل عمران: ﴿٤٣﴾] والركوع قبل السجود وقوله تعالى: (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) الآية [الأحزاب] ونوح قبل نبينا صلى الله عليه وسلم وهذا معروف ولا ينافى ما ذكرنا أن الواو ربما عطف بها مرادا بها الترتيب كقوله تعالى: (إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ) الآية [البقرة: ﴿١٥٨﴾] وقد قال صلى الله عليه وسلم: (أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ) (١) وكقول حسان رضى الله عنه:

هجوت محمدا وأجبت عنه ... وعند الله فى ذاك الجزاء

على رواية الواو فى هذا البيت.

وإيضاح ذلك أن الواو عند التجرد من القرائن والأدلة الخارجية لا تقتضى إلا مطلق التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ولا ينافى ذلك أنه إن قام دليل على إرادة الترتيب فى العطف كالحديث المذكور فى البدء بالصفا أو دلت على ذلك قرينة كالبيت المذكور لأن جواب الهجاء لا يكون إلا بعده أنها تدل على الترتيب لقيام الدليل أو القرينة على ذلك والآية التى نحن بصددها لم يقم دليل راجح ولا قرينة على إرادة الترتيب فيها بالواو) (٢).

وقال العلائى: (اختلف العلمَاء فِي الوَاو العاطفة على مَاذَا تدل وَلَهُم فِي ذَلِك أَقوَال الأول: أَنَّهَا تدل على مُطلق الجمع من غير إِشعَار بخصوصية المَعِيَّة أَو التَّرتِيب وَمعنى ذَلِك أَنَّهَا تدل على التَّشرِيك بَين المَعطُوف والمعطوف عَلَيهِ فِي الحكم الَّذِى أسند إِلَيهِمَا من غير أَن يدل على أَنَّهُمَا مَعاً بِالزَّمَانِ أَو أَن أَحدهمَا قبل الآخر وَلَا يُنَافِي هَذَا احتِمَال أَن يكون ذَلِك وَقع مِنهُمَا مَعاً أَو مُرَتبا على حسب مَا ذكرا بِهِ أَو على عَكسه وَلَا يفهم شَيء من ذَلِك من مُجَرّد الوَاو العاطفة.

وَهَذَا قَول الجُمهُور من أَيِمَّة العَرَبيَّة وَالأُصُول وَالفِقه وَنَصّ عَلَيهِ سِيبَوَيهِ فِي بضعَة عشر موضعا فِي كِتَابه.

وَنقل أَبُو عَليّ الفَارِسِى اتِّفَاق أَيِمَّة العَرَبيَّة عَلَيهِ كَمَا سَيَأتِي وَفِيه نظر.

---

(١) ـ رواه مسلم فى كتاب الحج باب حجة النبى صلى الله عليه وسلم (٨ ١٤١).

(٢) ـ باختصار من أضواء البيان ٥: ٧ ١٩.

وَالقَول الثَّانِي: أَنَّهَا للتَّرتِيب مُطلقاً سَوَاء كَانَت عاطفة فِي المُفردَات أَو فِي الجمل وَهُوَ قَول بعض الكُوفِيّين مِنهُم ثَعلَب وَابن درستوَيه حَكَاهُ عَنهُم جمَاعَة من النُّحَاة.

وَعَزاهُ جمَاعَة إِلَى الإِمَام الشَّافِعِي رَحمَه الله عَلَيهِ وَذكر بعض الحَنَفِيَّة أَنه نَص عَلَيهِ فِي كتاب أَحكَام القُرآن وَبَعضهم أَخذه من لَازم قَوله فِي اشتِرَاط التَّرتِيب فِي الوضُوء وَالتَّيَمُّم وَمَسأَلَة الطَّلَاق.

وَالحق أَن ذَلِك لَيسَ قولاً لَهُ بل هُوَ وَجه فِي المَذهَب قَالَ بِهِ جمَاعَة من الأَصحَاب.

وَالَّذِي قَالَه الإِمَام الشَّافِعِي فِي آيَة الوضُوء مَا هُوَ نَصه: وَتَوَضَّأ رَسُول الله صلى الله عَلَيهِ وَسلم كَمَا أَمر الله وَبَدَأَ بِمَا بَدَأَ الله بِهِ فَأشبه وَالله أعلم أَن يكون على المُتَوَضِّئ شَيآنِ يبدَأ بِمَا بَدَأَ الله بِهِ ثمَّ رَسُول صلى الله عَلَيهِ وَسلم وَيَأتِي بِهِ على إِكمَال مَا أَمر الله بِهِ ثمَّ شبهه بقول الله عز وَجل: (إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعائِرِ اللَّهِ) [البقرة: ١٥٨] وَبَدَأَ رَسُول الله صلى الله عَلَيهِ وَسلم بالصفا وَقَالَ نبدأ بِمَا بَدَأَ الله بِهِ.

قَالَ الشَّافِعِي رَحمَه الله وَذكر الله اليَدَينِ وَالرّجلَينِ مَعاً فَأحب أَن يبدَأ باليمنى وَإِن بَدَأَ باليسرى فقد أَسَاءَ وَلَا إِعَادَة عَلَيهِ.

هَذَا لَفظه وَلَيسَ فِيهِ أَنه أَخذ التَّرتِيب من مُجَرّد الآيَة بل مِنهَا مَعَ فعل النَّبِي صلى الله عَلَيهِ وَسلم لَهُ مُرَتباً مَعَ قَوله صلى الله عَلَيهِ وَسلم فِي السَّعي: نبدأ بِمَا بَدَأَ الله بِهِ وَهَذَا فِيهِ إِشَارَة إِلَى مَا قَالَه سِيبَوَيهِ: إِن العَرَب يقدمُونَ فِي كَلَامهم مَا هم بِهِ أهم وببيانه أعنى وَإِن كَانَا جَمِيعاً يهمانهم ويعنيانهم...

وَالقَول الثَّالِث: أَن الوَاو للجمع بِقَيد المَعِيَّة فَإِذا استعملت فِي غير ذَلِك يكون مجَازاً ويعزى هَذَا إِلَى بعض الحَنَفِيَّة وَأنكرهُ عَنهُم إِمَام الحَرَمَينِ وَغَيره وَقَالُوا إِنَّهُم لم يتَعَرَّضُوا لغير كَون الوَاو للجمع من غير تعرض لاقتران وَلَا تَرتِيب.

وَبَعضهم ينسب هَذَا القَول إِلَى أبي يُوسُف وَمُحَمّد بن الحسن وَأَخذه من قَولهمَا فِيمَا إِذا عقد رجل لغيره نِكَاح أُختَينِ فِي عقد وَاحِد من غير إِذنه فَإِنَّهُمَا قَالَا: إِذا بلغه الخَبَر فَإِن أجَاز نِكَاحهمَا مَعاً بَطل فيهمَا وَإِن أجَاز نِكَاح إِحدَاهمَا ثمَّ نِكَاح الأُخرَى بَطل النِّكَاح فِي الثَّانِيَة وَإِن قَالَ: أجزت نِكَاح فُلَانَة وفلانة فَهُوَ كَمَا لَو أجَاز نِكَاحهمَا مَعاً فَيلزم من ذَلِك أَن يكون الوَاو للجمع بِقَيد المَعِيَّة كَمَا لَو أجَاز نِكَاحهمَا مَعاً.

وَكَذَلِكَ قَالَا أيضاً فِيمَا إِذا قَالَ لغير المَدخُول بهَا: أَنت طَالِق وَطَالِق وَطَالِق إِن دخلت الدَّار فَدخلت إِنَّه يَقع عَلَيهِ الثَّلَاث كَمَا لَو قَالَ: أَنت طَالِق ثَلَاثاً وَلَو قَالَ لَهَا: أَنت طَالِق ثمَّ طَالِق لم تقع إِلَّا طَلقَة فَيلزم من ذَلِك أَن يكون الوَاو للجمع بِقَيد المَعِيَّة.

وَهُوَ أيضاً مَذهَب أَحمد وَبَعض المَالِكِيَّة فَيكون ذَلِك أيضاً قولاً لَهُم.

وَالحق أَنه لَا دلَالَة فِي هَاتين الحَالَتَينِ على القَول بِأَن الوَاو للجمع بِقَيد المَعِيَّة كَمَا أَنه لَا يُؤخَذ من قَول الشَّافِعِي وَأبي حنيفَة فِي مَسأَلَة الطَّلَاق أَنه تقع وَاحِدَة كَون الوَاو عِندهمَا للتَّرتِيب كَمَا سَيَأتِي تَحقِيقه إِن شَاءَ الله تَعَالَى وَكَذَلِكَ الكَلَام فِي مَسأَلَة النِّكَاح أَيضاً.

وَقد قَالُوا فِيمَن تزوج أمتين بِغَير إِذن المولى ثمَّ إِن المولى أعتقهما مَعاً: إِنَّه لَا يبطل النِّكَاح مُطلقاً وَإِن أعتقهما مُتَفَرقاً بَطل فِي الثَّانِيَة وَلَو قَالَ: هَذِه حرَّة وَهَذِه حرَّة كَانَ التَّفرِيق فَيلزم على هَذَا أَن يكون الوَاو عِندهم للتَّرتِيب وَلَيسَ كَذَلِك كَمَا سَيَأتِي أيضاً بَيَانه.

وَالقَول الرَّابِع: أَن الوَاو للتَّرتِيب حَيثُ يَستَحِيل الجمع كَقَولِه تَعَالَى: (ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا) [الحج: ٧٧] وَهُوَ مَذهَب الفراء فِيمَا حَكَاهُ عَنهُ كَثِيرُونَ وَبَعضهم نقل عَنهُ القَول بالترتيب مُطلقاً كالقول الثَّانِي فَهَذَا خُلَاصَة مَا نقل من أَقوَالهم فِي الوَاو.

وَحكى الإِمَام أَبُو المظفر بن السَّمعَانِيّ عَن القَاضِي أبي الحسن المَاوَردِيّ من أَئِمَّة أَصحَابنَا أَنه قَالَ: الوَاو لَهَا ثَلَاثَة مَوَاضِع: حَقِيقَة ومجاز ومختلف فِي حَقِيقَته ومجازه.

فالحقيقة أَن تستَعمل فِي العَطف للجمع والاشتراك كَقَولِك: جَاءَنِي زيد وَعَمرو وَالمجَاز أَن تستَعمل بِمَعنى أَو كَقَولِه تَعَالَى (فَانْكِحُوا مَا طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ) [النساء: ٣].

والمختلف فِي حَقِيقَته ومجازه أَن تستَعمل فِي التَّرتِيب كَقَولِه تَعَالَى: (فَاغسِلُوا وُجُوهكُم وَأَيدِيكُم) [المائدة: ٦] فَذهب جُمهُور أهل اللُّغَة وَالفُقَهَاء إِلَى أَنَّهَا تكون إِذا استعملت فِي التَّرتِيب مجَازاً وَذهب بعض أَصحَاب الشَّافِعِي إِلَى أَنَّهَا تكون حَقِيقَة فِيهِ فَإِذا استعملت فِي مَوضِع يحتَمل الأَمرينِ حملت على التَّرتِيب دون الجمع لزِيَادَة الفَايِدَة.

قَالَ الفراء: تحمل على الجمع إِذا احتملت أَمرين وعَلى التَّرتِيب إِذا لم تحتَمل غَيره يَعنِي حَيثُ يَستَحِيل الجمع) (٥).

---

(٥) ـ باختصار من: الفصول المفيدة فى الواو المزيدة للعلائى: ٧٧.

﴿٥٣﴾ـ قاعدة: (الوَاوُ قد تُفِيدُ التَّرتِيبَ بِالقَرِينَة)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (هَل أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى. إذ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالوَادِ المُقَدَّسِ طُوًى. اذهَب إِلَى فِرعَونَ إِنَّهُ طَغَى. فَقُل هَل لَكَ إِلَى أَن تَزَكَّى. وَأَهدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخشَى) [النازعات: ﴿١٥﴾ـ ﴿١٩﴾] قال: (وَالزَّكَاةُ: الزِّيَادَةُ وَتُطلَقُ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي الخَيرِ النَّفسَانِيِّ قَالَ تَعَالَى: (قَد أَفلَحَ مَن زَكَّاها وَقَد خابَ مَن دَسَّاها) [الشَّمس: ﴿٩﴾ ﴿١٠﴾] وَهُوَ مَجَازٌ شَايِعٌ سَاوَى الحَقِيقَةَ وَلِذَلِكَ لَا يَحتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ.

وَالمَعنَى: حَثُّهُ عَلَى أَن يَستَعِدَّ لِتَخلِيصِ نَفسِهِ مِنَ العَقِيدَةِ الضَّالَّةِ الَّتِي هِيَ خُبثٌ مَجَازِيٌّ فِي النَّفسِ فَيَقبَلَ إِرشَادَ مَن يُرشِدُهُ إِلَى مَا بِهِ زِيَادَةُ الخَيرِ فَإِنَّ فِعلَ المُطَاوَعَةِ يُؤذِنُ بِفِعلِ فَاعِلٍ يُعَالِجُ نَفسَهُ وَيُرَوِّضُهَا إِذ كَانَ لَم يَهتَدِ أَن يُزَكِّيَ نَفسَهُ بِنَفسِهِ.

وَلِذَلِكَ أَعقَبَهُ بِعَطفِ: (وَأَهدِيَكَ إِلى رَبِّكَ فَتَخشى) أَى إِن كَانَ فِيكَ إِعدَادُ نَفسِكَ لِلتَّزكِيَةِ يَكُن إِرشَادِى إِيَّاكَ فَتَخشَى فَكَانَ تَرتِيبُ الجُمَلِ فِي الذِّكرِ مُرَاعًى فِيهِ تَرَتُّبُهَا فِي الحُصُولِ فَلِذَلِكَ لَم يُحتَج إِلَى عَطفِهِ بِفَاءِ التَّفرِيعِ إِذ كَثِيراً مَا يُستَغنَى بِالعَطفِ بِالوَاوِ مَعَ إِرَادَةِ التَّرتِيبِ عَنِ العَطفِ بِحَرفِ التَّرتِيبِ لِأَنَّ الوَاوَ تُفِيدُ التَّرتِيبَ بِالقَرِينَةِ وَيُستَغنَى بِالعَطفِ عَن ذِكرِ حَرفِ التَّفسِيرِ فِي العَطفِ التَّفسِيرِيِّ الَّذِى يَكُونُ الوَاوُ فِيهِ بِمَعنَى (أَيِ) التَّفسِيرِيَّةِ فَإِنَّ (أَن تَزَكَّى وَأَهدِيَك) فِي قُوَّةِ المُفرَدِ. وَالتَّقدِيرُ: هَل لَكَ فِي التَّزكِيَةِ وَهِدَايَتِي إِيَّاكَ فَخَشيَتِكَ اللهَ تَعَالَى) [(١)].

﴿٥٤﴾ـ قاعدة: (قَد تَأتِي الوَاو لِلتَّقسِيمِ بِمَعنَى (أَو) فَيَكُونُ العَطفُ عَلَى اعتِبَارِ التَّوزِيعِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالحَجِّ يَأتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) [الحج: ﴿٢٧﴾] قال: (وَقَولُهُ: (رِجالاً) حَالٌ مِن ضَمِيرِ الجَمعِ فِي قَولِهِ يَأتُوكَ.

وَعُطِفَ عَلَيهِ (وَعَلى كُلِّ ضامِرٍ) بِوَاوِ التَّقسِيمِ الَّتِي بِمَعنَى (أَو) كَقَولِهِ تَعَالَى: (ثَيِّباتٍ وَأَبكاراً) [التَّحرِيم: ﴿٥﴾] إِذ مَعنَى العَطفِ هُنَا عَلَى اعتِبَارِ التَّوزِيعِ بَينَ رَاجِلٍ وَرَاكِبٍ إِذِ الرَّاكِبُ

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٣٠﴾: ﴿٢٦﴾.

لَا يَكُونُ رَاجِلاً وَلَا العَكسَ. وَالمَقصُودُ مِنهُ استِيعَابُ أَحوَالِ الآتِينَ تَحقِيقاً لِلوَعدِ بِتَيسِيرِ الإِتيَانِ المُشَارِ إِلَيهِ بِجَعلِ إِتيَانِهِم جَوَاباً لِلأَمرِ أَى يَأتِيكَ مَن لَهُم رَوَاحِلُ وَمَن يَمشُونَ عَلَى أَرجُلِهِم) (١).

وعند قوله تعالى: (مَثَلُ الفَرِيقَينِ كَالأَعمَى وَالأَصَمِّ وَالبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَل يَستَوِيَانِ مَثَلاً أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) [هود: ٢٤] قال: (شَبَّهَ حَالَ فَرِيقِ الكُفَّارِ فِي عَدَمِ الِانتِفَاعِ بِالنَّظَرِ فِي دَلَائِلِ وَحدَانِيَّةِ اللهِ الوَاضِحَةِ مِن مَخلُوقَاتِهِ بِحَالِ الأَعمَى وَشُبِّهُوا فِي عَدَمِ الِانتِفَاعِ بِأَدِلَّةِ القُرآنِ بِحَالِ مَن هُوَ أَصَمُّ.

وَشَبَّهَ حَالَ فَرِيقِ المُؤمِنِينَ فِي ضِدِّ ذَلِكَ بِحَالِ مَن كَانَ سَلِيمَ البَصَرِ سَلِيمَ السَّمعِ فَهُوَ فِي هُدًى وَيَقِينٍ مِن مُدرَكَاتِهِ.

وَتَرتِيبُ الحَالَينِ المُشَبَّهِ بِهِمَا فِي الذِّكرِ عَلَى تَرتِيبِ ذِكرِ الفَرِيقَينِ فِيمَا تقدم ينبئ بِالمُرَادِ مِن كُلِّ فَرِيقٍ عَلَى طَرِيقَةِ النَّشرِ المُرَتَّبِ. وَالتَّرتِيبُ فِي اللفِّ وَالنَّشرِ هُوَ الأَصلُ وَالغَالِبُ.

وَقَد عُلِمَ أَنَّ المُشَبَّهِينَ بالأعمى والأصم هُوَ الفَرِيقُ المَقُولُ فِيهِم: (مَا كانُوا يَستَطِيعُونَ السَّمعَ وَما كانُوا يُبصِرُونَ) [هود: ٢٠].

وَالوَاوُ فِي قَولِهِ: (وَالأَصَمِّ) للعَطف على كَالأَعمى عَطَفَ أَحَدَ المُشَبَّهَينِ عَلَى الآخَرِ وَكَذَلِكَ الوَاوُ فِي قَولِهِ: (وَالسَّمِيعِ) لِلعَطفِ عَلَى (البَصِيرِ).

وَأَمَّا الوَاوُ فِي قَولِهِ: وَالبَصِيرِ فَهِيَ لِعطفِ التَّشبِيهِ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ وَهُوَ النَّشرُ بَعدَ اللفِّ. فَهِيَ لِعَطفِ أَحَدِ الفَرِيقَينِ عَلَى الآخَرِ وَالعَطفُ بِهَا لِلتَّقسِيمِ وَالقَرِينَةُ وَاضِحَةٌ) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١٧: ٢٤٣.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١٢: ٥١.

﴿٥٥﴾ـ قاعدة: (الأَصلُ فِي العَطفِ بِالوَاوِ مُطَابَقَةُ الضَّمِيرِ لِمَا قَبلَهُ فِي تَثنِيَةٍ وَجَمعٍ وَأَمَّا العَطفُ بَأَو فَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ فِيهِ إِلَّا عَلَى أَحَدِ مَا سَبَقَ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان فعند قوله سبحانه: (وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْها) [الجمعة: ﴿١١﴾] قال: (مَيلُ أُولَئِكَ الَّذِينَ انصَرَفُوا فِي الجُمُعَةِ إِلَى التِّجَارَةِ أَهَمُّ وَأَغلَبُ مِن مَيلِهِم إِلَى اللهوِ فَلِذَلِكَ كَانَ عَودُ الضَّمِيرِ عَلَيهَا وَلَيسَ يَعنِي أَنَّ الضَّمِيرَينِ سَوَاءٌ فِي العَودِ لِأَنَّ العَطفَ بِالوَاوِ يُخَالِفُ العَطفَ بَأَو فَالأَصلُ فِي العَطفِ بِالوَاوِ مُطَابَقَةُ الضَّمِيرِ لِمَا قَبلَهُ فِي تَثنِيَةٍ وَجَمعٍ وَأَمَّا العَطفُ بَأَو فَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ فِيهِ إِلَّا عَلَى أَحَدِ مَا سَبَقَ) (١).

﴿٥٦﴾ـ قاعدة: (عَطفُ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ عَلَى سَبِيلِ التَّفضِيلِ هُوَ مِنَ الأَحكَامِ الَّتِي انفَرَدَت بِهَا الواوُ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان فعند قوله سبحانه: (مَن كانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبرِيلَ وَمِيكالَ) [البقرة: ﴿٩٨﴾] قال: (وَخَصَّ جِبرِيلَ وَمِيكَالَ بِالذِّكرِ تَشرِيفاً لَهُمَا وَتَفضِيلاً. وَقَد ذَكَرنَا عن أستاذنا أَبِي جَعفَرٍ أَحمَدَ بنِ إِبرَاهِيمَ بن الزُّبَيرِ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ أَنَّهُ كَانَ يُسَمِّي لَنَا هَذَا النَّوعَ بِالتَّجرِيدِ وَهُوَ أَن يَكُونَ الشَّيءُ مُندَرِجاً تَحتَ عُمُومٍ ثُمَّ تُفرِدَهُ بِالذِّكرِ وَذَلِكَ لِمَعنًى مُختَصٍّ بِهِ دُونَ أَفرَادِ ذَلِكَ العَامِّ. فَجِبرِيلَ وَمِيكَالُ جُعِلَا كَأَنَّهُمَا مِن جِنسٍ آخَرَ وَنَزَلَ التَّغَايُرُ فِي الوَصفِ كَالتَّغَايُرِ فِي الجِنسِ فَعُطِفَ. وَهَذَا النَّوعُ مِنَ العَطفِ أَعنِي عَطفَ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ عَلَى سَبِيلِ التَّفضِيلِ هُوَ مِنَ الأَحكَامِ الَّتِي انفَرَدَت بِهَا الوَاوُ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيرِهَا مِن حُرُوفِ العَطفِ) (٢).

---

(١) ـ البحر المحيط ﴿١﴾: ﴿٢٩٩﴾.

(٢) ـ البحر المحيط ﴿١﴾: ﴿٥١٦﴾.

﴿٥٧﴾ـ قاعدة: (مِن خَصَائِصِ الوَاوِ فِي العَطفِ أَن تَعطِفَ عَامِلاً مَحذُوفاً دَلَّ عَلَيهِ مَعمُولُهُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (يَستَعجِلُونَكَ بِالعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالكَافِرِينَ. يَومَ يَغشَاهُمُ العَذَابُ مِن فَوقِهِم وَمِن تَحتِ أَرجُلِهِم وَيَقُولُ ذُوقُوا مَا كُنتُم تَعمَلُونَ) [العنكبوت: ﴿٥٤﴾ـ ﴿٥٥﴾] قال: (وَقَولُهُ: وَمِن تَحتِ أَرجُلِهِم احتِرَاسٌ عَمَّا قَد يُوهِمُهُ الغَشَيَانُ مِنَ الفَوقِيَّةِ خَاصَّةً أَى تُصِيبُهُم نَارٌ مِن تَحتِهِم تَتَوَهَّجُ إِلَيهِم وَهُم فَوقَهَا.

وَلَمَّا كَانَ مَعطُوفاً عَلَى الحَالِ بِالوَاوِ وَكَانَ غَيرَ صَالِحٍ لِأَن يَكُونَ قَيداً لِـ يَغشاهُمُ لِأَنَّ الغَشَيَانَ هُوَ التَّغطِيَةُ فَتَقتَضِي العُلُوَّ تَعَيَّنَ تَقدِيرُ فِعلٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ مِن تَحتِ أَرجُلِهِم وَهُوَ أَن يُقَدَّرَ عَامِلٌ مَحذُوفٌ.

وَقَد عُدَّ هَذَا العَمَلُ مِن خَصَائِصِ الوَاوِ فِي العَطفِ أَن تَعطِفَ عَامِلاً مَحذُوفاً دَلَّ عَلَيهِ مَعمُولُهُ- كَقَولِ عَبدِ اللهِ بنِ الزِّبَعرَى:

يَا لَيتَ زَوجَكِ قَد غَدَا ... مُتَقَلِّداً سَيفاً وَرُمحَا

يُرِيدُ: وَمُمسِكاً رُمحاً لِأَنَّ الرُّمحَ لَا يُتَقَلَّدُ يَصلُحُ أَن يَكُونَ مَفعُولاً مَعَهُ وَأَبُو عُبَيدَةَ وَالأَصمَعِيُّ وَالجُرمِيُّ وَاليَزِيدِيُّ وَمَن وَافَقَهُم يَجعَلُونَ هَذَا مِن قَبِيلِ تَضمِينِ الفِعلِ مَعنَى فِعلٍ صَالِحٍ لِلتَّعَلُّقِ بِالمَذكُورِ فَيُقَدَّرُ فِي هَذِهِ الآيَةِ تَضمِينُ فِعلِ يَغشاهُمُ معنى (يصيبهم) و(يَأخُذُهُم). وَالمَقصُودُ مِن هَذَا الكِنَايَةُ عَن أَنَّ العَذَابَ مُحِيطٌ بِهِم فَلِذَلِكَ لَم يُذكَرِ الجَانِبَانِ الأَيمَنُ وَالأَيسَرُ لِأَنَّ الغَرَضَ مِنَ الكِنَايَةِ قَد حَصَلَ) (١).

﴿٥٨﴾ـ قاعدة: (قَد تُفِيدُ الوَاوُ مَعنَى المَعِيَّةِ بِالقَرِينَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ المُؤمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامتَحِنُوهُنَّ اللهُ أَعلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِن عَلِمتُمُوهُنَّ مُؤمِنَاتٍ فَلَا تَرجِعُوهُنَّ إِلَى الكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُم وَلَا هُم يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُم مَا أَنفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيكُم أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تُمسِكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ وَاسأَلُوا مَا أَنفَقتُم وَلْيَسأَلُوا مَا أَنفَقُوا ذَلِكُم حُكمُ اللهِ يَحكُمُ بَينَكُم وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [الممتحنة: ﴿١٠﴾] قال: (وَاسأَلُوا مَا أَنفَقتُم وَلْيَسأَلُوا مَا أَنفَقُوا.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٢١﴾: ﴿٢٠﴾.

عَطفٌ عَلَى قَولِهِ: (وَآتُوهُم مَا أَنفَقُوا) وَهُوَ تَتمِيمٌ لِحُكمِهِ أَى كَمَا تُعطُونَهُم مُهُور أَزوَاجهم اللاء فَرَرنَ مِنهُم مُسَلَّمَاتٍ فَكَذَلِكَ إِذَا فَرَّت إِلَيهِمُ امرَأَةُ مُسلِمٍ كَافِرَةً وَلَا قُدرَةَ لَكُم عَلَى إِرجَاعِهَا إِلَيكُم تَسأَلُونَ المُشرِكِينَ إِرجَاعَ مَهرِهَا إِلَى زَوجِهَا المُسلِمِ الَّذِى فَرَّت مِنهُ وَهَذَا إِنصَافٌ بَينَ الفَرِيقَينِ وَالأَمرُ للإِبَاحَة.

وَقَوله: (وَلَيَسئَلُوا مَا أَنفَقُوا) تَكمِلَة لقَوله: (وَسئَلُوا مَا أَنفَقتُم) لِإِفَادَةِ أَنَّ مَعنَى وَاوِ العَطفِ هُنَا عَلَى المَعِيَّةِ بِالقَرِينَةِ لِأَن قَوله: (وَلَيَسأَلُوا مَا أَنفَقُوا لَو أُرِيدَ حُكمُهُ بِمُفرَدِهِ لَكَانَ مُغنِياً عَنهُ قَولُهُ: (وَآتُوهُم مَا أَنفَقُوا) فَلَمَّا كُرِّرَ عَقِبَ قَولِهِ: (وَاسأَلُوا مَا أَنفَقتُم عَلِمنَا أَنَّ المُرَادَ جَمعُ مَضمُونِ الجُملَتَينِ أَى إِذَا أَعطَوا مَا عَلَيهِم أَعطُوهُم مَا عَلَيكُم وَإِلَّا فَلَا. فَالوَاوُ مُفِيدَةٌ مَعنَى المَعِيَّةِ هُنَا بِالقَرِينَةِ. وَيَنبَغِى أَن يُحمَلَ عَلَيهِ مَا قَالَهُ بَعضُ الحَنَفِيَّةِ مِن أَنَّ مَعنَى وَاوِ العَطفِ المَعِيَّةِ. قَالَ إِمَامُ الحَرَمَينِ فِى البُرهَانِ فِى مَعَانِى الوَاوِ: «اشتُهِرَ مِن مَذهَبِ الشَّافِعِيّ أَنَّهَا لِلتَّرتِيبِ وَعِندَ بَعضِ الحَنَفِيَّةِ أَنَّهَا لِلمَعِيَّةِ. وَقَد زَلَّ الفَرِيقَانِ» اهـ.

وَقَد أَشَارَ إِلَيهِ فِى «مُغنِى اللبِيبِ» وَلَم يَرُدَّهُ. وَقَالَ المَازِرِىُّ فِى «شَرحِ البُرهَانِ»: «وَأَمَّا قَولُهُم: لَا تَأكُلُ السَّمَكَ وَتَشرَبُ اللبَنَ» فَإِنَّ المُرَادَ النَّهىُ عَن تَنَاوُلِ السَّمَكِ وَتَنَاوُلِ اللبَنِ فَيَكُونُ الإِعرَابُ مُختَلِفاً فَإِذَا قَالَ: وَتَشرَبَ اللبَنَ بِفَتحِ البَاءِ كَانَ نَهياً عَنِ الجَمعِ وَيَكُونُ الِانتِصَابُ بِمَعنَى تَقدِيرِ حَرفِ (أَن) اهـ. وَهُوَ يَرمِى إِلَى أَنَّ هَذَا المَحمَلَ يَحتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ.

فَأَفَاد قَوله: (وَلَيَسأَلُوا مَا أَنفَقُوا) أَنَّهُم إِن أَبَوا مِن دَفعِ مُهُورِ نِسَاءِ المُسلِمِينَ يَفِرُّونَ إِلَيهِم كَانَ ذَلِكَ مُخَوِّلاً لِلمُؤمِنِينَ أَن لَا يُعطُوهُم مُهُورَ مَن فَرُّوا مِن أَزوَاجِهِم إِلَى المُسلِمِينَ كَمَا يُقَالُ فِى الفِقهِ: خَيرَتُهُ تَنفِى ضَرَرَهُ) (١).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢٨: ١٦٠.

٥٩ـ قاعدة: (إذا دَخَلَت وَاوُ العَاطِفِ عَلَى لَامِ التَّعلِيلِ فقد يَكُونَ تَعلِيلاً مُعَلِّلُهُ مَحذُوفٌ أو يَكُونَ مَعطُوفاً عَلَى عِلَّةٍ أُخرَى مُضمَرَةٍ لِيُظهِرَ صِحَّةَ العَطفِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (حَيثُ دَخَلَت وَاوُ العَاطِفِ عَلَى لَامِ التَّعلِيلِ فَلَهُ وَجهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَن يَكُونَ تَعلِيلاً مُعَلِّلُهُ مَحذُوفٌ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلاءً حَسَناً) [الأنفال: ١٧] فَالمَعنَى وَلِلإِحسَانِ إِلَى المُؤمِنِينَ فَعَلَ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَن يَكُونَ مَعطُوفاً عَلَى عِلَّةٍ أُخرَى مُضمَرَةٍ لِيُظهِرَ صِحَّةَ العَطفِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَخَلَقَ اللهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزى) [الجاثية: ٢٢] التَّقدِيرُ: لِيَستَدِلَّ بِهَا المُكَلَّفُ عَلَى قُدرَتِهِ تَعَالَى وَلِتُجزَى. وَكَقَولِهِ: (وَكَذلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ) [يوسف: ٢١] التَّقدِيرُ: لِيَتَصَرَّفَ فِيهَا وَلِنُعَلِّمَهُ.

وَالفَرقُ بَينَ الوَجهَينِ: أَنَّهُ فِي الأَوَّلِ عَطفُ جُملَةٍ عَلَى جُملَةٍ وَفِي الثَّانِي عَطفُ مُفرَدٍ عَلَى مُفرَدٍ.

وَقَد يَحتَمِلُهُمَا الكَلَامُ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَلِنَجعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ) [البقرة: ٢٥٩] فَالتَّقدِيرُ عَلَى الأَوَّلِ: وَلِنَجعَلَهُ آيَةً فِعلُنَا ذَلِكَ وَعَلَى الثَّانِي: وَلِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ قُدرَتَنَا وَلِنَجعَلَهُ آيَةً.

وَيَطَّرِدُ الوَجهَانِ فِي نَظَائِرِهِ وَيُرَجَّحُ كُلُّ وَاحِدٍ بِحَسَبِ المَقَامِ وَحَذفُ المُعَلِّلِ هَاهُنَا أَرجَحُ إِذ لَو فَرَضَ عِلَّةً أُخرَى لَم يَكُن بُدٌّ مِن مُعَلِّلٍ مَحذُوفٍ وَلَيسَ قَبلَهَا مَا يَصلُحُ له. فَإِن قُلتَ: لِمَ قُدِّرَ المُعَلِّلُ مُؤَخَّراً

قُلتُ: فَايِدَةُ هَذَا الأُسلُوبِ هُوَ أَن يُجَاءَ بِالعِلَّةِ بِالوَاوِ لِلِاهتِمَامِ بِشَأنِ العِلَّةِ المَذكُورَةِ لِأَنَّهُ إِمَّا أَن يُقَدِّرَ عِلَّةً أُخرَى لِيَعطِفَ عَلَيهَا فَيَكُونُ اختِصَاصُ ذِكرِهَا لِكَونِهَا أَهَمَّ وَإِمَّا أَن يَكُونَ عَلَى تَقدِيرِ مُعَلِّلٍ فَيَجِبُ أَن يَكُونَ مُؤَخَّراً لِيُشعِرَ تَقدِيمُهُ بِالِاهتِمَامِ.

الثَّالِثُ: الإِتيَانُ بِـ كَي كَقَولِهِ تَعَالَى: (مَا أَفاءَ اللَّهُ عَلى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِياءِ مِنْكُمْ) [الحشر: ٧] فَعَلَّلَ سُبحَانَهُ الفَيءَ بَينَ هَذِهِ الأَصنَافِ كَيلَا يَتَدَاوَلَهُ الأَغنِيَاءُ دُونَ الفُقَرَاءِ.

وَقَولِهِ: (مَا أَصابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلاّ فِي كِتابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَها إِنَّ ذلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ. لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلى مَا فاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِما آتاكُمْ) [الحديد: ٢٢ـ ٢٣] وَأَخبَرَ سُبحَانَهُ أَنَّهُ قَدَّرَ مَا يُصِيبُهُم مِنَ البَلَاءِ فِي أَنفُسِهِم قَبلَ أَن تَبرَأَ الأَنفُسُ أَوِ

المُصِيبَةُ أَوِ الأَرضُ أَوِ المَجمُوعُ ثُمَّ أَخبَرَ أَنَّ مَصدَرَ ذَلِكَ قُدرَتُهُ عَلَيهِ وَأَنَّهُ هَيّنٌ عَلَيهِ وَحِكمَتُهُ البَالِغَةُ الَّتِي مِنهَا أَلَّا يَحزَنَ عِبَادُهُ عَلَى مَا فَاتَهُم وَلَا يَفرَحُوا بِمَا آتَاهُم فَإِنَّهُم إِذَا عَلِمُوا أَنَّ المُصِيبَةَ فِيهِ مُقَدَّرَةٌ كَائِنَةٌ وَلَا بُدَّ قَد كُتِبَت قَبلَ خَلقِهِم هَانَ عَلَيهِمُ الفَائِتُ فَلَم يَأسُوا عَلَيهِ وَلَم يَفرَحُوا.

الرَّابِعُ: ذِكرُ المَفعُولِ لَهُ وَهُوَ عِلَّةٌ لِلفِعلِ المُعَلَّلِ بِهِ كَقَولِهِ: (وَنَزَّلنَا عَلَيكَ الكِتَابَ تِبيَاناً لِكُلِّ شَيءٍ وَهُدًى وَرَحمَةً) [النحل: ﴿٨٩﴾].

وَنَصبُ ذَلِكَ عَلَى المَفعُولِ لَهُ أَحسَنُ مِن غَيرِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي قَولِهِ: (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيهِمْ) [النحل: ﴿٤٤﴾].

وقوله: (وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) [البقرة: ﴿١٥٠﴾].

وقوله: (وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ) [القمر: ﴿٣٢﴾] أَى لِأَجلِ الذِّكرِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: (فَإِنَّما يَسَّرْناهُ بِلِسانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ) [الدخان: ﴿٥٨﴾].

وقوله: (فَالْمُلْقِياتِ ذِكْراً. عُذْراً أَوْ نُذْراً) [المرسلات: ﴿٥﴾ـ ﴿٦﴾] أَى لِلإِعذَارِ وَالإِنذَارِ.

وَقَد يَكُونُ مَعلُولاً بِعِلَّةٍ أُخرَى كَقَولِهِ تَعَالَى: (يَجعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوتِ) [البقرة: ﴿١٩﴾] فَـ[مِنَ الصَّوَاعِقِ] يَحتَمِلُ أَن تَكُونَ فِيهِ [مِن] لِابتِدَاءِ الغَايَةِ فَتَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَى خَوفاً مِنَ الصَّوَاعِقِ وَيَجُوزُ أَن تَكُونَ مُعَلِّلَةً بِمَعنَى اللامِ كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: (كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخرُجُوا مِنهَا مِن غَمٍّ) [الحج: ﴿٢٢﴾] أَى لِغَمٍّ وَعَلَى كِلَا التَّقدِيرَينِ فَـ[مِنَ الصَّوَاعِقِ] فِي مَحَلِّ نَصبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفعُولٌ لَهُ وَالعَامِلُ فِيهِ: يَجعَلُونَ. وَحَذَرَ المَوتِ: مَفعُولٌ لَهُ أيضاً فَالعَامِلُ فِيهِ: مِنَ الصَّوَاعِقِ فَـ(مِنَ الصَّوَاعِقِ) عِلَّةٌ لِـ(يَجعَلُونَ). مَعلُولٌ لِحَذَرَ المَوتِ لِأَنَّ المَفعُولَ الأَوَّلَ الَّذِي هُوَ [مِنَ الصَّوَاعِقِ] يَصلُحُ جَوَاباً لِقَولِنَا: لِمَ يَجعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم وَالمَفعُولُ الثَّانِي الَّذِي هُوَ [حَذَرَ المَوتِ] يَصلُحُ جَوَاباً لِقَولِنَا: لِمَ يَخَافُونَ مِنَ الصَّوَاعِقِ فَقَد ظَهَرَ ذَلِكَ) (١).

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ٩٣.

﴿٦٠﴾ـ قاعدة: (ما يقع بعد (بين) على نوعين: اسم وجملة والاسم المفرد الذى بعده لا يخلو من أن يكون دالاً على واحد أو أكثر من الواحد فإن كان دالاً على الواحد غير دال على أكثر منه عطف عليه اسم آخر وكان العطف بالواو دون غيرها)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدى فقد قال عن (بين): (فأما ما يقع بعده فهو على ضربين: اسم وجملة. والاسم المفرد الذى بعده لا يخلو من أن يكون دالاً على واحد أو أكثر من الواحد فإن كان دالاً على الواحد غير دال على أكثر منه عطف عليه اسم آخر وكان العطف بالواو دون غيرها من الحروف العاطفة وذلك قولنا: المال بين زيد وعمرو. وإنما كان العطف بالواو لما فيها من معنى الاجتماع ولأن ذلك حقيقتها وأصلها وليس ذلك موجوداً فى شىء غيرها من الحروف العاطفة وفى العطف على الاسم المفرد بعد (بين) يحتاج إلى ما يدل على معنى الاجتماع.

لما قدمنا ذكره فى معنى (بين) فلو عطف فيه على الاسم المفرد بحرف غير الواو لبقيت إضافتها كأنها إلى المفرد.

ألا ترى أنك لو جعلت موضع الواو الفاء لكان -لما فيها من معنى إتباعه الثانى الأول- لا يكون مجتمعاً مع المعطوف عليه وإذا لم يجتمع معه حصلت الإضافة إلى مفرد دال على واحد وإضافتها إلى الواحد ممتنع. والذى يدل على أنه حيث تريد الاجتماع لا يجوز العطف بغير الواو أنك لو قلت: مررت بزيد أخيك وصاحبك وأنت تريد نعته بالأخوة والصحبة جميعاً كان العطف بالواو دون سائر أخواتها إذ كان الغرض أنه مستحق لهما معاً. وكذلك الأفعال التى لا تقع إلا من فاعلين لا يكون العطف فيه لأحد الفاعلين على الآخر إلا بالواو دون غيرها لأنك لو عطفت فيها بغير الواو لصارت كأنها مسندة إلى فاعل واحد وذلك فيها فاسد وذلك نحو الاشتراك والاختصام والاقتتال وما أشبه هذا. وما امتنع من العطف بالفاء فهو من (ثم) أشد امتناعاً إذ كان معناها من معنى الاجتماع أبعد وإلى الافتراق أقرب لما يدل عليه من التراخى والمهلة.

فإن قيل: أليس قال الله تعالى: (ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَينَه) [النور: ﴿٤٣﴾] فأضاف (بين) إلى اسم مفرد قيل: الهاء فيه ضمير يعود إلى اسم يراد به الجمع فجاز إضافة (بين) إليه من حيث جاز إضافته إلى الاسم الذى هذه الهاء عائدة إليه وذلك قوله: (سَحَاباً) ألا ترى أن سحاباً جمع سحابة.

فأما قوله: بيني وبينه مال فمذهب سيبويه فيه أن (بين) الثانى متكرر للتأكيد ومعناه عنده: بيننا. قال: وهو مثل قولهم: أخزى الله الكاذب منّي ومنك وإنما هو: منا وكقول القائل:

فأيّي ما وأَيُّك كان شرّاً ... فَقِيدَ إلى المقَامَةِ لاَ يَرَاهَا

إنما هو فأينا كذلك هاهنا المعنى بيننا وكرر للتأكيد. وأما قوله تعالى: (عَوَان بَينَ ذَلِكَ) فأضاف (بين) إلى ذلك من حيث جاز إضافته إلى القوم وما أشبه ذلك من الأسماء التى تدل على الكثرة وإن كانت مفردة وإنما جاز أن يكون قولنا: (ذلك) يراد به مرة الانفراد ومرة الجمع والكثرة لمشابهته الموصولة كـ(الذى وما) (١).

المبحث الخامس: قواعد فى العطف بالفاء:

﴿٦١﴾قاعدة: (أَصلُ مَعنَى الفَاءِ العَاطِفَةِ هو التَّرتِيبُ وَالتَّعقِيبُ)

﴿٦٢﴾قاعدة: (الفَاءُ فِي عَطفِ الجُمَلِ تُفِيدُ مَعَ التَّرتِيبِ وَالتَّعقِيبِ مَعنَى السَّبَبِيَّةِ غَالِباً)

هاتان القاعدتان مستفادتان من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَظَلَّلنَا عَلَيكُمُ الغَمَامَ وَأَنزَلنَا عَلَيكُمُ المَنَّ وَالسَّلوَى كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقنَاكُم وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُم يَظلِمُونَ) [البقرة: ﴿٥٧﴾] قال: (وَقَولُهُ: وَما ظَلَمُونا قَدَّرَهُ صَاحِبُ «الكَشَّافِ» مَعطُوفاً عَلَى مُقَدَّرٍ أَى فَظَلَمُوا وَقَرَّرَهُ شَارِحُوهُ بِأَنَّ (مَا ظَلَمُونَا) نَفيٌ لِظُلمٍ مُتَعَلِّقٍ بِمَفعُولٍ مُعَيَّنٍ وَهُوَ ضَمِيرُ الجَلَالَةِ وَهَذَا النَّفيُ يُفِيدُ فِي المَقَامِ الخِطَابِيِّ أَنَّ هُنَالِكَ ظُلماً مُتَعَلِّقاً بِغَيرِ هَذَا المَنصُوبِ إذ لَو لَم يَكُنِ الظُّلمُ وَاقِعاً لَنُفِيَ مُطلَقاً بِأَن يُقَالَ: وَمَا ظَلَمُوا وَلَيسَ المَعنَى عَلَيهِ وَأَنَّهُ إِنَّمَا قُدِّرَ فِي «الكَشَّافِ» الفِعلُ المَحذُوفُ مُقتَرِناً بِالفَاءِ لِأَنَّ الفَاءَ فِي عَطفِ الجُمَلِ تُفِيدُ مَعَ التَّرتِيبِ وَالتَّعقِيبِ مَعنَى السَّبَبِيَّةِ غَالِباً فَتَكُونُ الجُملَةُ المَعطُوفَةُ مُتَسَبِّبَةً عَنِ الجُملَةِ المَعطُوفِ عَلَيهَا فَشَبَّهَ وُقُوعَ ظُلمِهِم حِينَ كَفَرُوا النِّعمَةَ عَقِبَ الإِحسَانِ بِتَرَتُّبِ المُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ فِي الحُصُولِ بِلَا رَيثٍ وَبِدُونِ مُرَاقَبَةِ ذَلِكَ الإِحسَانِ حَتَّى كَأَنَّهُم يَأتُونَ بِالظُّلمِ جَزَاءً لِلنِّعمَةِ وَرَمَزَ إِلَى لَفظِ المُشَبَّهِ بِهِ بِرَدِيفِهِ وَهُوَ فَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَقَرِينَةُ ذَلِكَ مَا يَعلَمُهُ السَّامِعُ مِن أَنَّ الظُّلمَ لَا

---

(١) ـ التفسير البسيط للواحدى ﴿٣﴾: ﴿٢٤﴾.

يَصلُحُ لِأَن يَكُونَ مُسَبَّباً عَنِ الإِنعَامِ عَلَى حَدِّ قَولِكَ أَحسَنتُ إِلَى فُلَانٍ فَأَسَاءَ إِلَيَّ وَقَولُهُ تَعَالَى: (وَتَجعَلُونَ رِزقَكُم أَنَّكُم تُكَذِّبُونَ) [الوَاقِعَة: ٨٢] أَى تَجعَلُونَ شُكرَ رِزقِكُم أَنَّكُم تُكَذِّبُونَ. فَالفَاءُ مَجَازٌ لِغَيرِ التَّرَتُّبِ عَلَى أُسلُوبِ قَولِكَ: أَنعَمتُ عَلَيهِ فَكَفَرَ.

وَلَكَ أَن تَقُولَ إِنَّ أَصلَ مَعنَى الفَاءِ العَاطِفَةِ التَّرتِيبُ وَالتَّعقِيبُ لَا غَيرَ وَهُوَ المَعنَى المُلَازِمُ لَهَا فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِ استِعمَالِهَا فَإِنَّ الِاطِّرَادَ مِن عَلَامَاتِ الحَقِيقَةِ. وَأَمَّا التَّرَتُّبُ أَيِ السَّبَبِيَّةُ فَأَمرٌ عَارِض لَهَا فهومن المَجَازِ أَو مِن مُستَتبَعَاتِ التَّرَاكِيبِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُوجَدُ تَارَةً وَيَتَخَلَّفُ أُخرَى فَإِنَّهُ مَفقُودٌ فِي عَطفِ المُفرَدَاتِ نَحوَ جَاءَ زَيدٌ فَعَمرٌو وَفِي كَثِيرٍ مِن عَطفِ الجُمَلِ نَحوَ قَولِهِ تَعَالَى: (لَقَد كُنتَ فِي غَفلَةٍ مِن هَذَا فَكَشَفنا عَنكَ غِطاءَكَ) [ق: ٢٢] فَلِذَلِكَ كَانَ مَعنَى السَّبَبِيَّةِ حَيثُمَا استُفِيدَ مُحتَاجاً إِلَى القَرَائِنِ فَإِن لَم تَتَطَلَّب لَهُ عَلَاقَةً قُلتَ هُوَ مِن مُستَتبَعَاتِ تَرَاكِيبٍ بِقَرِينَةِ المَقَامِ وَإِن تَطَلَّبتَ لَهُ عَلَاقَةً -وَهِيَ لَا تَعُوزُكَ- قُلتَ هُوَ مَجَازٌ لِأَنَّ أَكثَرَ الأُمُورِ الحَاصِلَةِ عَقِبَ غَيرِهَا يَكُونُ مُوجِبُ التَّعقِيبِ فِيهَا هُوَ السَّبَبِيَّةَ وَلَو عُرفاً وَلَوِ ادِّعَاءً فَلَيسَ خُرُوجُ الفَاءِ عَنِ التَّرَتُّبِ هُوَ المَجَازَ بَلِ الأَمرُ بِالعَكسِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَقِيقَةَ الفَاءِ العَاطِفَةِ هُوَ التَّرتِيبُ وَالتَّعقِيبُ فَقَط أَنَّ بَعضَ البَيَانِيِّينَ جَعَلُوا قَولَهُ تَعَالَى: (فَالتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوّاً) [القَصَص: ٨] اللامُ فِيهِ مُستَعَارَةٌ لِمَعنَى فَاءِ التَّعقِيبِ أَى فَكَانَ لَهُم عَدُوّاً فَجَعَلُوا الفَاءَ حَقِيقَةً فِي التَّعقِيبِ وَلَو كَانَت لِلتَّرتِيبِ لَسَاوَتِ اللامَ فَلَم تَستَقِمِ الِاستِعَارَةُ فَيَكُونُ الوَجهُ الحَامِلُ لِلزَّمَخشَرِيِّ عَلَى تَقدِيرِ المَحذُوفِ مُقتَرِناً بِالفَاءِ هُوَ أَنَّهُ رَأَى عَطفَ الظُّلمِ عَلَى وَظَلَّلنا عَلَيكُمُ الغَمامَ وَمَا بَعدَهُ بِالوَاوِ وَلَا يَحسُنُ لِعَدَمِ الجِهَةِ الجَامِعَةِ بَينَ الِامتِنَانِ وَالذَّمِّ وَالمُنَاسَبَةُ شَرطٌ فِي قَبُولِ الوَصلِ بِالوَاوِ بِخِلَافِ العَطفِ بِالفَاءِ فَتَعَيَّنَ إِمَّا تَقدِيرُ ظَلَمُوا مُستَأنَفاً بِدُونِ عَطفٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيسَ هُنَالِكَ مَعنًى عَلَى الِاستِئنَافِ وَإِمَّا رَبطُ ظَلَمُوا بِعَاطِفٍ سِوَى الوَاوِ وَلَيسَ يَصلُحُ هُنَا غَيرُ الفَاءِ لِأَنَّ المَعطُوفَ حَصَلَ عَقِبَ المَعطُوفِ عَلَيهِ فَكَانَ ذَلِكَ التَّعَاقُبُ فِي الخَارِجِ مُغنِياً عَنِ الجِهَةِ الجَامِعَةِ وَلِذَلِكَ كَانَتِ الفَاءُ لَا تَستَدعِي قُوَّةَ مُنَاسَبَةٍ كَمُنَاسَبَةِ الوَاوِ وَلَكِن مُنَاسِبَةً فِي الخَيَالِ فَقَط وَقَد وُجِدَت هُنَا لِأَنَّ كَونَ المَعطُوفِ حَصَلَ فِي الخَارِجِ عَقِبَ المَعطُوفِ عَلَيهِ مِمَّا يَجعَلُهُ حَاضِراً فِي خَيَالِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ عَنِ المَعطُوفِ عَلَيهِ وَأَمَّا قُبحُ نَحوِ قَولِكَ جَاءَ زَيدٌ فَصَاحَ الدِّيكُ فَلِقِلَّةِ جَدوَى هَذَا الخَبَرِ أَلَا تَرَاهُ يَصِيرُ حَسَناً لَو أَرَدتَ بِقَولِكَ فَصَاحَ الدِّيكُ مَعنَى التَّوقِيتِ بِالفَجرِ فَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَم يَكُن طَرِيقٌ لِرَبطِ الظُّلمِ المُقَدَّرِ بِالفِعلَينِ قَبلَهُ إِلَّا الفَاءُ.

وَفِي ذَلِكَ الإِخبَارِ وَالرَّبطِ وَالتَّصَدّى لِبَيَانِهِ- مَعَ غَرَابَةِ هَذَا التَّعقِيبِ- تَعرِيضٌ بِمَذَمَّتِهِم إِذ قَابَلُوا الإِحسَانَ بِالكُفرَانِ وَفِيهِ تَعرِيضٌ بِغَبَاوَتِهِم إِذ صَدَفُوا عَنِ الشُّكرِ كَأَنَّهُم يَنكُونَ بِالمُنعِمِ وَهُم إِنَّمَا يُوقِعُونَ النِّكَايَةَ بِأَنفُسِهِم هَذَا تَفصِيلُ مَا يُقَالُ عَلَى تَقدِيرِ صَاحِبِ «الكَشَّافِ»)[1].

٦٣ـ قاعدة: (قَد تَأتِي الفَاءُ للدلالَةِ عَلَى التَّفَاوُتِ بَينَ رُتبَتَينِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال عن الفاء: (وَتَجِيءُ لِتَفَاوُتِ مَا بَينَ رُتبَتَينِ كَقَولِهِ: (وَالصَّافَّاتِ صَفاً فَالزَّاجِراتِ زَجْراً فَالتَّالِياتِ ذِكْراً) [الصافات: ١ـ ٣] تحتمل الفاء فيه تفاوت رُتبَةِ الصَّفِّ مِنَ الزَّجرِ وَرُتبَةِ الزَّجرِ مِنَ التِّلَاوَةِ وَيُحتَمَلُ تَفَاوُتُ رُتبَةِ الجِنسِ الصَّافِّ مِن رُتبَةِ الجِنسِ الزَّاجِرِ بِالنِّسبَةِ إِلَى صَفِّهِم وَزَجرِهِم وَرُتبَةِ الجِنسِ الزَّاجِرِ مِنَ الجِنسِ التَّالِي بِالنِّسبَةِ إِلَى زَجرِهِ وَتِلَاوَتِهِ.

وَقَالَ الزَّمَخشَرِيُّ: لِلفَاءِ مَعَ الصِّفَاتِ ثَلَاثَةُ أَحوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى ترتيب معانيها فى الوجود كقوله:

يا لهف زَيَّابَةَ لِلحَارِثِ فَالـ ... صَّابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ

أَيِ الَّذِى أَصبَحَ فَغَنِمَ فَآبَ

الثَّانِي: أَن تَدُلَّ عَلَى تَرتِيبِهَا فِي التَّفَاوُتِ مِن بَعضِ الوُجُوهِ نَحوَ قَولِكَ خُذِ الأَكمَلَ فَالأَفضَلَ وَاعمَلِ الأَحسَنَ فَالأَجمَلَ.

الثَّالِثُ: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَرتِيبِ مَوصُوفَاتِهَا فَإِنَّهَا فِي ذَلِكَ نَحوُ رَحِمَ اللهُ المُحَلِّقِينَ فَالمُقَصِّرِينَ)[2].

([1]) ـ التحرير والتنوير ١: ٥١.

([2]) ـ البرهان فى علوم القرآن ٤: ٢٩.

٦٤ـ قاعدة: (العطفُ بالفَاءِ يُفيدَ تَسَبُّبَ مَجمُوعِ الصِّفَتَينِ فِي الحُكمِ المَقصُودِ مِنَ الكَلَامِ وَذَلِكَ شَأنُهَا فِي عَطفِ الصِّفَاتِ إِذَا كَانَ مَوصُوفُهَا وَاحِداً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (أَرَأَيتَ الَّذِى يُكَذِّبُ بِالدِّينِ. فَذَلِكَ الَّذِى يَدُعُّ اليَتِيمَ. وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ المِسكِينِ) [الماعون: ١ـ ٣] قال: (وَالفَاءُ لِعَطفِ الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الأُولَى لِإِفَادَةِ تَسَبُّبِ مَجمُوعِ الصِّفَتَينِ فِي الحُكمِ المَقصُودِ مِنَ الكَلَامِ وَذَلِكَ شَأنُهَا فِي عَطفِ الصِّفَاتِ إِذَا كَانَ مَوصُوفُهَا وَاحِداً مِثلَ قَولِهِ تَعَالَى: (وَالصَّافَّاتِ صَفّاً فَالزَّاجِرَاتِ زَجراً فَالتَّالِيَاتِ ذِكراً) [الصافات: ١- ٣].

فَمَعنَى الآيَةِ عَطفُ صِفَتَي: دَعِّ اليَتِيمِ وَعَدَمِ إِطعَامِ المِسكِينِ عَلَى جَزمِ التَّكذِيبِ بِالدِّينِ. وَهَذَا يُفِيدُ تَشوِيهَ إِنكَارِ البَعثِ بِمَا يَنشَأُ عَن إِنكَارِهِ مِنَ المَذَامِّ وَمِن مُخَالَفَةٍ لِلحَقِّ وَمُنَافِياً لِمَا تَقتَضِيهِ الحِكمَةُ مِنَ التَّكلِيفِ وَفِي ذَلِكَ كِنَايَةٌ عَن تَحذِيرِ المُسلِمِينَ مِنَ الِاقتِرَابِ مِن إِحدَى هَاتَينِ الصِّفَتَينِ بِأَنَّهُمَا مِن صِفَاتِ الَّذِينَ لَا يُؤمِنُونَ بِالجَزَاءِ.

وَجِيءَ فِي يُكَذِّبُ ويَدُعُّ ويَحُضُّ بِصِيغَةِ المُضَارِعِ لِإِفَادَةِ تَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنهُ وَدَوَامِهِ) (١).

٦٥ـ قاعدة: (العَطفُ بِالفَاءِ قد يَدُلُّ عَلَى المُجَازَاةِ والمُقَابَلَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الأخفش والرازى وأبو جعفر الغرناطى فعند قوله تعالى: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَالَهُم بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم وَلَا خَوفٌ عَلَيهِم) [البقرة: ٢٧٤] قال الأخفش: (فجعل الخبر بالفاء إذ كان الاسم "الذى" وصلته فعل لأنه فى معنى "مَن". و"مَن" يكون جوابها بالفاء فى المجازاة لأن معناها: "من ينفق ماله فله كذا". وقال (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُم كُفَّارٌ فَلَن يَغفِرَ اللهُ لَهُم) وقال (وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فَلَن يُضِلَّ أَعمَالَهُم) وهذا فى القرآن والكلام كثير ومثله "الذى يأتينا فله درهم") (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ٤٥٦.

(٢) ـ معانى القرآن للأخفش ١: ٢٠٣.

وعند قوله سبحانه: (وَمَآ أَصَابَكُم يَومَ التَقَى الجَمعَانِ فَبِإِذنِ اللهِ) [آل عمران: ١٦٦] قال: (فجعل الخبر بالفاء لأَنَّ (ما) بمنزلة "الذى" وهو فى معنى "مَن" و"مَن" تكون فى المجازاة ويكون جوابها بالفاء) (١).

وعند قوله عز وجل: (يَومَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوراً. وَتَسِيرُ الجِبَالُ سَيراً. فَوَيلٌ) [الطور: ٩ـ ١١] قال: (دخلت الفاء لأنه فى معنى: إذا كان كذا وكذا فأشبه المجازاة لأن المجازاة يكون خبرها بالفاء) (٢).

وعند قوله تعالى: (إِذ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِى قُلُوبِهِمُ الحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الجاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلى رَسُولِهِ وَعَلَى المُؤمِنِينَ وَالزَمَهُم كَلِمَةَ التَّقوى وَكانُوا أَحَقَّ بِها وَأَهلَها وَكانَ اللهُ بِكُلِّ شَىءٍ عَلِيماً) [الفتح: ٢٦] قال الرازى: (قَولُهُ فَأَنزَلَ بِالفَاءِ لَا بِالوَاوِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ كَالمُقَابَلَةِ تَقُولُ: أَكرَمَنِى فَأَكرَمتُهُ لِلمُجَازَاةِ وَالمُقَابَلَةِ وَلَو قُلتَ: أَكرَمَنِى وَأَكرَمتُهُ لَا يُنبِئُ عَن ذَلِكَ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ فِيهِ لَطِيفَةٌ: وَهِىَ أَنَّ عِندَ اشتِدَادِ غَضَبِ أَحَدِ العَدُوَّينِ فَالعَدُوُّ الآخَرُ إِمَّا أَن يَكُونَ ضَعِيفاً أَو قَوِيّاً فَإِن كَانَ ضَعِيفاً يَنهَزِمُ وَيَنقَهِرُ وَإِن كَانَ قَوِيّاً فَيُورِثُ غَضَبُهُ فِيهِ غَضَباً وَهَذَا سَبَبُ قِيَامِ الفِتَنِ وَالقِتَالِ فَقَالَ فِى نَفسِ الحَرَكَةِ عِندَ حَرَكَتِهِم مَا أَقدَمنَا وَمَا انهَزَمنَا وَقَولُهُ تَعَالَى: فَأَنزَلَ اللهُ بِالفَاءِ يَدُلُّ تَعَلُّقُ الإِنزالِ بِالفَاءِ عَلَى تَرتِيبِهِ عَلَى شَىءٍ نَقُولُ فِيهِ وَجهَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرنَا مِن أَنَّ إِذ ظَرفٌ كَأَنَّهُ قَالَ: أَحسَنَ اللهُ إِذ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقَولُهُ فَأَنزَلَ تَفسِيرٌ لِذَلِكَ الإِحسَانِ كَمَا يُقَالُ: أَكرَمَنِى فَأَعطَانِى لِتَفسِيرِ الإِكرَامِ.

وَثَانِيهِمَا: أَن تَكُونَ الفَاءُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ تَعَلُّقَ إِنزَالِ السَّكِينَةِ بِجَعلِهِمُ الحَمِيَّةَ فِى قُلُوبِهِم عَلَى مَعنَى المُقَابَلَةِ تَقُولُ أَكرَمَنِى فَأَثنَيتُ عَلَيهِ وَيَجُوزُ أَن يَكُونَا فِعلَينِ وَاقِعَينِ مِن غَيرِ مُقَابَلَةٍ كَمَا تَقُولُ جَاءَنِى زَيدٌ وَخَرَجَ عَمرٌو وَهُوَ هُنَا كَذَلِكَ لِأَنَّهُم لَمَّا جَعَلُوا فِى قُلُوبِهِمُ الحَمِيَّةَ فَالمُسلِمُونَ عَلَى مَجرَى العَادَةِ لَو نَظَرتَ إِلَيهِم لَزِمَ أَن يُوجَدَ مِنهُم أَحَدُ الأَمرَينِ: إِمَّا إِقدَامٌ وَإِمَّا انهِزَامٌ لِأَنَّ أَحَدَ العَدُوَّينِ إِذَا اشتَدَّ غَضَبُهُ فَالعَدُوُّ الآخَرُ إِن كَانَ مِثلَهُ فِى القُوَّةِ يَغضَبُ أيضاً وَهَذَا يُثِيرُ الفِتَنَ وَإِن كَانَ أَضعَفَ مِنهُ يَنهَزِمُ أَو يَنقَادُ لَهُ فَاللهُ تَعَالَى أَنزَلَ فِى مُقَابَلَةِ حَمِيَّةِ

---

(١) ـ معانى القرآن للأخفش ١: ٢٣٩.

(٢) ـ معانى القرآن للأخفش ٢: ٥٥٣.

الكَافِرِينَ عَلَى المُؤمِنِينَ سَكِينَتَهُ حَتَّى لَم يَغضَبُوا وَلَم يَنهَزِمُوا بَل يَصبِرُوا وَهُوَ بَعِيدٌ فِي العَادَةِ فَهُوَ مِن فَضلِ اللهِ تَعَالَى) (١).

أبو جعفر الغرناطى: (ما وجه قوله فى الأعراف: "وما كان جواب قومه " منسوقاً بالواو وفى النمل والعنكبوت: "فما كان جواب قومه " بالفاء مع أن القصة واحدة فلا فرق بين الجوابين

والجواب أنه حيث يراد مع ما سببية أو ما يشبه معنى المجازاة وكان الكلام المجاوب بصريح الفعل إذ هو أوضح إحرازاً لهذا المعنى فحيث يجىء هذا فالوجه والأولى أن يترتب الجواب بالفاء وسواء تسبب عن الأول أو أقيم مقام ما تسبب عن الأول. مثال الجارى على طريقة السببية قوله تعالى: (سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسى) [الْأَعْلَى: ٦] وقوله: (فَآمَنُوا فَمَتَّعْناهُمْ إِلى حِينٍ) [الصافات: ١٤٨] وقوله: (فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْناهُ) [الأعراف: ٦٤] وهذا كثير.

ومثال الثانى: (وَنُخَوِّفُهُمْ فَما يَزِيدُهُمْ إِلَاّ طُغْياناً كَبِيراً) [الإسراء: ٦٠] وقوله: (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيما إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصاراً وَأَفْئِدَةً فَما أَغْنى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلا أَبْصارُهُمْ وَلا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ) [الأحقاف: ٢٦].

ولما تقدم فى سورة النمل [٥٤] قوله تعالى: (أَتَأْتُونَ الْفاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ) أى وقد منحتم بصائر للفه والاعتبار أو أبصارا لإدراك الأشياء وإحراز الحياء المانع من مواقعة العار.

فما أثمر أنس ذلك لكم إلا التعامى عن رشادكم وتمادى عنادكم فختام الآيتين بقوله: (وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ) [النمل: ٥٤] وقوله: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) [النمل: ٥٥] فالجملة الفعلية فى خبر المبتدأ فى الأول وفى الصفة الموطئة للخبر فى الثانية مسوغ لتقدير معنى السببية لذلك من الواو فى سورة الأعراف إذ الختم فى الآيتين قبل آية الجواب بالجمل الاسمية: (مَا سَبَقَكُمْ بِها مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعالَمِينَ) [الأعراف: ٨٠] (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ) [الأعراف: ٨١] فليس هذا فى تقدير السببية كالأول فالجواب هنا بالواو وحسن مع جواز الفاء والجواب بالفاء حيث تقدم أقوى لمكان الفعل وكون المعنى عليه فورد على ما يقويه السياق ويشهد له المعنى.

وأما آية العنكبوت [٢٩] فقد تقدم فيها أيضاً قوله تعالى: (أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نادِيكُمُ الْمُنْكَرَ) فهذه جملة فعلية وتقدير معنى السببية فيها

(١) ـ مفاتيح الغيب ٢٨: ٨٤.

كآية النمل فالجواب فيها بالفاء كما فى آية النمل أولى وأجرى مع المعنى وما يعطيه السياق وجاء كل ذلك على ما يناسب والله أعلم) [1].

٦٦ـ قاعدة: (تَنفَرِدُ الفَاءُ مِن بَينِ سَائِرِ حُرُوفِ العَطفِ بِتَسوِيغِ الِاكتِفَاءِ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ فِيمَا تَضَمَّنَ جُملَتَينِ مِن صِلَةٍ أَو صِفَةٍ أَو خبر)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان فعند قوله عز وجل: (فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نادِمِينَ) [المائدة: ٥٢] قال: (وَاتَّفَقَ الحَوفِيُّ وَأَبُو البَقَاءِ عَلَى أَنَّ قَولَهُ: (فَيُصبِحُوا) مَعطُوفٌ عَلَى قَولِهِ: (أَن يَأتِيَ) وهو الظاهر ومحور ذَلِكَ هُوَ الفَاءُ لِأَنَّ فِيهَا مَعنَى التَّسَبُّبِ فَصَارَ نَظِيرَ الَّذِي يَطِيرُ فَيَغضَبُ زَيدٌ الذُّبَابُ فَلَو كَانَ العَطفُ بِغَيرِ الفَاءِ لَم يَصِحَّ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ مَعطُوفاً عَلَى أَن يَأتِيَ خَبَرٌ لِعَسَى وَهُوَ خَبَرٌ عَنِ اللهِ تَعَالَى وَالمَعطُوفُ عَلَى الخَبَرِ خَبَرٌ فَيَلزَمُ أَن يَكُونَ فِيهِ رَابِطٌ إِن كَانَ مِمَّا يُحتَاجُ إِلَى الرَّابِطِ وَلَا رَابِطَ هُنَا فَلَا يَجُوزُ العَطفُ. لَكِنَّ الفَاءَ انفَرَدَت مِن بَينِ سَائِرِ حُرُوفِ العَطفِ بِتَسوِيغِ الِاكتِفَاءِ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ فِيمَا تَضَمَّنَ جُملَتَينِ مِن صِلَةٍ كَمَا مَثَّلَهُ أَو صِفَةٍ نَحوَ مَرَرتُ بِرَجُلٍ يَبكِي فَيَضحَكُ عَمرٌو أَو خبر نَحوَ زَيدٌ يَقُومُ فَيَقعُدُ بِشرٌ. وَجَوَّزَ أَن لَا يَكُونُ مَعطُوفاً عَلَى أَن يَأتِيَ وَلَكِنَّهُ مَنصُوبٌ بِإِضمَارِ أَن بَعدَ الفَاءِ فِي جَوَابِ التَّمَنِّي إِذ عَسَى تَمَنٍّ وَتَرَجٍّ فِي حَقِّ البَشَرِ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ) [2].

([1]) ـ ملاك التأويل ①: ٢٦٠.

([2]) ـ البحر المحيط ④: ٣٢٩.

٦٧ـ قاعدة: (ذِكرُ فَاءِ التَّعقِيبِ قبل «إِنَّ» يدل على عَدَمِ إِرَادَةِ التَّعلِيلِ لِأَنَّهُ لَو أُرِيدَ التَّعلِيلُ لَكَانَت «إِنَّ» مُغنِيَةً غَنَاءَ الفَاء)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور عندما تُذكَر فاء التعقيب قبل إنَّ فهذا يدل على أنَّ التعليل غير مقصود كما فى قوله تعالى: (وَإِذ قُلتُم يَا مُوسَى لَن نَصبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادعُ لَنَا رَبَّكَ يُخرِج لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرضُ مِن بَقلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَستَبدِلُونَ الَّذِى هُوَ أَدنَى بِالَّذِى هُوَ خَيرٌ اهبِطُوا مِصراً فَإِنَّ لَكُم مَا سَأَلتُم) [البقرة: ٦١] قال ابن عاشور: (وَقَولُهُ: (فَإِنَّ لَكُم مَا سَأَلتُم) الظَّاهِرُ أَنَّ الفَاءَ لِلتَّعقِيبِ عطفت جملَة: (فَإِنَّ لَكُم مَا سألتم) عَلَى جُملَةِ: (اهبِطُوا) لِلدِّلَالَةِ عَلَى حُصُولِ سُؤلِهِم بِمُجَرَّدِ هُبُوطِهِم مِصرَ أَو لَيسَت مُفِيدَةً لِلتَّعلِيلِ إِذ لَيسَ الأَمرُ بِالهُبُوطِ بِمُحتَاجٍ إِلَى التَّعلِيلِ بِمِثلِ مَضمُونِ هَذِهِ الجُملَةِ لِظُهُورِ المَقصُودِ مِن قَولِهِ: (اهبِطُوا مِصراً) وَلِأَنَّهُ لَيسَ بِمَقَامِ تَرغِيبٍ فِى هَذَا الهُبُوطِ حَتَّى يُشَجِّعَ المَأمُورَ بِتَعلِيلِ الأَمرِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ عَدَمَ إِرَادَةِ التَّعلِيلِ هُوَ الدَّاعِى إِلَى ذِكرِ فَاءِ التَّعقِيبِ لِأَنَّهُ لَو أُرِيدَ التَّعلِيلُ لَكَانَت إِنَّ مُغنِيَةً غَنَاءَ الفَاءِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيخُ عَبدُ القَاهِرِ فِى «دَلَائِلِ الإِعجَازِ» فِى الفَصلِ الخَامِسِ وَالفَصلِ الحَادِىَ عَشَرَ مِن فُصُولٍ شَتَّى فِى النَّظمِ إِذ يَقُولُ: وَاعلَم أَنَّ مِن شَأنِ إِنَّ إِذَا جَاءَت عَلَى هَذَا الوَجه أَى الَّذِى فِى قَولِ بَشَّارٍ:

بَكِّرَا صَاحِبَىَّ قَبلَ الهَجِيرِ ... إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِى التَّبكِيرِ

أَن تُغنِىَ غَنَاءَ الفَاءِ العَاطِفَةِ مَثَلاً وَأَن تُفِيدَ مِن رَبطِ الجُملَةِ بِمَا قَبلَهَا أَمراً عَجِيباً فَأَنتَ تَرَى الكَلَامَ بِهَا مُستَأنَفاً غَيرَ مُستَأنَفٍ مَقطُوعاً مَوصُولاً مَعاً- وَقَالَ- إِنَّكَ تَرَى الجُملَةَ إِذَا دَخَلَت إِنَّ تَرتَبِطُ بِمَا قَبلَهَا وَتَأتَلِفُ مَعَهُ حَتَّى كَأَنَّ الكَلَامَينِ أُفرِغَا إِفرَاغاً وَاحِداً حَتَّى إِذَا أُسقِطَت إِنَّ رَأَيتَ الثَّانِىَ مِنهُمَا قَد نَبَا عَنِ الأَوَّلِ وَتَجَافَى مَعنَاهُ عَن مَعنَاهُ حَتَّى تَجِىءَ بِالفَاءِ فَتَقُولُ مَثَلاً:

بَكِّرَا صَاحِبَىَّ قبل الهجير ... إِن ذَاكَ النجاح فِى التَّبكِيرِ

ثُمَّ لَا تَرَى الفَاءَ تُعِيدُ الجُملَتَينِ إِلَى مَا كَانَتَا عَلَيهِ مِنَ الألفَةِ وَهَذَا الضَّربُ كَثِيرٌ فِى التَّنزِيلِ جِدّاً مِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم إِنَّ زَلزَلَةَ السَّاعَةِ شَىءٌ عَظِيمٌ) [الحَج: ١] وَقَولُهُ: (يَا بُنَىَّ أَقِمِ الصَّلاةَ) إِلَى قَولِهِ: (إِنَّ ذَلِكَ مِن عَزمِ الأُمُورِ) [لُقمَان: ١٧] وَقَالَ: (وَصَلِّ عَلَيهِم إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُم) [التَّوبَة: ١٠٣] إِلَخ. فَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيخِ أَنَّ وُجُودَ

إِنَّ فِي الجُملَةِ المَقصُودُ مِنهَا التَّعلِيلُ وَالرَّبطُ مُغنٍ عَنِ الإِتيَانِ بِالفَاءِ وَأَنَّ الإِتيَانَ بِالفَاءِ حِينَئِذٍ لَا يُنَاسِبُ الكَلَامَ البَلِيغَ إِذ هُوَ كَالجَمعِ بَينَ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ عَنهُ فَإِذَا وَجَدنَا الفَاءَ مَعَ إِنَّ عَلِمنَا أَنَّ الفَاءَ لِمُجَرَّدِ العَطفِ وَإِنَّ لِإِرَادَةِ التَّعلِيلِ وَالرَّبطِ بَينَ الجُملَتَينِ المُتَعَاطِفَتَينِ بِأَكثَرَ مِن مَعنَى التَّعقِيبِ. وَيُستَخلَصُ مِن ذَلِكَ أَنَّ مَوَاقِعَ التَّعلِيلِ هِيَ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا مَعنَاهُ بَينَ مَضمُونِ الجُملَتَينِ كَالأَمثِلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا) (١).

وإذا كان المقصود من الكلام هو التعليل لم يُعطَف كما فى قوله تعالى: (وَإِذ أَخَذنَا مِيثَاقَكُم وَرَفَعنَا فَوقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَينَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ) [البقرة: ٦٣]

(وَجُملَةُ: (لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ) عِلَّةٌ لِلأَمرِ بِقَولِهِ: (خُذُوا مَا آتَينَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذكُرُوا مَا فِيهِ) وَلِذَلِكَ فُصِلَت بِدُونِ عَطفٍ) (٢).

٦٨ـ قاعدة (العَطفُ بِالفَاءِ يَستَدعِي مَزِيدَ الِاتِّصَالِ بَينَ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ لِمَا فِي مَعنَى الفَاءِ مِنَ التَّفرِيعِ وَالتَّسَبُّبِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيهِ اللَيلُ رَأَى كَوكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الآفِلِينَ) [الأنعام: ٧٦] قال: (فَلَمَّا جَنَّ تَفرِيعٌ عَلَى قَولِهِ: وَكَذَلِكَ (نُرِي إِبرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ) [الأَنعَام: ٧٥] بِقَرِينَةِ قَولِهِ: (رَأَى كَوكَباً) فَإِنَّ الكَوكَبَ مِن مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَقَولِهِ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ (نُرِي إِبرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ) [الأَنعَام: ٧٥] فَهَذِهِ الرُّؤيَةُ الخَاصَّةُ الَّتِي اهتَدَى بِهَا إِلَى طَرِيقٍ عَجِيبٍ فِيهِ إِبكَاتٌ لِقَومِهِ مَلجِئٌ إِيَّاهُم لِلِاعتِرَافِ بِفَسَادِ مُعتَقَدِهِم هِيَ فَرعٌ مِن تِلكَ الإِرَاءَةِ الَّتِي عَمَّت مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ لِأَنَّ العَطفَ بِالفَاءِ يَستَدعِي مَزِيدَ الِاتِّصَالِ بَينَ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ لِمَا فِي مَعنَى الفَاءِ مِنَ التَّفرِيعِ وَالتَّسَبُّبِ) (٣).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٥٥٩.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١: ٦٥٢.

(٣) ـ التحرير والتنوير ٧: ٣٦٧.

٦٩ـ قاعدة: (الفَاءُ لَا تُعَدُّ فَاءً فَصِيحَةً إِلَّا إِذَا لَم يَستَقِم عَطفُ مَا بَعدَهَا عَلَى مَا قَبلَهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (وَإِذِ استَسقَى مُوسَى لِقَومِهِ فَقُلنَا اضرِب بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانفَجَرَت مِنهُ اثنَتَا عَشرَةَ عَيناً قَد عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشرَبَهُم كُلُوا وَاشرَبُوا مِن رِزقِ اللهِ وَلَا تَعثَوا فِي الأَرضِ مُفسِدِينَ) [البقرة: ٦٠] قال: (وَالفَاءُ فِي قَولِهِ: (فَانفَجَرَت) قَالُوا هِيَ فَاءُ الفَصِيحَةِ وَمَعنَى فَاءِ الفَصِيحَةِ أَنَّهَا الفَاءُ العَاطِفَةُ إِذ لَم يَصلُحِ المَذكُورُ بَعدَهَا لِأَن يَكُونَ مَعطُوفاً عَلَى المَذكُورِ قَبلَهَا فَيَتَعَيَّنُ تَقدِيرُ مَعطُوفٍ آخَرَ بَينَهُمَا يَكُونُ مَا بَعدَ الفَاءِ مَعطُوفاً عَلَيهِ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ السَّكَّاكِيِّ فِيهَا وَهِيَ المُثلَى. وَقِيل: إِنَّهَا الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَحذُوفٍ قَبلَهَا فَإِن كَانَ شَرطاً فَالفَاءُ فَاءُ الجَوَابِ وَإِن كَانَ مُفرَداً فَالفَاءُ عَاطِفَةٌ وَيَشمَلُهَا اسمُ فَاءِ الفَصِيحَةِ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الجُمهُورِ عَلَى الوَجهَينِ فَتَسمِيَتُهَا بِالفَصِيحَةِ لِأَنَّهَا أَفصَحَت عَن مَحذُوفٍ وَالتَّقدِيرُ فِي مِثلِ هَذَا فَضَرَبَ فَانفَجَرَت وَفِي مِثلِ قَولِ عَبَّاسِ بن الأَحنَفِ:

قَالُوا خُرَاسَانُ أَقصَى مَا يُرَادُ بِنَا ... ثُمَّ القُفُولُ فَقَد جِئنَا خُرَاسَانَا

أَي إِن كَانَ القُفُولُ بَعدَ الوُصُولِ إِلَى خُرَاسَانَ فَقَد جِئنَا خُرَاسَانَ أَي فَلنَقفِل فَقَد جِئنَا.

وَعِندِي أَنَّ الفَاءَ لَا تُعَدُّ فَاءً فَصِيحَةً إِلَّا إِذَا لَم يَستَقِم عَطفُ مَا بَعدَهَا عَلَى مَا قَبلَهَا فَإِذَا استَقَامَ فَهِيَ الفَاءُ العَاطِفَةُ وَالحَذفُ إِيجَازٌ وَتَقدِيرُ المَحذُوفِ لِبَيَانِ المَعنَى وَذَلِكَ لِأَنَّ الِانفِجَارَ مُتَرَتِّبٌ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى لِمُوسَى: (اضرِب بِعَصَاكَ الحَجَرَ) لِظُهُورِ أَنَّ مُوسَى لَيسَ مِمَّن يُشَكُّ فِي امتِثَالِهِ بَل وَلِظُهُورِ أَنَّ كُلَّ سَائِلٍ أَمراً إِذَا قِيلَ لَهُ: افعَل كَذَا أَن يَعلَمَ أَنَّ مَا أُمِرَ بِهِ هُوَ الَّذِي فِيهِ جَوَابُهُ كَمَا يَقُولُ لَكَ التِّلمِيذُ مَا حُكمُ كَذَا فَتَقُولُ افتَح كِتَابَ «الرِّسَالَةِ» فِي بَابِ كَذَا وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى الآتِي: (اهبِطُوا مِصراً) [البَقَرَة: ٦١]) (١).

وعند قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفعَلُونَ) [البقرة: ٧١] قال: (عَطَفَتِ الفَاءُ جُملَةَ فَذَبَحُوها عَلَى مُقَدَّرٍ مَعلُومٍ وَهُوَ فَوَجَدُوهَا أَو فَظَفِرُوا بِهَا أَو نَحوِ ذَلِكَ وَهَذَا مِن إِيجَازِ الحَذفِ الِاقتِصَارِيِّ وَلَمَّا نَابَ المَعطُوفُ فِي المَوقِعِ عَنِ المَعطُوفِ عَلَيهِ صَحَّ أَن نَقُولَ الفَاءُ فِيهِ لِلفَصِيحَةِ لِأَنَّهَا وَقَعَت مَوقِعَ جُملَةٍ مَحذُوفَةٍ فِيهَا فَاءٌ لِلفَصِيحَةِ وَلَكَ أَن تَقُولَ: إِنَّ فَاءَ الفَصِيحَةِ مَا أَفصَحَت عَن مُقَدَّرٍ مُطلَقاً) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٨٥٨.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١: ٩٥٦.

وقال الأستاذ محى الدين درويش: (الفاء الفصيحة: وقد تحذف الفاء مع المعطوف بها إذا أمن اللبس وكذلك الواو فمن حذف الفاء قوله تعالى: (فَتُوبُوا إِلى بارِيكُم فَاقتُلُوا أَنفُسَكُم ذلِكُم خَيرٌ لَكُم عِندَ بارِيكُم فَتابَ عَلَيكُم) [البقرة: ٥٤] التقدير فامتثلتم فتاب عليكم وقوله تعالى: (فَمَن كانَ مِنكُم مَرِيضاً أَو عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِن أَيَّامٍ أُخَرَ) [البقرة: ١٨٤] معناه فأفطر فعليه عدة وهذه العاطفة على الجواب المحذوف يسميها أرباب المعانى «الفاء الفصيحة» قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى: (وَلَقَد آتَينا داوُدَ وَسُلَيمانَ عِلماً وَقالَا الحَمدُ لِلَّهِ) [النمل: ١٥] تقديره فعملا به وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة وقالا الحمد لله.

وقال صاحب المفتاح: «هو إخبار عما صنع بهما وعما قالاه كأنه قيل: نحن فعلنا الإيتاء وهما فعلا الحمد وهذا الباب كثير فى القرآن وهو من جملة فصاحته ولهذا أسماها أرباب المعانى الفاء الفصيحة) (١).

(الفاءُ الفصيحة: هى التى يُحذفُ فيها المَعطوفُ عليه مع كَونِه سَبَبَاً للمَعطُوف مِنْ غير تَقديرِ حَرْفِ الشَّرْط.

وقيل: سُمِّيتْ فَصِيحةً لأَنَّها تُفصِحُ عن المَحذُوف وتُفِيد بَيَانَ سَبَبِيَّتِه وقال بعضهم: هىَ داخِلةٌ على جملةٍ مُسَبَّبة عن جُملةٍ غير مَذْكورةٍ نحو قوله تعالى: (فَقُلنَا اضرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانفَجَرت) [البقرة: ٦٠] أى: ضَرَبَ فانفَجَرتْ ونحو قوله تعالى: (لو أنَّ عِندَنا ذِكراً من الأَوَّلين. لَكُنَّا عبادَ الله المُخلَصين. فَكَفَرُوا به) [البقرة: ١٣٨ـ ١٣٩] التقدير: فجاءَهُم محمد صلى الله عليه وسلم بالذكر فكفروا به) (٢).

٧٠ـ قاعدة: (الفاءُ انفَرَدَت مِن بَين سَائِر حُرُوفِ العَطفِ بِتَسوِيغِ الاكتفاءِ بِضَمِيرٍ واحدٍ فِيمَا تَضَمَّنَ جُملَتَين مِن صِلَة)

هذه القاعدة مستفادة من ابن سيده فعند قوله تعالى: (فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِم يَقُولُونَ نَخشَى أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللهُ أَن يَأتِيَ بِالفَتحِ أَو أَمرٍ مِن عِندِهِ فَيُصبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِم نَادِمِينَ) [المائدة: ٥٢] قال: ((فَيُصبِحُوا عَلَى مَآ أَسَرُّوا فى أَنفُسِهِم نَدِمِينَ) وذكرنا أن أصبح تأتى بمعنى صار من غير اعتبار كينونة فى الصباح واتفق

---

(١) ـ إعراب القرآن وبيانه ٦: ٩٥.

(٢) ـ معجم القواعد العربية لعبد الغنى الدقر ١: ٤٥.

الحوفى وأبو البقاء على أن قوله: فيصبحوا معطوف على قوله: (أَن يَأتِيَ) وهو الظاهر ومجور ذلك هو الفاء لأن فيها معنى التسبب فصار نظير الذى يطير فيغضب زيد الذباب فلو كان العطف بغير الفاء لم يصح لأنه كان يكون معطوفاً على أن يأتى خبر لعسى وهو خبر عن الله تعالى والمعطوف على الخبر خبر فيلزم أن يكون فيه رابط إن كان مما يحتاج إلى الرابط ولا رابط هنا فلا يجوز العطف. لكنّ الفاء انفردت من بين سائر حروف العطف بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة كما مثله أو صفة نحو مررت برجل يبكى فيضحك عمرو أو خبر نحو زيد يقوم فيقعد بشر. وجوز أن لا يكون معطوفاً على أن يأتى ولكنه منصوب بإضمار أن بعد الفاء فى جواب التمنى إذ عسى تمنّ وترج فى حق البشر وهذا فيه نظر) (١).

٧١ـ قاعدة: (تختص الفاء بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين فقد قال: (وتختص الفاء بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة كقولك: الذى يطير فيغضب زيد الذباب فلو جعلت موضع الفاء واواً أو غيرها فقلت: الذى يطير ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد الذباب لم تجز المسألة لأن يغضب زيد جملة لا عائد فيها على (الذى) فلا يصح أن تعطف على الصلة لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة.

فإن كان العطف بالفاء لم يشترط ذلك لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية فكأنك قلت: الذى أن يطير يغضب زيد الذباب) (٢).

قال الأستاذ محى الدين درويش: (والفاء فى أصل وضعها للترتيب المتصل والترتيب على ضربين:

١ـ الترتيب فى المعنى: هو أن يكون المعطوف بها لاحقا متصلا بلا مهلة كقوله تعالى «خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ» والأكثر كون المعطوف بها متسببا عما قبله كقولك: أملته فمال وأقمته فقام.

---

(١) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٣: ٦٤٢.

(٢) ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ): ٣٧٢.

٧٣ـ الترتيب فى الذكر: وهو نوعان: أحدهما عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى كقولك توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ومنه قوله تعالى: «وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ: رَبِّ إِنَّ ابنِي مِن أَهلِي...» الآية.

وتكون عطفاً لمجرد المشاركة فى الحكم بحيث يحسن بالواو كقول امرئ القيس: «بين الدخول فحومل».

وتختص الفاء بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة كقولك الذى يطير فيغضب زيد الذباب فلو جعلت موضع الفاء واواً أو غيرها فقلت الذى يطير ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد الذباب لم تجز المسألة لأن يغضب زيد جملة لا عائد فيها على الذى فلا يصلح أن يعطف على الصلة لأن شرط ما يعطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة فإن كان العطف بالفاء لم يشترط دلك لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية كأنك قلت: الذى ان يطر يغضب زيد الذباب.

وقد يعطف بالفاء متراخيا كقوله تعالى: (وَالَّذِى أَخرَجَ المَرْعى. فَجَعَلَهُ غُثاءً أَحوَى) [الأعلى: ٤ـ ٥] إما لتقدير متصل قبله وإما لحمل الفاء على ثم)[1].

٧٤ـ قاعدة: (المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط أدخلت الفاء فى أخبارها)

هذه القاعدة مستفادة من ابن جنى فقد قال: (واعلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط دخلت الفاء فى أخبارها وذلك نحو قولك: الذى يكرمنى فله درهم فلما كان الإكرام سبب وجوب الدرهم دخلت الفاء فى الكلام ولو قلت: الذى يكرمنى له درهم لم يدل هذا القول على أن الدرهم إنما يستحق للإكرام بل هو حاصل للمكرم على كل حال وتقول فى النكرة: كل رجل يزورنى فله دينار فالفاء هى التى أوجبت استحقاق الدينار بالزيارة. ولو قلت: كل رجل يزورنى له دينار لما دل ذلك على أن الدينار مستحق عن الزيارة بل يدل على أنه فى ملك الزائر على كل حال.

---

(١) ـ إعراب القرآن وبيانه ٦: ٩٤.

فلأجل معنى الشرط فى الصلة والصفة دخلت الفاء فى آخر الكلام قال الله تعالى: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَالَهُم بِاللَيلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبّهِم) [البقرة: ٢٧٤] فالفاء قد دلت على أن الأجر إنما استحق عن الإنفاق.

فإذا تضمنت الصلة والصفة جواب الشرط لم تدخل الفاء فى آخر الكلام وذلك قولك: الذى إن يزرنى أزره له درهم ولو قلت هنا فله درهم لم يجز لأن الشرط لا يجاب دفعتين. وكذلك: كل رجل إن يزرنى أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لأن الصفة قد تضمنت الجواب فلم يحتج إلى إعادته ولو قلت الذى أبوه أبوك فزيد لم يجز لأنه لم يتقدم فى الصلة ما يصح به الشرط. وكذلك لو قلت: كل إنسان فله درهم لم يجز لأنه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجرى هذان فى الامتناع مجرى قولك: زيد فقائم وعمرو فمنطلق فاعرفه.

فهذا أيضاً حال الفاء إذا خلصت للإتباع وتجردت من العطف وهى فى الكلام كثيرة جدا وقد بينت لك رسومها وأوضحت وجوهها لتتناول الأمر من قرب.

فإن قيل: إذا صح بما قدمته حال الفاء فى كونها عاطفة ومتبعة فهل دلالتها على الأمرين سواء أم هل لها اختصاص بأحدهما

فالجواب: أن أخص هذين المعنيين بالفاء إنما هو الإتباع دون العطف. وذلك أنها إذا كانت عاطفة فمعنى الإتباع موجود فيها نحو ضربته فبكى وأحسنت إليه فشكر وقد تتجرد من معنى العطف فيما قدمنا ذكره من الجزاء...

فلما كان الإتباع لا يفارقها والعطف قد يفارقها كان أخص معنييها بها الإتباع لملازمته لها) (١).

وعند قوله تعالى: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَالَهُم بِاللَيلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبّهِم وَلَا خَوفٌ عَلَيهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ) [البقرة: ٢٧٤] أشار الواحدى إلى كلام ابن جنى وذكر أن الفاء فى مثل هذا الموضع للإتباع دون العطف وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثانى الشرط وليس فى جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء فدخلت الفاء فى جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر والكلام الذى يجوز أن يبتدأ به ولو لم تدخل الفاء لم يرتبط آخر الكلام بأوله ولم يوجد هذه

(١) ـ سر صناعة الإعراب لابن جنى ١: ٦٩.

المعنى إلا فى الفاء وحدها فلذلك اختصوها من بين حروف العطف فلم يقولوا: إن تحسن إلى والله يكافيك ولا: ثم الله يكافيك[1].

المبحث السادس قواعد مشتركة فى العطف بالفاء والواو:

٧٣ـ قاعدة: (كُلُّ فِعلٍ عُطِفَ عَلَيهِ شَيءٌ وَكَانَ الفِعلُ بِمَنزِلَةِ الشرط وذلك الشيء بمنزلة الجزء عُطِفَ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ بِالفَاءِ دُونَ الوَاوِ)

هذه القاعدة مستفادة من الرازى فعند قوله سبحانه: (وَقُلنَا يَا آدَمُ اسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ الجَنَّةَ وَكُلَا مِنهَا رَغَداً حَيثُ شِئتُمَا وَلَا تَقرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) [البقرة: ٣٥] قال: (لِقَايِلٍ أَن يَقُولَ: إِنَّهُ تَعَالَى قال هاهنا: (وَكُلَا مِنهَا رَغَداً) وَقَالَ فِي الأَعرَافِ: (فَكُلا مِن حَيثُ شِئتُما) [الأَعرَافِ: ١٩] فَعَطَفَ (كُلا) عَلَى قَولِهِ: (اسكُن) فِي سُورَةِ البَقَرَةِ بِالوَاوِ وَفِي سُورَةِ الأَعرَافِ بِالفَاءِ فَمَا الحِكمَةُ

وَالجَوَابُ: كُلُّ فِعلٍ عُطِفَ عَلَيهِ شَيءٌ وَكَانَ الفِعلُ بِمَنزِلَةِ الشرط وذلك الشيء بمنزلة الجزء عُطِفَ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ بِالفَاءِ دُونَ الوَاوِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَإِذ قُلنَا ادخُلُوا هذِهِ القَريَةَ فَكُلُوا مِنها حَيثُ شِئتُم رَغَداً) [البَقَرَةِ: ٥٨] فَعَطَفَ كُلُوا عَلَى ادخُلُوا بِالفَاءِ لَمَّا كَانَ وُجُودُ الأَكلِ مِنهَا مُتَعَلِّقاً بِدُخُولِهَا فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِن أُدخِلتُمُوهَا أَكَلتُم مِنهَا فَالدُّخُولُ مُوصِّلٌ إِلَى الأَكلِ وَالأَكلُ مُتَعَلِّقٌ وُجُودُهُ بِوُجُودِهِ يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى فِي مِثلِ هَذِهِ الآيَةِ مِن سُورَةِ الأَعرَافِ: (وَإِذ قِيلَ لَهُمُ اسكُنُوا هذِهِ القَريَةَ وَكُلُوا مِنها حَيثُ شِئتُم) [الأَعرَافِ: ١٦١] فَعَطَفَ (كُلُوا) عَلَى قَولِهِ (اسكُنُوا) بِالوَاوِ دُونَ الفَاءِ لِأَنَّ اسكُنُوا مِنَ السُّكنَى وَهِيَ المُقَامُ مَعَ طُولِ اللُّبثِ وَالأَكلُ لَا يَختَصُّ وُجُودُهُ بِوُجُودِهِ لِأَنَّ مَن دَخَلَ بُستَاناً قَد يَأكُلُ مِنهُ وَإِن كَانَ مُجتَازاً فَلَمَّا لَم يَتَعَلَّقُ الثَّانِي بِالأَوَّلِ تَعَلَّقَ الجَزَاءُ بِالشَّرطِ وَجَبَ العَطفُ بِالوَاوِ دُونَ الفَاءِ إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ اسكُن يُقَالُ لِمَن دَخَلَ مَكَاناً فَيُرَادُ مِنهُ الزَمِ المَكَانَ الَّذِي دَخَلتَهُ وَلَا تَنتَقِل عَنهُ وَيُقَالُ أيضاً لِمَن لَم يَدخُل اسكُن هَذَا المَكَانَ يَعنِي ادخُلهُ وَاسكُن فِيهِ فَفِي سُورَةِ البَقَرَةِ هَذَا الأَمرُ إِنَّمَا وَرَدَ بَعدَ أَن كَانَ آدَمُ فِي الجَنَّةِ فَكَانَ المُرَادُ مِنهُ اللُّبثَ وَالِاستِقرَارَ وَقَد بَيَّنَّا أَنَّ الأَكلَ لَا يَتَعَلَّقُ

([1]) ـ انظر: التفسير البسيط للواحدى ١: ٢٦٠.

بِهِ فَلَا جَرَمَ وَرَدَ بِلَفظِ الوَاوِ. وَفِي سورة الأعراف هذا الأمر إنما ورد قيل: أن دخل الجَنَّةَ فَكَانَ المُرَادُ مِنهُ دُخُولَ الجَنَّةِ وَقَد بَيَّنَّا أَنَّ الأَكلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَا جَرَمَ وَرَدَ بِلَفظِ الفَاءِ وَاللهُ أَعلَمُ) (١).

٧٤ـ قاعدة: (العَطفُ بِالفَاءِ بَعِيدٌ عَنِ العَطفِ بِالوَاوِ وَأَوسَعُ مِن جِهَةِ التَّنَاسُبِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرنَا وَاسمَعُوا وَلِلكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [البقرة: ١٠٤] قال: (وَإِنَّمَا فُصِلَت هَذِهِ الآيَةُ عَمَّا قَبلَهَا لِاختِلَافِ الغَرَضَينِ لِأَنَّ هَذِهِ فِي تَأدِيبِ المُؤمِنِينَ ثُمَّ يَحصُلُ مِنهُ التَّعرِيضُ بِاليَهُودِ فِي نِفَاقِهِم وَأَذَاهُم وَالإِشعَارُ لَهُم بِأَنَّ كَيدَهُم قَد أَطلَعَ اللهُ عَلَيهِ نَبِيَّهُ. وَقَد كَانُوا يَعُدُّونَ تَفَطُّنَ المَسحُورِ لِلسِّحرِ يُبطِلُ أَثَرَهُ فَأَشبَهُهُ التَّفَطُّنُ لِلنَّوَايَا الخَبِيثَةِ وَصَرِيحِ الآيَاتِ قَبلَهَا فِي أَحوَالِهِمُ الدِّينِيَّةِ المُنَافِيَةِ لِأُصُولِ دِينِهِم وَلِأَنَّ الكَلَامَ المُفتَتَحَ بِالنِّدَاءِ وَالتَّنبِيهِ وَنَحوِهِ نَحو يَا أَيُّهَا النَّاسُ وَيَا زَيدُ وَأَلا وَنَحوِهَا لَا يُنَاسِبُ عَطفَهُ عَلَى مَا قَبلَهُ وَيَنبَغِي أَن يُعتَبَرَ افتِتَاحُ كَلَامٍ بِحَيثُ لَا يُعطَفُ إِلَّا بِالفَاءِ إِذَا كَانَ مُتَرَتِّباً عَمَّا قَبلَه لِأَنَّ العَطفَ بِالفَاءِ بَعِيدٌ عَنِ العَطفِ بِالوَاوِ وَأَوسَعُ مِن جِهَةِ التَّنَاسُبِ) (٢).

٧٥ـ قاعدة: (أَصلُ العَطفِ بِالوَاوِ أَن يَدُلَّ عَلَى مُغَايَرَةِ المَعطُوفَاتِ فِي الذَّاتِ بِخِلَافِ العَطفِ بِالفَاءِ فهو يَقتَضِي أَنَّ تِلكَ الصِّفَاتِ ثَابِتَةٌ لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الرازى وابن عاشور فعند قوله سبحانه: (إِنَّ المُسلِمِينَ وَالمُسلِمَاتِ وَالمُؤمِنِينَ وَالمُؤمِنَاتِ وَالقَانِتِينَ وَالقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالخَاشِعِينَ وَالخَاشِعَاتِ وَالمُتَصَدِّقِينَ وَالمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُم وَالحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللهُ لَهُم مَغفِرَةً وَأَجراً عَظِيماً) [الأحزاب: ٣٥] قال ابن عاشور: (وَاعلَم أَنَّ عَطفَ الصِّفَاتِ

---

(١) ـ مفاتيح الغيب ٣: ٣، ٤٥.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١: ١، ٦٥.

بِالوَاوِ المُفِيدِ مُجَرَّدَ التَّشرِيكِ فِي الحُكمِ دُونَ حَرفَيِ التَّرتِيبِ: الفَاءِ وَثُمَّ شَأنُهُ أَن يَكُونَ الحُكمُ المَذكُورُ مَعَهُ ثَابِتاً لِكُلِّ وَاحِدٍ اتَّصَفَ بِوَصفٍ مِنَ الأَوصَافِ المُشتَقِّ مِنهَا مَوصُوفُهُ لَأَنَّ أَصلَ العَطفِ بِالوَاوِ أَن يَدُلَّ عَلَى مُغَايَرَةِ المَعطُوفَاتِ فِي الذَّاتِ فَإِذَا قُلتَ: وُجَدتُ فِيهِمُ الكَرِيمَ وَالشُّجَاعَ وَالشَّاعِرَ كَانَ المَعنَى: أَنَّكَ وَجَدتَ فِيهِم ثَلَاثَةَ أُنَاسٍ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُم مَوصُوفٌ بِصِفَةٍ مِنَ المَذكُورَاتِ.

وَفِي الحَدِيثِ: «فَإِنَّ مِنهُمُ المَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الحَاجَةِ» أَى أَصحَابَ المَرَضِ وَالضَّعفِ وَالحَاجَةِ بِخِلَافِ العَطفِ بِالفَاءِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَالصَّافَّاتِ صَفّاً فَالزَّاجِراتِ زَجراً فَالتَّالِياتِ ذِكراً) [الصافات: ﴿١﴾ـ ﴿٣﴾].

فَإِنَّ الأَوصَافَ المَذكُورَةَ فِي تِلكَ الآيَةِ ثَابِتَةٌ لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ. وَلِهَذَا فَحَقُّ جُملَةِ: (أَعَدَّ اللهُ لَهُم مَغفِرَةً وَأَجراً عَظِيماً) أَن تَكُونَ خَبَراً فِي المعنَى عَن كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ المُتَعَاطِفَاتِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ المُسلِمِينَ أَعَدَ اللهُ لَهُم مَغفِرَةً وَأَجراً عَظِيماً إِنَّ المُسلِمَاتِ أَعَدَّ اللهُ لَهُنَّ مَغفِرَةً وَأَجراً عَظِيماً وَهَكَذَا. وَالفِعلُ الوَاقِعُ فِي جُملَةِ الخَبَرِ وَهُوَ فِعلُ أَعَدَّ قَد تَعَدَّى إِلَى مَفعُولٍ وَمَعطُوفٍ عَلَى المَفعُولِ.

فَصِحَّةُ الإِخبَارِ بِهِ عَن كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ المَوصُوفَاتِ المتعاطفات بِاعتِبَارِ المَعطُوفِ عَلَى مَفعُولِهِ وَاضِحَةٌ لَأَنَّ الأَجرَ العَظِيمَ يَصلُحُ لِأَن يُعطَى لِكُلِّ وَاحِدٍ وَيَقبَلُ التَّفَاوُتَ فَيَكُونُ لِكُلٍّ مِن أَصحَابِ تِلكَ الأَوصَافِ أَجرُهُ عَلَى اتِّصَافِهِ بِهِ وَيَكُونُ أَجرُ بَعضِهِم أَوفَرَ مِن أَجرِ بَعضٍ آخَرَ) (١).

وعند قوله تعالى: (وَالصَّافَّاتِ صَفّاً. فَالزَّاجِراتِ زَجراً. فَالتَّالِياتِ ذِكراً. إِنَّ إِلهَكُم لَواحِدٌ) [الصافات: ﴿١﴾ـ ﴿٤﴾] قال: (القَسَمُ لِتَأكِيدِ الخَبَرِ مَزِيدَ تَأكِيدٍ لِأَنَّهُ مُقتَضَى إِنكَارِهِمُ الوَحدَانِيَّةَ وَهُوَ قَسَمٌ وَاحِدٌ وَالمُقسَمُ بِهِ نَوعٌ وَاحِدٌ مُختَلِفُ الأَصنَافِ وَهُوَ طَوَائِفُ مِنَ المَلَائِكَةِ كَمَا يَقتَضِيهِ قَولُهُ: (فَالتَّالِياتِ ذِكراً).

وَعَطفُ «الصِّفَاتِ» بِالفَاءِ يَقتَضِي أَنَّ تِلكَ الصِّفَاتِ ثَابِتَةٌ لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ بِاعتِبَارِ جِهَةٍ تَرجِعُ إِلَيهَا وَحدَتُهُ وَهَذَا المَوصُوفُ هُوَ هَذِهِ الطَّوَائِفُ مِنَ المَلَائِكَةِ فَإِنَّ الشَّأنَ فِي عَطفِ الأَوصَافِ أَن تَكُونَ جَارِيَةً عَلَى مَوصُوفٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ الأَصلَ فِي العَطفِ بِالفَاءِ اتِّصَالُ

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٣﴾: ﴿٢٤﴾.

المُتَعَاطِفَاتِ بِهَا لِمَا فِي الفَاءِ مِن مَعنَى التَّعقِيبِ وَلِذَلِكَ يَعطِفُونَ بِهَا أَسمَاءَ الأَمَاكِنِ المُتَّصِلِ بَعضُهَا بِبَعضٍ... وَيَعطِفُونَ بِهَا صِفَاتِ مَوصُوفٍ وَاحِدٍ...

فَعَن جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِلمَلَائِكَةِ. وَعَن قَتَادَةَ أَنَّ «التَّالِيَاتِ ذِكراً» الجَمَاعَةُ الَّذِينَ يَتلُونَ كِتَابَ اللهِ مِنَ المُسلِمِينَ. وَقَسَمُ الله بمخلوقاته يومىء إِلَى التَّنوِيهِ بِشَأنِ المُقسَمِ بِهِ مِن حَيثُ هُوَ دَالٌّ عَلَى عَظِيمِ قُدرَةِ الخَالِقِ أَو كَونِهِ مُشَرَّفاً عِندَ اللهِ تَعَالَى) (١).

وعند قوله تعالى: (إِنَّا أَنزَلنَا التَّوراةَ فِيها هُدىً وَنُورٌ يَحكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسلَمُوا لِلَّذِينَ هادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحبارُ بِمَا استُحفِظُوا مِن كِتابِ اللهِ وَكانُوا عَلَيهِ شُهَداءَ فَلا تَخشَوُا النَّاسَ وَاخشَونِ وَلا تَشتَرُوا بِآياتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَن لَم يَحكُم بِما أَنزَلَ اللهُ فَأُولِئِكَ هُمُ الكافِرُونَ) [المائدة: ٤٤] قال: (وَالنُّورُ استِعَارَةٌ لِلبَيَانِ وَالحَقِّ وَلِذَلِكَ عُطِفَ عَلَى الهُدَى فَأَحكَامُهَا هَادِيَةٌ وَوَاضِحَةٌ وَالظَّرفِيَّةُ. حَقِيقِيَّةٌ وَالهُدَى وَالنُّورُ دَلَائِلُهُمَا. وَلَكَ أَن تَجعَلَ النُّورَ هُنَا مُستَعَاراً لِلإِيمَانِ وَالحِكمَةِ كَقَولِهِ: (يُخرِجُهُم مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النُّورِ) [البَقَرَة: ١٣٣].

فَيَكُونُ بَينَهُ وَبَينَ الهُدَى عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطلَقٌ فَالنُّورُ أَعَمُّ وَالعَطفُ لِأَجلِ تِلكَ المُغَايَرَةِ بِالعُمُومِ) (٢).

وعند قوله تعالى: (وَإِذ أَخَذنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسرَائِيلَ لَا تَعبُدُونَ إِلَّا اللهَ وَبِالوَالِدَينِ إِحسَاناً وَذِي القُربَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسناً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيتُم إِلَّا قَلِيلاً مِنكُم وَأَنتُم مُعرِضُونَ) البقرة: ٨٣] قال الرازى: (الإِحسَانُ إِلَى ذِي القُربَى وَاليَتَامَى لَا بُدَّ وَأَن يَكُونَ مُغَايِراً لِلزَّكَاةِ لِأَنَّ العَطفَ يَقتَضِي التَّغَايُرَ) (٣).

وعند قوله تعالى: (هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوعِظَةٌ لِلمُتَّقِينَ) [آل عمران: ١٣٨] قال الرازى: (ولا بُدَّ مِنَ الفَرقِ بَينَ البَيَانِ وَبَينَ الهُدَى وَبَينَ المَوعِظَةِ لِأَنَّ العَطفَ يَقتَضِي المُغَايَرَةَ فَنَقُولُ فِيهِ وَجهَانِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ البَيَانَ هُوَ الدَّلَالَةُ الَّتِي تُفِيدُ إِزَالَةَ الشُّبهَةِ بَعدَ أَن كَانَتِ الشُّبهَةُ حَاصِلَةً فَالفَرقُ أَنَّ البَيَانَ عَامٌّ فِي أَيِّ مَعنًى كَانَ وَأَمَّا الهُدَى فَهُوَ بَيَانٌ لِطَرِيقِ الرُّشدِ لِيُسلَكَ دُونَ طَرِيقِ الغَيِّ. وَأَمَّا المَوعِظَةُ فَهِيَ الكَلَامُ الَّذِي يُفِيدُ الزَّجرَ عَمَّا لَا يَنبَغِي فِي طَرِيقِ الدِّينِ فَالحَاصِلُ أَنَّ البَيَانَ

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢٣: ٨٣.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٦: ٢٧.

(٣) ـ مفاتيح الغيب ٣: ٨، ٥٨.

جِنسٌ تَحتَهُ نَوعَانِ: أَحَدُهُمَا: الكَلَامُ الهَادِي إِلَى مَا يَنبَغِي فِي الدِّينِ وَهُوَ الهُدَى. الثَّانِي: الكَلَامُ الزَّاجِرُ عَمَّا لَا يَنبَغِي فِي الدِّينِ وَهُوَ المَوعِظَةُ.

الوَجهُ الثَّانِي: أَنَّ البَيَانَ هُوَ الدَّلَالَةُ وَأَمَّا الهُدَى فَهُوَ الدَّلَالَةُ بِشَرطِ كَونِهَا مُفضِيَةً إِلَى الِاهتِدَاءِ) (١).

٧٦ـ قاعدة: (العَطفُ بِالوَاوِ أَعَمُّ مِنَ العَطفِ بِالفَاء)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (وَيَا آدَمُ اسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ الجَنَّةَ فَكُلَا مِن حَيثُ شِئتُمَا وَلَا تَقرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) [الأعراف: ١٩] قال: (الَّذِي وَقَعَ فِي سُورَةِ البَقَرَةِ [٣٥] (وَكُلا) بِالوَاوِ وَهُنَا بِالفَاءِ وَالعَطفُ بِالوَاوِ أَعَمُّ فَالآيَةُ هُنَا أَفَادَت أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَذِنَ آدَمَ بِأَن يَتَمَتَّعَ بِثِمَارِ الجَنَّةِ عَقِبَ أَمرِهِ بِسُكنَى الجَنَّةِ. وَتِلكَ مِنَّةٌ عَاجِلَةٌ تُؤذِنُ بِتَمَامِ الإِكرَامِ وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ حَاصِلاً فِي تِلكَ الحَضرَةِ وَكَانَ فِيهِ زِيَادَةُ تَنغِيصٍ لِإِبلِيسَ الَّذِي تَكَبَّرَ وَفَضَّلَ نَفسَهُ عَلَيهِ كَانَ الحَالُ مُقتَضِياً إِعلَامَ السَّامِعِينَ بِهِ فِي المَقَامِ الَّذِي حُكِيَ فِيهِ الغَضَبُ عَلَى إِبلِيسَ وَطَردُهُ وَأَمَّا آيَةُ البَقَرَةِ فَإِنَّمَا أَفَادَتِ السَّامِعِينَ أَنَّ اللهَ امتَنَّ عَلَى آدَمَ بِمِنَّةِ سُكنَى الجَنَّةِ وَالتَّمَتُّعِ بِثِمَارِهَا لِأَنَّ المَقَامَ هُنَالِكَ لِتَذكِيرِ بَنِي إِسرَائِيلَ بِفَضلِ آدَمَ وَبِذَنبِهِ وَتَوبَتِهِ وَالتَّحذِيرِ مِن كَيدِ الشَّيطَانِ ذَلِكَ الكَيدُ الَّذِي هُم وَاقِعُونَ فِي شَيءٍ مِنهُ عَظِيمٍ) (٢).

---

(١) ـ مفاتيح الغيب ٩: ٣٢.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٨: ٥٤.

المبحث السابع: قواعد فى عطف الصفات

﴿٧٧﴾ـ قاعدة: (دُخُولُ العَاطِفِ يُؤذِنُ بِأَنَّ كُلَّ صفةٍ مستقلةٌ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (إذا تكررت النعوت لواحدة فَتَارَةً يُترَكُ العَطفُ كَقَولِهِ: (وَلَا تُطِع كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ. هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بنميمٍ) [القلم: ﴿١٠﴾ـ ﴿١١﴾] وَتَارَةً تَشتَرِكُ بِالعَطفِ كَقَولِهِ: (سَبِّحِ اسمَ رَبِّكَ الأَعلَى. الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَى) [الأعلى: ﴿١﴾ـ ﴿٣﴾] وَيُشتَرَطُ فِي ذَلِكَ اختِلَافُ مَعَانِيهَا قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ وَأَبُو البَقَاءِ: دُخُولُ العَاطِفِ يُؤذِنُ بِأَنَّ كُلَّ صفة مستقلة.

وَالعَطفُ أَحسَنُ إِن تَبَاعَدَ مَعنَى الصِّفَاتِ نَحوَ: (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْباطِنُ) [الحديد: ﴿٣﴾] وَإِلَّا فَلَا) [1].

﴿٧٨﴾ـ قاعدة: (الصِّفَاتُ إِذَا تَكَرَّرَت وَكَانَت لِلمَدحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرَحُّمِ جَازَ فِيهَا الإِتبَاعُ لِلمَنعُوتِ وَالقَطعُ فِي كُلِّهَا أَو بَعضِهَا وَإِذَا تَبَايَنَ مَا بَينَ الوَصفَينِ جَازَ العَطفُ)

هذه القاعدة مستفادة من أبى حيان فعند قوله سبحانه: (التَّائِبُونَ الْعابِدُونَ الْحامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) [التوبة: ﴿١١٢﴾] قال: (وَعَلَى هَذَينِ القَولَينِ تَرَتَّبَ إِعرَابُ التَّائِبُونَ فَقِيلَ: هُوَ مُبتَدَأٌ خَبَرُهُ مَذكُورٌ وَهُوَ العَابِدُونَ وَمَا بَعدَهُ خَبَرٌ بَعدَ خَبَرٍ أَى: التَّائِبُونَ فِي الحَقِيقَةِ الجَامِعُونَ لِهَذِهِ الخِصَالِ. وَقِيلَ: خَبَرُهُ الآمِرُونَ.

وَقِيلَ: خَبَرُهُ مَحذُوفٌ بَعدَ تَمَامِ الأَوصَافِ وَتَقدِيرُهُ: مِن أَهلِ الجَنَّةِ أيضاً وَإِن لَم يُجَاهِد قَالَهُ الزَّجَّاجُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: (وَكُلّاً وَعَدَ اللهُ الحُسنى) [النساء: ﴿٩٥﴾] وَلِذَلِكَ جَاءَ: (وَبَشِّرِ المُؤمِنِينَ) [البقرة: ﴿٢٢٣﴾] وَعَلَى هَذِهِ الأَعَارِيبِ تَكُونُ الآيَةُ مَعنَاهَا مُنفَصِلٌ مِن مَعنَى الَّتِي قَبلَهَا. وَقِيلَ: التَّائِبُونَ خَبَرُ مُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقدِيرُهُ هُمُ التَّائِبُونَ أَى الَّذِينَ بَايَعُوا اللهَ هُم التَّائِبُونَ فَيَكُونُ صِفَةً مَقطُوعَةً لِلمَدحِ وَيُؤَيِّدُهُ قراءة أبى وعبد الله وَالأَعمَشِ: التَّائِبِينَ بِالياءِ إِلَى وَالحَافِظِينَ نَصباً عَلَى المَدحِ. قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ صِفَةً لِلمُؤمِنِينَ وَقَالَهُ أَيضاً:

([1]) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٢﴾: ﴿٦﴾﴿١١﴾.

ابنُ عَطِيَّةَ. وَقِيلَ: يَجُوزُ أَن يَكُونَ التَّائِبُونَ بَدَلاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي يُقَاتِلُونَ. قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: التَّائِبُونَ مِنَ الشِّركِ...

وَالصِّفَاتُ إِذَا تَكَرَّرَت وَكَانَت لِلمَدحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرَحُّمِ جَازَ فِيهَا الإِتبَاعُ لِلمَنعُوتِ وَالقَطعُ فِي كُلِّهَا أَو بَعضِهَا وَإِذَا تَبَايَنَ مَا بَينَ الوَصفَينِ جَازَ العَطفُ.

وَلَمَّا كَانَ الأَمرُ مُبَايِناً لِلنَّهيِ إِذِ الأَمرُ طَلَبُ فِعلٍ وَالنَّهيُ تَركُ فِعلٍ حَسُنَ العَطفُ فِي قوله: (والناهون) ودعوى الزِّيَادَةِ أَو وَاوِ الثَّمَانِيَةِ ضَعِيفٌ) (١).

٧٩ـ قاعدة: (التَّعدِيدُ هِيَ إِيقَاعُ الالفَاظِ المُبَدَّدَةِ عَلَى سِيَاقٍ وَاحِدٍ وَأَكثَرُ مَا يُؤخَذُ فِي الصِّفَاتِ وَمُقتَضَاهَا أَلَّا يُعطَفَ بَعضُهَا عَلَى بَعضٍ لِاتِّحَادِ مَحَلِّهَا ويجريها مَجرَى الوَصفِ فِي الصِّدقِ عَلَى مَا صَدَقَ ولذلك يقل عطف بعض صفات الله عَلَى بَعضٍ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (التَّعدِيدُ هِيَ إِيقَاعُ الالفَاظِ المُبَدَّدَةِ عَلَى سِيَاقٍ وَاحِدٍ وَأَكثَرُ مَا يُؤخَذُ فِي الصِّفَاتِ وَمُقتَضَاهَا أَلَّا يُعطَفَ بَعضُهَا عَلَى بَعضٍ لِاتِّحَادِ مَحَلِّهَا ويجريها مَجرَى الوَصفِ فِي الصِّدقِ عَلَى مَا صَدَقَ ولذلك يقل عطف بعض صفات الله عَلَى بَعضٍ فِي التَّنزِيلِ وَذَلِكَ كَقَولِهِ: (اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ) [البقرة: ٢٥٥].

وقوله: (هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ) [الحشر: ٢٤].

وَقَولِهِ: (المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلَامُ المُؤمِنُ المُهَيمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ) [الحشر: ٢٣].

وَإِنَّمَا عُطِفَ قَولُهُ: (هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ والباطنُ) [الحديد: ٣] لأنها أسماء متضادة المعانى فى موضوعها فوقع الوَهمَ بِالعَطفِ عَمَّن يَستَبعِدُ ذَلِكَ فِي ذَاتٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ الشَّيءَ الوَاحِدَ لَا يَكُونُ ظَاهِراً باطنا من وجه وَكَانَ العَطفُ فِيهِ أَحسَنَ. وَلِذَلِكَ عَطَفَ النَّاهُونَ على الآمرون وأبكارا عَلَى ثَيِّبَاتٍ مِن قَولِهِ: (التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالمَعرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ المنكر والحافظون لحدودِ اللهِ) [التوبة: ١١٢].

---

(١) ـ باختصار من: البحر المحيط ٥: ٥٠٦.

وَقَولِهِ: (أَزْواجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِماتٍ مُؤْمِناتٍ قانِتاتٍ تائِباتٍ عابِداتٍ سائِحاتٍ ثَيِّباتٍ وَأَبْكاراً) [التحريم: ٥] فَجَاءَ العَطفُ لِأَنَّهُ لَا يُمكِنُ اجتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ بِخِلَافِ مَا قَبلَهُ.

وَقَولُهُ: (غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوبِ شَدِيدِ العِقَابِ ذِي الطَّولِ) [غافر: ٣] إنما عطف فِيهِ بَعضاً وَلَم يَعطِف بَعضاً لِأَنَّ [غَافِراً] و [قابلاً] يُشعِرَانِ بِحُدُوثِ المَغفِرَةِ وَالقَبُولِ وَهُمَا مِن صِفَاتِ الأَفعَالِ وَفِعلُهُ فِي غَيرِهِ لَا فِي نَفسِهِ فَدَخَلَ العَطفُ لِلمُغَايَرَةِ لِتَنَزُّلِهِمَا مَنزِلَةَ الجُملَتَينِ تَنبِيهاً عَلَى أَنَّهُ سُبحَانَهُ يَفعَلُ هَذَا وَيَفعَلُ هَذَا. وَأَمَّا شَدِيدُ العِقَابِ فَصِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ وَهِيَ تُشعِرُ بِالدَّوَامِ وَالِاستِمرَارِ فَتَدُلُّ عَلَى القُوَّةِ وَيُشبِهُ ذَلِكَ صفات الذات. وقوله: (ذى الطول) المُرَادُ بِهِ ذَاتُهُ فَتَرَكَ العَطفَ لِاتِّحَادِ المَعنَى.

وَقَد جَاءَ قَلِيلاً فِي غَيرِ الصِّفَاتِ كَقَولِهِ تعالى: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِماتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ...) [الأحزاب: ٣٥] الآيَةَ قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ: العَطفُ الأَوَّلُ كَقَولِهِ: (ثَيِّبَاتٍ وَأَبكَاراً) فِي أَنَّهُمَا جِنسَانِ مُختَلِفَانِ إِذَا اشتَرَكَا فِي حُكمٍ لَم يَكُن بُدٌّ مِن تَوسِيطِ العَاطِفِ بَينَهُمَا وَأَمَّا العَطفُ الثَّانِي فَمِن عِطفِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ بِحَرفِ الجَمعِ فَكَانَ مَعنَاهُ: أَنَّ الجَامِعِينَ وَالجَامِعَاتِ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ أَعَدَّ لَهُم مَغفِرَةً. انتَهَى.

وَقَالَ بَعضُهُم: الصِّفَاتُ المُتَعَاطِفَةُ إِن عُلِمَ أَنَّ مَوصُوفَهَا وَاحِدٌ مِن كُلِّ وَجهٍ كقوله: (غافر الذنب وقابل التوب) [غافر: ٣] فَإِنَّ المَوصُوفَ (اللهُ) وَإِمَّا فِي النَّوعِ كَقَولِهِ: (ثَيِّبَاتٍ وَأَبكَاراً) فَإِنَّ المَوصُوفَ الأَزوَاجُ وَقَولِهِ: (الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ) [التوبة: ١١٢] فَإِنَّ المَوصُوفَ النَّوعُ الجَامِعُ لِلصِّفَاتِ المُتَقَدِّمَةِ. وَإِن لَم يُعلَم أَنَّ مَوصُوفَهَا وَاحِدٌ مِن جِهَةِ وَضعِ اللفظِ. فَإِن دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِن عَطفِ الصِّفَاتِ اتُّبِعَ كَهَذِهِ الآيَةِ فَإِنَّ هَذِهِ الأَعدَادَ لِمَن جَمَعَ الطَّاعَاتِ العَشرَ لَا لِمَنِ انفَرَدَ بِوَاحِدَةٍ مِنهَا إِذِ الإِسلَامُ وَالإِيمَانُ كُلٌّ مِنهُمَا شَرطُهُ فِي الآخَرِ وَكِلَاهُمَا شَرطٌ فِي حُصُولِ الأَجرِ عَلَى البَوَاقِي وَمَن كَانَ مُسلِماً مُؤمِناً فَلَهُ أَجرُهُ وَلَكِن لَيسَ هَذَا الأَجرُ العَظِيمُ الَّذِي أَعَدَّهُ اللهُ فِي هَذِهِ الآية الكَرِيمَةِ وَقَرَنَ بِهِ إِعدَادَ المَغفِرَةِ زَايِداً عَلَى المَغفِرَةِ فَلِخُصُوصِ هَذِهِ الآيَةِ جَعَلَ الزَّمَخشَرِيُّ ذَلِكَ مِن عَطفِ الصِّفَاتِ وَالمَوصُوفُ وَاحِدٌ فَلَو لَم يَكُن كَذَلِكَ وَاحتَمَلَ تَقدِيرَ مَوصُوفٍ مَعَ كُلِّ صِفَةٍ وَعَدَمِهِ حُمِلَ عَلَى التَّقدِيرِ فَإِنَّ ظَاهِرَ العَطفِ التَّغَايُرُ. وَلَا يُقَالُ: الأَصلُ عَدَمُ التَّقدِيرِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يُقَدَّمُ عَلَى رِعَايَةِ ذَلِكَ الأَصلِ.

وَمِثَالُهُ قَولُهُ تَعَالَى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ...) [التوبة: ٦٠] الآيَةَ وَلَو كَانَ مِن عَطفِ الصِّفَاتِ لَم يستحق الصدقة إلا من جميع الصفات الثمان وَلِذَلِكَ إِذَا وَقَفَ عَلَى الفُقَهَاءِ وَالنُّحَاةِ وَالفُقَرَاءِ استحق من فيه إحدى الصفات) (١).

٨٠ـ قاعدة: (النُّعُوتُ المُتَعَدِّدَةُ يَجُوزُ أَن تُعطَفَ وَيَجُوزَ أَن تُفصَلَ دُونَ عطفٍ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن سيده وابن عاشور فعند قوله سبحانه: (لَا تَسمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً) [الغاشية: ١١] قال ابن عاشور: (وَجُملَةُ: (لَا تَسمَعُ فِيها لاغِيَةً) صِفَةٌ ثَانِيَةٌ ل جَنَّةٍ [الغاشية: ١٠] تُرِكَ عَطفُهَا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي قَبلَهَا لِأَنَّ النُّعُوتَ المُتَعَدِّدَةَ يَجُوزُ أَن تُعطَفَ وَيَجُوزَ أَن تُفصَلَ دُونَ عِطفٍ قَالَ فِي «التَّسهِيلِ»: «وَيَجُوزُ عَطفُ بَعضِ النُّعُوتِ عَلَى بَعضٍ وَقَالَ المُرَادِيُّ فِي «شَرحِهِ» نَحوَ قَولِهِ تَعَالَى: (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدى وَالَّذِي أَخرَجَ المَرعى) [الأعلى: ٢ـ ٤]. وَقَالَ: وَلَا يُعطَفُ إِلَّا بِالوَاوِ مَا لَم يَكُن تَرتِيبٌ: فَبِالفَاءِ كَقَولِهِ:

يَا لَهفَ زَيَّابَةَ لِلحَارِبِ ال ... صَّابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ

قَالَ السُّهَيلِيُّ: وَالعَطفُ بِ (ثُمَّ) جَوَازُهُ بَعِيدٌ. اهـ. قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: وَكَذَا فِي الجمل نَحو مَرَرتُ بِرَجُلٍ يَحفَظُ القُرآنَ وَيَعرِفُ الفِقهَ وَيَتَّقِي إِلَى اللهِ قَالَ: وَنَصَّ الوَاحِدِيُّ فِي قَولِهِ تَعَالَى: لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِن دُونِكُم لَا يَألُونَكُم خَبالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّم قَد بَدَتِ البَغضاءُ مِن أَفواهِهِم [آل عمرَان: ١١٨]. أَن لَا يَألُونَكُم وَمَا بَعدَهُ مِنَ الجُمَلِ (أَيِ الثَّلَاثُ) لَا يَكُونُ صِفَاتٌ لِعَدَمِ العَاطِفِ لَكِنَّ ظَاهِرَ سُكُوتِ الجُمهُورِ عَن وُجُوبِ العَطفِ يُشعِرُ بِجَوَازِهِ فِيهَا (أَيِ الجُمَلُ) كَالمُفرَدَاتِ اهـ.

ابتُدِئَ فِي تَعدَادِ صِفَاتِ الجَنَّةِ بِصِفَتِهَا الذَّاتِيَّةَ وَهُوَ كَونُهَا عَالِيَةً وَثُنِّيَ بِصِفَةِ تَنزِيهِهَا عَمَّا يُعَدُّ مِن نَقَائِصِ مَجَامِعِ النَّاسِ وَمَسَاكِنِ الجَمَاعَاتِ وَهُوَ الغَوغَاءُ وَاللغوُ وَقَد جُرِّدَت هَذِهِ الجُملَةُ مِن أَن تُعطَفَ على (عالِيَةٍ) [الغاشية: ١٠] مُرَاعَاةً لِعَدَمِ التَّنَاسُبِ بَينَ المُفرَدَاتِ وَالجُمَلِ

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ٥٠٧.

وَذَلِكَ حَقِيقٌ بِعَدَمِ العَطفِ لِأَنَّهُ أَشَدُّ مِن كَمَالِ الِانقِطَاعِ فِي عَطفِ الجُمَلِ. وهذا وصفٌ لِلجَنَّةِ بِحُسنِ سُكَّانِها) (١).

وعند قوله تعالى: (إِنَّ اللهَ اشتَرَى مِنَ المُؤمِنِينَ أَنفُسَهُم وَأَموَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيَقتُلُونَ وَيُقتَلُونَ وَعداً عَلَيهِ حَقّاً فِي التَّورَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالقُرآنِ وَمَن أَوفَى بِعَهدِهِ مِنَ اللهِ فَاستَبشِرُوا بِبَيعِكُمُ الَّذِي بَايَعتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الفَوزُ العَظِيمُ. التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالمَعرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ المُنكَرِ وَالحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ وَبَشِّرِ المُؤمِنِينَ. مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَستَغفِرُوا لِلمُشرِكِينَ وَلَو كَانُوا أُولِي قُربَى مِن بَعدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُم أَنَّهُم أَصحَابُ الجَحِيمِ) [التوبة: ١١١ـ ١١٣] قال الإمام ابن سيده: (إعراب التائبون قيل: هو مبتدأ خبره مذكور وهو العابدون وما بعده خبر بعد خبر أى: التائبون فى الحقيقة الجامعون لهذه الخصال. وقيل: خبره الآمرون. وقيل: خبره محذوف بعد تمام الأوصاف وتقديره: من أهل الجنة أيضاً وإن لم يجاهد قاله الزجاج كما قال تعالى: (وَكُلّاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنى) [النساء: ٩٥] ولذلك جاء: (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) وعلى هذه الأعاريب تكون الآية معناها منفصل من معنى التى قبلها. وقيل: التائبون خبر مبتدأ محذوف تقديره هم التائبون أى الذين بايعوا الله هم التائبون فيكون صفة مقطوعة للمدح ويؤيده قراءة أبى وعبد الله والأعمش: التايبين بالياء إلى والحافظين نصباً على المدح. قال الزمخشرى: ويجوز أن يكون صفة للمؤمنين وقاله أيضاً: ابن عطية. وقيل: يجوز أن يكون التائبون بدلاً من الضمير فى يقاتلون.

والصفات إذا تكررت وكانت للمدح أو الذم أو الترحم جاز فيها الاتباع للمنعوت والقطع فى كلها أو بعضها وإذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف. ولما كان الأمر مباينا للنهى إذ الأمر طلب فعل والنهى ترك فعل حسن العطف فى قوله: (والنَّاهُونَ) ودعوى الزيادة أو واو الثمانية ضعيف) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١٠: ٣٠.

(٢) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٥: ٦٣٣.

﴿٨١﴾ـ قاعدة: (فِي عَطفِ الصِّفَاتِ نُكتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذِكرِهَا بِدُونِ العَطفِ وَهِيَ الإِشَارَةُ إِلَى كَمَالِ المَوصُوفِ فِي كُلِّ صِفَةٍ مِنهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغفِر لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ. الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالقَانِتِينَ وَالمُنفِقِينَ وَالمُستَغفِرِينَ بِالأَسحَارِ) [آل عمران: ﴿١٦﴾ـ ﴿١٧﴾] قال: (وَعَطفُ فِي قَولِهِ: (الصَّابِرِينَ) وَمَا بَعدَهُ: سَوَاءٌ كَانَ قَولُهُ: (الصَّابِرِينَ) صِفَةً ثَانِيَةً بَعدَ قَولِهِ: (الَّذِينَ يَقُولُونَ) أَم كَانَ ابتِدَاءَ الصِّفَاتِ بَعدَ البَيَانِ طَرِيقَةٌ ثَانِيَةٌ مِن طَرِيقَتَي تَعدَادِ الصِّفَاتِ فِي الذِّكرِ فِي كَلَامِهِم فَيَكُونُ بِالعَطفِ وَبِدُونِهِ مِثلَ تَعَدُّدِ الأَخبَارِ وَالأَحوَالِ إِذ لَيسَت حُرُوفُ العَطفِ بِمَقصُورَةٍ عَلَى تَشرِيكِ الذَّوَاتِ. وَفِي «الكَشَّافِ» أَنَّ فِي عَطفِ الصِّفَاتِ نُكتَةً زَائِدَةً عَلَى ذِكرِهَا بِدُونِ العَطفِ وَهِيَ الإِشَارَةُ إِلَى كَمَالِ المَوصُوفِ فِي كُلِّ صِفَةٍ مِنهَا وَأَحَالَ تَفصِيلَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِما أُنزِلَ إِلَيكَ) [البَقَرَة: ﴿٤﴾] مَعَ أَنَّهُ لَم يُبَيِّن هُنَالِكَ شَيئاً مِن هَذَا وَسَكَتَ الكَاتِبُونَ عَن بَيَانِ ذَلِكَ هُنَا وَهُنَاكَ وَكَلَامُهُ يَقتَضِي أَنَّ الأَصلَ عِندَهُ فِي تَعَدُّدِ الصِّفَاتِ وَالأَخبَارِ تَركُ العَطفِ فَلِذَلِكَ يَكُونُ عَطفُهَا مُؤذِناً بِمَعنًى خُصُوصِيٍّ يَقصِدُهُ البَلِيغُ وَلَعَلَّ وَجهَهُ أَنَّ شَأنَ حَرفِ العَطفِ أَن يُستَغنَى بِهِ عَن تَكرِيرِ العَامِلِ فَيُنَاسِبَ المَعمُولَاتِ وَلَيسَ كَذَلِكَ الصِّفَاتُ فَإِذَا عُطِفَت فَقَد نُزِّلَت كُلُّ صِفَةٍ مَنزِلَةَ ذَاتٍ مُستَقِلَّةٍ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِقُوَّةِ المَوصُوفِ فِي تِلكَ الصِّفَةِ حَتَّى كَأَنَّ الوَاحِدَ صَارَ عَدَداً كَقَولِهِم: وَاحِدٌ كَأَلفٍ وَلَا أَحسَبُ لِهَذَا الكَلَامِ تَسلِيماً) [1].

﴿٨٢﴾ـ قاعدة: (فِي عَطفِ النُّعُوتِ يُخَيَّرُ المُتَكَلِّمُ بَينَ الإِتبَاعِ فِي الإِعرَابِ لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ وَبَينَ القَطعِ وَالقَطعُ يَكُونُ بِنَصبِ مَا حَقُّهُ أَن يَكُونَ مَرفُوعاً أَو مَجرُوراً وَبِرَفعِ مَا هُوَ بِعَكسِهِ لِيَظهَرَ قَصدُ المُتَكَلِّمِ القَطعَ حِينَ يَختَلِفُ الإِعرَابُ)

﴿٨٣﴾ـ قاعدة: (إِذَا ذُكِرَتِ الصِّفَاتُ الكَثِيرَةُ فِي مَعرِضِ المَدحِ أَوِ الذَّمِّ فَالأَحسَنُ أَن يُخَالَفَ إِعرَابُهَا وَلَا تُجعَلَ كُلُّهَا جَارِيَةً عَلَى مَوصُوفِهَا لِأَنَّ هَذَا مِن مَوَاضِعِ الإِطنَابِ)

هاتان القاعدتان مستفادتان من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (لَيسَ البِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المَشرِقِ وَالمَغرِبِ وَلَكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَالمَلَائِكَةِ وَالكِتَابِ

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿٣﴾: ﴿١٨٥﴾.

وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى القُربَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينَ وَابنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِى الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالمُوفُونَ بِعَهدِهِم إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِى البَأسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ البَأسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ) [البقرة: ﴿١٧٧﴾] قال: (وَنَصبُ (الصَّابِرِينَ) وَهُوَ مَعطُوفٌ عَلَى مَرفُوعَاتٍ نَصبٌ عَلَى الِاختِصَاصِ عَلَى مَا هُوَ المُتَعَارَفُ فِى كَلَامِ العَرَبِ فِى عَطفِ النُّعُوتِ مِن تَخيِيرِ المُتَكَلِّمِ بَينَ الإِتبَاعِ فِى الإِعرَابِ لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ وَبَينَ القَطعِ قَالَهُ الرَّضِىُّ وَالقَطعُ يَكُونُ بِنَصبِ مَا حَقُّهُ أَن يَكُونَ مَرفُوعاً أَو مَجرُوراً وَبِرَفعِ مَا هُوَ بِعَكسِهِ لِيَظهَرَ قَصدُ المُتَكَلِّمِ القَطعِ حِينَ يَختَلِفُ الإِعرَابُ إِذ لَا يُعرَفُ أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَصَدَ القَطعَ إِلَّا بِمُخَالَفَةِ الإِعرَابِ فَأَمَّا النَّصبُ فَبِتَقدِيرِ فِعلِ مَدحٍ أَو ذَمٍّ بِحَسَبِ المَقَامِ وَالأَظهَرُ تَقدِيرُ فِعلِ أَخُصُّ لِأَنَّهُ يُفِيدُ المَدحَ بَينَ المَمدُوحِينَ وَالذَّمَّ بَينَ المَذمُومِينَ.

وَقَد حَصَلَ بِنَصبِ (الصَّابِرِينَ) هُنَا فَايِدَتَانِ: إِحدَاهُمَا عَامَّةٌ فِى كُلِّ قَطعٍ مِنَ النُّعُوتِ فَقَد نُقِلَ عَن أَبِى عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتِ الصِّفَاتُ الكَثِيرَةُ فِى مَعرِضِ المَدحِ أَوِ الذَّمِّ فَالأَحسَنُ أَن يُخَالَفَ إِعرَابُهَا وَلَا تُجعَلَ كُلُّهَا جَارِيَةً عَلَى مَوصُوفِهَا لِأَنَّ هَذَا مِن مَوَاضِعِ الإِطنَابِ فَإِذَا خُولِفَ إِعرَابُ الأَوصَافِ كَانَ المَقصُودُ أَكمَلَ لِأَنَّ الكَلَامَ عِندَ اختِلَافِ الإِعرَابِ يَصِيرُ كَأَنَّهُ أَنوَاعٌ مِنَ الكَلَامِ وَضُرُوبٌ مِنَ البَيَانِ.

قَالَ فِى «الكَشَّافِ» «نُصِبَ عَلَى المَدحِ وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ كَسَّرَهُ سِيبَوَيهِ عَلَى أَمثِلَة وشواهد» اهـ. قُلتُ: قَالَ سِيبَوَيهِ فِى بَابِ مَا يَنتَصِبُ عَلَى التَّعظِيمِ وَالمَدحِ «وَإِن شِئتَ جَعَلتَهُ صِفَةً فَجَرَى عَلَى الأَوَّلِ وَإِن شِئتَ قَطَعتَهُ فَابتَدَأتَهُ مِثلُ ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى: وَلَكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ إِلَى قَولِهِ وَالصَّابِرِينَ وَلَو رُفِعَ الصَّابِرِينَ عَلَى أَوَّلِ الكَلَامِ كَانَ جَيِّداً وَلَوِ ابتَدَأتَهُ فَرَفَعتَهُ عَلَى الِابتِدَاءِ كَانَ جَيِّداً وَنَظِيرُ هَذَا النَّصبِ قَولُ الخِرنِقِ:

لَا يَبعَدَن قومِى الَّذين همو ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزرِ

بِنَصبِ النَّازِلِينَ ثُمَّ قَالَ: وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ نَصبَ هَذَا عَلَى أَنَّكَ لَم تُرِد أَن تُحَدِّثَ النَّاسَ وَلَا مَن تُخَاطِبُ بِأَمرٍ جَهِلُوهُ وَلَكِنَّهُم قَد عَلِمُوا مِن ذَلِكَ مَا قَد عَلِمتَ فَجَعَلتَهُ ثَنَاءً وَتَعظِيماً وَنَصبُهُ عَلَى الفِعلِ كَأَنَّهُ قَالَ أَذكُرُ أَهلَ ذَلِكَ وَأَذكُرُ المُقِيمِينَ وَلَكِنَّهُ فِعلٌ لَا يستَعمل إِظهَاره» اهـ.

قُلتُ: يُؤَيّدُ هَذَا الوَجهَ أَنَّهُ تَكَرَّرَ مِثلُهُ فِي نَظَائِرِ هَذِهِ الآيَةِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ وَالمُقِيمِينَ الصَّلاةَ [النِّسَاء: ﴿١٦٢﴾] عَطفاً عَلَى لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ [النِّسَاء: ﴿١٦٢﴾] وَفِي سُورَةِ العُقُود وَالصَّابِئُونَ [المَائِدَة: ﴿٦٩﴾] عَطفاً عَلَى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا [المَائِدَة: ﴿٦٩﴾].

الفَائِدَة الثَّانِيَة أَن فِي نَصبِ الصَّابِرِينَ بِتَقدِيرِ أَخُصُّ أَو أَمدَحُ تَنبِيهاً عَلَى خَصِيصِيَّةِ الصَّابِرِينَ وَمَزِيَّةِ صِفَتِهِمُ الَّتِي هِيَ الصَّبرُ... وَعَنِ الكِسَائِيّ أَنَّ نَصبَهُ عَطفٌ عَلَى مَفَاعِيلَ آتَى أَي وَآتَى المَالَ الصَّابِرِينَ أَي الفُقَرَاءَ المُتَعَفِّفِينَ عَنِ المَسأَلَةِ حِينَ تُصِيبُهُمُ البَأسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَالصَّابِرِينَ حِينَ البَأسِ وَهُمُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ لِلغَزوِ وَيُحِبُّونَ أَن يَغزُوا لِأَنَّ فِيهِم غِنَاءً عَنِ المُسلِمِينَ قَالَ تَعَالَى: (وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا مَا أَتَوكَ لِتَحمِلَهُم قُلتَ لَا أَجِدُ مَا أَحمِلُكُم عَلَيهِ تَوَلَّوا وَأَعيُنُهُم تَفِيضُ مِنَ الدَّمعِ حَزَناً أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ) [التَّوبَة: ﴿٩٢﴾]) (١).

وعند قوله تعالى: (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ مِنهُم وَالمُؤمِنُونَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالمُؤتُونَ الزَّكَاةَ وَالمُؤمِنُونَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤتِيهِم أَجراً عَظِيماً) النساء: ﴿١٦٢﴾] قال: (وَعَطفُ المُقِيمِينَ بِالنَّصبِ ثَبَتَ فِي المُصحَفِ الإِمَامِ وَقَرَأَهُ المُسلِمُونَ فِي الأقطار دون نَكِير فَعَلِمنَا أَنَّهُ طَرِيقَةٌ عَرَبِيَّةٌ فِي عَطفِ الأَسمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى صِفَاتٍ مَحَامِدَ عَلَى أَمثَالِهَا فَيَجُوزُ فِي بَعضِ المُعطُوفَاتِ النَّصبُ عَلَى التَّخصِيصِ بِالمَدحِ وَالرَّفعُ عَلَى الاستِئنَافِ لِلاهتِمَامِ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي النُّعُوتِ المُتَتَابِعَةِ سَوَاءٌ كَانَت بِدُونِ عَطفٍ أَم بِعَطفٍ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَلكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ) إِلَى قَوله: (وَالصَّابِرِينَ) [البَقَرَة: ﴿١٧٧﴾]. قَالَ سِيبَوَيهِ فِي «كِتَابِهِ» «بَابُ مَا يَنتَصِبُ فِي التَّعظِيمِ وَالمَدحِ وَإِن شِئتَ جَعَلتَهُ صِفَةً فَجَرَى عَلَى الأَوَّلِ وَإِن شِئتَ قَطَعتَهُ فَابتَدَأتَهُ». وَذَكَرَ مِن قَبِيلِ مَا نَحنُ بِصَدَدِهِ هَذِهِ الآيَةَ فَقَالَ: «فَلَو كَانَ كُلُّهُ رَفعاً كَانَ جَيِّداً» وَمِثلُهُ: (وَالمُوفُونَ بِعَهدِهِم إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي البَأساءِ وَالضَّرَّاءِ) [البَقَرَة: ﴿١٧٧﴾]...

فِي رِوَايَةِ يُونُسَ عَنِ العَرَبِ: بِرَفعِ (النَّازِلُونَ) وَنَصبِ (الطَّيِّبِينَ) لِتَكُونَ نَظِيرَ هَذِهِ الآيَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَجرِي عَلَى قَصدِ التَّفَنُّنِ عِندَ تَكَرُّرِ المُتَتَابِعَاتِ وَلِذَلِكَ تَكَرَّرَ وُقُوعُهُ فِي القُرآنِ فِي مَعطُوفَاتٍ مُتَتَابِعَاتٍ كَمَا فِي سُورَةِ البَقَرَةِ وَفِي هَذِهِ الآيَةِ وَفِي قَوله: (والصَّابِئُونَ) فِي سُورَةِ المَائِدَةِ [﴿٦٩﴾]) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٢﴾: ﴿١٣٢﴾.

(٢) ـ التحرير والتنوير ﴿٦﴾: ﴿٢٩﴾.

﴿٨٤﴾ـ قاعدة: (الصفاتُ إذا ذُكِرَت فى مقام التعداد فتارة يتوسط بينها حرف العطف لتغايرها فى نفسها وللإيذان بأن المراد ذكر كل صفة بمفردها وتارة لا يتوسطها العاطف لاتحاد موصوفها وتلازمها فى نفسها وللإيذان بأنها فى تلازمها كالصفة الواحدة وتارة يتوسط العاطف بين بعضها ويحذف مع بعض بحسب هذين المقامين)

﴿٨٥﴾ـ قاعدة: (إذا كان المقامُ مقامَ تَعدَادِ الصِّفَاتِ مِن غَيرِ نَظَرٍ إلى جَمعٍ أو انفرادٍ حَسُنَ إسقَاطُ حرفِ العَطف وإن أُرِيدَ الجَمعُ بَينَ الصِّفَات أو التَّنبِيهُ على تَغَايُرِهَا حَسُنَ إدخَالُ حَرفِ العَطف)

هاتان القاعدتان أشار إليهما الإمام ابن القيم رحمه الله فقد قال عند قوله تعالى: (التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالمَعرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ المُنكَرِ وَالحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ وَبَشِّرِ المُؤمِنِينَ) التوبة: ﴿١١٢﴾]: (وذكروا فى الآية وجوها أخر منها أن هذا من التفنن فى الكلام أن يعطف بعضه ويترك عطف بعضه ومنها: أن الصفات التى قبل هاتين الصفتين صفات لازمة متعلقة بالعامل وهاتان الصفتان متعديتان متعلقتان بالغير فقطعتا عما قبلهما بالعطف ومنها: أن المراد التنبيه على أن الموصوفين بالصفات المتقدمة هم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر وكل هذه الأجوبة غير سديدة.

وأحسن ما يقال فيها أن الصفات إذا ذكرت فى مقام التعداد فتارة يتوسط بينها حرف العطف لتغايرها فى نفسها وللإيذان بأن المراد ذكر كل صفة بمفردها وتارة لا يتوسطها العاطف لاتحاد موصوفها وتلازمها فى نفسها وللإيذان بأنها فى تلازمها كالصفة الواحدة وتارة يتوسط العاطف بين بعضها ويحذف مع بعض بحسب هذين المقامين فإذا كان المقام مقام تعداد الصفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف وإن أريد الجمع بين الصفات أو التنبيه على تغايرها حسن إدخال حرف العطف فمثال الأول: (التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الحَامِدُونَ) وقوله: (مُسْلِماتٍ مُؤْمِناتٍ قانِتاتٍ تائِباتٍ) [التَّحريم: ﴿٥﴾].

ومثال الثانى قوله تعالى: (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْباطِنُ) [الحَدِيد: ﴿٣﴾] وتأمل كيف اجتمع النوعان فى قوله تعالى: (حم. تَنْزِيلُ الْكِتابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ. غافِرِ الذَّنْبِ وَقابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقابِ ذِى الطَّوْلِ لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ) [غافر: ﴿١﴾ـ ﴿٣﴾] فأتى بالواو فى الوصفين الأولين وحذفها فى الوصفين الآخرين لأن غفران الذنب وقبول التوب قد يظن

أنهما يجريان مجرى الوصف الواحد لتلازمهما فمن غفر الذنب قبل التوب فكان فى عطف أحدهما على الآخر ما يدل على أنهما صفتان وفعلان متغايران ومفهومان مختلفان لكل منهما حكمه أحدهما يتعلق بالإساءة والإعراض وهو المغفرة.

والثانى يتعلق بالإحسان والإقبال على الله تعالى والرجوع إليه وهو التوبة فتقبل هذه الحسنة وتغفر تلك السيئة.

وحسن العطف ههنا هذا التغاير الظاهر وكلما كان التغاير أبين كان العطف أحسن ولهذا جاء العطف فى قوله: (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْباطِنُ) وترك فى قوله: (الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ) [الحشر: ٢٣] وقوله: (الْخالِقُ الْبارِئُ الْمُصَوِّرُ) [الحشر: ٢٤] وأما (شَدِيدِ الْعِقابِ ذِى الطَّوْلِ) فترك العطف بينهما لنكته بديعة وهى الدلالة على اجتماع هذين الأمرين فى ذاته سبحانه وأنه حال كونه شديد العقاب فهو ذو الطول وطوله لا ينافى شدة عقابه بل هما مجتمعان له بخلاف الأول والآخر فإن الأولية لا تجامع الآخرية ولهذا فسرها النبى بقوله: (أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ) (١) فأوليته أزليته وآخريته أبديته.

فإن قلت: فما تصنع بقوله: (وَالظَّاهِرُ وَالْباطِنُ) فإن ظهوره تعالى ثابت مع بطونه فيجتمع فى حقه الظهور والبطون والنبى الظاهر بأنه الذى ليس فوقه شىء والباطن بأنه الذى ليس دونه شىء وهذا العلو والفوقية مجامع لهذا القرب والدنو والإحاطة

قلت: هذا سؤال حسن والذى حسن دخوله الواو ههنا أن هذه الصفات متقابلة متضادة وقد عطف الثانى منها على الأول للمقابلة التى بينهما والصفتان الأخريان كالأوليين فى المقابلة ونسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة الآخر إلى الأول فكما حسن العطف بين الأوليين حسن بين الأخريين.

فإذا عرف هذا فالآية التى نحن فيها يتضح بما ذكرناه معنى العطف وتركه فيها لأن كل صفة لم تعطف على ما قبلها فيها كان فيه تنبيه على أنها فى اجتماعها كالوصف الواحد لموصوف واحد فلم يحتج إلى عطف فلما ذكر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهما متلازمان مستمدان من مادة واحدة حسن العطف ليتبين أن كل وصف منهما قائم على حدته مطلوب تعيينه لا يكتفى فيه بحصول الوصف الآخر بل لا بد أن يظهر أمره

---

(١) ـ رواه مسلم فى كتاب الذكر والدعاء باب ما يقول عند النوم (٣٠٤٨).

بالمعروف بصريحة ونهيه عن المنكر بصريحة وأيضاً فحسن العطف ههنا ما تقدم من التضاد فلما كان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ضدين أحدهما طلب الإيجاد والآخر طلب الإعدام كانا كالنوعين المتغايرين المتضادين فحسن لذلك العطف) (١).

٨٦ـ قاعدة: (غَالِبُ الِاستِعمَالِ أَنَّ المُتَعَاطِفَاتِ بِالوَاوِ صِفَاتٌ مُستَقِلَّةٌ لِمَوصُوفَاتٍ مُختَلِفَةِ أَنوَاعٍ أَو أَصنَافٍ أَو لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ لَهُ أَحوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَأَنَّ المَعطُوفَاتِ بِالفَاءِ صِفَاتٌ مُتَفَرِّعَةٌ عَنِ الوَصفِ الَّذِى عُطِفَت عَلَيهِ بِالفَاءِ فَهِىَ صِفَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ مُتَفَرِّعٌ بَعضُهَا عَن بَعضٍ لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ)

٨٧ـ قاعدة: (يَعطِفُونَ بِالفَاءِ الصِّفَاتِ الَّتِي شَأنِهَا أَن يَتَفَرَّعَ بَعضُهَا عَن بَعضٍ)

هاتان القاعدتان مستفادتان من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَالنَّازِعَاتِ غَرقاً. وَالنَّاشِطَاتِ نَشطاً. وَالسَّابِحَاتِ سَبحاً. فَالسَّابِقَاتِ سَبقاً. فَالمُدَبِّرَاتِ أَمراً) [النازعات: ١ـ ٥] قال: (نَازِعَاتٌ نَاشِطَاتٌ سَابِحَاتٌ سَابِقَاتٌ مُدَبِّرَاتٌ فَتِلكَ صِفَاتٌ لِمَوصُوفَاتٍ مَحذُوفَةٍ تَدُلُّ عَلَيهَا الأَوصَافُ الصَّالِحَةُ لَهَا.

فَيَجُوزُ أَن تَكُونَ صِفَاتٍ لِمَوصُوفَاتٍ مِن نَوعٍ وَاحِدٍ لَهُ أَصنَافٌ تُمَيِّزُهَا تِلكَ الصِّفَاتُ.

وَيَجُوزُ أَن تَكُونَ صِفَاتٍ لِمَوصُوفَاتٍ مُختَلِفَةِ الأَنوَاعِ بِأَن تَكُونَ كُلُّ صِفَةٍ خَاصِّيَّةً مِن خَوَاصِّ نَوعٍ مِنَ المَوجُودَاتِ العَظِيمَةِ قِوَامُهُ بِتِلكَ الصِّفَةِ.

وَالَّذِى يَقتَضِيهِ غَالِبُ الِاستِعمَالِ أَنَّ المُتَعَاطِفَاتِ بِالوَاوِ صِفَاتٌ مُستَقِلَّةٌ لِمَوصُوفَاتٍ مُختَلِفَةِ أَنوَاعٍ أَو أَصنَافٍ أَو لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ لَهُ أَحوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَأَنَّ المَعطُوفَاتِ بِالفَاءِ صِفَاتٌ مُتَفَرِّعَةٌ عَنِ الوَصفِ الَّذِى عُطِفَت عَلَيهِ بِالفَاءِ فَهِىَ صِفَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ مُتَفَرِّعٌ بَعضُهَا عَن بَعضٍ لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ فَيَكُونُ قَسَماً بِتِلكَ الأَحوَالِ العَظِيمَةِ بِاعتِبَارِ مَوصُوفَاتِهَا.

وَلِلسَّلَفِ مِنَ المُفَسِّرِينَ أَقوَالٌ فِي تَعيِينِ مَوصُوفَاتِ هَذِهِ الأَوصَافِ وَفِي تَفسِيرِ مَعَانِي الأَوصَافِ. وَأَحسَنُ الوُجُوهِ عَلَى الجُملَةِ أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِمَّا عُطِفَ بِالوَاوِ مُرَاداً بِهَا مَوصُوفٌ غَيرُ المُرَادِ بِمَوصُوفِ الصِّفَةِ الأُخرَى وَأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ عُطِفَت بِالفَاءِ أَن تَكُونَ حَالَةً أُخرَى

(١) ـ التفسير القيم لابن القيم جمعه: الشيخ محمد أويس الندوى ١: ٨٣٤.

لِلمَوصُوفِ المَعطُوفِ بِالوَاوِ كَمَا تقدم. وسنتعمد فِي ذَلِكَ أَظهَرَ الوُجُوهِ وَأَنظَمَهَا وَنَذكُرُ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الِاختِلَافِ لِيَكُونَ النَّاظِرُ عَلَى سِعَةِ بَصِيرَةٍ.

وَهَذَا الإِجمَالُ مَقصُودٌ لِتَذهَبَ أَفهَامُ السَّامِعِينَ كُلَّ مَذهَبٍ مُمكِنٍ فَتَكثُرَ خُطُورُ المَعَانِي فِي الأَذهَانِ وَتَتَكَرَّرَ المَوعِظَةُ وَالعِبرَةُ بِاعتِبَارِ وَقعِ كُلِّ مَعنًى فِي نَفسٍ لَهُ فِيهَا أَشَدُّ وَقعٍ وَذَلِكَ مِن وَفرَةِ المَعَانِي مَعَ إِيجَازِ الالفَاظِ.

فَالنَّازِعَاتُ: وَصفٌ مُشتَقٌّ مِنَ النَّزعِ وَمَعَانِي النَّزعِ كَثِيرَةٌ كُلُّهَا تَرجِعُ إِلَى الإِخرَاجِ وَالجَذبِ فَمِنهُ حَقِيقَةٌ وَمِنهُ مَجَازٌ.

فَيُحتَمَلُ أَن يكون النَّازِعاتِ جماعات مِنَ المَلَائِكَةِ وَهُمُ المُوَكَّلُونَ بِقَبضِ الأَروَاحِ فَالنَّزعُ هُوَ إِخرَاجُ الرُّوحِ مِنَ الجَسَدِ شُبِّهَ بِنَزعِ الدَّلوِ مِنَ البِئرِ أَو الرَّكِيةِ وَمِنهُم قَولُهُم فِي المُحتَضِرِ هُوَ فِي النَّزعِ. وَأُجرِيَت صِفَتُهُم عَلَى صِيغَةِ التَّأنِيثِ بِتَأوِيلِ الجَمَاعَةِ أَوِ الطَّوَائِفِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (قالَتِ الأَعرابُ آمَنَّا) [الحجرات: ١٤]. وَرُوِيَ هَذَا عَن عَلِيٍّ وَابنِ مَسعُودٍ وَابنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَمَسرُوقٍ وَابنِ جُبَيرٍ وَالسُّدِّيِّ فَأَقسَمَ اللهُ بِالمَلَائِكَةِ لِأَنَّهَا مِن أَشرَفِ المَخلُوقَاتِ وَخَصَّهَا بِهَذَا الوَصفِ الَّذِي هُوَ مِن تَصَرُّفَاتِهَا تَذكِيراً لِلمُشرِكِينَ إِذ هُم فِي غَفلَةٍ عَنِ الآخِرَةِ وَمَا بَعدَ المَوتِ وَلِأَنَّهُم شَدِيدٌ تَعَلُّقُهُم بِالحَيَاةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ اليَهُودَ: (وَلَتَجِدَنَّهُم أَحرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشرَكُوا) [البَقَرَة: ٩٦] فالمشركين مَثَلٌ فِي حُبِّ الحَيَاةِ فَفِي القَسَمِ بِمَلَائِكَةِ قَبضِ الأَروَاحِ عِظَةٌ لَهُم وَعِبرَةٌ.

وَالقَسَمُ عَلَى هَذَا الوَجهِ مُنَاسِبٌ لِلغَرَضِ الأَهَمِّ مِنَ السُّورَةِ وَهُوَ إِثبَاتُ البَعثِ لِأَنَّ المَوتَ أَوَّلُ مَنَازِلِ الآخِرَةِ فَهَذَا مِن بَرَاعَةِ الِاستِهلَالِ.

وَغَرقاً: اسمُ مَصدَرِ أَغرَقَ وَأَصلُهُ إِغرَاقاً جِيءَ بِهِ مُجَرَّداً عَنِ الهَمزَةِ فعومل مُعَاملَة مصدر الثُّلَاثِيِّ المُتَعَدِّيِّ مَعَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ غَرِقَ مُتَعَدِّياً وَلَا أَنَّ مَصدَرَهُ مَفتُوحُ عَينِ الكَلِمَةِ لَكِنَّهُ لَمَّا جُعِلَ عِوَضاً عَن مَصدَرِ أَغرَقَ وَحُذِفَت مِنهُ الزَّوَائِدُ قُدِّرَ فِعلُهُ بَعدَ حَذفِ الزَّوَائِدِ مُتَعَدِّياً.

وَلَو قُلنَا: إِنَّهُ سُكِّنَت عَينُهُ تَخفِيفاً وَرَعياً لِلمُزَاوَجَةِ مَعَ نَشطاً وسَبحاً وسَبقاً وأَمراً لَكَانَ أَرقَبَ لِأَنَّ مُتَحَرِّكَ الوَسَطِ يُخَفَّفُ بِالسُّكُونِ وَهَذَا مَصدَرٌ وُصِفَ بِهِ مَصدَرٌ مَحذُوفٌ هُوَ مَفعُولٌ مُطلَقٌ لِلنَّازِعَاتِ أَى نَزعاً غَرقاً أَى مُغرِقاً أَى تَنزِعُ الأَروَاحَ مِن أَقَاصِي الأَجسَادِ.

وَيَجُوزُ أَن تَكُونَ النَّازِعاتِ صِفَةً لِلنُّجُومِ أَى تَنزِعُ مِن أُفُقٍ إِلَى أُفُقٍ أَى تَسِيرُ يُقَالُ: يَنزِعُ إِلَى الأَمرِ الفُلَانِيِّ أَى يَمِيلُ وَيَشتَاقُ.

وَغَرقاً: تَشبِيهٌ لِغُرُوبِ النُّجُومِ بِالغَرَقِ فِي المَاءِ وَقَالَهُ الحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَأَبُو عُبَيدَةَ وَابنُ كَيسَانَ وَالأَخفَشُ وَهُوَ عَلَى هَذَا مُتَعَيّنٌ لِأَن يَكُونَ مَصدَرَ غَرِقَ وَأَنَّ تَسكِينَ عَينِهِ تَخفِيفٌ.

وَالقَسَمُ بِالنُّجُومِ فِي هَذِهِ الحَالَةِ لِأَنَّهَا مَظهَرٌ مِن مَظَاهِرِ القُدرَةِ الرَّبَّانِيَّةِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَالنَّجمِ إِذا هَوى) [النَّجم: ١].

وَيُحتَمَلُ أَن تَكُونَ النَّازِعاتِ جَمَاعَاتِ الرُّمَاةِ بِالسِّهَامِ فِي الغَزوِ يُقَالُ: نَزَعَ فِي القَوسِ إِذَا مَدَّهَا عِندَ وَضعِ السَّهمِ فِيهَا. وَرُوِيَ هَذَا عَن عِكرِمَةَ وَعَطَاءٍ.

وَ(الغَرقُ): الإِغرَاقُ أَي استِيفَاءُ مَدِّ القَوسِ بِإِغرَاقِ السَّهمِ فِيهَا فَيَكُونُ قَسَماً بِالرُّمَاةِ مِنَ المُسلِمِينَ الغُزَاةِ لِشَرَفِهِم بِأَنَّ غَزوَهُم لِتَأيِيدِ دِينِ اللهِ وَلَم تَكُن لِلمُسلِمِينَ وَهُم بِمَكَّةَ يَومَئِذٍ غَزَوَاتٌ وَلَا كَانُوا يَرجُونَهَا فَالقَسَمُ بِهَا إِنذَارٌ لِلمُشرِكِينَ بِغَزوَةِ بَدرٍ الَّتِي كَانَ فِيهَا خَضَدُ شَوكَتِهِم فَيَكُونُ مِن دَلَائِلِ النُّبُوءَةِ وَوَعدٍ وَعَدَهُ اللهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ.

والنَّاشِطاتِ: يَجُوزُ أَن تَكُونَ المَوصُوفَاتِ بِالنَّشَاطِ وَهُوَ قُوَّةُ الِانطِلَاقِ لِلعَمَلِ كالسير السَّرِيع وينطلق النَّشَاطُ عَلَى سَيرِ الثَّورِ الوَحشِيّ وَسَيرِ البَعِيرِ لِقُوَّةِ ذَلِكَ فَيَكُونُ المَوصُوفُ إِمَّا الكَوَاكِبَ السَّيَّارَةَ عَلَى وَجهِ التَّشبِيهِ لِدَوَامِ تَنَقُّلِهَا فِي دَوَابِرِهَا وَإِمَّا إِبِلَ الغَزوِ وَإِمَّا المَلَائِكَةَ الَّتِي تُسرِعُ إِلَى تَنفِيذِ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ مِن أَمرِ التَّكوِينِ وَكِلَاهُمَا عَلَى وَجهِ الحَقِيقَةِ وَأَيّاً مَا كَانَ فَعَطفُهَا عَلَى النَّازِعاتِ عَطفُ نَوعٍ عَلَى نَوعٍ أَو عَطفُ صِنفٍ عَلَى صِنفٍ.

ونَشطاً مَصدَرٌ جَاءَ عَلَى مَصدَرِ فَعَلَ المُتَعَدِّى مِن بَابِ نَصَرَ فَتَعَيَّنَ أَنَّ النَّاشِطاتِ فَاعِلَاتُ النَّشطِ فَهُوَ مُتَعَدٍّ.

وَقَد يَكُونُ مُفضِياً لِإِرَادَةِ النَّشَاطِ الحَقِيقِيّ لَا المَجَازِيّ. وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ التَّأكِيدُ لِتَحقِيقِ الوَصفِ لَا لِرَفعِ احتِمَالِ المَجَازِ.

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: النَّاشِطاتِ المَلَائِكَة تنشيط نُفُوسَ المُؤمِنِينَ وَعَنهُ هِيَ نُفُوسُ المُؤمِنِينَ تَنشَطُ لِلخُرُوجِ.

والسَّابِحاتِ صِفَةٌ مِنَ السَّبحِ المَجَازِيّ وَأَصلُ السَّبحِ العَومُ وَهُوَ تَنَقُّلُ الجِسمِ عَلَى وَجهِ المَاءِ مُبَاشَرَةً وَهُوَ هُنَا مُستَعَارٌ لِسُرعَةِ الِانتِقَالِ فَيَجُوزُ أَن يَكُونَ المُرَادُ المَلَائِكَةَ السَّائِرِينَ فِي أَجوَاءِ السَّمَاوَاتِ وَآفَاقِ الأَرضِ وَرُوِيَ عَن عَلِيّ بنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَيَجُوزُ أَن يُرَادَ خَيلُ الغُزَاةِ حِينَ هُجُومِهَا عَلَى العَدُوِّ سَرِيعَةً كَسُرعَةِ السَّابِحِ فِي المَاءِ كَالسَّابِحَاتِ فِي قَولِ امرِئِ القَيسِ يَصِفُ فَرَساً:

مُسِحٌّ إِذَا مَا السابحات على الونى ... أَثَرنَ الغُبَارَ بِالكَدِيدِ المُرَكَّلِ

وَقِيلَ: السَّابِحاتِ النُّجُومُ وَهُوَ جَارٍ عَلَى قَولِ مَن فَسَّرَ النَّازِعَاتِ بِالنُّجُومِ وسَبحاً مَصدَرٌ مُؤَكِّدٌ لإِفَادَة التَّحقِيق مَعَ التوسل إِلَى تنوينه لِلتَّعظِيمِ وَعَطفُ فَالسَّابِقاتِ بِالفَاءِ يُؤذِنُ بِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مُتَفَرِّعَةٌ عَنِ الَّتِي قَبلَهَا لِأَنَّهُم يَعطِفُونَ بِالفَاءِ الصِّفَاتِ الَّتِي شَأنِهَا أَن يَتَفَرَّعَ بَعضُهَا عَن بَعضٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: وَالصَّافَّاتِ صَفّاً فَالزَّاجِراتِ زَجراً فَالتَّالِياتِ ذِكراً [الصافات: ١ـ ٣] قَول ابنِ زَيَّابَةَ:

يَا لَهفَ زَيَّابَةَ لِلحَارِثِ الصَّ ... ابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ

فَلِذَلِكَ فَالسَّابِقاتِ هِيَ السَّابِقَاتُ مِنَ السَّابِحَاتِ.

وَالسَّبقُ: تَجَاوُزُ السَّايِرِ مَن يَسِيرُ مَعَهُ وَوُصُولُهُ إِلَى المَكَانِ المَسِيرِ إِلَيهِ قَبلَهُ. وَيُطلَقُ السَّبقُ عَلَى سُرعَةِ الوُصُولِ مِن دُونِ وُجُودِ سَايِرٍ مَعَ السَّابِقِ قَالَ تَعَالَى: (استَبِقُوا الخَيراتِ) [البَقَرَة: ١٤٨] وَقَالَ: (أُولئِكَ يُسارِعُونَ فِي الخَيراتِ وَهُم لَها سابِقُونَ) [المُؤمِنُونَ: ٦١].

وَيُطلَقُ السَّبقُ عَلَى الغَلَبِ وَالقَهرِ وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى: (أَم حَسِبَ الَّذِينَ يَعمَلُونَ السَّيِّئاتِ أَن يَسبِقُونا) [العنكبوت: ٤] وَقَولُ مُرَّةَ بنِ عَدَّاءٍ الفَقعَسِيّ:

كَأَنَّكَ لَم تُسبَق مِنَ الدَّهرِ لَيلَةً ... إِذَا أَنتَ أَدرَكتَ الَّذِى كُنتَ تَطلُبُ

فَقَولُهُ تَعَالَى: (فَالسَّابِقاتِ سَبقاً) يَصلُحُ لِلحَملِ عَلَى هَذِهِ المَعَانِي عَلَى اختِلَافِ مَحَامِلِ وَصفِ السَّابِحَاتِ بِمَا يُنَاسِبُ كُلَّ احتِمَالٍ عَلَى حِيَالِهِ بِأَن يُرَادَ السَّايِرَاتِ سَيراً سَرِيعاً فِيمَا تَعلَمُهُ أَوِ المُبَادِرَاتِ. وَإِذَا كَانَ السَّابِحاتِ بِمَعنَى الخَيلِ كَانَ (السَّابِقَاتُ) إِن حُمِلَ عَلَى مَعنَى المُسرِعَاتِ كِنَايَةً عَن عَدَمِ مُبَالَاةِ الفُرسَانِ بِعَدُوِّهِم وَحِرصِهِم عَلَى الوُصُولِ إِلَى أَرضِ العَدُوِّ أَو عَلَى مَعنَى غَلَبِهِم أَعدَاءَهُم) (١).

(١) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ٦١.

المبحث الثامن: قواعد فى العطف والتوكيد والإعادة:

﴿٨٨﴾ـ قاعدة: (التَّوكِيدُ يَقتَضِى الفَصلَ ولَيسَ العَطف)

﴿٨٩﴾ـ قاعدة: (الأصلُ فِي الفَذلَكَةِ هو عَدَمُ العَطفِ)

هاتان القاعدتان مستفادتان من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالهُدى) [البقرة: ﴿١٦﴾] قال: (الإِشَارَةُ إِلَى مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِاليَومِ الآخِرِ [البَقَرَة: ﴿٨﴾] وَمَا عُطِفَ عَلَى صِلَتِهِ مِن صِفَاتِهِم وَجِيءَ بِاسمِ إِشَارَةِ الجمع لِأَن مَا صدق «مَن» هُوَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ.

وَفُصِلَتِ الجُملَةُ عَنِ الَّتِي قَبلَهَا لِتُفِيدَ تَقرِيرَ مَعنَى: (وَيَمُدُّهُم فِي طُغيانِهِم يَعمَهُونَ) [البَقَرَة: ﴿١٥﴾] فَمَضمُونُهَا بِمَنزِلَةِ التَّوكِيدِ وَذَلِكَ مِمَّا يَقتَضِى الفَصلَ وَلِتُفِيدَ تَعلِيلَ مَضمُونِ جُملَةِ وَيَمُدُّهُم فِي طُغيانِهِم يَعمَهُونَ فَتَكُونُ استِئنَافاً بَيَانِيّاً لِسَائِلٍ عَنِ العِلَّةِ وَهِيَ أيضاً فَذلَكَةٌ لِلجُمَلِ السَّابِقَةِ الشَّارِحَةِ لِأَحوَالِهِم وَشَأنُ الفَذلَكَةِ عَدَمُ العَطفِ كَقَولِهِ تَعَالَى: تِلكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ [البَقَرَة: ﴿١٩٦﴾] وَكُلُّ هَذِهِ الاِعتِبَارَاتِ مُقتَضٍ لِعَدَمِ العَطفِ فَفِيهَا ثَلَاثَةُ مُوجِبَاتٍ لِلفَصلِ.

وَمَوقِعُ هَذِهِ الجُملَةِ مِن نَظمِ الكَلَامِ مُقَابِلُ مَوقِعِ جُملَةِ أُولَٰئِكَ عَلَى هُدىً مِن رَبِّهِم [البَقَرَة: ﴿٥﴾] وَمُقَابِلُ مَوقِعِ جُملَةِ خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم [البَقَرَة: ﴿٧﴾] الآيَةَ) (١).

ومن الأمثلة التى تُفيد أنَّ التوكيدَ لا يُعطَف ما جاء فى قوله تعالى: (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِى يَنعِقُ بِمَا لَا يَسمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكمٌ عُمىٌ فَهُم لَا يَعقِلُونَ) [البقرة: ﴿١٧١﴾] قال ابن عاشور: (وَالدُّعَاءُ وَالنِّدَاءُ قِيلَ بِمَعنًى وَاحِدٍ فَهُوَ تَأكِيدٌ وَلَا يَصِحُّ وَقِيلَ الدُّعَاءُ لِلقَرِيبِ وَالنِّدَاءُ لِلبَعِيدِ وَقِيلَ الدُّعَاءُ مَا يُسمَعُ وَالنِّدَاءُ قَد يُسمَعُ وَقَد لَا يُسمَعُ وَلَا يَصِحُّ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ بِهِمَا نَوعَانِ مِنَ الأَصوَاتِ الَّتِي تَفهَمُهَا الغَنَمُ فَالدُّعَاءُ مَا يُخَاطَبُ بِهِ الغَنَمُ مِنَ الأَصوَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الزَّجرِ وَهِيَ أَسمَاء الأَصوَات والنداء رَفعُ الصَّوتِ عَلَيهَا لِتَجتَمِعَ إِلَى رُعَاتِهَا وَلَا يَجُوزَ أَن يَكُونَا بِمَعنًى وَاحِدٍ مَعَ وُجُودِ العَطفِ لِأَنَّ التَّوكِيدَ اللفظِيَّ لَا يُعطَفُ فَإِنَّ حَقِيقَةَ النِّدَاءِ رَفعُ الصَّوتِ لِإِسمَاعِ الكَلَامِ أَوِ المُرَادُ بِهِ هُنَا نِدَاءُ الرِّعَاءِ بَعضَهُم بَعضاً لِلتَّعَاوُنِ عَلَى ذَودِ الغَنَمِ) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿١﴾: ﴿٧﴾ ﴿٢٩﴾.

(٢) ـ التحرير والتنوير ﴿٢﴾: ﴿١٣﴾.

وعند قوله تعالى: (وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذنَا مِيثَاقَهُم فَنَسُوا حَظّاً مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغرَينَا بَينَهُمُ العَدَاوَةَ وَالبَغضَاءَ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ وَسَوفَ يُنَبِّئُهُمُ اللهُ بِمَا كَانُوا يَصنَعُونَ) [المائدة: ١٤] قال ابن عاشور: (وَالعَدَاوَةُ وَالبَغضَاءُ اسمَانِ لِمَعنَيَينِ مِن جِنسِ الكَرَاهِيَةِ الشَّدِيدَةِ فَهُمَا ضِدَّانِ لِلمَحَبَّةِ.

وَظَاهِرُ عَطفِ أَحَدِ الِاسمَينِ عَلَى الآخَرِ فِي مَوَاضِعَ مِنَ القُرآنِ فِي هَذِهِ الآيَةِ وَفِي الآيَتَينِ بَعدَهَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ وَفِي آيَةِ سُورَةِ المُمتَحِنَةِ أَنَّهُمَا لَيسَا مِنَ الأَسمَاءِ المُتَرَادِفَةِ لِأَنَّ التِزَامَ العَطفِ بِهَذَا التَّرتِيب يبعد أَن يَكُونَ لِمُجَرَّدِ التَّأكِيدِ فَلَيسَ عَطفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ مِن قَبِيلِ عَطفِ المُرَادِفِ لمجرّد التّأكيد... وَقَد تَرَكَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ بَيَانَ التَّفرِقَةِ بَينَ العَدَاوَةِ وَالبَغضَاءِ وَتَابَعَهُمُ المُفَسِّرُونَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا تَجِدُ مَن تَصَدَّى لِلفَرقِ بَينَهُمَا سِوَى الشَّيخِ ابنِ عَرَفَةَ التُّونِسِيّ فَقَالَ فِي «تَفسِيرِهِ» «العَدَاوَةُ أَعَمُّ مِنَ البَغضَاءِ لِأَنَّ العَدَاوَةَ سَبَبٌ فِي البَغضَاءِ فَقَد يَتَعَادَى الأَخُ مَعَ أَخِيهِ وَلَا يَتَمَادَى عَلَى ذَلِكَ حَتَّى تَنشَأَ عَنهُ المُبَاغَضَةُ وَقَد يَتَمَادَى عَلَى ذَلِكَ» اهـ.

وَوَقَعَ لِأَبِي البَقَاءِ الكَفَوِيّ فِي كِتَابِ «الكُلِّيَّاتِ» أَنَّهُ قَالَ: «العَدَاوَةُ أَخَصُّ مِنَ البَغضَاءِ لِأَنَّ كُلَّ عَدُوٍّ مُبغِضٌ وَقَد يُبغِضُ مَن لَيسَ بِعَدُوٍّ». وَهُوَ يُخَالِفُ كَلَامَ ابنِ عَرَفَةَ. وَفِي تَعلِيلِيهِمَا مُصَادَرَةٌ وَاضِحَةٌ فَإِن كَانَتِ العَدَاوَةُ أَعَمَّ مِنَ البَغضَاءِ زَادَت فَايِدَةُ العَطفِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ فِي مَعنَى الِاحتِرَاسِ وَإِن كَانَتِ العَدَاوَةُ أَخَصَّ مِنَ البَغضَاءِ لَم يَكُنِ العَطفُ إِلَّا لِلتَّأكِيدِ لِأَنَّ التَّأكِيدَ يَحصُلُ بِذِكرِ لَفظٍ يَدُلُّ عَلَى بَعضِ مُطلَقٍ من معنى المؤكّد فَيَتَقَرَّرُ المَعنَى وَلَو بِوَجهٍ أَعَمَّ أَو أَخَصَّ وَذَلِكَ يَحصُلُ بِهِ مَعنَى التَّأكِيدِ.

وَعِندِي: أَنَّ كِلَا الوَجهَينِ غَيرُ ظَاهِرٍ وَالَّذِي أَرَى أَنَّ بَينَ مَعنَيَيِ العَدَاوَةِ وَالبَغضَاءِ التَّضَادَّ وَالتَّبَايُنَ فَالعَدَاوَةُ كَرَاهِيَةٌ تَصدُرُ عَن صَاحِبِهَا: مُعَامَلَةٌ بِجَفَاءٍ أَو قَطِيعَةٌ أَو إِضرَارٌ لِأَنَّ العَدَاوَةَ مُشتَقَّةٌ مِنَ العَدوِ وَهُوَ التَّجَاوُزُ وَالتَّبَاعُدُ فَإِنَّ مُشتَقَّاتِ مَادَّةِ (ع د و) كُلَّهَا تَحُومُ حَولَ التَّفَرُّقِ وَعَدَمِ الوِئَامِ. وَأَمَّا البَغضَاءُ فَهِيَ شِدَّةُ البُغضِ وَلَيسَ فِي مَادَّةِ (ب غ ض) إِلَّا مَعنَى جِنسِ الكَرَاهِيَةِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعرِفَةِ اشتِقَاقِ لَفظِهَا مِن مَادَّتِهَا. نَعَم يُمكِنُ أَن يُرجَعَ فِيهِ إِلَى طَرِيقَةِ القَلبِ وَهُوَ مِن عَلَامَاتِ الِاشتِقَاقِ فَإِنَّ مَقلُوبَ بَغِضَ يَكُونُ غَضِبَ لَا غَيرُ فَالبَغضَاءُ شِدَّةُ الكَرَاهِيَةِ غَيرُ مَصحُوبَةٍ بِعَدوٍ فَهِيَ مُضمَرَةٌ فِي النَّفسِ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَم يَصِحَّ اجتِمَاعُ مَعنَيَيِ العَدَاوَةِ وَالبَغضَاءِ فِي مَوصُوفٍ وَاحِدٍ فِي وَقتٍ وَاحِدٍ فَيَتَعَيَّنُ أَن يكون إلقاؤهما بَينهمَا عَلَى

مَعنَى التَّوزِيعِ أَى أَغرَينَا العَدَاوَةَ بَينَ بَعضٍ مِنهُم وَالبَغضَاءَ بَينَ بَعضٍ آخَرَ. فَوَقَعَ فِى هَذَا النَّظمِ إِيجَازٌ بَدِيعٌ لِأَنَّهُ يَرجِعُ إِلَى الاعتِمَادِ عَلَى عِلمِ المُخَاطَبِينَ بِعَدَمِ استِقَامَةِ اجتِمَاعِ المَعنَيَينِ فِى مَوصُوفٍ وَاحِدٍ) (١).

وعند قوله تعالى: (وَإِن تُطِع أَكثَرَ مَن فِى الأَرضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِن هُم إِلَّا يَخرُصُونَ) [الأنعام: ١١٦] قال ابن عاشور: (وَجُملَةُ وَإِن هُم إِلَّا يَخرُصُونَ عَطفٌ عَلَى جُملَةِ: (إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ). وَوُجُودُ حَرفِ العَطفِ يَمنَعُ أَن تَكُونَ هَذِهِ الجُملَةُ تَأكِيداً لِلجُملَةِ الَّتِى قَبلَهَا أَو تَفسِيراً لَهَا فَتَعَيَّنَ أَنَّ المُرَادَ بِهَذِهِ الجُملَةِ غَيرُ المُرَادِ بِجُملَةِ: (إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ).

وَقَد تَرَدَّدَت آرَاءُ المُفَسِّرِينَ فِى مَحمَلِ قَولِهِ: وَإِن هُم إِلَّا يَخرُصُونَ فَقِيلَ: يَخرُصُونَ يَكذِبُونَ فِيمَا ادَّعَوا أَنَّ مَا اتَّبَعُوهُ يَقِينٌ.

وَقِيلَ: الظَّنُّ ظَنُّهُم أَنَّ آبَاءَهُم عَلَى الحَقِّ. وَالخَرصُ: تَقدِيرُهُم أَنفُسَهُم عَلَى الحَقِّ.

وَالوَجهُ: أَنَّ مَحمَلَ الجُملَةِ الأُولَى عَلَى مَا تَلَقَّوهُ مِن أَسلَافِهِم كَمَا أَشعَرَ بِهِ قَولُهُ: (يَتَّبِعُونَ) وَأَنَّ مَحمَلَ الجُملَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا يَستَنبِطُونَهُ مِنَ الزِّيَادَاتِ عَلَى مَا تَرَكَ لَهُم أَسلَافُهُم وَعَلَى شُبَهَاتِهِم الَّتِى يَحسَبُونَهَا أَدِلَّةً مُفحِمَةً كَقَولِهِم: «كَيفَ نَأكُلُ مَا قَتَلنَاهُ وَقَتَلَهُ الكَلبُ وَالصَّقرُ وَلَا نَأكُلُ مَا قَتَلَهُ اللهُ» كَمَا تَقَدَّمَ آنِفاً كَمَا أَشعَرَ بِهِ فِعلُ: يَخرُصُونَ مِن مَعنَى التَّقدِيرِ وَالتَّأَمُّلِ.

وَالخَرصُ: الظَّنُّ النَّاشِئُ عَن وِجدَانٍ فِى التَّفسِ مُستَنِدٍ إِلَى تَقرِيبٍ وَلَا يَستَنِدُ إِلَى دَلِيلٍ يَشتَرِكُ العُقَلَاءُ فِيهِ وَهُوَ يُرَادِفُ: الحَزرَ وَالتَّخمِينَ وَمِنهُ خَرصُ النَّخلِ وَالكَرمِ أَى تَقدِيرُ مَا فِيهِ مِنَ الثَّمَرَةِ بِحَسَبِ مَا يَجِدُهُ النَّاظِرُ فِيمَا تَعَوَّدَهُ. وَإِطلَاقُ الخَرصِ عَلَى ظُنُونِهِمُ البَاطِلَةِ فِى غَايَةِ الرَّشَاقَةِ لِأَنَّهَا ظُنُونٌ لَا دَلِيلَ عَلَيهَا غَيرُ مَا حَسُنَ لِظَانِّيهَا. وَمِنَ المُفَسِّرِينَ وَأَهلِ اللُّغَةِ مَن فَسَّرَ الخَرصَ بِالكَذِبِ وَهُوَ تَفسِيرٌ قَاصِرٌ نَظَرَ أَصحَابُهُ إِلَى حَاصِلِ مَا يُفِيدُهُ السِّيَاقُ فِى نَحوِ هَذِهِ الآيَةِ وَنَحوِ قَولِهِ: (قُتِلَ الخَرَّاصُونَ) [الذاريات: ١٠] وَلَيسَ السِّيَاقُ لِوَصفِ أَكثَرِ مَن فِى الأَرضِ بِأَنَّهُم كَاذِبُونَ بَل لِوَصمِهِم بِأَنَّهُم يَأخُذُونَ الِاعتِقَادَ مِنَ الدَّلَائِلِ الوَهمِيَّةِ فَالخَرصُ مَا كَانَ غَيرَ عِلمٍ قَالَ تَعَالَى: (مَا لَهُم بِذَلِكَ مِن عِلمٍ إِن هُم إِلَّا يَخرُصُونَ) [الزخرف: ٢٠] وَلَو أُرِيدَ وَصفُهُم بِالكَذِبِ لَكَانَ لَفظُ (يَكذِبُونَ) أَصرَحَ مَن لَفظِ يَخرُصُونَ) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٦: ١٤٧.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٨: ٢٧.

﴿٩٠﴾ـ قاعدة: (التَّوكِيدُ اللفظِيُّ قد يُؤتَى بِهِ مَعطُوفاً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَلتَنظُر نَفسٌ مَا قَدَّمَت لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعمَلُونَ) الحشر: ﴿١٨﴾] قال: (وَإِعَادَةُ (وَاتَّقُوا اللهَ) لِيَبنِيَ عَلَيهِ (إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِما تَعمَلُونَ) فَيَحصُلُ الرَّبطُ بَينَ التَّعلِيلِ وَالمُعَلَّلِ إِذ وَقَعَ بَينَهُمَا فَصلُ وَلتَنظُر نَفسٌ مَا قَدَّمَت لِغَدٍ.

وَإِنَّمَا أُعِيدَ بِطَرِيقِ العَطفِ لِزِيَادَةِ التَّأكِيدِ فَإِنَّ التَّوكِيدَ اللفظِيَّ يُؤتَى بِهِ تَارَةً مَعطُوفاً كَقَولِهِ تَعَالَى: (أَولى لَكَ فَأَولى. ثُمَّ أَولى لَكَ فَأَولى) [القِيَامَة: ﴿٣٤﴾ـ ﴿٣٥﴾] وَقَولِهِ: (كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ) [التكاثر: ﴿٣﴾- ﴿٤﴾]. وَقَولِ عَدِيّ بنِ زَيدٍ: «وَألفَى قَولَهَا كَذِباً وَمَينَا».

وَذَلِكَ أَنَّ فِي العَطفِ إِيهَامَ أَن يَكُونَ التَّوكِيدُ يُجعَلُ كَالتَّأسِيسِ لِزِيَادَةِ الِاهتِمَامِ بِالمُؤَكَّدِ.

فَجُملَةُ (إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِما تَعمَلُونَ) تَعلِيلٌ لِلحَثِّ عَلَى تَقوَى اللهِ وَمَوقِعُ إِنَّ فِيهَا مَوقِعُ التَّعلِيلِ)[1].

وعند قوله تعالى: (وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُم وَلَا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلَا سُوَاعاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسراً) [نوح: ﴿٢٣﴾] قال: (وَلِقَصدِ التَّوكِيدِ أُعِيدَ فِعلُ النَّهيِ وَلا تَذَرُنَّ وَلَم يُسلَك طَرِيقُ الإِبدَالِ وَالتَّوكِيدُ اللفظِيُّ قَد يُقرَنُ بِالعَاطِفِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (وَما أَدراكَ مَا يَومُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدراكَ مَا يَومُ الدِّينِ) [الانفطار: ﴿١٧﴾ ﴿١٨﴾])[2].

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٨﴾: ﴿١٢﴾.

([2]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٩﴾: ﴿٢٩﴾.

﴿٩١﴾ـ قاعدة: (الأصلُ فِي حِكَايَةِ المُحَاوَرَات هُوَ حَذفُ العَاطف)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الفراء والزركشى وابن عاشور فقد أشار إلى هذا المعنى الإمام الفراء (ت ﴿٢٠٧﴾هـ) حيث قال عند قوله تعالى: (وَإِذ قَالَ مُوسَى لِقَومِهِ إِنَّ اللهَ يَأمُرُكُم أَن تَذبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللهِ أَن أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ) [البقرة: ﴿٦٧﴾]: (وقوله: (أَتَتَّخِذُنا هُزُواً قالَ...) وهذا فِي القرآن كثير بغير الفاء وذلك لأنه جوابٌ يستغنى أولهُ عن آخره بالوقفة عليه فيقال: ماذا قَالَ لك فيقول القائل: قال كذا وكذا فكأنّ حسن السكوت يجوز به طرح الفاء. وأنت تراه فِي رؤوس الآيات لأنها فصولٌ حَسَنةٌ من ذلك: (قالَ فَما خَطبُكُم أَيُّهَا المُرسَلُونَ. قالُوا إِنَّا أُرسِلنا) [الحجر: ﴿٥٧﴾ـ ﴿٥٨﴾] والفاء حسنة مثل قوله: (فَقالَ المَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [هود: ﴿٢٧﴾] ولو كان على كلمة واحدة لم تُسقط العرب منه الفاء. من ذلك: قُمتُ ففَعَلت لا يقولون: قمت فعلت ولا قلت قال حَتَّى يقولوا: قُلتُ فقال وَقُمتُ فقام لأنها نَسَقٌ وليست باستفهام يوقف عليه ألا ترى أنه: «قالَ» فرعون (لِمَن حَولَهُ أَلا تَستَمِعُونَ. قالَ رَبُّكُم وَرَبُّ آبائِكُمُ الأَوَّلِينَ) [الشعراء: ﴿٢٥﴾ـ ﴿٢٦﴾] فيما لا أحصيه. ومثله من غير الفعل كثيرٌ فِي كتاب الله بالواو وبغير الواو فأما الذى بالواو فقوله: (قُل أَأُنَبِّئُكُم بِخَيرٍ مِن ذلِكُم لِلَّذِينَ اتَّقَوا عِندَ رَبِّهِم) [آل عمران: ﴿١٥﴾] ثُمَّ قَالَ بعد ذلك: (الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالقانِتِينَ وَالمُنفِقِينَ وَالمُستَغفِرِينَ بِالأَسحارِ) [آل عمران: ﴿١٧﴾]. وقال فِي موضع آخر: (التَّائِبُونَ العابِدُونَ الحامِدُونَ) [التوبة: ﴿١١٢﴾] وقال فِي غير هذا: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُؤمِنِينَ وَالمُؤمِناتِ) [البروج: ﴿١٠﴾] ثُمَّ قال فِي الآية بعدها: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا) ولم يقل: وإِنَّ.

فاعرِف بما جَرى تفسير ما بقى فإنه لا يأتى إلا على الَّذِى أنبَاتك به من الفصول أو الكلام المكتفى يأتى له جوابٌ) (١).

وقال الزركشى عن العطف: (يَجُوزُ فِي الحِكَايَةِ عَنِ المُخَاطَبَينِ إِذَا طَالَت: قَالَ زَيدٌ قَالَ عَمرٌو مِن غَيرِ أَن تَأتِيَ بِالوَاوِ وَبِالفَاءِ وَعَلَى هَذَا قَولُهُ تَعَالَى: (إِذ قَالَ إِبرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِى يُحيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبرَاهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأتِي بِالشَّمسِ مِنَ المَشرِقِ فَأتِ بِهَا من المغرب) [البقرة: ﴿٢٥٨﴾] الآيَةَ.

وَقَولُهُ تَعَالَى: (قالَ فِرعَونُ وَما رَبُّ الْعالَمِينَ قالَ رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) [الشُّعَرَاء: ﴿٢٣﴾ـ ﴿٢٤﴾] وَنَظَائِرُهَا.

---

(١) ـ معانى القرآن للفراء ١: ٤٣.

وَإِنَّمَا حَسُنَ ذَلِكَ لِلاستِغنَاءِ عَن حَرفِ العَطفِ مِن حَيثُ إِنَّ المُتَقَدِّمَ مِنَ القَولَينِ يَستَدعِي التَّأَخُّرَ مِنهُمَا فَلِهَذَا كَانَ الكَلَامُ مَبنِيّاً عَلَى الِانفِصَالِ وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِن هَذِهِ الأَقوَالِ مُستَأنَفاً ظَاهِراً وَإِن كَانَ الذِّهنُ يُلَاءِمُ بَينَهُمَا) (١).

وقد نبَّه الإمام ابن عاشور على أن الطريقة المتبعة فى القرآن فى حكاية الحوارات هى الفصل وعدم العطف وأنها طريقة العرب فى الاستعمال فقال عند قوله تعالى: (قالُوا أَتَجعَلُ فِيها مَن يُفسِدُ فِيها وَيَسفِكُ الدِّماءَ) [البقرة: ٣٠]: (وَفَصَلَ الجَوَابَ وَلَم يَعطِف بِالفَاءِ أَوِ الوَاوِ جَرياً بِهِ عَلَى طَرِيقَةٍ مُتَّبَعَةٍ فِي القُرآنِ فِي حِكَايَةِ المُحَاوَرَاتِ وَهِيَ طَرِيقَةٌ عَرَبِيَّةٌ... قَالَ رُؤبَةُ بنُ العَجَّاجِ:

قَالَت بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلمَى وَإِن ... كَانَ فَقِيراً مُعدَماً قَالَت وَإِن

وَإِنَّمَا حَذَفُوا العَاطِفَ فِي أَمثَالِهِ كَرَاهِيَةَ تَكرِيرِ العَاطِفِ بِتَكرِيرِ أَفعَالِ القَولِ فَإِنَّ المُحَاوَرَةَ تَقتَضِي الإِعَادَةَ فِي الغَالِبِ فَطَرَدُوا البَابَ فَحَذَفُوا العَاطِفَ فِي الجَمِيعِ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي التَّنزِيلِ وَرُبَّمَا عَطَفُوا ذَلِكَ بِالفَاءِ لِنُكتَةٍ تَقتَضِي مُخَالَفَةَ الِاستِعمالِ وَإِن كَانَ العَطفُ بِالفاءِ هُوَ الظَّاهِرُ وَالأَصلُ وَهَذَا مِمَّا لَم أُسبَق إِلَى كَشفِهِ مِن أَسَالِيبِ الاستِعمالِ العَرَبِيّ.

وَمِمَّا عُطِفَ بِالفَاءِ قَولُهُ تَعَالَى: (فَقالَ يَا قَومِ اعبُدُوا اللهَ مَا لَكُم مِن إِلهٍ غَيرُهُ أَفَلا تَتَّقُونَ فَقالَ المَلَأُ) فِي سُورَةِ المُؤمِنِينَ [٢٣ـ ٢٤] وَقَد يُعطَفُ بِالوَاوِ أيضاً كَمَا فِي قَولِهِ: (فَأَرسَلنا فِيهِم رَسُولاً مِنهُم أَنِ اعبُدُوا اللهَ مَا لَكُم مِن إِلهٍ غَيرُهُ أَفَلا تَتَّقُونَ وَقالَ المَلَأُ مِن قَومِهِ) إِلَخ فِي سُورَةِ المُؤمِنُونَ [٣٢ـ ٣٣] وَذَلِكَ إِذَا لَم يَكُنِ المَقصُودُ حِكَايَةَ التَّحَاوُرِ بَل قَصدُ الإِخبَارِ عَن أَقوَالٍ جَرَت أَو كَانَتِ الأَقوَالُ المَحكِيَّةُ مِمَّا جَرَى فِي أَوقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ أَو أَمكِنَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ) (٢).

وعند قوله تعالى: (وَإِذِ ابتَلَى إِبرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهدِي الظَّالِمِينَ) [البقرة: ١٢٤] قال: (وَقَولُهُ: قالَ: (وَمِن ذُرِّيَّتِي) جَوَابٌ صَدَرَ مِن إِبرَاهِيمَ فَلِذَا حُكِيَ بِـ(قَالَ) دُونَ عَاطِفٍ عَلَى طَرِيقِ حِكَايَةِ المُحَاوَرَاتِ) (٣).

وعند قوله تعالى: (وَيَومَ يُنادِيهِم فَيَقُولُ أَينَ شُرَكائِيَ الَّذِينَ كُنتُم تَزعُمُونَ. قالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيهِمُ القَولُ رَبَّنا هؤُلاءِ الَّذِينَ أَغوَينا أَغوَيناهُم كَما غَوَينا تَبَرَّأنا إِلَيكَ مَا كانُوا إِيَّانا يَعبُدُونَ)

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ١: ١٣.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١: ٩٠.

(٣) ـ التحرير والتنوير ١: ٧٠.

[القصص: ﴿٦٢ـ ٦٣﴾] قال: (وَجُرِّدَت جُملَةُ قالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيهِمُ القَولُ عَن حَرفِ العَطفِ لِأَنَّهَا وَقَعَت فِي مَوقِعِ المُحَاوَرَةِ فَهِيَ جَوَابٌ عَن قَولِهِ تَعَالَى: (أَينَ شُرَكَايِيَ الَّذِينَ كُنتُم تَزعُمُونَ).

وَالَّذِينَ تَصَدَّوا لِلجَوَابِ هُم بَعضُ المُنَادَينَ بِـ (أَينَ شُرَكَايِيَ الَّذِينَ كُنتُم تَزعُمُونَ) عَلِمُوا أَنَّهُمُ الأَحرِيَاءُ بِالجَوَابِ. وَهَؤُلَاءِ هُم أَئِمَّةُ أَهلِ الشِّركِ مِن أَهلِ مَكَّةَ مِثلُ أَبِي جَهلٍ وَأُمَيَّةَ بنِ خَلَفٍ وَسَدَنَةِ أَصنَامِهِم كَسَادِنِ العُزَّى. وَلِذَلِكَ عَبَّرَ عَنهُم بِـ (الَّذِينَ حَقَّ عَلَيهِمُ القَولُ) وَلَم يُعَبِّر عَنهُم بِـ (قَالُوا)) [1].

فعدم ذكر العاطف هو طريقة المحاورات أما فى الإخبار والقصص فيُذكَر العطف كما فى قوله تعالى: (وَقالَ فِرعَونُ يَا أَيُّهَا المَلَأُ مَا عَلِمتُ لَكُم مِن إِلهٍ غَيرِى فَأَوقِد لِي يَا هامانُ عَلَى الطِّينِ فَاجعَل لِي صَرحاً لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلى إِلهِ مُوسى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الكاذِبِينَ) [القصص: ﴿٣٨﴾]

قال: (كَلَامُ فِرعَونَ المَحكِيُّ هُنَا وَاقِعٌ فِي مَقَامٍ غَيرِ مُقَامِ المُحَاوَرَةِ مَعَ مُوسَى فَهُوَ كَلَام أقبل بِهِ على خطاب أهل مَجلِسه إِثر المحاورة مَعَ مُوسَى فَلِذَلِكَ حُكِيَ بِحَرفِ العَطفِ عَطفَ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ. فَهَذِهِ قِصَّةُ مُحَاوَرَةٍ بَينَ فِرعَونَ وَمَلَئِهِ فِي شَأنِ دَعوَةِ مُوسَى فَهِيَ حَقِيقَةٌ بِحَرفِ العَطفِ كَمَا لَا يَخفَى) [2].

﴿٩٢﴾ـ قاعدة: (أَكثَرُ وُقُوعِ التلقين هو فِي مَوقِعِ العَطفِ)

﴿٩٣﴾ـ قاعدة: (لِلكَلَامِ المَعطُوفِ عَطفَ التَّلقِينِ مِنَ الحُكمِ حُكمُ الكَلَامِ المَعطُوفِ هُوَ عَلَيهِ خَبَراً وَطَلَباً)

هاتان القاعدتان مستفادتان من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَإِذِ ابتَلَى إِبرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهدِى الظَّالِمِينَ) [البقرة: ﴿١٢٤﴾] قال: (وَقَولُهُ: قالَ: (وَمِن ذُرِّيَّتِي) جَوَابٌ صَدَرَ مِن إِبرَاهِيمَ فَلِذَا حُكِيَ بِـ(قَالَ) دُونَ عَاطِفٍ عَلَى طَرِيقِ حِكَايَةِ المُحَاوَرَاتِ... وَالمَقُولُ مَعطُوفٌ عَلَى خِطَابِ اللهِ تَعَالَى إِيَّاهُ يُسَمُّونَهُ عَطفَ التَّلقِينِ وَهُوَ عَطفُ المُخَاطَبِ كَلَاماً عَلَى مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ المُتَكَلِّمِ تَنزِيلاً لِنَفسِهِ فِي مَنزِلَةِ المُتَكَلِّمِ يُكمِلُ لَهُ شَيئاً تَرَكَهُ المُتَكَلِّمُ إِمَّا عَن غَفلَةٍ وَإِمَّا عَن اقتِصَارٍ فَيُلَقِّنُهُ السَّامِعُ تَدَارُكَهُ بِحَيثُ يَلتَئِمُ مِنَ الكَلَامَينِ كَلَامٌ تَامٌّ فِي اعتِقَادِ المُخَاطَبِ.

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٠﴾: ﴿١٥٧﴾.

([2]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٠﴾: ﴿١٦١﴾.

وَفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ قَالَ جَرِيرُ بنُ عَبدِ اللهِ «بَايَعتُ النَّبِيءَ عَلَى شَهَادَةِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ إِلَخ» فَشَرَطَ عَلَيَّ «وَالنُّصحِ لِكُلِّ مُسلِمٍ» (١) وَمِنهُ قَولُ ابنِ الزُّبَيرِ لِلَّذِى سَأَلَهُ فَلَم يُعطِهِ فَقَالَ: لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتنِي إِلَيكَ فَقَالَ ابنُ الزُّبَيرِ: «إِنَّ وَرَاكِبَهَا» وَقَد لَقَّبُوهُ عَطفَ التَّلقِينِ كَمَا فِي «شرح التفتازانيّ عَلَى الكَشَّافِ» وَذَلِكَ لِأَنَّ أَكثَرَ وُقُوعِ مِثلِهِ فِي مَوقِعِ العَطفِ وَالأَولَى أَن تُحذَفَ كَلِمَةُ عَطفَ وَنُسَمِّي هَذَا الصِّنفَ مِنَ الكَلَامِ بِاسمِ التَّلقِينِ وَهُوَ تَلقِينُ السَّامِعِ المُتَكَلِّمِ مَا يَرَاهُ حَقِيقاً بِأَن يُلحِقَهُ بِكَلَامِهِ فَقَد يَكُونُ بِطَرِيقَةِ العَطفِ وَهُوَ الغَالِبُ كَمَا هُنَا وَقَد يَكُونُ بِطَرِيقَةِ الِاستِفهَامِ الإنكارى وَالحَال كَقَول تَعَالَى: (قالُوا بَل نَتَّبِعُ مَا الفَينا عَلَيهِ آباءَنا أَوَلَو كانَ آباؤُهُم لَا يَعقِلُونَ شَيئاً) [البَقَرَة: ١٧٠] فَإِنَّ الوَاوَ مَعَ (لَوِ) الوَصلِيَّةِ وَاوُ الحَالِ وَلَيسَ وَاوَ العَطفِ فَهُوَ إِنكَارٌ عَلَى الحَاقِهِمُ المُستَفهَمَ عَنهُ بِقَولِهِم وَدَعوَاهُم وَقَد يَكُونُ بِطَرِيقَةِ الِاستِثنَاءِ كَقَولِ العَبَّاسِ لَمَّا قَالَ النَّبِيءُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فِي حَرَمِ مَكَّةَ «لَا يُعضَدُ شَجَرُهُ» فَقَالَ العَبَّاسُ إِلَّا الإِذخِرَ لِبُيُوتِنَا وَقَينِنَا(٢).

وَلِلكَلَامِ المَعطُوفِ عَطفَ التَّلقِينِ مِنَ الحُكمِ حُكمُ الكَلَامِ المَعطُوفِ هُوَ عَلَيهِ خَبَراً وَطَلَباً فَإِذَا كَانَ كَمَا هُنَا عَلَى طَرِيقِ العَرضِ عُلِمَ إِمضَاءُ المُتَكَلِّمِ لَهُ إِيَّاهُ بِإِقرَارِهِ كَمَا فِي الآيَةِ أَوِ التَّصرِيحِ بِهِ كَمَا وَقَعَ فِي الحَدِيثِ «إِلَّا الإِذخِرَ» ثُمَّ هُوَ فِي الإِنشَاءِ إِذَا عُطِفَ مَعمُولُ الإِنشَاءِ يَتَضَمَّنُ أَنَّ المَعطُوفَ لَهُ حُكمُ المَعطُوفِ عَلَيهِ وَلَمَّا كَانَ المُتَكَلِّمُ بِالعَطفِ فِي الإِنشَاءِ هُوَ المُخَاطَبُ بِالإِنشَاءِ لَزِمَ تَأوِيلُ عَطفِ التَّلقِينِ فِيهِ بِأَنَّهُ عَلَى إِرَادَةِ العَطفِ عَلَى مَعمُولٍ لَازِمِ الإِنشَاءِ فَفِي الأَمرِ إِذَا عَطَفَ المَأمُورُ مَفعُولاً عَلَى مَفعُولِ الآمِرِ كَانَ المَعنَى زِدنِي مِنَ الأَمرِ فَأَنَا بِصَدَدِ الِامتِثَالِ وَكَذَا فِي المَنهِيِّ) (٣).

وعند قوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادعُوا رَبَّكُم يُخَفِّف عَنَّا يَوماً مِنَ العَذَابِ. قَالُوا أَوَلَم تَكُ تَأتِيكُم رُسُلُكُم بِالبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادعُوا وَمَا دُعَاءُ الكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ) [غافر: ٤٩ـ ٥٠] قال: (وَالوَاوُ فِي قَولِهِ: (أَوَلَم تَكُ تَأتِيكُم رُسُلُكُم) لَم يُعَرِّجِ المُفَسِّرُونَ عَلَى مَوقِعِهَا. وَهِيَ وَاوُ العَطفِ عَطَفَ بِهَا (خَزَنَةُ جَهَنَّمَ) كَلَامَهُم عَلَى كَلَامِ الَّذِينَ فِي النَّارِ مِن قَبِيلِ طَرِيقَةِ عَطفِ المُتَكَلِّمِ كَلَاماً عَلَى كَلَامٍ صَدَرَ مِنَ المُخَاطَبِ إِيمَاءً إِلَى أَنَّ حَقَّهُ أَن

---

(١) ـ رواه البخارى فى كتاب الإيمان باب قول النبى: الدين النصيحة (٥٧).

(٢) ـ رواه ابن حبان فى صحيحه (٥٩٦٩).

(٣) ـ التحرير والتنوير ١: ٤٠٧.

يَكُونَ مِن بَقِيَّةِ كَلَامِهِ وَأَن لَا يُغفِلَهُ وَهُوَ مَا يُلَقَّبُ بِعَطفِ التَّلقِينِ كَقَولِهِ تَعَالَى: (قالَ إِنِّي جاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِماماً قالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي) [البَقَرَة: ﴿١٢٤﴾] فَإِنَّ أَهلَ النَّارِ إِذَا تَذَكَّرُوا ذَلِكَ عَلِمُوا وَجَاهَةَ تَنَصُّلِ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ مِنَ الشَّفَاعَةِ لَهُم وَتَفرِيعُ (فَادعُوا) عَلَى ذَلِكَ ظَاهِرٌ عَلَى كِلَا التَّقدِيرَينِ)[1].

﴿٩٤﴾ـ قاعدة: (التَّشبِيهُ قَد يُغنِيَ عَن حَرفِ العَطفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعلَمُونَ مِثلَ قَولِهِم) [البقرة: ﴿١١٣﴾] قال: (وَتَقدِيمُ الجَارِّ وَالمَجرُورِ عَلَى مُتَعَلِّقِهِ وَهُوَ قالَ إِمَّا لِمُجَرَّدِ الاهتمام بِبَيَان الماثلة.

وَإِمَّا لِيُغنِيَ عَن حَرفِ العَطفِ فِي الِانتِقَالِ مِن كَلَامٍ إِلَى كَلَامٍ إِيجَازاً بَدِيعاً لِأَنَّ مُفَادَ حَرفِ العَطفِ التَّشرِيكُ وَمُفَادَ كَافِ التَّشبِيهِ التَّشرِيكُ إِذِ التَّشبِيهُ تَشرِيكٌ فِي الصِّفَةِ. وَلِأَجلِ الِاهتِمَامِ أَو لِزِيَادَتِهِ أَكَّدَ قَولَهُ كَذلِكَ بِقَولِهِ مِثلَ قَولِهِم فَهُوَ صِفَةٌ أيضاً لِمَعمُولِ قَالُوا المَحذُوفِ أَى قَالُوا مَقُولاً مِثلَ قَولِهِم. وَلَكَ أَن تَجعَلَ كَذلِكَ تَأكِيداً لِمِثلِ قَولِهِم وَتَعتَبِرَ تَقدِيمَهُ مِن تَأخِيرٍ وَالأَوَّلُ أَظهَرُ.

وَجوز صَاحب «الكَشف» وَجَمَاعَةٌ أَن لَا يَكُونَ قَولُهُ: مِثلَ قَولِهِم أَو قَولُهُ: كَذلِكَ تَأكِيداً لِلآخَرِ وَأَنَّ مَرجِعَ التَّشبِيهِ إِلَى كَيفِيَّةِ القَولِ وَمَنهَجِهِ فِي صُدُورِهِ عَن هَوًى وَمَرجِعَ المُمَاثَلَةِ إِلَى المُمَاثَلَةِ فِي اللفظِ فَيَكُونُ عَلَى كَلَامِهِ تَكرِيراً فِي التَّشبِيهِ مِن جِهَتَينِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُوَّةِ التَّشَابُهِ)[2].

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢﴾: ﴿١٦٥﴾.

([2]) ـ التحرير والتنوير ﴿١﴾: ﴿٨﴾﴿٦٧﴾.

﴿٩٥﴾ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى الفَاعِلِ بَعدَ ذِكرِ المَفعُولِ وَالمُتَعَلِّقَاتِ يفيد التَّفَاوُت بَينَ الفَاعِلين)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [البقرة: ﴿١٢٧﴾] قال: (وَعَطفُ إِسمَاعِيلَ عَلَى إِبرَاهِيمَ تَنوِيهٌ بِهِ إِذ كَانَ مُعَاوِنَهُ وَمُنَاوِلَهُ.

وَلِلإِشَارَةِ إِلَى التَّفَاوُتِ بَينَ عَمَلِ إِبرَاهِيمَ وَعَمَلِ إِسمَاعِيلَ أُوقِعَ العَطفُ عَلَى الفَاعِلِ بَعدَ ذِكرِ المَفعُولِ وَالمُتَعَلِّقَاتِ وَهَذَا مِن خُصُوصِيَّاتِ العَرَبِيَّةِ فِي أُسلُوبِ العَطفِ فِيمَا ظَهَرَ لِي وَلَا يَحضُرُنِي الآنَ مِثلَهُ فِي كَلَامِ العَرَبِ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا أَرَدتَ أَن تَدُلَّ عَلَى التَّفَاوُتِ بَينَ الفَاعِلِينَ فِي صُدُورِ الفِعلِ تَجعَلُ عَطفَ أَحَدِهِمَا بَعدَ انتِهَاءِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالفَاعِلِ الأَوَّلِ وَإِذَا أَرَدتَ أَن تَجعَلَ المَعطُوفَ وَالمَعطُوفَ عَلَيهِ سَوَاءً فِي صُدُورِ الفِعلِ تَجعَلُ المَعطُوفَ مُوَالِياً لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ)[(١)].

﴿٩٦﴾ـ قاعدة: (إِعَادَةُ الفعل أو الحرف بَعدَ حَرفِ العَطفِ: تَنبِيهٌ عَلَى التَّفَاوُتِ بَينَ المَعنَيَين)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكتُمُونَ مَا أَنزَلنَا مِنَ البَيِّنَاتِ وَالهُدَى مِن بَعدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلعَنُهُمُ اللاعِنُونَ) [البقرة: ﴿١٥٩﴾] قال: (وَكَرَّرَ فِعلَ (يَلعَنُهُمُ) مَعَ إِغنَاءِ حَرفِ العَطفِ عَن تَكرِيرِهِ لاختِلَاف معنى اللعنين فَإِنَّ اللعنَ مِنَ اللهِ الإِبعَادُ عَنِ الرَّحمَةِ وَاللعنُ مِنَ البَشَرِ الدُّعَاءُ عَلَيهِم عَكسُ مَا وَقَعَ فِي (إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ) [الأَحزَاب: ﴿٥٦﴾] لِأَنَّ التَّحقِيقَ أَنَّ صَلَاةَ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الذِّكرُ الحَسَنُ)[(٢)].

وعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُم وَأَنتُم تَعلَمُونَ) [الأنفال: ﴿٢٧﴾] قال: (وَقَولُهُ: (وَتَخُونُوا) عُطِفَ عَلَى قَولِهِ: لَا تَخُونُوا فَهُوَ فِي حَيِّزِ النَّهيِ وَالتَّقدِيرُ: وَلَا تَخُونُوا أَمَانَاتِكُم وَإِنَّمَا أُعِيدَ فِعلُ (تَخُونُوا) وَلَم يَكتَفِ بِحَرفِ العَطفِ الصَّالِحِ

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٨٧١.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٢: ٦٨.

لِلنِّيَابَةِ عَنِ العَامِلِ فِي المَعطُوفِ لِلتَّنبِيهِ عَلَى نَوعٍ آخَرَ مِنَ الخِيَانَةِ فَإِنَّ خِيَانَتَهُمُ اللهَ وَرَسُولَهُ نَقضُ الوَفَاءِ لَهُمَا بِالطَّاعَةِ وَالِامتِثَالِ وَخِيَانَةَ الأَمَانَةِ نَقضُ الوَفَاءِ بِأَدَاءِ مَا ائتَمَنُوا عَلَيهِ)[1].

وعند قوله تعالى: (ثُمَّ أَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى المُؤمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُوداً لَم تَرَوهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الكَافِرِينَ) [التوبة: ٢٦] قال: (إِعَادَةُ حَرفِ (عَلى) بَعدَ حَرفِ العَطفِ: تَنبِيهٌ عَلَى تَجدِيدِ تَعلِيقِ الفِعلِ بِالمَجرُورِ الثَّانِي لِلإِيمَاءِ إِلَى التَّفَاوُتِ بَينَ السَّكِينَتَينِ: فَسَكِينَةُ الرَّسُولِ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَكِينَةُ اطمِئنَانٍ عَلَى المُسلِمِينَ الَّذِينَ مَعَهُ وَثِقَةٍ بِالنَّصرِ وَسَكِينَةُ المُؤمِنِينَ سَكِينَةُ ثَبَاتٍ وَشَجَاعَةٍ بَعدَ الجَزَعِ وَالخَوفِ)[2].

وعند قوله تعالى: (قَالَت يَا أَيُّهَا المَلَأُ إِنِّي القِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ. إِنَّهُ مِن سُلَيمَانَ وَإِنَّهُ بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ. أَلَّا تَعلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسلِمِينَ) [النمل: ٢٩-٣١] قال: (وَقَولُهُ: (إِنَّهُ مِن سُلَيمانَ) هُوَ مِن كَلَامِ المَلِكَةِ ابتَدَأَت بِهِ مُخَاطَبَةَ أَهلِ مَشُورَتِهَا لِإِيقَاظِ أَفهَامِهِم إِلَى التَّدَبُّرِ فِي مَغزَاهُ لِأَنَّ اللائِقَ بِسُلَيمَانَ أَن لَا يُقَدِّمَ فِي كِتَابِهِ شَيئاً قَبلَ اسمِ اللهِ تَعَالَى وَأَنَّ مَعرِفَةَ اسمِ سُلَيمَانَ تُؤخَذُ مِن خَتمِهِ وَهُوَ خَارِجُ الكِتَابِ فَلِذَلِكَ ابتَدَأَت بِهِ أَيضاً...

وَتَكرِيرُ حَرفِ (إِنَّ) بَعدَ وَاوِ العَطفِ إِيمَاءٌ إِلَى اختِلَافِ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ بِأَنَّ المُرَادَ بِالمَعطُوفِ عَلَيهِ ذَات الكتاب وَالمُرَادَ بِالمَعطُوفِ مَعنَاهُ وَمَا اشتَمَلَ عَلَيهِ كَمَا تَقُولُ: إِنَّ فَلَاناً لَحَسَنُ الطَّلعَةِ وَإِنَّهُ لَزَكِيٌّ. وَهَذَا مِن خُصُوصِيَّاتِ إِعَادَةِ العَامِلِ بَعدَ حَرفِ العَطفِ مَعَ إِغنَاءِ حَرفِ العَطفِ عَن ذِكرِ العَامِلِ.

وَنَظِيرُهُ قَولُهُ تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمرِ مِنكُم) [النِّسَاء: ٥٩] أُعِيدَ أَطِيعُوا لِاختِلَافِ مَعنَى الطَّاعَتَينِ لِأَنَّ طَاعَةَ اللهِ تَنصَرِفُ إِلَى الأَعمَالِ الدِّينِيَّةِ وَطَاعَةَ الرَّسُولِ مُرَادٌ بِهَا طَاعَتُهُ فِي التَّصَرُّفَاتِ الدُّنيَوِيَّةِ وَلِذَلِكَ عُطِفَ عَلَى الرَّسُولِ أُولُو الأَمرِ مِنَ الأُمَّةِ)[3].

وعند قوله تعالى: (يَومَ يَكُونُ النَّاسُ كَالفَرَاشِ المَبثُوثِ. وَتَكُونُ الجِبَالُ كَالعِهنِ المَنفُوشِ) [القارعة: ٤-٥] قال: (وَإِعَادَةُ كَلِمَةِ تَكُونُ مَعَ حَرفِ العَطفِ لِلإِشَارَةِ إِلَى

([1]) ـ التحرير والتنوير ٩: ٤-٣٠.

([2]) ـ التحرير والتنوير ١٠: ١٥٨.

([3]) ـ التحرير والتنوير ١٩: ٢٥٩.

اختِلَافِ الكَونَينِ فَإِنَّ أَوَّلَهُمَا كَونُ إِيجَادٍ وَالثَّانِيَ كَونُ اضمِحلَالٍ وَكِلَاهُمَا عَلَامَةٌ عَلَى زَوَالِ عَالَمٍ وَظُهُورِ عَالَمٍ آخَرَ) [1].

﴿٩٧﴾ـ قاعدة: (كَثِيراً ما يُعَادُ فِي العَطفِ: حَرفُ النَّفيِ لِلتَّنصِيصِ عَلَى أَنَّ تِلكَ المُتَعَاطِفَاتِ جَمِيعَهَا مَقصُودَةٌ بِالنَّفيِ بِآحَادِهَا لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ النَّفيَ لِلمَجمُوعِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (قُل لا أَقُولُ لَكُم عِندِي خَزَائِنُ اللهِ وَلا أَعلَمُ الغَيبَ وَلا أَقُولُ لَكُم إِنِّي مَلَكٌ إِن أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ) [الأنعام: ﴿٥٠﴾] قال: (وَقَولُهُ: (وَلا أَعلَمُ الغَيبَ) عَطفٌ عَلَى (عِندِي خَزائِنُ اللهِ) فَهُوَ فِي حَيّزِ القَولِ المَنفِيّ. وَأُعِيدَ حَرفُ النَّفيِ عَلَى طَرِيقَةِ عَطفِ المَنفِيَّاتِ بَعضِهَا عَلَى بَعضٍ فَإِنَّ الغَالِبَ أَن يُعَادَ مَعَهَا حَرفُ النَّفيِ لِلتَّنصِيصِ عَلَى أَنَّ تِلكَ المُتَعَاطِفَاتِ جَمِيعَهَا مَقصُودَةٌ بِالنَّفيِ بِآحَادِهَا لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ المَنفِيَّ مَجمُوعُ الأَمرَينِ. وَالمَعنَى لَا أَقُولُ أَعلَمُ الغَيبَ أَي عِلماً مُستَمِرّاً مُلَازِماً لِصِفَةِ الرِّسَالَةِ. فَأَمَّا إِخبَارُهُ عَن بَعضِ المُغَيَّبَاتِ فَذَلِكَ عِندَ إِرَادَةِ اللهِ إِطلَاعَهُ عَلَيهِ بِوَحيٍ خَاصٍّ كَمَا قَالَ تَعَالَى: (عالِمُ الغَيبِ فَلا يُظهِرُ عَلى غَيبِهِ أَحَداً إِلَّا مَنِ ارتَضى مِن رَسُولٍ) [الجِنّ: ﴿٢٦﴾ـ ﴿٢٧﴾] وَهُوَ دَاخِلٌ تَحتَ قَولِهِ: (إِن أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحى إِلَيَّ).

وَعَطفُ: (وَلا أَقُولُ لَكُم إِنِّي مَلَكٌ) عَلَى (لَا أَقُولُ لَكُم عِندِي خَزائِنُ اللهِ) بِإِظهَارِ فِعلِ القَولِ فِيهِ خِلَافاً لِقَولِهِ: (وَلا أَعلَمُ الغَيبَ) لَعَلَّهُ لِدَفعِ ثِقَلِ التِقَاءِ حَرفَينِ: (لَا) وَحَرفِ (إِنَّ) الَّذِي اقتَضَاهُ مَقَامُ التَّأكِيدِ لِأَنَّ ادِّعَاءَ مِثلِهِ مِن شَأنِهِ أَن يُؤَكَّدَ أَي لَم أَدَّعِ أَنِّي مِنَ المَلَائِكَةِ فَتَقُولُوا: (لَولا أُنزِلَ عَلَيهِ مَلَك) [الأَنعَام: ﴿٨﴾] فَنَفيُ كَونِهِ مَلَكاً جَوَابٌ عَن مُقتَرَحِهِم أَن يُنَزَّلَ عَلَيهِم مَلَكٌ أَو أَن يَكُونَ مَعَه ملك نذيراً. وَالمَقصُودُ نَفيُ أَن يَكُونَ الرَّسُولُ مِن جِنسِ المَلَائِكَةِ حَتَّى يَكُونَ مُقَارِناً لِمَلَكٍ آخَرَ مُقَارَنَةَ تَلَازُمٍ كَشَأنِ أَفرَادِ الجِنسِ الوَاحِدِ. وَكَانُوا يَتَوَهَّمُونَ أَنَّ الرِّسَالَةَ تَقتَضِي أَن يَكُونَ الرَّسُولُ مِن غَيرِ جِنسِ البَشَرِ فَلذَلِك قَالُوا: (مالِ هذَا الرَّسُولِ يَأكُلُ الطَّعامَ وَيَمشِي فِي الأَسواقِ) [الفرقان: ﴿٧﴾]. فَالمَعنَى نَفيُ مَاهِيَّةِ المَلَكِيَّةِ عَنهُ لِأَنَّ

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿٣٠﴾: ﴿٢﴾﴿٥١﴾.

لِجِنسِ المَلَكِ خَصَائِصَ أُخرَى مُغَايِرَةً لِخَصَائِصِ البَشَرِ. وَهَذَا كَمَا يَقُولُ القَائِلُ لِمَن يُكَلِّفُهُ عَنَتاً: إِنِّي لَستُ مِن حَدِيدٍ)[1].

٩٨ـ قاعدة: (حَرفُ العَطفِ نَائِبٌ عَنِ العَامِلِ فَهُوَ بِمَنزِلَةِ إِعَادَةِ اسمِ المَوصُولِ سَوَاءٌ وَقَعَ الِاقتِصَارُ عَلَى حَرفِ العَطفِ أَم جُمِعَ بَينَ حَرفِ العَطفِ وَإِعَادَةِ اسمِ المَوصُولِ بَعدَ حَرفِ العَطفِ)

٩٩ـ قاعدة: (عَطفُ جُمَلٍ عَلَى جُملَةِ الصِّلَةِ لا يَقتَضِي لُزُومَ اجتِمَاعِ تِلكَ الصِّلَاتِ لِكُلِّ مَا صَدَقَ عَلَيهِ اسمُ المَوصُولِ)

هاتان القاعدتان مستفادتان من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِاليَومِ الآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ حَتَّى يُعطُوا الجِزيَةَ عَن يَدٍ وَهُم صَاغِرُونَ) [التوبة: ٢٩] قال: (وَلَا تَحسَبَنَّ أَنَّ عَطفَ جُمَلٍ عَلَى جُملَةِ الصِّلَةِ يَقتَضِي لُزُومَ اجتِمَاعِ تِلكَ الصِّلَاتِ لِكُلِّ مَا صَدَقَ عَلَيهِ اسمُ المَوصُولِ فَإِنَّ الوَاوَ لَا تفيد إِلَّا مُطلَقَ الجَمعِ فِي الحُكمِ فَإِنَّ اسمَ المَوصُولِ قَد يَكُونُ مُرَاداً بِهِ وَاحِدٌ فَيَكُونُ كَالمَعهُودِ بِاللامِ وَقَد يَكُونُ المُرَادُ بِهِ جِنساً أَو أَجنَاساً مِمَّا يَثبُتُ لَهُ مَعنَى الصِّلَةِ أَوِ الصِّلَاتِ عَلَى أَنَّ حَرفَ العَطفِ نَائِبٌ عَنِ العَامِلِ فَهُوَ بِمَنزِلَةِ إِعَادَةِ اسمِ المَوصُولِ سَوَاءٌ وَقَعَ الِاقتِصَارُ عَلَى حَرفِ العَطفِ كَمَا فِي هَذِهِ الآيَةِ أَم جُمِعَ بَينَ حَرفِ العَطفِ وَإِعَادَةِ اسمِ المَوصُولِ بَعدَ حَرفِ العَطفِ كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَعِبادُ الرَّحمنِ الَّذِينَ يَمشُونَ عَلَى الأَرضِ هَوناً وَإِذا خاطَبَهُمُ الجاهِلُونَ قالُوا سَلاماً وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِم سُجَّداً وَقِياماً وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصرِف عَنَّا عَذابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذابَها كانَ غَراماً إِنَّها ساءَت مُستَقَرّاً وَمُقاماً وَالَّذِينَ إِذا أَنفَقُوا لَم يُسرِفُوا وَلَم يَقتُرُوا وَكانَ بَينَ ذلِكَ قَواماً وَالَّذِينَ لَا يَدعُونَ مَعَ اللهِ إِلهاً آخَرَ) [الفرقان: ٦٣ـ ٦٨] فَقَد عُطِفَت فِيهَا ثَمَانِيَةُ أَسمَاءٍ مَوصُولَةٍ عَلَى اسمِ المَوصُولِ وَلَم يَقتَضِ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَوصُولٍ مُختَصٌّ المَاصَدَقَ عَلَى طَائِفَةٍ خَاصَّةٍ بَلِ العِبرَةُ بِالِاتِّصَافِ بِمَضمُونِ إِحدَى تِلكَ الصِّلَاتِ جَمِيعهَا بِالأولَى وَالتَّعوِيلُ فِي مِثلِ هَذَا عَلَى القَرَائِنِ)[2].

([1]) ـ التحرير والتنوير ٧: ٢٦.

([2]) ـ التحرير والتنوير ١٠: ١٦٤.

وعند قوله تعالى: (الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهدِ اللهِ وَلَا يَنقُضُونَ المِيثَاقَ. وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخشَونَ رَبَّهُم وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ. وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابتِغَاءَ وَجهِ رَبِّهِم وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقنَاهُم سِرّاً وَعَلَانِيَةً وَيَدرَؤونَ بِالحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُم عُقبَى الدَّارِ) [الرعد: ﴿٢٠﴾ـ ﴿٢٢﴾] قال: (وَهَذِهِ الصِّلَاتُ صِفَاتٌ لِأُولِي الالبَابِ فَعَطفُهَا مِن بَابِ عَطفِ الصِّفَاتِ لِلمَوصُوفِ الوَاحِدِ وَلَيسَ مِن عَطفِ الأَصنَافِ. وَذَلِكَ مِثلُ العَطفِ فِي قَولِ الشَّاعِرِ الَّذِي أَنشَدَهُ الفَرَّاءُ فِي مَعَانِي القُرآنِ:

إِلَى المَلِكِ القَرمِ وَابنِ الهُمَامِ ... وَلَيثِ الكَتِيبَةِ فِي المُزدَحَم

فَالمَعنَى: الَّذِينَ يَتَّصِفُونَ بِمَضمُونِ كُلِّ صِلَةٍ مِن هَذِهِ الصِّلَاتِ كُلَّمَا عَرَضَ مُقتَضٍ لِاتِّصَافِهِم بِهَا بِحَيثُ إِذَا وُجِدَ المُقتَضِي وَلَم يَتَّصِفُوا بِمُقتَضَاهُ كَانُوا غَيرَ مُتَّصِفِينَ بِتِلكَ الفَضَائِلِ فَمِنهَا مَا يَستَلزِمُ الِاتِّصَافَ بِالضِّدِّ وَمِنهَا مَا لَا يَستَلزِمُ إِلَّا التَّفرِيطَ فِي الفَضلِ.

وَأُعِيدَ اسمُ المَوصُولِ هَذَا وَمَا عُطِفَ عَلَيهِ مِنَ الأَسمَاءِ المَوصُولَةِ للدلالة على أَنَّهَا صِلَاتِهَا خِصَالٌ عَظِيمَةٌ تَقتَضِي الِاهتِمَامَ بِذِكرِ مَنِ اتَّصَفَ بِهَا وَلِدَفعِ تَوَهُّمِ أَنَّ عُقبَى الدَّارِ لَا تَتَحَقَّقُ لَهُم إِلَّا إِذَا جَمَعُوا كُلَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ. فَالمُرَادُ بِ الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ مَا يَصدُقُ عَلَى الفَرِيقِ الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهدِ اللهِ.

وَمُنَاسَبَةُ عَطفِهِ أَنَّ وَصلَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ أَثَرٌ مِن آثَارِ الوَفَاءِ بِعَهدِ اللهِ وَهُوَ عَهدُ الطَّاعَةِ الدَّاخِلُ فِي قَولِهِ: (وَأَنِ اعبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُستَقِيمٌ) فِي سُورَةِ يس [﴿٦١﴾]) (١).

وعند قوله تعالى: (وَالجِبالَ أَوتاداً) [النبأ: ﴿٧﴾]

عَطفٌ عَلَى (الأَرضَ مِهاداً) [النبأ: ﴿٦﴾] فَالوَاوُ عَاطِفَةُ الجِبالَ عَلَى الأَرضَ وَعَاطِفَةُ أَوتاداً عَلَى مِهاداً وَهَذَا مِنَ العَطفِ عَلَى مَعمُولَى عَامِلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ وَارِدٌ فِي الكَلَامِ الفَصِيحِ وَجَائِزٌ بِاتِّفَاقِ النَّحوِيِّينَ لِأَنَّ حَرفَ العَطفِ قَائِمٌ مَقَامَ العَامِلِ) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿١٣﴾: ﴿١٢٦﴾.

(٢) ـ التحرير والتنوير ﴿٣٠﴾: ﴿١٤﴾.

﴿١٠٠﴾ـ قاعدة: (قَد يَقَعُ التَّكرِيرُ مَعَ العَطفِ لِأجلِ اختِلَافِ القُيُودِ فَتَكُونُ تِلكَ المُغَايَرَةُ مُصَحِّحَةً العَطفَ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (قُل آمِنُوا بِهِ أَو لَا تُؤمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا العِلمَ مِن قَبلِهِ إِذَا يُتلَى عَلَيهِم يَخِرُّونَ لِلأَذقَانِ سُجَّداً. وَيَقُولُونَ سُبحَانَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعدُ رَبِّنَا لَمَفعُولاً. وَيَخِرُّونَ لِلأَذقَانِ يَبكُونَ وَيَزِيدُهُم خُشُوعاً) [الإسراء: ﴿١٠٧﴾ـ ﴿١٠٩﴾] قال: (وَقَولُهُ: (وَيَخِرُّونَ لِلأَذقانِ يَبكُونَ) تَكرِيرٌ لِلجُملَةِ بِاختِلَافِ الحَالِ المُقتَرِنَةِ بِهَا أُعِيدَتِ الجُملَةُ تَمهِيداً لِذِكرِ الحَالِ. وَقَد يَقَعُ التَّكرِيرُ مَعَ العَطفِ لِأجلِ اختِلَافِ القُيُودِ فَتَكُونُ تِلكَ المُغَايَرَةُ مُصَحِّحَةً العَطفَ كَقَولِ مُرَّةَ بنِ عَدَّاءٍ الفَقعَسِيّ:

فَهَلَّا أَعَدُّونِي لِمِثلِي تَفَاقَدُوا ... إِذَا الخَصمُ أَبزَى مَايِلُ الرَّأسِ أَنكَبُ

وَهَلَّا أَعَدُّونِي لِمِثلِي تَفَاقَدُوا ... وَفِي الأَرض مبثوث شُجَاعٌ وَعَقرَبُ

فَالخُرُورُ المَحكِيُّ بِالجُملَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ الخُرُورُ الأَوَّلُ وَإِنَّمَا خَرُّوا خُرُوراً وَاحِداً سَاجِدِينَ بَاكِينَ فَذُكِرَ مَرَّتَينِ اهتِمَاماً بِمَا صَحِبَهُ مِن عَلَامَاتِ الخُشُوعِ.

وَذُكِرَ يَبكُونَ بِصِيغَةِ المُضَارِعِ لِاستِحضَارِ الحَالَةِ.

وَالبُكَاءُ بُكَاءُ فَرَحٍ وَبَهجَةٍ. وَالبُكَاءُ: يَحصُلُ مِنِ انفعال باطنى ناشئ عَن حُزنٍ أَو عَن خَوفٍ أَو عَن شَوقٍ.

وَيَزِيدُهُمُ القُرآنُ خُشُوعاً عَلَى خُشُوعِهِمُ الَّذِى كَانَ لَهُم مِن سَمَاعِ كِتَابِهِم) [1].

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿١٥﴾: ﴿٢٣٥﴾.

المبحث التاسع: قواعد فى عطف النداء والفِعل عَلى الاسمِ والأخبار والإسم الشَّبِيه بِالفِعلِ:

﴿١٠١﴾ـ قاعدة: (تَصحِيحُ أَو تَحسِينُ العَطفِ يَحصُلُ بِكُلِّ فَاصِلٍ بَينَ الفِعلِ الرافع لِلمستتر وَبَينَ المَعطُوفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَيَا آدَمُ اسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ الجَنَّةَ فَكُلَا مِن حَيثُ شِئتُمَا وَلَا تَقرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) [الأعراف: ﴿١٩﴾] قال: (وَالنِّدَاءُ لِلإِقبَالِ عَلَى آدَمَ وَالتَّنوِيهِ بِذِكرِهِ فِي ذَلِكَ المَلَأِ. وَالإِتيَانُ بِالضَّمِيرِ المُنفَصِلِ بَعدَ الأَمرِ لِقَصدِ زِيَادَةِ التَّنكِيلِ بِإِبلِيسَ لِأَنَّ ذِكرَ ضَمِيرِهِ فِي مَقَامِ العَطفِ يُذَكِّرُ غَيرَهُ بِأَنَّهُ لَيسَ مِثلَهُ إِذِ الضَّمِيرُ وَإِن كَانَ مِن قَبِيلِ اللقَبِ وَلَيسَ لَهُ مَفهُومُ مُخَالَفَةٍ فَإِنَّهُ قَد يُفِيدُ الِاحتِرَازَ عَن غَيرِ صَاحِبِ الضَّمِيرِ بِالقَرِينَةِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّعرِيضِ.

وَلَا يَمنَعُ مِن هَذَا الِاعتِبَارِ فِي الضَّمِيرِ كَونُ إِظهَارِهِ لِأَجلِ تَحسِينِ أَو تَصحِيحِ العَطفِ عَلَى الضَّمِيرِ المَرفُوعِ المُستَتِرِ لِأَنَّ تَصحِيحَ أَو تَحسِينَ العَطفِ يَحصُلُ بِكُلِّ فَاصِلٍ بَينَ الفِعلِ الرافع للمستتر وَبَينَ المَعطُوفِ لَا خُصُوصَ الضَّمِيرِ كَأَن يُقَالَ: وَيَا آدَمُ اسكُنِ الجَنَّةَ وَزَوجُكَ فَمَا اختِيرَ الفَصلُ بِالضَّمِيرِ المُنفَصِلِ إِلَّا لِمَا يُفِيدُ مِنَ التَّعرِيضِ بِغَيرِهِ)[(١)].

﴿١٠٢﴾ـ قاعدة: (البَيَانُ لَا يُعطَفُ عَلَى المُبَيَّنِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (فَوَسوَسَ لَهُمَا الشَّيطَانُ لِيُبدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنهُمَا مِن سَوآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَن هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَينِ أَو تَكُونَا مِنَ الخَالِدِينَ) الأعراف: ﴿٢٠﴾] قال: (وَعَطفُ جُملَةِ: (وَقالَ مَا نَهاكُما رَبُّكُما) عَلَى جُملَةِ (فَوَسوَسَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّيطَانَ وَسوَسَ لَهُمَا وَسُوسَةً غَيرَ قَولِهِ: (مَا نَهاكُما) إِلَخ ثُمَّ ثَنَّى وَسوَسَتَهُ بِأَن قَالَ: (مَا نَهَاكُمَا) وَلَو كَانَت جُملَةُ: (مَا نَهاكُما) إِلَى آخِرِهَا بَيَاناً لِجُملَةِ (فَوَسوَسَ) لَكَانَت جُملَةُ: (وَقالَ مَا نَهاكُما) بِدُونِ عَاطِفٍ لِأَنَّ البَيَانَ لَا يُعطَفُ عَلَى المُبَيَّنِ.

وَفِي هَذَا العَطفِ إِشعَارٌ بِأَنَّ آدَمَ وَزَوجَهُ تَرَدَّدَا فِي الأَخذِ بِوَسوَسَةِ الشَّيطَانِ فَأَخَذَ الشَّيطَانُ يُرَاوِدُهُمَا. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَم يُعطَف قَولُهُ فِي سُورَةِ طه [﴿١٢٠﴾]: (فَوَسوَسَ إِلَيهِ الشَّيطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَل

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٨﴾: ﴿٥٣﴾.

أَدُلُّكَ عَلى شَجَرَةِ الخُلدِ وَمُلكٍ لَا يَبلى) فَإِنَّ ذَلِكَ حِكَايَةٌ لابتداء وسوسته فابتداء الوَسوَسَةَ بِالإِجمَالِ فَلَم يُعَيّن لِآدَمَ الشَّجَرَةَ المَنهِيَّ عَنِ الأَكلِ مِنهَا استِنزَالاً لِطَاعَتِهِ وَاستِزلَالاً لِقَدَمِهِ ثُمَّ أَخَذَ فِي تَأوِيلِ نَهيِ اللهِ إِيَّاهُمَا عَنِ الأَكلِ مِنهَا فَقَالَ مَا حُكِيَ عَنهُ فِي سُورَةِ الأَعرَافِ: (مَا نَهاكُما رَبُّكُما عَن هذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونا مَلَكَينِ) الآيَةَ فَأَشَارَ إِلَى الشَّجَرَةِ بَعدَ أَن صَارَت مَعرُوفَةً لَهُمَا زِيَادَةً فِي إِغرَائِهِمَا بِالمَعصِيَةِ بِالأَكلِ مِنَ الشَّجَرَةِ فَقَد وُزِّعَتِ الوَسوَسَةُ وتذييلها على السّورتين عَلَى عَادَةِ القُرآنِ فِي الِاختِصَارِ فِي سَوقِ القَصَصِ اكتِفَاءً بِالمَقصُودِ مِن مَغزَى القِصَّةِ لِئَلَّا يَصِيرَ القَصَصُ مَقصِداً أَصلِيّاً لِلتَّنزِيلِ.

وَالإِشَارَةُ بِقَولِهِ: (عَن هذِهِ الشَّجَرَةِ) إِلَى شَجَرَةٍ مُعَيَّنَةٍ قَد تَبَيَّنَ لِآدَمَ بَعدَ أَن وَسوَسَ إِلَيهِ الشَّيطَانُ أَنَّهَا الشَّجَرَةُ الَّتِي نَهَاهُ اللهُ عَنهَا فَأَرَادَ إِبلِيسُ إِقدَامَهُ عَلَى المَعصِيَةِ وَإِزَالَةَ خَوفِهِ بِإِسَاءَةِ ظَنِّهِ فِي مُرَادِ اللهِ تَعَالَى مِنَ النَّهيِ) (١).

وعند قوله تعالى: (وَلا تَجعَل يَدَكَ مَغلُولَةً إِلى عُنُقِكَ وَلا تَبسُطها كُلَّ البَسطِ فَتَقعُدَ مَلُوماً مَحسُوراً) [الإسراء: ٢٩] قال: (عَودٌ إِلَى بَيَانِ التَّبذِيرِ وَالشُّحّ فَالجُملَةُ عَطفٌ عَلَى جُملَةِ (وَلا تُبَذِّر تَبذِيراً) [الإِسرَاء: ٢٦].

وَلَولَا تَخَلُّلُ الفَصلِ بَينَهُمَا بِقَولِهِ: (وَإِمَّا تُعرِضَنَّ عَنهُمُ ابتِغاءَ رَحمَةٍ مِن رَبِّكَ) [الإِسرَاء: ٢٨] الآيَةَ لَكَانَت جُملَةُ وَلا تَجعَل يَدَكَ مَغلُولَةً إِلى عُنُقِكَ غَيرَ مُقتَرِنَةٍ بِوَاوِ العَطفِ لِأَنَّ شَأنَ البَيَانِ أَن لَا يُعطَفَ عَلَى المُبَيَّنِ وَأَيضاً عَلَى أَنَّ فِي عَطفِهَا اهتِمَاماً بِهَا يَجعَلُهَا مُستَقِلَّةً بِالقَصدِ لِأَنَّهَا مُشتَمِلَةٌ عَلَى زِيَادَةٍ عَلَى البَيَانِ بِمَا فِيهَا مِنَ النَّهيِ عَنِ البُخلِ المُقَابِلِ لِلتَّبذِيرِ.

وَقَد أَتَت هَذِهِ الآيَةُ تَعلِيماً بِمَعرِفَةِ حَقِيقَةٍ مِنَ الحَقَايِقِ الدَّقِيقَةِ فَكَانَت مِنَ الحِكمَةِ. وَجَاءَ نَظمُهَا عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ فَصِيغَتِ الحِكمَةُ فِي قَالَبِ البَلَاغَةِ) (٢).

وعند قوله سبحانه: (هُوَ الَّذِي جَعَلَكُم خَلَائِفَ فِي الأَرضِ فَمَن كَفَرَ فَعَلَيهِ كُفرُهُ وَلَا يَزِيدُ الكَافِرِينَ كُفرُهُم عِندَ رَبِّهِم إِلَّا مَقتاً وَلَا يَزِيدُ الكَافِرِينَ كُفرُهُم إِلَّا خَسَاراً) [فاطر: ٣٩] قال: (وَجُملَةُ (وَلا يَزِيدُ الكافِرِينَ كُفرُهُم عِندَ رَبِّهِم إِلَّا مَقتاً) بَيَانٌ لِجُملَةِ (فَمَن كَفَرَ فَعَلَيهِ كُفرُهُ) وَكَانَ مُقتَضَى ظَاهِرِ هَذَا المَعنَى أَن لَا تُعطَفَ عَلَيهَا لِأَنَّ البَيَانَ لَا يُعطَفُ عَلَى المُبَيَّنِ وَإِنَّمَا خُولِفَ ذَلِكَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الِاهتِمَامِ بِهَذَا البَيَانِ فَجُعِلَ مُستَقِلّاً بِالقَصدِ

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٨: ٥٨.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١٥: ٨٤.

إِلَى الإخبَارِ بِهِ فَعُطِفَت عَلَى الجُملَةِ المُبَيَّنَةِ بِمَضمُونِهَا تَنبِيهاً عَلَى ذَلِكَ الِاستِقلَالِ وَهَذَا مَقصِدٌ يَفُوتُ لَو تُرِكَ العَطفُ أَمَّا مَا تُفِيدُهُ مِنَ البَيَانِ فَهُوَ أَمرٌ لَا يَفُوتُ لِأَنَّهُ تَقتَضِيهِ نِسبَةُ مَعنَى الجُملَةِ الثَّانِيَةِ مِن مَعنَى الجُملَةِ الأُولَى) (١).

١٣ـ قاعدة: (العَطفُ يَجعَلُ الجُملَةَ المَعطُوفَةَ بِمَنزِلَةِ التَّكمِلَةِ لِلمَعطُوفَةِ عَلَيهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (اشتَرَوا بِآيَاتِ اللهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ إِنَّهُم سَاءَ مَا كَانُوا يَعمَلُونَ) التوبة: ٩] قال: (وَجُملَةُ: (إِنَّهُم ساءَ مَا كانُوا يَعمَلُونَ) ابتِدَائِيَّةٌ أَيضاً فُصِلَت عَنِ الَّتِي قَبلَهَا لِيَظهَرَ استِقلَالُهَا بِالأَخبَارِ وَأَنَّهَا لَا يَنبَغِي أَن تُعطَفَ فِي الكَلَامِ إِذِ العَطفُ يَجعَلُ الجُملَةَ المَعطُوفَةَ بِمَنزِلَةِ التَّكمِلَةِ لِلمَعطُوفَةِ عَلَيهَا) (٢).

وعند قوله تعالى: (الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَو مُشرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَو مُشرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى المُؤمِنِينَ) [النور: ٣] قال: (وَجُملَةُ (وَحُرِّمَ ذلِكَ عَلَى المُؤمِنِينَ) تَكمِيلٌ لِلمَقصُودِ مِنَ الجُملَتَينِ قَبلَهَا وَهُوَ تَصرِيحٌ بِمَا أُرِيدَ مِن تَفظِيعِ نِكَاحِ الزَّانِيَةِ وَبِبَيَانِ الحُكمِ الشَّرعِيِّ فِي القَضِيَّةِ.

وَالإِشَارَةُ بِقَولِهِ: ذلِكَ إِلَى المَعنَى الَّذِي تَضَمَّنَتهُ الجُملَتَانِ مِن قَبلُ وَهُوَ نِكَاحُ الزَّانِيَةِ أَي وَحُرِّمَ نِكَاحُ الزَّانِيَةِ عَلَى المُؤمِنِينَ.

فَلِذَلِكَ عُطِفَت جُملَةُ (وَحُرِّمَ ذلِكَ عَلَى المُؤمِنِينَ) لِأَنَّهَا أَفَادَت تَكمِيلاً لِمَا قَبلَهَا وَشَأنُ التَّكمِيلِ أَن يَكُونَ بِطَرِيقِ العَطفِ) (٣).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢٢: ٢٣٠.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١٠: ١٢٦.

(٣) ـ التحرير والتنوير ١٨: ١٥٧.

﴿١٠٤﴾ـ قاعدة: (شَأنُ عَطفِ النِّدَاءِ أَن يَكُونَ عِندَ اختِلَافِ المُنَادَى أَمَّا إِذَا اتَّحَدَ المُنَادَى فَالشَّأنُ عَدَمُ العَطفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَيا قَومِ لَا أَسئَلُكُم عَلَيهِ مَالاً إِن أَجرِيَ إِلَّا عَلَى اللهِ وَما أَنَا بِطارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُم مُلاقُوا رَبِّهِم وَلكِنِّي أَراكُم قَوماً تَجهَلُونَ) [هود: ﴿٢٩﴾] قال: (إِعَادَةُ الخِطَابِ بِـ يَا قَومِ تَأكِيدٌ لِمَا فِي الخِطَابِ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ مِنَ المَعَانِي الَّتِي ذَكَرنَاهَا وَأَمَّا عَطفُ النِّدَاءِ بِالوَاوِ مَعَ أَنَّ المُخَاطَبَ بِهِ وَاحِدٌ وَشَأنُ عَطفِ النِّدَاءِ أَن يَكُونَ عِندَ اختِلَافِ المُنَادَى كَقَولِ المَعَرِّيِّ:

يَا ساهر البَرق أيقظن رَاقِدَ السَّمُرِ ... لَعَلَّ بِالجِزعِ أَعوَاناً عَلَى السَّهَرِ

ثُمَّ قَالَ:

وَيَا أَسِيرَةَ حِجلَيهَا أَرَى سَفَهاً ... حَمَلَ الحُلِيِّ بِمَن أَعيَا عَنِ النَّظَرِ

فَأَمَّا إِذَا اتَّحَدَ المُنَادَى فَالشَّأنُ عَدَمُ العَطفِ كَمَا فِي قِصَّةِ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ فِي سُورَةِ مَريَمَ [﴿٤٢﴾- ﴿٤٥﴾]: (إِذ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعبُدُ مَا لَا يَسمَعُ وَلا يُبصِرُ) إِلَى قَولِهِ: (وَلِيّاً) فَقَد تَكَرَّرَ النِّدَاءُ أَربَعَ مَرَّاتٍ.

فَتَعَيَّنَ هُنَا أَن يَكُونَ العَطفُ مِن مَقُولِ نُوحٍ عَلَيهِ السَّلَامُ لَا مِن حِكَايَةِ اللهِ عَنهُ. ثُمَّ يَجُوزُ أَن يَكُونَ تَنبِيهاً عَلَى اتِّصَالِ النِّدَاءَاتِ بَعضِهَا بِبَعضٍ وَأَنَّ أَحَدَهَا لَا يُغنِي عَنِ الآخَرِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِن قَبِيلِ الوَصلِ لِأَنَّ النِّدَاءَ افتِتَاحُ كَلَامٍ فَجُملَتُهُ ابتِدَائِيَّةٌ وَعَطفُهَا إِذَا عُطِفَت مُجَرَّدُ عَطفٍ لَفظِيٍّ. وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ ذَلِكَ تَفَنُّناً عَرَبِيّاً فِي الكَلَامِ عِندَ تَكَرُّرِ النِّدَاءِ استِحسَاناً لِلمُخَالَفَةِ بَينَ التَّأكِيدِ وَالمُؤَكَّدِ. وَسَيَجِيءُ نَظِيرُ هَذَا قَرِيباً فِي قِصَّةِ هُودٍ عَلَيهِ السَّلَامُ وَقِصَّةِ شُعَيبٍ عَلَيهِ السَّلَامُ.

وَمِنهُ مَا وَقَعَ فِي سُورَةِ المُؤمِنِ [﴿٣٠﴾ـ ﴿٣٣﴾] فِي قَولِهِ: (وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَومِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيكُم مِثلَ يَومِ الأَحزَابِ مِثلَ دَأبِ قَومِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعدِهِم وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلماً لِلعِبَادِ وَيَا قَومِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيكُم يَومَ التَّنَادِ يَومَ تُوَلُّونَ مُدبِرِينَ مَا لَكُم مِنَ اللهِ مِن عَاصِمٍ) ثُمَّ قَالَ: (وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَومِ اتَّبِعُونِ أَهدِكُم سَبِيلَ الرَّشَادِ يَا قَومِ إِنَّمَا هَذِهِ الحَيَاةُ الدُّنيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ القَرَارِ مَن عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجزَى إِلَّا مِثلَهَا وَمَن عَمِلَ صَالِحاً مِن ذَكَرٍ أَو أُنثَى وَهُوَ مُؤمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدخُلُونَ الجَنَّةَ يُرزَقُونَ فِيهَا بِغَيرِ حِسَابٍ وَيَا قَومِ مَا لِي

أَدعُوكُم إِلَى النَّجاةِ وَتَدعُونَنِي إِلَى النَّارِ) [غَافِر: ﴿٣٨﴾ـ ﴿٤١﴾]. فَعَطَفَ (وَيَا قَومِ) تَارَةً وَتَرَكَ العَطفَ أُخرَى.

وَأَمَّا مَعَ اختِلَافِ الوَصفِ المُنَادَى بِهِ فَقَد جَاءَ العَطفُ وَهُوَ أَظهَرُ لِمَا فِي اختِلَافِ وَصفِ المُنَادَى مِن شِبهِ التَّغَايُرِ كَقَولِ قَيسِ بنِ عَاصِمٍ وَقِيلَ حَاتِمٍ الطَّايِيّ:

أَيَا ابنَةَ عَبدِ اللهِ وَابنَةَ مَالِكٍ ... وَيَا ابنَةَ ذِي البُردَينِ وَالفَرَسِ الوَرِدِ

فَقَولُهُ: (وَيَا بنَةَ ذِي البُردَينِ) عَطفُ نِدَاءٍ عَلَى نِدَاءٍ وَالمُنَادَى بِهِمَا وَاحِدٌ.

لَمَّا أَظهَرَ لَهُم نُوحٌ عَلَيهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يُجبِرُهُم عَلَى إِيمَانٍ يَكرَهُونَهُ انتَقَلَ إِلَى تَقرِيبِهِم مِنَ النَّظَرِ فِي نَزَاهَةِ مَا جَاءَهُم بِهِ وَأَنَّهُ لَا يُرِيدُ نَفعاً دُنيَوِيّاً بِأَنَّهُ لَا يَسأَلُهُم عَلَى مَا جَاءَ بِهِ مَالاً يُعطُونَهُ إِيَّاهُ فَمَاذَا يَتَّهِمُونَهُ حَتَّى يَقطَعُونَ بِكَذِبِهِ) (١).

﴿١٠٥﴾ـ قاعدة: (قد يُقَدَّمُ المَجرُورُ لِلتَّنبِيهِ عَلَى أَنَّ العَطفَ مِن عَطفِ المُفرَدَاتِ لَا مِن عَطفِ الجُمَلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَإِلى عادٍ أَخاهُم هُوداً قالَ يَا قَومِ اعبُدُوا اللهَ مَا لَكُم مِن إِلهٍ غَيرُهُ إِن أَنتُم إِلَّا مُفتَرُونَ) [هود: ﴿٥٠﴾] قال: (عَطفٌ عَلَى (وَلَقَد أَرسَلنا نُوحاً إِلى قَومِهِ) [هود: ﴿٢٥﴾] فَعَطَفَ (وَإِلى عادٍ) عَلَى (إِلى قَومِهِ) [هود: ﴿٢٥﴾] وَعَطَفَ (أَخاهُم) على (نُوحاً) [هود: ﴿٢٥﴾] وَالتَّقدِيرُ: وَأَرسَلنَا إِلَى عَادٍ أَخَاهُم هُوداً. وَهُوَ مِنَ العَطفِ عَلَى مَعمُولَى عَامِلٍ وَاحِدٍ.

وَتَقدِيمُ المَجرُورِ لِلتَّنبِيهِ عَلَى أَنَّ العَطفَ مِن عَطفِ المُفرَدَاتِ لَا مِن عَطفِ الجُمَلِ لِأَنَّ الجَارَّ لَا بُدَّ لَهُ مِن مُتَعَلَّقٍ وَقَضَاءً لِحَقِّ الإِيجَازِ لِيُحضَرَ ذِكرُ عَادٍ مَرَّتَينِ بِلَفظِهِ ثُمَّ بِضَمِيرِهِ) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿١٢﴾: ﴿٥٣﴾.

(٢) ـ التحرير والتنوير ﴿١٢﴾: ﴿٩٤﴾.

﴿١٠٦﴾ـ قاعدة: (إِنَّمَا تُعطَفُ الأخبَارُ إِذَا كَانَت أَوصَافاً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (هَذَا بَلاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعلَمُوا أَنَّما هُوَ إِلهٌ واحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُوا الألبابِ) [إبراهيم: ﴿٥٢﴾] قال: (عَطفُ (وَلِيُنذَرُوا) عَلَى (بَلاغٌ) عَطفٌ عَلَى كَلَامٍ مُقَدَّرٍ يَدُلُّ عَلَيهِ لَفظُ بَلاغٌ إِذ لَيسَ فِي الجُملَةِ الَّتِي قَبلَهُ مَا يَصلُحُ لِأَن يُعطَفُ هَذَا عَلَيهِ فَإِنَّ وُجُودَ لَامِ الجَرِّ مَعَ وُجُودِ وَاوِ العَطفِ مَانِعٌ مِن جَعلِهِ عَطفاً عَلَى الخَبَرِ لِأَنَّ المَجرُورَ إِذا وَقع خبر عَنِ المُبتَدَأِ اتَّصَلَ بِهِ مُبَاشَرَةً دُونَ عَطفٍ إِذ هُوَ بِتَقدِيرِ كَائِنٍ أَو مُستَقِرٍّ وَإِنَّمَا تُعطَفُ الأَخبَارُ إِذَا كَانَت أَوصَافاً.

وَالتَّقدِيرُ هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ لِيَستَيقِظُوا مِن غَفلَتِهِم وَلِيُنذَرُوا بِهِ)[1].

﴿١٠٧﴾ـ قاعدة: (الأصلُ أن لا يُؤتَى بِالعَطفِ مَعَ كَمَالِ الاتِّصَال)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (قَالَ إِنَّكَ لَن تَستَطِيعَ مَعِيَ صَبراً. وَكَيفَ تَصبِرُ عَلَى مَا لَم تُحِط بِهِ خُبراً) [الكهف: ﴿٦٧﴾ـ ﴿٦٨﴾] قال: (وَجُملَةُ (وَكَيفَ تَصبِرُ عَلى مَا لَم تُحِط بِهِ خُبراً) فِي مَوضِعِ الحَالِ مِنِ اسمِ (إِنَّ) أَو مِن ضَمِيرِ تَستَطِيعَ فَالوَاوُ وَاوُ الحَالِ وَلَيسَت وَاوَ العَطفِ لِأَنَّ شَأنَ هَذِهِ الجُملَةِ أَن لَا تُعطَفَ عَلَى الَّتِي قَبلَهَا لِأَنَّ بَينَهُمَا كَمَالَ الِاتِّصَالِ إِذِ الثَّانِيَةُ كَالعِلَّةِ لِلأُولَى. وَإِنَّمَا أُوثِرَ مَجِيئُهَا فِي صُورَةِ الجُملَةِ الحَالِيَّةِ دُونَ أَن تُفصَلَ عَنِ الجُملَةِ الأُولَى فَتَقَعَ عِلَّةً مَعَ أَنَّ التَّعلِيلَ هُوَ المُرَادُ لِلتَّنبِيهِ عَلَى أَنَّ مَضمُونَهَا عِلَّةٌ مُلَازِمَةٌ لِمَضمُونِ الَّتِي قَبلَهَا إِذ هِيَ حَالٌ مِنَ المُسنَدِ إِلَيهِ فِي الجُملَةِ قَبلَهَا)[2].

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿١٣﴾: ﴿٢٥﴾.

([2]) ـ التحرير والتنوير ﴿١٥﴾: ﴿٢﴾﴿٣٧﴾.

﴿١٠٨﴾ـ قاعدة: (العَطفُ أَعلَقُ بِاستِقلَالِ كِلَا المُتَعَاطِفَينِ بِأَنَّهُ مَقصُودٌ فِي الكَلَامِ بِخِلَافِ البَدَلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (طس تِلكَ آيَاتُ القُرآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ) [النمل: ١] قال: (أَمَّا ذِكرُ اسمِ القُرآنِ فَلِأَنَّهُ عَلَمٌ لِلكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لِلإعجَازِ وَالهَدي.

وَهَذَا العَلَمُ يُرَادِفُ الكِتَابَ المُعَرَّفَ بِلَامِ العَهدِ المَجعُولِ عَلَماً بِالغَلَبَةِ عَلَى القُرآنِ إِلَّا أَنَّ اسمَ القُرآنِ أَدخَلُ فِي التَّعرِيفِ لِأَنَّهُ عَلَمٌ مَنقُولٌ.

وَأَمَّا الكِتَابُ فَعَلَمٌ بِالغَلَبَةِ فَالمُرَادُ بِقَولِهِ: وَكِتابٍ مُبِينٍ القُرآنُ أَيضاً.

وَلَا وَجهَ لِتَفسِيرِهِ بِاللوحِ المَحفُوظِ لِلتَّفَصِّي مِن إِشكَالِ عَطفِ الشَّيءِ عَلَى نَفسِهِ لِأَنَّ التَّفَصِّيَ مِن ذَلِكَ حَاصِلٌ بِأَنَّ عَطفَ إِحدَى صِفَتَينِ عَلَى أُخرَى كَثِيرٌ فِي الكَلَامِ.

وَلِمَا كَانَ فِي كُلٍّ مِنَ القُرآنِ وكِتابٍ مُبِينٍ شَائِبَةُ الوَصفِ فَالأَوَّلُ بِاشتِقَاقِهِ مِنَ القِرَاءَةِ وَالثَّانِي بِوَصفِهِ بِـ (مُبِينٍ) كَانَ عَطفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ رَاجِعاً إِلَى عَطفِ الصِّفَاتِ بَعضِهَا عَلَى بَعضٍ وَإِنَّمَا لَم يُؤتَ بِالثَّانِي بَدَلاً لِأَنَّ العَطفَ أَعلَقُ بِاستِقلَالِ كِلَا المُتَعَاطِفَينِ بِأَنَّهُ مَقصُودٌ فِي الكَلَامِ بِخِلَافِ البَدَلِ.

وَنَظِيرُ هَذِهِ الآيَةِ آيَةُ سُورَةِ الحِجرِ [١] (تِلكَ آيَاتُ الكِتَابِ وَقُرآنٍ مُبِينٍ) فَإِنَّ قُرآنٍ فِي تِلكَ الآيَةِ فِي مَعنَى عَطفِ البَيَانِ مِنَ الكِتَابِ وَلَكِنَّهُ عَطفٌ لِقَصدِ جَمعِهِمَا بِإِضَافَةِ (آيَاتُ) إِلَيهِمَا)[٥].

﴿١٠٩﴾ـ قاعدة: (مَجِيءُ التَّفرِيعِ مِنَ المُتَكَلِّمِ عَلَى مَا هُوَ مِن كَلَامِ المُخَاطَبِ فِيهِ إِلزَامٌ بِالحُجَّةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُم لِقَاءَ يَومِكُم هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُم وَذُوقُوا عَذَابَ الخُلدِ بِمَا كُنتُم تَعمَلُونَ) [السجدة: ١٤] قال: (هَذَا جَوَابٌ عَن قَولِهِم: (رَبَّنا أَبصَرنا وَسَمِعنا) [السَّجدَة: ١٢] الَّذِي هُوَ إِقرَارٌ بِصِدقِ مَا كَانُوا يُكَذِّبُونَ بِهِ المُؤذِنُ بِهِ قَولُهُم: (رَبَّنا أَبصَرنا وَسَمِعنا). فَالفَاءُ لِتَفرِيعِ جَوَابٍ عَن إِقرَارِهِم الزَاماً لَهُم بِمُوجَبِ

(٥) ـ التحرير والتنوير ١٩: ٢٧.

إِقرَارِهِم أَى فَيَتَفَرَّعُ عَلَى اعتِرَافِكُم بِحَقِيَّةِ مَا كَانَ الرَّسُولُ يَدعُوكُم إِلَيهِ أَن يَلحَقَكُم عَذَابُ النَّارِ.

وَمَجِىءُ التَّفرِيعِ مِنَ المُتَكَلِّمِ عَلَى مَا هُوَ مِن كَلَامِ المُخَاطَبِ فِيهِ الزَامٌ بِالحُجَّةِ كَالفَاءَاتِ فِى قَولِهِ تَعَالَى: (قالَ فَاخرُج مِنها فَإِنَّكَ رَجِيمٌ) [الحجر: ٣٤] وَقَولِهِ: (قالَ رَبِّ فَأَنظِرنِى إِلى يَومِ يُبعَثُونَ قالَ فَإِنَّكَ مِنَ المُنظَرِينَ إِلى يَومِ الوَقتِ المَعلُومِ قالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغوِيَنَّهُم أَجمَعِينَ) [ص: ٧٩ـ ٨٢] وَقَولِهِ: (فَالحَقُّ وَالحَقَّ أَقُولُ لَأَملَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنهُم أَجمَعِينَ) [ص: ٨٤ـ ٨٥] فَهَذِهِ خَمسُ فَاءَاتٍ كُلُّ فَاءٍ مِنهَا هِىَ تَفرِيعٌ مِنَ المُتَكَلِّمِ بِهَا عَلَى كَلَامِ غَيرِهِ) (١).

١١٠ـ قاعدة: (مِن مُقتَضَيَاتِ تَركِ العَطفِ: التَّقرِيرُ وَالتَّقرِيعُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (أَلَم نَخلُقكُم مِن ماءٍ مَهِينٍ. فَجَعَلناهُ فِى قَرارٍ مَكِينٍ. إِلى قَدَرٍ مَعلُومٍ. فَقَدَرنا فَنِعمَ القادِرُونَ) [المرسلات: ٢٠ـ ٢٣] قال: (تَقرِيرٌ أيضاً يَجرِى فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِى قَولِهِ: أَلَم نُهلِكِ الأَوَّلِينَ جِىءَ بِهِ عَلَى طَرِيقَةِ تَعدَادِ الخِطَابِ فِى مَقَامِ التَّوبِيخِ وَالتَّقرِيعِ.

وَكُلٌّ مِنَ التَّقرِيرِ وَالتَّقرِيعِ مِن مُقتَضَيَاتِ تَركِ العَطفِ لِشَبَهِهِ بِالتَّكرِيرِ فِى أَنَّهُ تَكرِيرُ مَعنًى وَإِن لَم يَكُن تَكرِيرَ لَفظٍ وَالتَّكرِيرُ شَبِيهٌ بِالأَعدَادِ المَسرُودَةِ فَكَانَ حَقُّهُ تَركَ العَطفِ فِيهِ) (٢).

وعند قوله تعالى: (أَلَم نَجعَلِ الأَرضَ كِفاتاً. أَحياءً وَأَمواتاً. وَجَعَلنا فِيها رَواسِىَ شامِخاتٍ وَأَسقَيناكُم مَاءً فُراتاً) [المرسلات: ٢٥ـ ٢٧] قال: (جَاءَ هَذَا التَّقرِيرُ عَلَى سُنَنٍ سَابِقِيهِ فِى عَدَمِ العَطفِ لِأَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ التَّكرِيرِ لِلتَّوبِيخِ وَهُوَ تَقرِيرٌ لَهُم بِمَا أَنعَمَ اللهُ بِهِ عَلَيهِم مِن خلق الأَرض لَهُم بِمَا فِيهَا مِمَّا فِيهِ مَنَافِعُهُم كَمَا قَالَ تَعَالَى: (مَتاعاً لَكُم وَلِأَنعامِكُم) [النازعات: ٣٣].

وَمَحَلُّ الِامتِنَانِ هُوَ قَولُهُ: (أَحياءً) وَأَمَّا قَولُهُ: وَ(أَمواتاً) فَتَتمِيمٌ وَإِدمَاجٌ) (٣).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢١: ٢٤٤.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٢٩: ٤٣.

(٣) ـ التحرير والتنوير ٢٩: ٤ ٤٣.

﴿١١١﴾ـ قاعدة: (قَد يَعطِفُونَ تَشبِيهٍ عَلَى تَشبِيهٍ وَكَثُرَ أَن يَكُونَ العَطفُ فِي نَحوِهِ بَـ «أَو» دُونَ الوَاوِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (أَو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعدٌ وَبَرقٌ يَجعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوتِ وَاللهُ مُحِيطٌ بِالكَافِرِينَ) [البقرة: ﴿١٩﴾] قال: (عَطفٌ عَلَى التَّمثِيلِ السَّابِقِ وَهُوَ قَولُهُ: (كَمَثَلِ الَّذِي استَوقَدَ نَارا) [البَقَرَة: ﴿١٧﴾] أُعِيدَ تَشبِيهُ حَالِهِم بِتَمثِيلٍ آخَرَ وَبِمُرَاعَاةِ أَوصَافٍ أُخرَى فَهُوَ تَمثِيلٌ لِحَالِ المُنَافِقِينَ المُختَلِطَةِ بَينَ جَوَاذِبَ وَدَوَافِعَ حِينَ يُجَاذِبُ نُفُوسَهُم جَاذِبُ الخَيرِ عِندَ سَمَاعِ مَوَاعِظِ القُرآنِ وَإِرشَادِهِ وَجَاذِبُ الشَّرِّ مِن أَعرَاقِ النُّفُوسِ وَالسُّخرِيَةِ بِالمُسلِمِينَ بِحَالِ صَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ اختَلَطَت فِيهِ غُيُوثٌ وَأَنوَارٌ وَمُزعِجَاتٌ وَأَكدَارٌ جَاءَ عَلَى طَرِيقَةِ بُلَغَاءِ العَرَبِ فِي التَّفَنُّنِ فِي التَّشبِيهِ وَهُم يتنافسون فِيهِ لَا سِيمَا التَّمثِيلِيُّ مِنهُ وَهِيَ طَرِيقَةٌ تَدُلُّ عَلَى تَمَكُّنِ الوَاصِفِ مِنَ التَّوصِيفِ وَالتَّوَسُّعِ فِيهِ.

وَقَدِ استَقرَيتُ مِن استِعمَالِهِم فَرَأَيتُهُم قَد يَسلُكُونَ طَرِيقَةَ عَطفِ تَشبِيهٍ عَلَى تَشبِيهٍ...

وَكَثُرَ أَن يَكُونَ العَطفُ فِي نَحوِهِ بَأَو دُونَ الوَاوِ وَأَو مَوضُوعَةٌ لِأَحَدِ الشَّيئَينِ أَوِ الأَشيَاءِ فَيَتَوَلَّدُ مِنهَا مَعنَى التَّسوِيَةِ وَرُبَّمَا سَلَكُوا فِي إِعَادَةِ التَّشبِيهِ مَسلَكَ الِاستِفهَامِ بِالهَمزَةِ أَي لِتَختَارَ التَّشبِيهَ بِهَذَا أَم بِذَلِكَ... وَرُبَّمَا عَطَفُوا بِالوَاوِ كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: (ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ) [الزمر: ﴿٢٩﴾] الآيَةَ ثُمَّ قَالَ: (وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَجُلَينِ) [النَّحل: ﴿٧٦﴾] الآيَةَ. وَقَولِهِ: (مَا يَستَوِي الأَعمَى وَالبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الحَرُورُ) [فاطر: ﴿١٩﴾ـ ﴿٢١﴾] الآيَةَ بَل وَرُبَّمَا جَمَعُوا بِلَا عَطفٍ كَقَولِهِ تَعَالَى: حَتَّى جَعَلناهُم حَصِيداً خامِدِينَ [الأَنبِيَاء: ﴿١٥﴾] وَهَذِهِ تَفَنُّنَاتٌ جَمِيلَةٌ فِي الكَلَامِ البَلِيغِ فَمَا ظَنُّكَ بِهَا إِذَا وَقَعَت فِي التَّشبِيهِ التَّمثِيلِيِّ فَإِنَّهُ لِعِزَّتِهِ مُفرَداً تَعِزُّ استطاعة تكريره.

و(أَو) عَطَفَت لَفظَ (صَيِّبٍ) عَلَى (الَّذِي استَوقَدَ) [البَقَرَة: ﴿١٧﴾] بِتَقدِيرِ مَثَلِ بَينَ الكَافِ وَصَيِّبٍ. وَإِعَادَةُ حَرفِ التَّشبِيهِ مَعَ حَرفِ العَطفِ المُغنِي عَن إِعَادَةِ العَامِلِ وَهَذَا التَّكرِيرُ

مُستَعمَلٌ فِي كَلَامِهِم وَحُسنُهُ هُنَا أَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى اختِلَافِ الحَالَينِ المُشَبَّهَينِ كَمَا سَنُبَيّنُهُ وَهُم فِي الغَالِبِ لَا يُكَرّرُونَهُ فِي العَطفِ) (١).

وعند قوله تعالى: (أَو كَصَيّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعدٌ وَبَرقٌ يَجعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوتِ وَاللهُ مُحِيطٌ بِالكَافِرِينَ) [البقرة: ١٩] قال الإمام الرازى: (السُّؤَالُ الثَّانِي: لِمَ عُطِفَ أَحَدُ التَّمثِيلَينِ عَلَى الآخَرِ بِحَرفِ الشَّكِّ الجَوَابُ مِن وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: لِأَنَّ «أَو» فِي أَصلِهَا تُسَاوِي شَيئَينِ فَصَاعِداً فِي الشَّكِّ ثُمَّ اتُّسِعَ فِيهَا فَاستُعِيرَت لِلتَّسَاوِي فِي غَيرِ الشَّكِّ. كَقَولِكَ: جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابنَ سِيرِينَ تُرِيدُ أَنَّهُمَا سِيَّانِ فِي استِصوَابِ أَن تُجَالِسَ أَيَّهُمَا شِئتَ وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى: (وَلا تُطِع مِنهُم آثِماً أَو كَفُوراً) [الإنسَانِ: ٢٤] أَى أَنَّ الآثِمَ وَالكَفُورَ مُتَسَاوِيَانِ فِي وُجُوبِ عِصيَانِهِمَا فَكَذَا قَولُهُ: أَو كَصَيّبٍ مَعنَاهُ أَنَّ كَيفِيَّةَ المُنَافِقِينَ شَبِيهَةٌ بِكَيفِيَّتَى هَاتَينِ القِصَّتَينِ فَبِأَيَّتِهِمَا مَثَّلتَهَا فَأَنتَ مُصِيبٌ وَإِن مَثَّلتَهَا بِهِمَا جَمِيعاً فَكَذَلِكَ.

وَثَانِيهَا: إِنَّمَا ذَكَرَ تَعَالَى ذَلِكَ لِأَنَّ المُنَافِقِينَ قِسمَانِ بَعضُهُم يُشبِهُونَ أَصحَابَ النَّارِ وَبَعضُهُم يُشبِهُونَ أَصحَابَ المَطَرِ وَنَظِيرُهُ قَولُهُ تَعَالَى: (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَو نَصارى) [البَقَرَةِ: ١٣٥] وَقَولُهُ: (وَكَم مِن قَريَةٍ أَهلَكناها فَجاءَها بَأسُنا بَياتاً أَو هُم قائِلُونَ) [الأَعرَافِ: ٤].

وَثَالِثُهَا: أَو بِمَعنَى بَل قَالَ تَعَالَى: (وَأَرسَلناهُ إِلى مِائَةِ الفٍ أَو يَزِيدُونَ) [الصَّافَّاتِ: ١٤٧] وَرَابِعُهَا: أَو بِمَعنَى الوَاوِ كَأَنَّهُ قَالَ وَكَصَيّبٍ مِنَ السَّمَاءِ نَظِيرُهُ قَولُهُ تَعَالَى: (أَن تَأكُلُوا مِن بُيُوتِكُم أَو بُيُوتِ آبائِكُم أَو بُيُوتِ أُمَّهاتِكُم) [النُّورِ: ٦١] وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَقَد زَعَمَت لَيلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ ... لِنَفسِي تُقَاهَا أَو عَلَيهَا فُجُورُهَا

وَهَذِهِ الوُجُوهُ مُطَّرِدَةٌ فِي قَولِهِ: ثُمَّ قَسَت قُلُوبُكُم مِن بَعدِ ذلِكَ فَهِيَ كَالحِجارَةِ أَو أَشَدُّ قَسوَةً [البَقَرَةِ: ٧٤]) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٤٠٣١.

(٢) ـ مفاتيح الغيب ٢: ٦٠٣١.

﴿١١٢﴾ـ قاعدة: (الِاسمُ الشَّبِيهُ بِالفِعلِ فِي الِاشتِقَاقِ يَحسُنُ عَطفُهُ عَلَى الفِعلِ وَعَطفُ الفِعل عَلَيهِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (كَيفَ يَهدِى اللهُ قَوماً كَفَرُوا بَعدَ إِيمَانِهِم وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ البَيِّنَاتُ وَاللهُ لَا يَهدِى القَومَ الظَّالِمِينَ) [آل عمران: ﴿٨٦﴾] قال: (وَقَولُهُ: (وَشَهِدُوا) عَطفٌ عَلَى إِيمانِهِم أَى وَشَهَادَتُهُم لِأَنَّ الِاسمَ الشَّبِيهَ بِالفِعلِ فِي الِاشتِقَاقِ يَحسُنُ عَطفُهُ عَلَى الفِعلِ وَعَطفُ الفِعل عَلَيهِ)[1].

﴿١١٣﴾ـ قاعدة: (لا يَحسُنُ اجتِمَاعُ جَوَابَينِ إِلَّا بِوُجُودِ حَرفِ عَطفٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَلَو أَنَّا كَتَبنَا عَلَيهِم أَنِ اقتُلُوا أَنفُسَكُم أَوِ اخرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنهُم وَلَو أَنَّهُم فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيراً لَهُم وَأَشَدَّ تَثبِيتاً. وَإِذاً لَآتَينَاهُم مِن لَدُنَّا أَجراً عَظِيماً. وَلَهَدَينَاهُم صِرَاطاً مُستَقِيماً) [النساء: ﴿٦٦﴾ـ ﴿٦٧﴾] قال: (وَجُملَةُ (وَإِذاً لَآتَيناهُم مِن لَدُنَّا) مَعطُوفَةٌ عَلَى جَوَابِ (لَو) وَالتَّقدِيرُ: لَكَانَ خَيراً وَأَشَدَّ تَثبِيتاً وَلَآتَينَاهُم إِلَخ وَوُجُودُ اللامِ الَّتِي تَقَعُ فِي جَوَابِ (لَو) مُؤذِنٌ بِذَلِكَ. وَأَمَّا وَاوُ العَطفِ فَلِوَصلِ الجُملَةِ المَعطُوفَةِ بِالجُملَةِ المَعطُوفِ عَلَيهَا. وَأَمَّا (إِذَن) فَهِيَ حَرفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ أَى فِي مَعنَى جَوَابٍ لِكَلَامٍ سَبَقَهَا وَلَا تَختَصُّ بِالسُّؤَالِ فَأُدخِلَت فِي جَوَابِ (لَو) بِعَطفِهَا عَلَى الجَوَابِ تَأكِيداً لِمَعنَى الجَزَاءِ.

فَقَد أُجِيبَت (لَو) فِي الآيَةِ بِجَوَابَينِ فِي المَعنَى لِأَنَّ المَعطُوفَ عَلَى الجَوَابِ جَوَابٌ وَلَا يَحسُنُ اجتِمَاعُ جَوَابَينِ إِلَّا بِوُجُودِ حَرفِ عَطفٍ.

وَقَرِيبٌ مِمَّا فِي هَذِهِ الآيَةِ قَولُ العَنبَرِيِّ فِي الحَمَاسَةِ:

لَو كُنتُ مِن مَازِنٍ لَم تَستَبِح إِبِلِي ... بَنُو اللقِيطَةِ مِن ذُهلِ بنِ شَيبَانَا

إِذَن لَقَامَ بِنَصرِى مَعشَرٌ خُشُنٌ ... عِندَ الحَفِيظَةِ إِن ذُو لَوثَةٍ لَانَا

قَالَ المَرزُوقِيُّ: يَجُوزُ أَن يَكُونَ (إِذَن لَقَامَ) جَوَابَ: (لَو كُنتَ مِن مَازِنٍ) فِي البَيتِ السَّابِقِ كَأَنَّهُ أُجِيبَ بِجَوَابَينِ. وَجَعَلَ الزَّمَخشَرِيُّ قَولَهُ: (وَإِذاً لَآتَيناهُم) جَوَابَ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ: قِيلَ وَمَاذَا يَكُونُ لَهُم بَعدَ التَّثبِيتِ فَقِيلَ: وَإِذَن لآتيناهم. قَالَ التَّفتَازَانِيّ: «عَلَى أَنَّ الوَاوَ

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿٣﴾: ﴿٣٠﴾.

لِلاستِئنَافِ» أَى لِأَنَّ العَطفَ يُنَافِي تَقدِيرَ سُؤَالٍ. وَالحَقُّ أَنَّ مَا صَارَ إِلَيهِ فِي «الكَشَّافِ» تَكَلُّفٌ لَا دَاعِيَ إِلَيهِ إِلَّا التِزَامَ كَونِ (إِذَن) حَرفاً لِجَوَابِ سَائِلٍ وَالوَجهُ أَنَّ الجَوَابَ هُوَ مَا يُتَلَقَّى بِهِ كَلَامٌ آخَرُ سَوَاءً كَانَ سُؤَالاً أَو شَرطاً أَو غَيرَهُمَا) (١).

﴿١١٤﴾ـ قاعدة (إِذَا كَانَ البَعضُ قَرِيباً مِنَ البَعضِ جَازَ حَذفُ العَاطِفِ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدى فعند قوله تعالى: (وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشرَى لَكُم وَلِتَطمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا النَّصرُ إِلَّا مِن عِندِ اللهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ. لِيَقطَعَ طَرَفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَو يَكبِتَهُم فَيَنقَلِبُوا خَائِبِينَ) [آل عمران: ﴿١٢٦﴾ـ ﴿١٢٧﴾] قال: (و (لِيَقطَعَ طَرَفاً) ولكنه ذُكِر بغير حرفِ العطف لأنَّ الكلامَ إذا كان بعضُه ملتبساً ببعضٍ جاز حذفُ العاطف كقوله: (ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُم كَلبُهُم) [الكهف: ﴿٢٢﴾].

وإنما قال: (طَرَفاً) ولم يقل: (وَسَطاً) لأنه لا يُوصَلُ إلى الوَسَطِ الا بعد قطع الطَّرَفِ وهذا القَطعُ إنما هو بأيدى المؤمنين وإنما يقطعون الطَّرَفَ الذى يليهم مَنَ الكافرين وهذا يوافق قوله: (قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِنَ الكُفَّارِ) [التوبة: ﴿١٢٣﴾] وعلى هذا أيضاً قولُه: (أَوَلَم يَرَوا أَنَّا نَأتِي الأَرضَ نَنقُصُهَا مِن أَطرَافِهَا) [الرعد: ﴿٤١﴾]) (٢).

﴿١١٥﴾ـ قاعدة: (المَعطُوفُ عَلَى المُتَعَلِّقِ مُتَعَلِّقٌ فَهُوَ أَولَى بِالتَّقدِيمِ مِنَ المَعطُوفِ عَلَى الِاسمِ المُتَعَلِّقِ بِهِ لِأَنَّ المَعطُوفَ عَلَى المُتَعَلِّقِ بِهِ أَجنَبِيٌّ عَنِ المَعطُوفِ عَلَيهِ وَأَمَّا المَعطُوفُ عَلَى المُتَعَلِّقِ فَهُوَ مِن صِلَةِ المَعطُوفِ عَلَيهِ)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام ابن عاشور فعند قوله تعالى: (يَسأَلُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُل قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفرٌ بِهِ وَالمَسجِدِ الحَرَامِ وَإِخرَاجُ أَهلِهِ مِنهُ أَكبَرُ عِندَ اللهِ..) [البقرة: ﴿٢١٧﴾]. قال: ((وكُفرٌ) مَعطُوفٌ عَلَى (صَدٌّ) أَى صَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفرٌ بِاللهِ أَكبَرُ مِن قِتَالِ الشَّهرِ الحَرَامِ وَإِن كَانَ القِتَالُ كَبِيراً.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٥﴾: ﴿١٥﴾.

(٢) ـ التفسير البسيط للواحدى ﴿٥﴾: ﴿٢﴾﴿٩٨﴾.

وَ(المَسجِدِ الحَرَامِ) مَعطُوفٌ عَلَى (سَبِيلِ اللهِ) فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ (صَدٌّ) تَبَعاً لِتَعَلُّقِ متبوعه بِهِ.

وَاعلم أَنَّ مُقتَضَى ظَاهِرِ تَرتِيبِ نَظمِ الكَلَامِ أَن يُقَالَ: وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفرٌ بِهِ وَصَدٌّ عَنِ المَسجِدِ الحَرَامِ وَإِخرَاجُ أَهلِهِ مِنهُ أَكبَرُ عِندَ اللهِ فَخُولِفَ مُقتَضَى هَذَا النَّظمِ إِلَى الصُّورَةِ الَّتِي جَاءَتِ الآيَةُ عَلَيهَا بِأَن قُدِّمَ قَولُهُ (وَكُفرٌ بِهِ) فَجُعِلَ مَعطُوفاً عَلَى (صَدٍّ) قَبلَ أَن يَستَوفِيَ صَدٌّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ وَهُوَ (وَالمَسجِدِ الحَرَامِ) فَإِنَّهُ مَعطُوفٌ عَلَى (سَبِيلِ اللهِ) المُتَعَلِّقِ بِ (صَدٌّ).

إِذِ المَعطُوفُ عَلَى المُتَعَلِّقِ مُتَعَلِّقٌ فَهُوَ أَولَى بِالتَّقدِيمِ مِنَ المَعطُوفِ عَلَى الِاسمِ المُتَعَلِّقِ بِهِ لِأَنَّ المَعطُوفَ عَلَى المُتَعَلِّقِ بِهِ أَجنَبِيٌّ عَنِ المَعطُوفِ عَلَيهِ وَأَمَّا المَعطُوفُ عَلَى المُتَعَلِّقِ فَهُوَ مِن صِلَةِ المَعطُوفِ عَلَيهِ وَالدَّاعِي إِلَى هَذَا التَّرتِيبِ هُوَ أَن يَكُونَ نَظمُ الكَلَامِ عَلَى أُسلُوبٍ أَدَقَّ مِن مُقتَضَى الظَّاهِرِ وَهُوَ الِاهتِمَامُ بِتَقدِيمِ مَا هُوَ أَفظَعُ مِن جَرَائِمِهِم فَإِنَّ الكُفرَ بِاللهِ أَفظَعُ مِنَ الصَّدِّ عَنِ المَسجِدِ الحَرَامِ فَكَانَ تَرتِيبُ النَّظمِ عَلَى تَقدِيمِ الأَهَمِّ فَالأَهَمِّ فَإِنَّ الصَّدَّ عَن سَبِيلِ الإِسلَامِ يَجمَعُ مَظَالِمَ كَثِيرَةً لِأَنَّهُ اعتِدَاءٌ عَلَى النَّاسِ فِي مَا يَختَارُونَهُ لِأَنفُسِهِم وَجَحدٌ لِرِسَالَةِ رَسُولِ اللهِ وَالبَاعِثُ عَلَيهِ انتِصَارُهُم لِأَصنَامِهِم (أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيءٌ عُجابٌ) [ص: ٥] فَلَيسَ الكُفرُ بِاللهِ إِلَّا رُكناً مِن أَركَانِ الصَّدِّ عَنِ الإِسلَامِ فَلِذَلِكَ قَدَّمَ الصَّدَّ عَن سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ ثَنَّى بِالكُفرِ بِاللهِ لِيُفَادَ بِدَلَالَةِ المُطَابَقَةِ بَعدَ أَن دَلَّ عَلَيهِ الصَّدُّ عَن سَبِيلِ اللهِ بِدَلَالَةِ التَّضَمُّنِ ثُمَّ عَدَّ عَلَيهِمُ الصَّدَّ عَنِ المَسجِدِ الحَرَامِ ثُمَّ إِخرَاجَ أَهلِهِ مِنهُ.

وَلَا يَصِحُّ أَن يَكُونَ (وَالمَسجِدِ الحَرَامِ) عَطفاً عَلَى الضَّمِيرِ فِي قَولِهِ (بِهِ) لِأَنَّهُ لَا مَعنَى لِلكُفرِ بِالمَسجِدِ الحَرَامِ فَإِنَّ الكُفرَ يَتَعَدَّى إِلَى مَا يُعبَدُ وَمَا هُوَ دِينٌ وَمَا يَتَضَمَّنُ دِيناً عَلَى أَنَّهُم يُعَظِّمُونَ المَسجِدَ الحَرَامَ وَلَا يَعتَقِدُونَ فِيهِ مَا يُسَوِّغُ أَن يُتَكَلَّفَ بِإِطلَاقِ لَفظِ الكُفرِ عَلَيهِ عَلَى وَجهِ المَجَازِ) (١).

وقال الإمام ابن سيده: ((وكفر به) معطوف على: وصدّ وهو أيضاً مصدر لازم حذف فاعله تقديره: وكفركم به والضمير فى: به يعود على السبيل لأنه هو المحدّث عنه بأنه صدّ عنه.

وقرئ شاذاً (والمسجدُ الحرام) بالرفع ووجهه أنه عطفه على قوله: (وكفر به) ويكون على حذف مضاف أى: وكفر بالمسجد الحرام ثم حذف الباء وأضاف الكفر إلى المسجد

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢: ٩ ٣٠.

ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فيؤول إلى معنى قراءة الجمهور من خفض المسجد الحرام على أحسن التأويلات التى نذكرها فنقول: اختلفوا فيما عطف عليه (والمسجد) فقال ابن عطية والزمخشرى وتبعا فى ذلك المبرد: هو معطوف على: سبيل الله قال ابن عطية: وهذا هو الصحيح ورد هذا القول بأنه إذا كان معطوفاً على: سبيل الله كان متعلقاً بقوله: وصدّ إذ التقدير: وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام فهو من تمام عمل المصدر وقد فصل بينهما بقوله: وكفر به ولا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول.

وقيل: معطوف على الشهر الحرام وضعف هذا بأن القوم لم يسألوا عن الشهر الحرام إذ لم يشكوا فى تعظيمه وإنما سألوا عن القتال فى الشهر الحرام لأنه وقع منهم ولم يشعروا بدخوله فخافوا من الإثم. وكان المشركون عيروهم بذلك انتهى.

ويحتمل أن يكون: وصد مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر: قتال عليه التقدير: وصد عن سبيل الله وكفر به كبير كما تقول: زيد قائم وعمرو أى: وعمرو قائم وأجيبوا بأن: القتال فى المسجد الحرام إخراج أهله منه أكبر عند الله من القتال فيه وكونه معطوفاً على الشهر الحرام متكلف جداً ويبعد عنه نظم القرآن والتركيب الفصيح ويتعلق كما قيل بفعل محذوف دل عليه المصدر تقديره: ويصدون عن المسجد الحرام كما قال تعالى: (هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ) [الفتح: ٢٥] قال بعضهم: وهذا هو الجيد يعنى من التخاريج التى يخرج عليه والمسجد الحرام وما ذهب إليه غير جيد لأن فيه الجر بإضمار حرف الجر وهو لا يجوز فى مثل هذا إلَّا فى الضرورة نحو قوله:

أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى: إلى كليب وقيل: هو معطوف على الضمير فى قوله: وكفر به أى: وبالمسجد الحرام قاله الفراء ورد بأن هذا لا يجوز إلَّا بإعادة الجار وذلك على مذهب البصريين.

والذى نختاره أنه يجوز ذلك فى الكلام مطلقاً لأن السماع يعضده والقياس يقويه. أما السماع فما روى من قول العرب: ما فيها غيره وفرسه بجر الفرس عطفاً على الضمير فى غيره والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه والقراءة الثانية فى السبعة: (تَسَائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) [النساء: ١] أى: وبالأرحام وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة فلا يلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعى ويحيي بن وثاب والأعمش وأبى رزين وحمزة.

ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب وقد ورد من ذلك فى أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة...

وإن كان الأكثر أن يعاد الجار كقوله تعالى: (وَعَلَيْها وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) [المؤمنون: ٢٢] (فَقالَ لَها وَلِلْأَرْضِ ائْتِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً) [فصلت: ١١] (قُلِ اللَّ يُنَجِّيكُمْ مِنْها وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ) [الأنعام: ٦٤] وقد خرج على العطف بغير إعادة الجار قوله: (وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرازِقِينَ) [الحجر: ٢٠] عطفاً على قوله: (لَكُمْ فِيها مَعايِشَ) [الحجر: ٢٠] أى: ولمن. وقوله: (وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ) [النساء: ١٢٧] عطفاً على الضمير فى قوله: فيهنّ أى: وفيما يتلى عليكم.

وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة من غير إعادة جار كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين فكان ينبغى أن لا يجوز العطف عليه إلَّا مع الإعادة لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه وإذا تقرّر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب فى نثرها ونظمها كأن يخرج عطف: والمسجد الحرام على الضمير فى: به أرجح بل هو متعين لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضى ذلك) (١).

فابن عاشور يرى أن المعنى: وصدٌّ عن المسجد الحرام وابن سيده يرى أن المعنى وكفرٌ بالمسجد الحرام.

أقول: ولعلَّ المعنيين متقاربان لأنهم يصدُّون عن المسجد الحرام ويكفرون بالمسجد الحرام وذلك بمحاربتهم للإسلام والمسلمين. ويكون التعبيرُ بالكفر مجازاً.

ولعلَّ التعبير بالكفر بالمسجد الحرام فيه ردٌّ عليهم إذ كانوا يدَّعون تعظيم المسجد الحرام فأخبر الله تعالى أن التعظيم الحقيقى للمسجد الحرام هو فى الإيمان بالله واليوم والآخر والجهاد فى سبيله كما قال تعالى: (أَجَعَلتُم سِقَايَةَ الحَاجِّ وَعِمَارَةَ المَسجِدِ الحَرَامِ كَمَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يَستَوُونَ عِندَ اللهِ وَاللهُ لَا يَهدِى القَومَ الظَّالِمِينَ. الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَموَالِهِم وَأَنفُسِهِم أَعظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الفَائِزُونَ) [التوبة: ١٩ـ ٢٠].

---

(١) ـ باختصار من: إعراب القرآن لابن سيده ١: ٤٥٥.

﴿١١٦﴾ـ قاعدة: (يتَّسعُ فِي المَعطُوفَاتِ مَا لَا يتَّسعُ فِي المَعطُوفِ عَلَيهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (إِن نَشَأ نُنَزِّل عَلَيهِم مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّت أَعنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ) [الشعراء: ﴿٤﴾] قال: (وَعُطِفَ (فَظَلَّت) وَهُوَ مَاضٍ عَلَى المُضَارِعِ قَولُهُ: (نُنَزِّل) لِأَنَّ المَعطُوفَ عَلَيهِ جَوَابُ شَرطٍ فَلِلمَعطُوفِ حُكمُ جَوَابِ الشَّرطِ فَاستَوَى فِيهِ صِيغَةُ المُضَارِعِ وَصِيغَةُ المَاضِي لِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرطِ تُخَلِّصُ المَاضِيَ لِلاستِقبَالِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَو قِيلَ: إِن شِئنَا نَزَّلنَا أَو إِن نَشَأ نَزَّلنَا لَكَانَ سَوَاءً إِذِ التَّحقِيقُ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِن اختِلَافِ فِعلَيِ الشَّرطِ وَالجَزَاءِ بِالمُضَارِعِيَّةِ وَالمَاضَوِيَّةِ عَلَى أَنَّ المَعطُوفَاتِ يتَّسعُ فِيهَا مَا لَا يتَّسعُ فِي المَعطُوفِ عَلَيهَا لِقَاعِدَةِ: أَن يُغتَفَرَ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغتَفَرُ فِي الأَوَائِلِ كَمَا فِي القَاعِدَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ البَابِ الثَّامِنِ مِن «مُغنِي اللبيبِ» غَيرَ أَنَّ هَذَا الِاختِلَافَ بَينَ الفِعلَينِ لَا يَخلُو مِن خُصُوصِيَّةٍ فِي كَلَامِ البَلِيغِ وَخَاصَّةً فِي الكَلَامِ المُعجِزِ وَهِيَ هُنَا أَمرَانِ: التَّفَنُّنُ بَينَ الصِّيغَتَينِ وَتَقرِيبُ زَمَنِ مُضِيِّ المُعَقَّبِ بِالفَاءِ مِن زَمَنِ حُصُولِ الجَزَاءِ بِحَيثُ يَكُونُ حُصُولُ خُضُوعِهِم لِلآيَةِ بِمَنزِلَةِ حُصُولِ تَنزِيلِهَا فَيَتِمُّ ذَلِكَ سَرِيعاً حَتَّى يُخَيَّلَ لَهُم مِن سُرعَةِ حُصُولِهِ أَنَّهُ أَمرٌ مَضَى فَلِذَلِكَ قَالَ: فَظَلَّت وَلَم يَقِل: فَتَظَلُّ. وَهَذَا قَرِيبٌ مِن استِعمَالِ المَاضِي فِي قَولِهِ تَعَالَى: (أَتَى أَمرُ اللهِ فَلا تَستَعجِلُوهُ) [النَّحل: ﴿١﴾] وَكِلَاهُمَا لِلتَّهدِيدِ وَنَظِيرُهُ لِقَصدِ التَّشوِيقِ: قَد قَامَتِ الصَّلَاةُ) (﴿١﴾).

﴿١١٧﴾ـ قاعدة: (الجِنسَانِ المُختَلِفَانِ إِذَا اشتَرَكَا فِي حُكمٍ لَم يَكُن بد مِن تَوسِيطِ العَاطِفِ بَينَهُمَا)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام الزمخشرى فعند قوله تعالى: (إِنَّ المُسلِمِينَ وَالمُسلِمَاتِ وَالمُؤمِنِينَ وَالمُؤمِنَاتِ وَالقَانِتِينَ وَالقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالخَاشِعِينَ وَالخَاشِعَاتِ وَالمُتَصَدِّقِينَ وَالمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُم وَالحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللهُ لَهُم مَغفِرَةً وَأَجراً عَظِيماً) [الأحزاب: ﴿٣٥﴾] قال: (فإن قلت: أى فرق بين العطفين أعنى عطف الإناث على الذكور وعطف الزوجين على الزوجين

(﴿١﴾) ـ التحرير والتنوير ﴿١٩﴾: ﴿٩٥﴾.

قلت: العطف الأوّل نحو قوله تعالى: (ثَيِّباتٍ وَأَبكاراً) فى أنهما جنسان مختلفان إذا اشتركا فى حكم لم يكن بد من توسيط العاطف بينهما. وأما العطف الثانى فمن عطف الصفة على الصفة بحرف الجمع فكأن معناه: إنّ الجامعين والجامعات لهذه الطاعات أَعَدَّ اللهُ لَهُم) [1].

﴿١١٨﴾ـ قاعدة: (إذا تقدَّمَ مُتَعَاطِفَانِ بـ «أو» مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ كُنتَ مُخَيَّراً بَينَ أن تراعىَ المتقدِّمَ أو المتأخرَ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبى فعند قوله تعالى: (..وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَو أُختٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُم شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَو دَينٍ غَيرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ) [النساء: ﴿١٢﴾] قال: (وقوله: (أَو امرأة) عطفٌ على «رجلٌ» وحُذف منها ما أُثبت فى المعطوف عليه للدلالة على ذلك التقديرُ: أو امرأةٌ تورَثُ كلالةً وإن كان لا يلزمُ من تقييدِ المعطوفِ عليه تقييدُ المعطوفِ ولا العكس إلا أنه هو الظاهر.

وقوله: (وَلَهُ أَخٌ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبر فى محلِّ نصب على الحال والواوُ الداخلةُ عليها واوُ الحال وصاحبُ الحالِ: إمَّا «رجل» إن كان «يورَثُ» صفةً له وإمَّا الضميرُ المستتر فى «يورَث».

ووحَّدَ الضمير فى قوله: «وله» لأنَّ العطفَ ب «أو» وما وَرَدَ على خلاف ذلك أُوِّلَ عند الجمهور كقوله: (إِن يَكُن غَنِيّاً أَو فَقِيراً فالله أولى بِهِمَا) [النساء: ﴿١٣٥﴾] وإنما أَتَى به مذكراً لأنه يجوزُ إذا تقدَّم متعاطفان ب «أو» مذكرٌ ومؤنثٌ كنت بالخيار: بين أن تراعىَ المتقدِّمَ أو المتأخرَ فتقول: «زيدٌ أو هند قام» وإن شئت: «قامت» وأجاب أبو البقاء عن تذكيره بثلاثة أوجه أحدها: أنه يعودُ على الرجل وهو مذكر مبدوءٌ به. الثانى: أنه يعود على أحدهما ولفظ «أحد» مفرد مذكر. والثالث: أنه يعود على الميت أو الموروثِ لتقدُّم ما يدل عليه) [2].

([1]) ـ الكشاف ﴿٣﴾: ﴿٩﴾﴿٥٣﴾.

([2]) ـ الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ﴿٣﴾: ﴿٦١﴾.

﴿١١٩﴾ـ قاعدة: (لا يلزمُ من تقييدِ المعطوفِ عليه تقييدُ المعطوفِ ولا العكس)

هذه القاعدة مستفادة من ابن سيده فعند قوله تعالى: (وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَو أُختٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُم شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَو دَينٍ غَيرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ) [النساء: ﴿١٢﴾] قال: (وعطف (أو امرأة) على رجل وحذف منها ما قيد به الرجل لدلالة المعنى والتقدير: أو امرة تورث كلالة. وإن كان مجرد العطف لا يقتضى تقييد المعطوف بقيد المعطوف عليه. والضمير فى: وله عائد على الرجل نظير: (وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْها) [الجمعة: ﴿١١﴾] فى كونه عاد على المعطوف عليه. وإن كان يجوز أن يعاد الضمير على المعطوف تقول: زيد أو هند قامت نقل ذلك الأخفش والفراء. وقد تقدم لنا ذكر هذا الحكم. وزاد الفراء وجهاً ثالثاً وهو: أن يسند الضمير إليهما. قال الفراء: عادة العرب إذا رددت بين اسمين بأو وأن تعيد الضمير إليهما جميعاً وإلى حدهما أيهما شئت. تقول: مَن كان له أخ أو أخت فليصله. وإن شئت فليصلها انتهى. وعلى هذا الوجه ظاهر قوله: (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلى بِهِما) [النساء: ﴿١٣٥﴾] وقد تأوله من منع الوجه. وأصل أخت أخوة على وزن شررة كما أن بنتاً أصله بنية على أحد القولين فى ابن أهو المحذوف منه واو أو ياء قيل: فلما حذفت لام الكلمة وتاء التأنيث وألحقوا الكلمة بقفل وجذع بزيادة التاء آخرهما قال الفراء: أول أخت ليدل على أن المحذوف واو وكسر أول بنت ليدل على أن المحذوف ياء انتهى. ودلت هذه التاء التى للإلحاق على ما دلت عليه تاء التأنيث من التأنيث)[1].

﴿١٢٠﴾ـ قاعدة: (مَتَى أمكَنَ العَطفُ مِن غَيرِ ضعفٍ ولا إخلالِ معنى رَجَحَ على المعيَّة)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبى فعند قوله تعالى: (إِذ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوكَباً وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ رَأَيتُهُم لِي سَاجِدِينَ) [يوسف: ﴿٤﴾] قال: (وقوله: (وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ) يجوز فيه وجهان أحدهما: أن تكونَ الواوُ عاطفةً وحينئذ يحتمل أن يكون ذلك من باب ذِكر الخاص بعد العام تفصيلاً لأن الشمس والقمر دخلا فى قوله:

([1]) ـ إعراب القرآن لابن سيده ﴿٣﴾: ﴿٣٣﴾.

(أَحَدَ عَشَرَ كَوكَباً) فهو كقوله: (وَجِبرِيلَ وَمِيكَالَ) [البقرة: ﴿٩٨﴾] بعد قوله: (وملائكتِه) ويُحتمل أن لا يكون كذلك وتكون الواوُ لعطفِ المُغَاير فيكون قد رأى الشمس والقمر زيادةً على الأحدَ عشرَ بخلاف الأول فإنه يكون رأى الأحدَ عشرَ ومِن جملتها الشمس والقمر والاحتمالان منقولان عن أهل التفسير وممَّن نَقَلهما الزمخشرى.

والوجه الثانى: أن تكونَ الواوُ بمعنى مع إلا أنه مرجوحٌ لأنه متى أمكن العطفُ من غير ضعفٍ ولا إخلالِ معنىً رَجَح على المعيَّة وعلى هذا فيكون كالوجه الذى قبله بمعنى أنه رأى الشمسَ والقمرَ زيادةً على الأحد عشر كوكباً) (١).

وعند قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالجِنِّ يُوحِي بَعضُهُم إِلَى بَعضٍ زُخرُفَ القَولِ غُرُوراً وَلَو شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرهُم وَمَا يَفتَرُونَ) [الأنعام: ﴿١١٢﴾] قال: (قوله: (وَمَا يَفتَرُونَ) «ما» موصولةٌ اسميةٌ أو نكرةٌ موصوفة والعائدُ على كِلا هذين القولين محذوف أى: وما يفترُونه أو مصدرية وعلى كلِّ قول فمحلُّها نصبٌ وفيه وجهان أحدهما: أنها نسقٌ على المفعول فى «فَذَرهُم» أى: اتركهم واترك افتراءهم. والثانى: أنها مفعول معه وهو مرجوحٌ لأنه متى أَمكَنَ العطفُ من غير ضعف فى التركيب أو فى المعنى كان أَولَى من المفعول معه) (٢).

﴿١٢١﴾ـ قاعدة: (قَد يُعطَفُ الفِعلُ عَلى الاسمِ لأَنَّه بِمَعنَاه)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن سيده والسمين الحلبى فعند قوله تعالى: (أَوَلَم يَرَوا إِلَى الطَّيرِ فَوقَهُم صَافَّاتٍ وَيَقبِضنَ مَا يُمسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيءٍ بَصِيرٌ) [الملك: ﴿١٩﴾] قال السمين الحلبى: (قوله: (وَيَقبِضنَ) عَطَفَ الفعلَ على الاسمِ لأَنَّه بمعناه أى: وقابضاتٍ فالفعلُ هنا مؤولٌ بالاسمِ عكسَ قولِه: (إِنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا) [الحديد: ﴿١٨﴾] فإن الاسمَ هناك مؤولٌ بالفعلِ. وقد تقدَّم الاعتراضُ على ذلك. وقولُ أبى البقاء: «معطوفٌ على اسم الفاعل حَملاً على المعنى أى: يَصفِفنَ ويَقبِضنَ أى: صافَّاتٍ وقابِضاتٍ» لا حاجةَ إلى تقديره: يَصفِفنَ ويَقبَضنَ لأن الموضعَ للاسمِ فلا نُؤَوِّلُه بالفعل.

---

(١) ـ الدر المصون ٦: ٦٣﴿٦﴾.

(٢) ـ الدر المصون ٥: ﴿١٧﴾.

وقال الشيخ: «وعَطَفَ الفعلَ على الاسم لمَّا كان فى معناه ومثلُه قولُه تعالى: (فَالمُغِيراتِ صُبحاً. فَأَثَرنَ) [العاديات: ٣ـ ٤] عطفَ الفعلَ على الاسم لمَّا كان المعنى: فاللاتى أغَرنَ فأَثَرنَ ومثلُ هذا العطفِ فصيحٌ وكذا عكسُه إلَّا عند السهيلىِّ فإنه قبيحٌ نحو قوله:

بات يُغَشِّيها بعَضبٍ باترٍ ... يَقصِدُ فى أسوُقِها وجائِرُ

أى: قاصدٌ فى أَسوُقِها وجائر» انتهى هو مثلُه فى عطفِ الفعلِ على اسمٍ إلَّا أنَّ الاسمَ فيه مؤولٌ بالفعلِ عكسَ هذه الآيةِ. ومفعولُ «يَقبِضنَ» محذوفٌ أى: ويَقبِضنِ أجنحتَهُنَّ قاله أبو البقاء ولم يُقَدِّر ل «صافَّاتٍ» مفعولاً كأنه زَعَمَ أنَّ الاصطفافَ فى أنفسِها أى: مصطفَّةً. والظاهرُ أنَّ المعنى: صافَّاتٍ أجنحتَها وقابضَتَها فالصَّفُّ والقَبضُ منها لأجنحتِها.

وكذلك قال الزمخشرىُّ: «صافَّاتٍ باسِطاتٍ أجنحتَهن» ثم قال: «فإن قلتَ لِمَ قال: ويقبضنَ ولم يَقُل: وقابضاتٍ قلت: لأنَّ الطيرانَ هو صَفُّ الأجنحةِ لأنَّ الطيرانَ فى الهواءِ كالسِّباحةِ فى الماءِ والأصلُ فى السباحةِ مَدُّ الأطرافِ وبَسطُها وأمَّا القَبضُ فطارِىءٌ على البَسطِ للاستظهارِ به على التحرُّكِ فجىء بما هو طارِىءٌ غيرُ أصلٍ بلفظِ الفعلِ على معنى أنَّهن صافاتٌ ويكونُ منهنَّ القَبضُ تارةً بعد تارةً كما يكون من السَّابح»)[1].

وعند قوله تعالى: (وَأَسِرُّوا قَولَكُم أَوِ اجهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ. أَلَا يَعلَمُ مَن خَلَقَ وَهُوَ اللطِيفُ الخَبِيرُ) [الملك: ١٣ـ ١٤] قال ابن سيده: ((أَلَا يَعلَمُ مَن خَلَقَ): الهمزة للاستفهام ولا للنفى والظاهر أن من مفعول وأجاز بعض النحاة أن يكون من فاعلاً والمفعول محذوف كأنه قال: ألا يعلم الخالق سركم وجهركم

وعطف الفعل على الاسم لما كان فى معناه ومثله قوله تعالى: (فَالمُغِيراتِ صُبحاً. فَأَثَرنَ) (فَوقَهُم صَفَّتٍ) عطف الفعل على الاسم لما كان المعنى: فاللاتى أغرن صبحاً فأثرن ومثل هذا العطف فصيح وعكسه أيضاً جائز إلا عند السهيلى فإنه قبيح نحو قوله:

بات يغشيها بغضب باترى ... قصد فى أسوقها وجائر

أى: قاصد فى أسوقها وجائر)[2].

([1]) ـ الدر المصون ٦: ٣٩.

([2]) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٨: ٣٤.

﴿١٢٢﴾ـ قاعدة: (لَيسَ مِن لَوَازِمِ العَطفِ أن يُقَيَّدَ المَعطُوفُ بِجَميعِ مَا قُيِّدَ به المَعطُوفُ عَلَيه)

هذه القاعدة مستفادة من أبي السعود فعند قوله تعالى: (أَنَّا صَبَبنَا المَاءَ صَبّاً. ثُمَّ شَقَقنَا الأَرضَ شَقّاً. فَأَنبَتنَا فِيهَا حَبّاً. وَعِنَباً وَقَضباً) [عبس: ﴿٢٥﴾ـ ﴿٢٨﴾] قال: (وقوله تعالى: (وَعِنَباً) عطفٌ على (حَبّاً).

وليسَ من لوازم العطفِ أن يُقيدَ المعطوفُ بجميع ما قُيدَ به المعطوفُ عليه فلا ضيرَ فى خُلوِّ إنباتِ العنبِ عن شقِّ الأرضِ) (١).

﴿١٢٣﴾ـ قاعدة: (قَد يَأتِى الكَلامُ مُستَأنَفاً غَيرَ مَعطُوف لِيَكُونَ الكَلامُ أعمّ)

هذه القاعدة مستفادة مِن عددٍ من العلماء منهم السمين الحلبى وابن عاشور والشعراوى فعند قوله تعالى: (لَن يَضُرُّوكُم إِلَّا أَذًى وَإِن يُقَاتِلُوكُم يُوَلُّوكُمُ الأَدبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) [آل عمران: ﴿١١١﴾]. قال السمين الحلبى: (قوله: (ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ) مستأنفٌ ولم يُجزَم عطفاً على جواب الشرط لأنه كان يتغير المعنى وذلك أن الله تعالى أخبر بعدمِ نصرتهم مطلقاً ولو عطفناه على جواب الشرط للزِم تقييدُه بمقاتلتِهم لنا وهم غيرُ منصورين مطلقاً: قاتَلوا أَو لم يقاتلوا. وزعم بعضُ مَن لا تحصيلَ له أن المعطوف على جوابِ الشرط ب «ثم» لا يجوزُ جَزمُه البتةَ قال: «لأنَّ المعطوفَ على الجوابِ جوابٌ وجوابُ الشرطِ يقع بعدَه وعقيبَه و» ثم «تقتضى التراخىَ فكيف يُتَصَوَّرُ وقوعُه عقيبَ الشرط فلذلك لم يُجزَم مع» ثم «. وهذا فاسدٌ جداً لقوله تعالى: (وَإِن تَتَوَلَّوا يَستَبدِل قَوماً غَيرَكُم ثُمَّ لاَ يكونوا أَمثَالَكُم) [محمد: ﴿٣٨﴾] فـ لا يكونوا مجزومٌ نسقاً على يستبدل الواقع جواباً للشرط والعاطفُ ثم والأدبارَ مفعولٌ ثانى ليولُّوكم لأنه تعدَّى بالتضعيف إلى مفعول آخرَ) (٢).

وقال ابن عاشور: (وَقَولُهُ (ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) احتِرَاسٌ أَى يُوَلُّوكُمُ الأَدبَارَ تَولِيَةَ مُنهَزِمِينَ لَا تَولِيَةَ مُتَحَرِّفِينَ لِقِتَالٍ أَو مُتَحَيِّزِينَ إِلَى فِئَةٍ أَو مُتَأَمِّلِينَ فِي الأَمرِ. وَفِي العُدُولِ عَن جَعلِهِ

---

(١) ـ إرشاد العقل السليم ﴿٩﴾: ﴿١٢٢﴾.

(٢) ـ الدر المصون ﴿٣﴾: ﴿٢﴾﴿٣٥﴾.

مَعطُوفاً عَلَى جُملَةِ الجَوَابِ إِلَى جَعلِهِ مَعطُوفاً عَلَى جُملَتَيِ الشَّرطِ وَجَزَايِهِ مَعاً إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا دَيدَنُهُم وَهَجِيرَاهُم. لَو قَاتَلُوكُم وَكَذَلِكَ فِي قِتَالِهِم غَيرَكُم.) (١).

وقال الشيخ الشعراوى: (نحن نعرف فى اللغة أن هناك ما نسميه «الشرط» وما نسميه «الجواب» ف «إن» حرف شرط تجزم فعل الشرط وجوابه فإن كان الفعل من الأفعال الخمسة فإنّنا نحذف النون لذلك نجد القول الحق: (وَإِن يُقَاتِلُوكُم يُوَلُّوكُمُ الأدبار).

إن (يُقَاتِلُوكُم) فعل شرط محذوفه منه النون. و (يُوَلُّوكُمُ الأدبار) أصلها يولونكم الأدبار. وهى جواب شرط حذفت منه النون وعندما يأتى العطف بعد ذلك فهل يكون بالرفع أو الجزم إن العادة أن يكون العطف بالجزم!! لكن الحق يعطف بالرفع فيأتى قوله: (ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ). إنها كسرة إِعرَابِيّة تجعل الذهن العربى يلتفت إلى أن هناك أمرا جللا لأن المتكلم هو الله سبحانه. كيف جاءت «النون»

هنا نقف وقفة فَلننطق الآية ككلام البشر: إن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصروا. وهذا القول يكون تأريخا لمعركة واحدة لكن ما الذى سوف يحدث من بعد ذلك ماذا يحدث عندما يقاتل المؤمنون أهل الكفر والفسق وتكون الإجابة هى: (ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) إن هذا القول الحكيم يحمل قضية بعيدة عن الشرط والجزاء إنها حكم من الله على أهل الفسق بأنهم لا يُنصرون أبدا سواء أقاتلوا أن لم يقاتلوا إنها قضية ثابتة منفصلة وليست معطوفة على الشرط فعلة عدم النصر ليست القتال ولكنها الكفر.

وإذا دققنا الفهم فى العبارة حروفاً -بعد أن دققنا فيها الفهم جملاً- لوجدنا معنىً جديداً فقد يظن إنسان أن القول كان يفترض أن يتأتى على نحو مغاير هو «يولوكم الأدبار فلا ينصرون» لأن الذى يأتى بعد ال «فاء» يعطى أنهم لا ينتصرون عليكم فى بداية عهدكم وهذا ما تفيده الفاء لأنها للترتيب والتعقيب. لكن الحق أورد حرف «ثم» وهو يفيد التراخى وهذا يعنى أنهم لا ينتصرون عليكم أيها المؤمنون حتى لو استعدوا بعد فترة لمعركة يَرُدُّن بها على توليهم الأدبار. إنه حكم تأبيدى لأن «ثم» تأتى للتعقيب مع التراخى والفاء تأتى للتعقيب المباشر بدون تراخ. لذلك فعندما نقرأ القرآن نجد وضع الفاء كالآتى: (ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقبَرَهُ) [عبس: ٢١]

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١٠: ٥١.

لأن دخول القبر يكون بعد الموت مباشرة وبعدها يقول الحق: (ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ) [عبس: ٢٢].

فإذا كان هناك تعقيب بعد مدّة زمنية فالحق يأتى ب «ثم» وإذا كان هناك تعقيب فورى بلا مدة يأتى الحق بـ «ف». والتعقيب فى الآية التى نتناولها يأتى بعد «ثم» وكأن هذا حكم مستمر من الحق بأن أهل الفسق لن ينتصروا على أهل الإيمان ولم بعد انتهاء المعركة القائمة الآن بينهم إنها هزيمة بحكم نهائى هذا هو القول الفصل: (ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ) وهو أشد وقعا مما لو جاء «لاَ ينتصرون» لماذا لأن من الممكن إلَّا ينتصر أهل الكفر بذواتهم ولكن الإيضاح يؤكد أنهم -أهل الكفر- لا ينتصرون لا بذواتهم ولا يُنصرون بغيرهم أيضا. إن (ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ) قضية دائمة فليست المسألة مقصورة على عهد رسول الله فقط ولكنها ستظل إلى أبد الآبدين.

ومن السطحية فى الفهم أن نقول: إن الآية كانت تتطلب أن يكون القول «ثُمَّ لاَ يُنصَرُوا» لأن الاعراب يقتضى ذلك. لكن المعنى اللائق بالمتكلم وهو الحق سبحانه وتعالى الذى يعطى الضمان والاطمئنان للأمة المسلمة أمام خصومها لا بد أن يقول: (ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ) وهى أكثر دقة حتى من «لاَ ينتصرون» لأن «ينتصرون» فيها مدخلية الأسباب منهم أما (ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ) فهى تعنى أن لا نصر لهم أبداً حتى وإن تعصب لأهل الفسق قوم غيرهم وحاولوا أن ينصروهم فلن يستطيعوا ذلك.

فإن رأيتم -أيها المسلمون- نصراً للكافرين عليكم منهم أو بتعصب قوم لهم فاعلموا أنكم دخلتم معهم على غير منهج الله. وقد يأتى إنسان ويقول: كيف ينتصر علينا اليهود ونحن مسلمون ونقول: هل نحن نتبع الآن منهج وروح الإسلام وماذا عندنا من الإسلام ومن الإيمان هل تحسب نفسك على ربك أثناء هزيمتك وهل دخلت معركتك كمعركة إسلامية

لا لقد انتبهنا إلى كل شىء إلَّا الإسلام. قدمنا الانتماء لعصبية وقومية وعرقية على الإيمان فكيف نطلب نصرا من الله لا يحق لنا أن نطلب نصرة لله إلا إذا دخلنا المعركة ونحن من جند الله. والهزيمة تحدث عندما لا نكون جنداً لله لأن الله ضمن النصر والغلبة لجنوده فقال: (وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الغالبون) [الصافات: ١٧٣]

فإذا لم نغلب فتأكدوا أننا لسنا من جنود الله.. ويقول الحق من بعد ذلك: (ضُرِبَت عَلَيهِمُ الذلة أَينَ مَا ثقفوا إِلَّا بِحَبلٍ مِّنَ الله وَحَبلٍ مِّنَ الناس وَبَاؤوا...) [1].

وعند قوله تعالى: (وَلَا تَركَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِن دُونِ اللهِ مِن أَولِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ) [هود: ١١٣] قال ابن جزى: ((وَلاَ تركنوا إِلَى الذين ظَلَمُوا) يعنى: الكفار وقيل: إنهم الظلمة من الولاة وغيرهم (ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ) مستأنف غير معطوف وإنما قال: (ثم) لبُعدِ النصرة) [2].

١٢٤ـ قاعدة: (ظَاهِرُ العَطفِ يَقتَضِى المُغَايَرة بَينَ المَعطُوف والمَعطُوفِ عَلَيه إلا بِدَليلٍ يَقتَضِى غَير ذلك)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الكيا الهراسى والجصاص فعند قوله تعالى: (وَلا تَنكِحُوا المُشرِكاتِ حَتَّى يُؤمِنَّ) [البقرة: ٢٢١]. قال الكيا الهراسى: (وقد روى عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن نكاح اليهودية والنصرانية قال: «إن الله تعالى حرم المشركات على المسلمين ولا أعلم شيئا من الشرك أكثر من أن يقول: «عيسى ربنا»..

وأما الباقون فإنهم جوزوه تعلقا بقوله تعالى: (وَالمُحصَناتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبلِكُم) [المائدة: ٥].

ولا تعارض بين هذا وبين قوله: (وَلا تَنكِحُوا المُشرِكاتِ) فإن ظاهر لفظ المشرك لا يتناول أهل الكتاب لقوله تعالى: (ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهلِ الكِتابِ وَلَا المُشرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيكُم مِن خَيرٍ مِن رَبِّكُم) [البقرة: ١٠٥].

وقال: (لَم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهلِ الكِتابِ وَالمُشرِكِينَ مُنفَكِّينَ) [البينة: ١] ففرق بينهم فى اللفظ وظاهر العطف يقتضى مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه إلا بدليل يقتضى الإفراد تعظيماً على خلاف ظاهر اللفظ كقوله: (مَن كَانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبرِيلَ) [البقرة: ٩٨].

---

(١) ـ تفسير الشعراوى ٣: ١٦٨٠.

(٢) ـ التسهيل لعلوم التنزيل ١: ٣٧٩.

(وَإِذ أَخَذنا مِنَ النَّبِيّينَ مِيثاقَهُم وَمِنكَ وَمِن نُوحٍ) [الأحزاب: ٧] إلا أن ذلك خلاف الوضع الأصلى ولأن اسم الشرك عموم وليس بنص وقوله: (وَالمُحصَناتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ) بعد قوله: (وَالمُحصَناتُ مِنَ المُؤمِناتِ) [المائدة: ٥] نص فلا تعارض بين المحتمل وبين ما ليس بمحتمل.

وليس من التأويل قول القائل: أراد بقوله: (وَالمُحصَناتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبلِكُم) [المائدة: ٥] أى أوتوا الكتاب من قبلكم وأسلموا.

وكقوله تعالى: (وَإِنَّ مِن أَهلِ الكِتابِ لَمَن يُؤمِنُ بِاللهِ وَما أُنزِلَ إِلَيكُم) [آل عمران: ١٩٩] وقوله: (مِن أَهلِ الكِتابِ أُمَّةٌ قائِمَةٌ) [آل عمران: ١١٣] الآية.

فإن الله تعالى قال: (وَالمُحصَناتُ مِنَ المُؤمِناتِ) ثم قال: (وَالمُحصَناتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبلِكُم) (١).

وعند قوله تعالى (وَالحَبُّ ذُو العَصفِ وَالرَّيحانُ) [الرحمن: ١٢] قال الجصاص: (روى عن ابن عباس وقتادة والضحاك أن العصف التبن وعن ابن عباس ومجاهد والضحاك الريحان الورق وعن ابن عباس أيضاً أن الريحان الحب وقال الحسن: هو الريحان الذى يشم قال أبو بكر: لا يمتنع أن يكون جميع ذلك مراداً لوقوع الاسم عليه والظاهر من الريحان أنه المشموم ولما عطف الريحان على الحب ذى العصف والعصف هو ساقه دل على أن الريحان ما يخرج من الأرض وله رائحة مستلذة قبل أن يصير له ساق وذلك نحو الضيمران والنمام والآس الذى يخرج ورقه ريحاناً قبل أن يصير ذا ساق لأن العطف يقتضى ظاهره أن المعطوف غير المعطوف عليه وقوله تعالى: (يَخرُجُ مِنهُمَا اللُّؤلُؤُ وَالمَرجانُ) [الرحمن: ٢٢] مراده من أحدهما لأنه إنما يخرج من الملح دون العذب وهو كقوله: (يا مَعشَرَ الجِنِّ وَالإِنسِ أَلَم يَأتِكُم رُسُلٌ مِنكُم) [الأنعام: ١٣٠].

وإنما أرسل من الإنس وقال ابن عباس والحسن وقتادة والضحاك: المرجان صغار اللؤلؤ وقيل: المرجان المختلط من الجواهر من مرجت أى خلطت وقيل إنه ضرب من الجواهر كالقضبان يخرج من البحر وقيل: إنما قال: (يَخرُجُ مِنهُمَا) لأن العذب والملح يلتقيان فيكون العذب لقاحاً للملح كما يقال: يخرج الولد من الذكر والأنثى وإنما تلده الأنثى وقال ابن عباس: إذا جاء القطر من السماء تفتحت الأصداف فكان من ذلك اللؤلؤ وقوله تعالى:

---

(١) ـ أحكام القرآن للكيا الهراسى ٦: ١٢٩.

(فَإِذَا انشَقَّتِ السَّماءُ فَكانَت وَردَةً كَالدِّهانِ) [الرحمن: ﴿٣٧﴾] روى أنها تحمر وتذوب كالدهن روى أن سماء الدنيا من حديد فإذا كان يوم القيامة صارت من الخضرة إلى الاحمرار من حر جهنم كالحديد إذا أحمى بالنار وقوله تعالى: (فَيَومَئِذٍ لا يُسئَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلا جَانٌّ) [الرحمن: ﴿٣٩﴾] قيل فيه: لا يسئل سؤال استفهام لكن سؤال تقرير وتوقيف وقيل فيه: لا يسأل فى أول أحوال حضورهم يوم القيامة لما يلحقهم من الدهش والذهول ثم يسئلون فى وقت آخر وقوله تعالى: (فِيهِما فاكِهَةٌ وَنَخلٌ وَرُمَّانٌ) [الرحمن: ﴿٦٨﴾] يحتج به لأبى حنيفة فى أن الرطب والرمان ليس من الفاكهة لأن الشيء لا يعطف على نفسه إنما يعطف على غيره هذا هو ظاهر الكلام ومفهومه إلا أن تقوم الدلالة على أنه انفرد بالذكر وإن كان من جنسه لضرب من التعظيم وغيره كقوله تعالى: (مَن كانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبرِيلَ وَمِيكالَ) [البقرة: ﴿٩٨﴾]) (١).

﴿١٢٥﴾ـ قاعدة: (مَتَى اختَلَفَ صِيَغُ المَعطُوفِ بَعضه عَلَى بَعض لَم يرجع إِلَّا إلى ما يَلِيه ولا يرجع إلى مَا تَقَدَّمَ مِمَّا لَيسَ فِي مِثلِ صِيغَتِه إِلَّا بِدَلالة)

هذه القاعدة مستفادة من الجصاص فقد قال: (فإن قيل: قال الله تعالى: (إِنَّما جَزاءُ الَّذِينَ يُحارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسعَونَ فِي الأَرضِ فَساداً أَن يُقَتَّلُوا أَو يُصَلَّبُوا) إلى قوله: (ذلِكَ لَهُم خِزيٌ فِي الدُّنيا وَلَهُم فِي الآخِرَةِ عَذابٌ عَظِيمٌ) [المائدة: ﴿٣٣﴾] ثم قال: (إِلَّا الَّذِينَ تابُوا مِن قَبلِ أَن تَقدِرُوا عَلَيهِم) [المائدة: ﴿٣٤﴾] ومعلوم أن ما تقدم فى أول الآية أمر وقوله: (ذلِكَ لَهُم خِزيٌ فِي الدُّنيا) [المائدة: ﴿٣٣﴾] خبر فرجع الاستثناء إلى الجميع ولم يختلف حكم الخبر والأمر قيل له إنما جاز ذلك لأن قوله: (إِنَّما جَزاءُ الَّذِينَ يُحارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ) وإن كان أمرا فى الحقيقة فإن صورته صورة الخبر فلما كان الجميع فى صورة الخبر جاز رجوع الاستثناء إلى الجميع ولما كان قوله تعالى: (فَاجلِدُوهُم ثَمانِينَ جَلدَةً وَلا تَقبَلُوا لَهُم شَهادَةً أَبَداً) أمرا على الحقيقة ثم عطف عليه الخبر وجب أن لا يرجع إلى الجميع ومع ذلك فإنا نقول: متى اختلف صيغ المعطوف بعضه على بعض لم يرجع إلا إلى ما يليه ولا يرجع إلى ما تقدم مما ليس فى مثل صيغته إلا بدلالة فإن قامت الدلالة جاز رده إليه وقد قامت الدلالة فى آية المحاربين ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه فهو مبقى على حكمه فى الأصل فإن قيل: لما كانت الواو

(١) ـ أحكام القرآن للجصاص ﴿٥﴾: ﴿٩﴾﴿٢٩﴾.

للجمع ثم قال: (فَاجلِدُوهُم ثَمانِينَ جَلدَةً وَلا تَقبَلُوا لَهُم شَهادَةً أَبَداً وَأُولِئِكَ هُمُ الفاسِقُونَ) صار الجميع كأنه مذكور معا لا تقدم لواحد منهما على الآخر فلما أدخل عليه الاستثناء لم يكن رجوع الاستثناء إلى شيء من المذكور بأولى من رجوعه إلى الآخر إذ لم يكن تقديم بعضها على بعض حكم فى الترتيب فكان الجميع فى المعنى بمنزلة المذكور معا فليس رجوع الاستثناء إلى سمة الفسق بأولى من رجوعه إلى بطلان الشهادة والحد ولولا قيام الدلالة على أنه لم يرجع إلى الحد لاقتضى ذلك رجوعه أيضاً وزواله عنه بالتوبة وقيل له إن الواو قد تكون للجمع على ما ذكرت وقد تكون للاستئناف وهى فى قوله: (وَأُولِئِكَ هُمُ الفاسِقُونَ) للاستئناف لأنها إنما تكون للجمع فيما لا يختلف معناه وينتظمه جملة واحدة فيصير الكل كالمذكور معا وذلك فى نحو قوله تعالى: (إِذا قُمتُم إِلَى الصَّلاةِ فَاغسِلُوا وُجُوهَكُم) إلى آخر الآية لأن الجميع أمر كأنه قال فاغسلوا هذه الأعضاء لأن الجميع قد تضمنه لفظ الأمر فصارت كالجملة الواحدة المنتظمة لهذه الأوامر وأما آية القذف فإن ابتداءها أمر وآخرها خبر ولا يجوز أن ينتظمهما جملة واحدة فلذلك كانت الواو للاستئناف إذ غير جائز دخول معنى الخبر فى لفظ الأمر) (١).

﴿١٦﴾ـ قاعدة: (إضمارُ الفعلِ لِدلالةِ المَعنَى عَلَيه أسهَلُ مِن العَطفِ عَلَى مُرَاعَاةِ المَعنَى)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام ابن سيده فعند قوله تعالى: (أَو كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَريَةٍ) [البقرة: ﴿٢٥٩﴾] قال: (وقرأ أبو سفيان بن حسين: أوَ كالذى بفتح الواو وهى حرف عطف دخل عليها ألف التقرير والتقدير: وأرأيت مثل الذى ومن قرأ: أو بحرف العطف فجمهور المفسرين أنه معطوف على قوله: (ألم تر إلى الذى حاج) [البقرة: ﴿٢٥٨﴾] على المعنى إذ معنى: ألم تر إلى الذى أرأيت كالذى حاجّ فعطف قوله: (أو كالذى مر) على هذا المعنى والعطف على المعنى موجود فى لسان العرب... والعطف على المعنى نصوا على أنه لا ينقاس.

وقال الزمخشرى أو كالذى: معناه: أورأيت مثل الذى فحذف لدلالة: ألم تر عليه لأن كلتيهما كلمة تعجيب. انتهى. وهو تخريج حسن لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى وقد جوّز الزمخشرى الوجه الأول.

---

(١) ـ أحكام القرآن للجصاص ﴿٥﴾: ﴿١٨﴾.

وقيل: الكاف زائدة فيكون: الذى قد عطف على: الذى التقدير: ألم تر إلى الذى حاجّ إبراهيم أو الذى مرّ على قرية قيل: كما زيدت فى قوله تعالى: (ليس كمثله شىء وهو السميع البصير) [الشورى: ﴿١١﴾].

ويحتمل أن لا يكون ذلك على حذف فعل ولا على العطف على المعنى ولا على زيادة الكاف بل تكون الكاف اسماً على ما يذهب إليه أبو الحسن فتكون الكاف فى موضع جر معطوفة على الذى التقدير: (ألم تر إلى الذى حاجّ إبراهيم) أو إلى مثل (كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرِيَةٍ) ومجىء الكاف اسماً فاعلة ومبتدأً ومجرورة بحرف الجر ثابت فى لسان العرب وتأويلها بعيد فالأولى هذا الوجه الأخير وإنما عرض لهم الإشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف حملاً على مشهور مذهب البصريين والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن) (١)

﴿١٤٧﴾ـ قاعدة: (إذَا اجتَمَعَ العَطفُ والبَدَلُ قُدِّمَ البَدَلُ عَلَى العَطف)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام ابن سيده فعند قوله تعالى: (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالمَلَائِكَةُ وَأُولُو العِلمِ قَائِماً بِالقِسطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ) [آل عمران: ﴿١٨﴾] قال: (قالوا: وانتصب: (قَائِماً بِالقِسطِ) على الحال من اسم الله تعالى أو من: هو أو من الجميع على اعتبار كل واحد واحد أو على المدح أو صفة للمنفى كأنه قيل: لا إله قائماً بالقسط إلَّا هو. أو: على القطع لأن أصله: القائم وكذا قرأ ابن مسعبود فيكون كقوله: (وَلَهُ الدِّينُ وَاصِباً) [النحل: ﴿٥٢﴾] أى الواصب.

وقرأ أبو حنيفة: قيما وانتصابه على ما ذكر. وذكر السجاوندى: أن قراءة عبد الله: قائم فأما انتصابه على الحال من اسم الله فعاملها (شهد) إذ هو العامل فى الحال وهى فى هذا الوجه حال لازمة لأن القيام بالقسط وصف ثابت لله تعالى. وقال الزمخشرى: وانتصابه على أنه حال مؤكدة منه أى: من الله كقوله: (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) [البقرة: ﴿٩١﴾]. انتهى. وليس من الحال المؤكدة لأنه ليس من باب: (وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَياً) [مريم: ﴿١٥﴾] ولا من باب: أنا عبد الله شجاعاً. فليس (قَائِماً بِالقِسطِ) بمعنى: شهد وليس مؤكداً مضمون الجملة السابقة فى نحو: أنا عبد الله شجاعاً وهو زيد شجاعاً. لكن فى هذا التخريج قلق فى التركيب إذ يصير كقولك:

---

(١) ـ باختصار من: إعراب القرآن لابن سيده ﴿٢﴾: ﴿٣٧﴾.

أكل زيد طعاماً وعائشة وفاطمة جائعاً. فيفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالمفعول وبين الحال وذى الحال بالمفعول والمعطوف لكن بمشيئة كونها كلها معمولة لعامل واحد وأما انتصابه على الحال من الضمير الذى هو: هو فجوّزه الزمخشرى وابن عطية...

وأما انتصابه على أنه صفة للمنفى فقال الزمخشرى: فإن قلت: هل يجوز أن يكون صفة للمنفى كأنه قيل: لا إله قائماً بالقسط إلا هو قلت: لا يبعد فقد رأيناهم يتسعون فى الفصل بين الصفة والموصوف ثم قال: وهو أوجه من انتصابه عن فاعل: شهد وكذلك انتصابه على المدح. انتهى. وكان قد مثل فى الفصل بين الصفة والموصوف بقوله: لا رجل إلَّا عبد الله شجاعاً. ويعنى أن انتصاب: قائماً على أنه صفة لقوله: إله أو لكونه انتصب على المدح أوجه من انتصابه على الحال من فاعل: شهد وهو الله. وهذا الذى ذكره لا يجوز لأنه فصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المعطوفان اللذان هما: الملائكة وأولو العلم وليسا معمولين من جملة (لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) بل هما معمولان: لشهد وهو نظير: عرف زيد أن هنداً خارجة وعمرو وجعفر التميمية. فيفصل بين هنداً والتميمية بأجنبى ليس داخلاً فيما عمل فيها وفى خبرها بأجنبى وهما: عمرو وجعفر المرفوعان بعرف المعطوفان على زيد.

وأما المثال الذى مثل به وهو: لا رجل إلَّا عبد الله شجاعاً فليس نظير تخريجه فى الآية لأن قولك: إلَّا عبد الله يدل على الموضع من: لا رجل فهو تابع على الموضع فليس بأجنبى.

على أن فى جواز هذا التركيب نظراً لأنه بدل و: شجاعاً وصف والقاعدة أنه: إذا اجتمع البدل والوصف قدم الوصف على البدل وسبب ذلك أنه على نية تكرار العامل على المذهب الصحيح فصار من جملة أخرى على المذهب.

وأما انتصابه على القطع فلا يجىء إلا على مذهب الكوفيين وقد أبطله البصريون.

والأولى من هذه الأقوال كلها أن يكون منصوباً على الحال من اسم الله والعامل فيه: شهد وهو قول الجمهور. وأما قراءة عبد الله: القائم بالقسط فرفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو القائم بالقسط. قال الزمخشرى وغيره: إنه بدل من: هو ولا يجوز ذلك لأن فيه فصلاً بين البدل والمبدل منه بأجنبى. وهو المعطوفان لأنهما معمولان لغير العامل فى المبدل منه ولو كان العامل فى المعطوف هو العامل فى المبدل منه لم يجز ذلك أيضاً لأنه إذا اجتمع العطف والبدل قدم البدل على العطف لو قلت جاء زيد وعائشة أخوك لم يجز. إنما الكلام: جاء زيد أخوك وعائشة.

وقال الزمخشرى فإن قلت: لم جاز إفراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه ولو قلت: جاءنى زيد وعمرو راكباً لم يجز

قلت: إنما جاز هذا لعدم الإلباس كما جاز فى قوله: (وَوَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ نافِلَةً) [الأنبياء: ٧٢] إن انتصب: نافلة حالاً عن: يعقوب ولو قلت: جاءنى زيد وهند راكباً جاز لتميزه بالذكورة. انتهى كلامه.

وما ذكر من قوله فى: جاءنى زيد وعمرو راكباً أنه لا يجوز ليس كما ذكر بل هذا جائز لأن الحال قيد فيمن وقع منه أو به الفعل أو ما أشبه ذلك وإذا كان قيداً فإنه يحمل على أقرب مذكور ويكون راكباً حالاً مما يليه ولا فرق فى ذلك بين الحال والصفة لو قلت: جاءنى زيد وعمرو الطويل. لكان: الطويل صفة: لعمرو ولا تقول: لا تجوز هذه المسألة لأنه يلبس بل لا لبس فى هذا وهو جائز فكذلك الحال) (١).

١٢٨ـ قاعدة: (العطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحداً فى المعطوف والمعطوف عليه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن سيده فعند قوله تعالى: (وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوراةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعضَ الَّذِى حُرِّمَ عَلَيكُم وَجِئتُكُم بِآيَةٍ مِن رَبِّكُم فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ) [آل عمران: ٥٠] قال: ((وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعضَ الَّذِى حُرِّمَ عَلَيكُم) واللام فى: ولأحل لكم لام كى ولم يتقدم ما يسوغ عطفه عليه من جهة اللفظ فقيل: هو معطوف على المعنى إذ المعنى فى: ومصدقاً أى: لأصدق ما بين يدى من التوراة ولأحل لكم. وهذا هو العطف على التوهم وليس هذا منه لأن معقولية الحال مخالفة لمعقولية التعليل والعطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحداً فى المعطوف والمعطوف عليه. ألا ترى إلى قوله: (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ) [المنافقون: ١٠] كيف اتحد المعنى من حيث الصلاحية لجواب التحضيض

وقيل: اللام تتعلق بفعل مضمر بعد الواو يفسره المعنى: أى وجئتكم لأحلّ لكم. وقيل: تتعلق اللام بقوله: وأطيعون والمعنى: واتبعون لأحل لكم وهذا بعيد جداً. وقال أبو البقاء: هو معطوف على محذوف تقديره: لأخفف عنكم أو نحو ذلك.

---

(١) ـ باختصار من: إعراب القرآن لابن سيده ٣: ١٩.

وقال الزمخشرى: ولأحل ردّ على قوله: بآية من ربكم أى: جئتكم بآية من ربكم لأن: بآية فى موضع حال و: لأحل تعليل ولا يصح عطف التعليل على الحال لأن العطف بالحرف المشترك فى الحكم يوجب التشريك فى جنس المعطوف عليه فإن عطفت على مصدر أو مفعول به أو ظرف أو حال أو تعليل أو غير ذلك شاركه فى ذلك المعطوف) (١).

وقال: ((وَكَتَبنَا عَلَيهِم فِيهَا أَنَّ النَّفسَ بِالنَّفسِ وَالعَينَ بِالعَينِ) [المائدة: ٤٥] وقرأ نافع وحمزة وعاصم: بنصب والعين وما بعدها من المعاطيف على التشريك فى عمل أنّ النصب وخبر أنّ هو المجرور وخبر والجروح قصاص. وقدَّر أبو علىّ العامل فى المجرور مأخوذ بالنفس إلى آخر المجرورات وقدره الزمخشرى أولاً: مأخوذة بالنفس مقتولة بها إذا قتلها بغير حق وكذلك العين مفقوأة بالعين والأنف مجدوع بالأنف والأذن مأخوذة مقطوعة بالأذن والسن مقلوعة بالسن. وينبغى أن يحمل قول الزمخشرى: مقتولة ومفقوأة ومجدوع مقطوعة على أنه تفسير المعنى لا تفسير الإعراب لأن المجرور إذا وقع خبراً لا بد أن يكون العامل فيه كوناً مطلقاً لا كوناً مقيداً. والباء هنا باء المقابلة والمعاوضة فقدر ما يقرب من الكون المطلق وهو مأخوذ. فإذا قلت: بعت الشاء شاة بدرهم فالمعنى مأخوذ بدرهم وكذلك الحر بالحر والعبد بالعبد. التقدير: الحر مأخوذ بالحر والعبد مأخوذ بالعبد. وكذلك هذا الثوب بهذا الدرهم معناه مأخوذ بهذا الدرهم. وقال الحوفى: بالنفس يتعلق بفعل محذوف تقديره: يجب أو يستقر. وكذا العين بالعين وما بعدها مقدر الكون المطلق والمعنى: يستقر قتلها بقتل النفس. وقرأ الكسائى: برفع والعين وما بعدها. وأجاز أبو علىّ فى توجيه الرفع وجوهاً. الأول: أنّ الواو عاطفة جملة على جملة كما تعطف مفرداً على مفرد فيكون والعين بالعين جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية وهى: وكتبنا فلا تكون تلك الجمل مندرجة تحت كتبنا من حيث اللفظ ولا من حيث التشريك فى معنى الكتب بل ذلك استئناف إيجاب وابتداء تشريع. الثانى: أنّ الواو عاطفة جملة على المعنى فى قوله: إن النفس بالنفس أى: قل لهم النفس بالنفس وهذا العطف هو من العطف على التوهم إذ يوهم فى قوله: إن النفس بالنفس إنه النفس بالنفس والجمل مندرجة تحت الكتب من حيث المعنى لا من حيث اللفظ. الثالث: أن تكون الواو عاطفة مفرداً على مفرد وهو أن يكون: والعين معطوفاً على الضمير المستكن فى الجار والمجرور أى بالنفس هى والعين وكذلك ما بعدها. وتكون المجرورات

---

(١) ـ باختصار من: إعراب القرآن لابن سيده ٣: ٣٦.

على هذا أحوالاً مبينة للمعنى لأن المرفوع على هذا فاعل إذ عطف على فاعل. وهذان الوجهان الأخيران ضعيفان: لأن الأول منهما هو المعطوف على التوهم وهو لا ينقاس إنما يقال منه ما سمع. والثانى منهما فيه العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل بينه وبين حرف العطف ولا بين حرف العطف والمعطوف بلا وذلك لا يجوز عند البصريين إلا فى الضرورة وفيه لزوم هذه الأحوال. والأصل فى الحال أن لا تكون لازمة. وقال الزمخشرى: الرفع للعطف على محل: أنّ النفس لأن المعنى: وكتبنا عليهم النفس بالنفس إما لإجراء كتبنا مجرى قلنا وإما أنّ معنى الجملة التى هى قولك: النفس بالنفس مما يقع عليه الكتب كما تقع عليه القراءة يقول: كتبت الحمد لله وقرأت سورة أنزلناها. وكذلك قال الزجاج: لو قرئ أنّ النفس لكان صحيحاً انتهى. وهذا الذى قاله الزمخشرى هو الوجه الثانى من توجيه أبى على إلا أنه خرج عن المصطلح فيه وهو أن مثل هذا لا يسمى عطفاً على المحل لأن العطف على المحل هو العطف على الموضع وهذا ليس من العطف على الموضع لأن العطف على الموضع هو محصور وليس هذا منه وإنما هو عطف على التوهم. ألا ترى أنا لا نقول أن قوله: إنّ النفس بالنفس فى موضع رفع لأن طالب الرفع مفقود بل نقول: إنّ المصدر المنسبك من أنّ واسمها وخبرها لفظه وموضعه واحد وهو النصب والتقدير: وكتبنا عليهم فيها النفس بالنفس إمّا لإجراء كتبنا مجرى قلنا فحكيت بها الجملة: وإمّا لأنهما مما يصلح أن يتسلط الكتب فيها نفسه على الجملة لأنّ الجمل مما تكتب كما تكتب المفردات ولا نقول: إن موضع أنّ النفس بالنفس وقع بهذا الاعتبار) (١).

وعند قوله تعالى: (وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهَٰؤُلاءِ الَّذِينَ أَقسَمُوا بِاللهِ جَهدَ أَيمَنِهِم) [المائدة: ٥٣] قال: (قرأ الابنان ونافع: بغير واو كأنه جواب قائل ما يقول المؤمنون حينئذ. فقيل: يقول الذين آمنوا وكذا هى فى مصاحف أهل مكة والمدينة. وقرأ الباقون: بالواو ونصب اللام أبو عمرو ورفعها الكوفيون. وروى على بن نصر عن أبى عمر: والرفع والنصب وقالوا: وهى فى مصاحف الكوفة وأهل المشرق. والواو عاطفة جملة على جملة هذا إذا رفع اللام ومع حذف الواو الاتصال موجود فى الجملة الثانية ذكر من الجملة السابقة إذ الذين يسارعون وقالوا: نخشى ويصبحوا هم الذين قيل فيهم: أهؤلاء الذين أقسموا وتارة يكتفى فى الاتصال بالضمير وتارة يؤكد بالعطف بالواو.

---

(١) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٣: ٣١٥.

وأما قراءة ويقول بالنصب فوجهت على أنّ هذا القول لم يكن إلا عند الفتح وأنه محمول على المعنى فهو معطوف على أن يأتى إذ معنى: فعسى الله أن يأتى معنى فعسى أن يأتى الله وهذا الذى يسميه النحويون العطف على التوهم يكون الكلام فى قالب فيقدره فى قالب آخر إذ لا يصح أن يعطف ضمير اسم الله ولا شىء منه. وأجاز ذلك أبو البقاء على تقدير ضمير محذوف أى: ويقول الذين آمنوا به أى بالله. فهذا الضمير يصح به الربط أو هو معطوف على أن يأتى على أن يكون أن يأتى بدلاً من اسم الله لا خبراً فتكون عسى إذ ذاك تامة لا ناقصة كأنك قلت: عسى أن يأتى ويقول: أو معطوف على فيصبحوا على أن يكون قوله: فيصبحوا منصوباً بإضمار أن جواباً لعسى إذ فيها معنى التمنى. وقد ذكرنا أنّ فى هذا الوجه نظر أو هل هو تجرى عسى فى الترجى مجرى ليت فى التمنى أم لا تجرى وذكر هذا الوجه ابن عطية عن أبى يعلى وتبعه ابن الحاجب ولم يذكر ابن الحاجب غيره. وعسى من الله واجبة فلا ترجى فيها وكلا الوجهين قبله تخريج أبى علىّ. وخرجه النحاس على أن يكون معطوفاً على قوله: (بالفتح) بأن يفتح ويقول: ولا يصحّ هذا لأنه قد فصل بينهما بقوله: أو أمر من عنده وحقه أن يكون بلعه لأن المصدر ينحل لأن والفعل فالمعطوف عليه من تمامه فلا يفصل بينهما. وهذا إن سلم أنّ الفتح مصدر فيحل لأن والفعل. والظاهر أنه لا يراد به ذلك بل هو كقولك: يعجبنى من زيد ذكاؤه وفهمه لا يراد به انحلاله لأن والفعل وعلى تقدير ذلك فلا يصح أيضاً لأن المعنى ليس على: فعسى الله أن يأتى بأن يقول الذين آمنوا كذا. ولأنه يلزم من ذلك الفصل بين المتعاطفين بقوله: (فيصبحوا) وهو أجنبى من المتعاطفين لأن ظاهر فيصبحوا أن يكون معطوفاً على أن يأتى ونظيره قولك: هند الفاسقة أراد زيد إذايتها بضرب أو حبس وإصباحها ذليلة وقول أصحابه: أهذه الفاسقة التى زعمت أنها عفيفة فيكون وقول معطوفاً على بضرب وقال ابن عطية: عندى فى منع جواز عسى الله أن يقول المؤمنون نظر إذ الذين نصرهم يقولون: ننصره بإظهار دينه فينبغى أن يجوز ذلك انتهى. وهذا الذى قاله راجع إلى أن يصير سبباً لأنه صار فى الجملة ضمير عائد على الله وهو تقديره بنصره وإظهار دينه وإذا كان كذلك فلا خلاف فى الجواز. وإنما منعوا حيث لا يكون رابط وانتصاب جهد على أنه مصدر مؤكد والمعنى: أهؤلاء هم المقسمون باجتهاد منهم فى الإيمان أنهم معكم ثم

ظهر الآن من موالاتهم اليهود ما أكذبهم فى أيمانهم. ويجوز أن ينتصب على الحال كما جوّزوا فى فعلته جهدك) [1].

وعند قوله تعالى: (وَأَنفِقُوا مِن مَا رَزَقنَاكُم مِن قَبلِ أَن يَأتِيَ أَحَدَكُمُ المَوتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَولَا أَخَّرتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون: ١٠] قال: (وقرأ الجمهور: فأصّدّق وهو منصوب على جواب الرغبة وأبى وعبد الله وابن جبير: فأتصدق على الأصل. وقرأ جمهور السبعة: وأكن (رَبِّ لَولا أَخَّرتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ) مجزوماً. قال الزمخشرى: (وأكن) بالجزم عطفاً على محل (فأصدق) كأنه قيل: إن أخرتنى أصدق وأكن. انتهى. وقال ابن عطية: عطفاً على الموضع لأن التقدير: أن تؤخرنى أصدق وأكن هذا مذهب أبى على الفارسى. فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا وهو أنه جزم وأكن على توهم الشرط الذى يدل عليه بالتمنى ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى: (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف: ١٨٦] فمن قرأ بالجزم عطف على موضع (فَلا هادِيَ لَهُ) لأنه لو وقع هنالك فعل كان مجزوماً. انتهى.

والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم: أن العامل فى العطف على الموضع موجود دون مؤثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود وأثره موجود) [2].

١٢٩ـ قاعدة: (مَا عُطِفَ عَلَى شَيءٍ بِحَرفِ عَطف والفِعلُ لا يَصِلُ إلَيه فِيهِ مَذهَبَانِ للنحاة هُمَا التَّضمِينُ أو الإضمَارُ والصَّحِيحُ هو التَّضمِينُ)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام ابن سيده فعند قوله سبحانه: (وَنَادَى أَصحَبُ النَّارِ أَصحَبَ الجَنَّةِ أَن أَفِيضُوا عَلَينَا مِنَ المَاءِ أَو مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ قَالُوا إِنَّ اللهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الكَفِرِينَ) [الأعراف: ٥٠] قال: (يجوز أن يراد وألقوا علينا مما رزقكم الله من الطعام والفاكهة يحتمل وجهين أحدهما: أن يكون أفيضوا ضمن معنى ألقوا (عَلَينَا مِنَ المَاءِ أَو مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ) فيصحّ العطف.

---

(١) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٣: ٧٤.

(٢) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٨: ١٢٥.

ويحتمل وهو الظاهر من كلامه أن يكون أضمر فعلاً بعد (أو) يصل إلى (مما رزقكم) وهو ألقوا.

وهما مذهبان للنحاة فيما عطف على شيء بحرف عطف والفعل لا يصل إليه والصحيح منهما: التضمين لا الإضمار على ما قرّرناه فى علم العربية ومعنى التحريم هنا المنع كما قال:

حرام على عينىّ أن تطعما الكرى

وإخبارهم بذلك هو عن أمر الله) [1].

١٣٠ـ قاعدة: (إذا أتى حرف العطف قبل لو الوصلية كان عاطفا على مقدر ويكون حذف المعطوف عليه مطردا لدلالة المعطوف دلالة واضحة عليه)

هذه القاعدة مستفادة من محى الدين درويش فعند قوله تعالى: (قُل لَئِنِ اجتَمَعَتِ الإِنسُ وَالجِنُّ عَلى أَن يَأتُوا بِمِثلِ هذَا القُرآنِ لا يَأتُونَ بِمِثلِهِ وَلَو كانَ بَعضُهُم لِبَعضٍ ظَهِيراً) [الإسراء: ٨٨] قال: (إذا أتى حرف العطف قبل لو الوصلية كان عاطفا على مقدر ويكون حذف المعطوف عليه مطردا لدلالة المعطوف دلالة واضحة عليه ففى قوله تعالى (وَلَو كانَ بَعضُهُم لِبَعضٍ ظَهِيراً) فالعطف هنا على مقدر أى لا يأتون بمثله لو لم يكن بعضهم ظهيرا لبعض ولو كان بعضهم ظهيرا لبعض فإن الإتيان بمثله حيث انتفى عند التظاهر فلأن ينتفى عند عدمه أولى وعلى هذه النكتة يدور ما فى إن ولو الوصليتين من التأكيد ومحله النصب على الحال حسبما عطف عليه أى لا يأتون بمثله على كل حال مفروض ولو فى هذه الحال المنافية لعدم الإتيان به فضلا عن غيرها) [2].

---

(١) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٥: ٤٣.

(٢) ـ إعراب القرآن وبيانه ٥: ٥٠٩.

﴿١٣١﴾ـ قاعدة: (الشَّأنُ فِي العَطفِ التَّنَاسُبُ بَينَ المُتَعَاطِفَاتِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (حُرِّمَت عَلَيكُمُ المَيتَةُ وَالدَّمُ وَلَحمُ الخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيرِ اللهِ بِهِ وَالمُنخَنِقَةُ وَالمَوقُوذَةُ وَالمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيتُم وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَستَقسِمُوا بِالأَزلَامِ) [المائدة: ﴿٣﴾]. قال: (وَأَن تَستَقسِمُوا بِالأَزلامِ ذلِكُم فِسقٌ.

الشَّأن فِي العطف التَّنَاسُبُ بَينَ المُتَعَاطِفَاتِ فَلَا جَرَمَ أَنَّ هَذَا المَعطُوفَ مِن نَوعِ المُتَعَاطِفَاتِ الَّتِي قَبلَهُ وَهِيَ المُحَرَّمُ أَكلُهَا. فَالمُرَادُ هُنَا النَّهيُ عَن أَكلِ اللحمِ الَّذِي يَستَقسِمُونَ عَلَيهِ بِالأَزلَامِ وَهُوَ لَحمُ جَزُورِ المَيسِرِ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ بِالمُقَامَرَةِ فَتَكُونُ السِّينُ وَالتَّاءُ فِي تَستَقسِمُوا مَزِيدَتَينِ كَمَا هُمَا فِي قَولِهِمُ: استَجَابَ وَاستَرَابَ. وَالمَعنَى: وَأَن تَقسِمُوا اللحمَ بِالأَزلَامِ) (١).

﴿١٣٢﴾ـ قاعدة: (يُؤتَى بِالضَّمِيرِ عِندَ عَطفِ اسمٍ عَلَى ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ مَرفُوعِ المَحَلِّ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَقُلنَا يَا آدَمُ اسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ الجَنَّةَ وَكُلَا مِنهَا رَغَداً حَيثُ شِئتُمَا وَلَا تَقرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) [البقرة: ﴿٣٥﴾] قال ابن عاشور: (وَضَمِيرُ (أَنتَ) وَاقِعٌ لِأَجلِ عَطفِ وَزَوجُكَ عَلَى الضَّمِيرِ المُستَتِرِ فِي اسكُن وَهُوَ استِعمَالُ العَرَبِيَّةِ عِندَ عَطفِ اسمٍ عَلَى ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ مَرفُوعِ المَحَلِّ لَا يَكَادُونَ يَترُكُونَهُ يَقصِدُونَ بِذَلِكَ زِيَادَةَ إِيضَاحِ المَعطُوفِ فَتَحصُلُ فَائِدَةُ تَقرِيرِ مَدلُولِ المَعطُوفِ لِئَلَّا يَكُونَ تَابِعَةُ المَعطُوفِ عَلَيهِ أَبرَزَ مِنهُ فِي الكَلَامِ فَلَيسَ الفَصلُ بِمِثلِ هَذَا الضَّمِيرِ مُقَيَّداً تَأكِيداً لِلنِّسبَةِ لِأَنَّ الإِتيَانَ بِالضَّمِيرِ لَازِمٌ لَا خِيرَةَ لِلمُتَكَلِّمِ فِيهِ فَلَا يَكُونُ مُقتَضَى حَالٍ وَلَا يَعرِفُ السَّامِعُ أَنَّ المُتَكَلِّمَ مُرِيدٌ بِهِ تَأكِيداً وَلَكِنَّهُ لَا يَخلُو مِن حُصُولِ تَقرِيرِ مَعنَى المُضمَرِ وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيهِ فِي «الكَشَّافِ» بِمَجمُوعِ قَولِهِ: وَأَنتَ تَأكِيدٌ لِلضَّمِيرِ المَستَكِنِّ لِيَصِحَّ العَطفُ عَلَيهِ) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٦﴾: ﴿٩٦﴾.

(٢) ـ التحرير والتنوير ﴿١﴾: ﴿٨﴾﴿٤٢﴾.

وقال أبو العباس السمين الحلبى عند هذه الآية: (و«أنت» توكيدٌ للضميرِ المستكنِّ فى «اسكُن» ليصِحَّ العطفُ عليه و «زوجُك» عَطفٌ عليه هذا مذهبِ البصريين أعنى: اشتراط الفصلِ بين المتعاطِفَين إذا كان المعطوفُ عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً ولا يُشترط أن يكونَ الفاصلُ توكيداً [بل] أىَّ فصلٍ كان نحو: (مَآ أَشرَكنَا وَلاَ آبَاؤُنَا) [الأنعام: ١٤٨]. وأمَّا الكوفيون فيُجيزون ذلك من غير فاصل وأنشدوا:

قُلتُ إذا أقبلَت وزهرٌ تَهادى ... كنعاجِ الفَلا تَعَسَّفنَ رَملا

وهذا عند البصريينَ ضرورةً لا يُقاسُ عليه. وقد مَنَعَ بعضَهُم أن يكونَ «زوجُك» عطفاً على الضميرِ المستكنِّ فى «اسكُن» وجعله من عطفِ الجملِ بمعنى أن يكونَ «زوجُك» مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ أى: وَلتَسكُن زوجك فحُذِف لدلالة «اسكن» عليه ونَظَّره بقولِه تعالى: (لاَّ نُخلِفُهُ نَحنُ وَلاَ أَنتَ) [طه: ٥٨] وزعم أنه مذهبُ سيبويهِ وكأن شُبهَتَه فى ذلك أنَّ مِن حقِّ المعطوفِ حُلولَه مَحَلَّ المعطوفِ عليه ولا يَصِحُّ هنا حلولُ «زوجُك» محلَّ الضميرِ لأنَّ فاعلَ فِعلِ الأمر الواحدِ المذكَّر نحو: قُم واسكُن لا يكونُ إلَّا ضميراً مستتراً وكذلك فاعل نفعلُ فكيف يَصِحُّ وقوعُ الظاهرِ موقَع المضمرِ الذى قبله وهذا الذى زعمه ليس بشىءٍ لأنَّ مذهبَ سيبويهِ بنصِّه يخالِفُه ولأنَّه لا خلافَ فى صِحَّةِ: «تقوم هندٌ وزيدٌ» ولا يَصِحُّ مباشرةُ زيدٍ لـ «تقوم» لتأنيثه) (١).

١٣٣ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى اللفظِ أقوَى مِنَ العَطفِ عَلَى المَوضِع)

هذه القاعدة مستفادة من العكبرى فعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمتُم إِلَى الصَّلَاةِ فَاغسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيدِيَكُم إِلَى المَرَافِقِ وَامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وَأَرجُلَكُم إِلَى الكَعبَينِ) [المائدة: ٦] قال: ((برؤوسكم) الباء زائدة وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء فى مثل هذا للتبعيض وليس بشىء يعرفه أهل النحو ووجه دخولها أنها تدل على إلصاق المسح بالرأس (وأرجلكم) يقرأ بالنصب وفيه وجهان أحدهما هو معطوف على الوجوه والأيدى أى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وذلك جائز فى العربية بلا خلاف والسنة الدلالة

(١) ـ الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٦: ٢٧٨.

على وجوب غسل الرجلين تقوى ذلك والثانى أنه معطوف على موضع (برؤوسكم) والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع.

ويقرأ فى الشذوذ بالرفع على الابتداء أى وأرجلكم مغسولة أو كذلك ويقرأ بالجر وهو مشهور أيضاً كشهرة النصب وفيها وجهان: أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس فى الإعراب والحكم مختلف فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة وهو الإعراب الذى يقال هو على الجوار وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرته فقد جاء فى القرآن والشعر فمن القرآن قوله تعالى: (وَحُورٌ عِينٌ) [الواقعة: ٢٢] على قراءة من جر وهو معطوف على قوله: (بِأَكْوابٍ وَأَبارِيقَ) [الواقعة: ١٨] والمعنى مختلف إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين) (١).

١٣٤ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى المَحَلِّ شَايِعٌ فِى كَلَامِ العَرَبِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (إِنَّ اللهَ فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ ذَلِكُمُ اللهُ فَأَنَّى تُؤفَكُونَ. فَالِقُ الإِصبَاحِ وَجَعَلَ الليلَ سَكَناً وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ حُسبَاناً ذَلِكَ تَقدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ) [الأنعام: ٩٥ـ ٩٦] قال: (وَعَطَفَ الشَّمسَ وَالقَمَرَ عَلَى الليلَ بِالنَّصبِ رَعياً لِمَحَلِّ الليلِ لِأَنَّهُ فِى مَحَلِّ المَفعُولِ لِ جَاعِلُ بِنَاءً عَلَى الإِضَافَةِ اللفظِيَّةِ. وَالعَطفُ عَلَى المَحَلِّ شَايِعٌ فِى مَوَاضِعَ مِن كَلَامِ العَرَبِ مِثلِ رَفعِ المَعطُوفِ عَلَى اسمِ (إِنَّ) وَنَصبِ المَعطُوفِ عَلَى خَبَرِ لَيسَ المَجرُورِ بِالبَاءِ) (٢).

---

(١) ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبرى: ٢٠٨.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٧: ١٠٦.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١ـ ذكرتُ معنى العطف فى اللغة وأنه من عَطَفتُ الشىءَ: إذا أَمَلتُه. وانعطف الشىء انعاج. وعَطَفتُ عليه: انصرفت. وعَطَفتُ رأسَ الخَشَبَةِ أى: لَوَيتُ. والعَطّافُ: الرّجل العطيف على غيره بفضله الحسنُ الخُلُقِ البارُّ اللّيّنُ الجانِب وعِطفا كلِّ شىءٍ جانباه وعِطفا الإنسان من لدن رأسِه إلى وركه ورجلٌ عَطُوفٌ إذا عَطَفَ على القوم فى الحرب فَحَمَى دُبُرَهم إذا انهزموا والعطف متن العنق. وفلان يَتَعَاطَفُ فى مشيه إذا حرك رأسه. وناقة عَطُوفٌ تعطِفُ على بَوٍّ فترأمُه ويجمع على عُطُف. وفلان يتعطّف بثوبه شبه التّوسّخ. والعَطُوفُ: مِصيَدَة سُمّيت به لأنها خَشَبَةٌ مَعطوفة.

٢ـ وبينت معنى العطف فى الاصطلاح بأنه: تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة.

٣ـ وذكرت أنواع العطف وأنها على نوعين: عطف بيان وعطف نسق فأما عطف البيان فهو الاسم الجارى على اسم دونه فى الشهرة بينه كما بينه النعت إلا أنه لا يكون نعتا لمانع فيه والمقصود من الاسمين الأول والفرق بينه وبين البدل فى اللفظ يقع فى باب النداء وفى باب إعمال اسم الفاعل المعرف بالألف واللام إذا أجرى على المجرور.

وأما عطف النسق فلا يكون إلا بحروف منها: الواو والفاء وثم وحتى وهذه تشرك بين الأول والثانى فى الإعراب والمعنى

٤ـ ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التى تتعلق بالعطف عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى تسعة مباحث:

المبحث الأول: قواعد فى الأصل فى العطف

المبحث الثانى: قواعد فى عطف الجُمَل

المبحث الثالث: قواعد فى أدوات وحروف العطف

المبحث الرابع: قواعد فى العطف بالواو

المبحث الخامس: قواعد فى العطف بالفاء

المبحث السادس: قواعد مشتركة فى العطف بالفاء والواو

المبحث السابع: قواعد فى عطف الصفات

المبحث الثامن: قواعد فى العطف والتوكيد والإعادة

المبحث التاسع: قواعد فى عطف النداء والفِعل عَلى الاسمِ والأخبار والِاسم الشَّبِيه بِالفِعلِ

ووصلت القواعد التى استخرجتها من كلام المفسرين إلى

وظهر فى ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١ـ دراسة موضوع العطف عند اللغويين عامةً والعطف عند أحد اللغويين.

٢ـ بحث عن موضوع العطف عند المفسرين عامةً أو عند أحد المفسرين.

٣ـ دراسة عن القواعد المشتركة بين اللغويين والمفسرين فى العطف.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

ـ جامع البيان فى تفسير القرآن للطبرى لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ - ٣١٠) المحقق: مكتب التحقيق بدار هجر دار هجر الطبعة الأولى.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) دار الكتاب العربى ـ بيروت سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

ـ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لأبى عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمى الرازى الملقب بفخر الدين الرازى خطيب الرى (المتوفى: ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربى بيروت الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ .

ـ الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون لأبى العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبى (المتوفى: ٦٥٧هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم دمشق.

ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمى النيسابورى تحقيق: الشيخ زكريا عميران دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

ـ أحكام القرآن للكيا هراسى أبو الحسن على بن محمد دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ تحقيق: موسى محمد على ـ عزت عبده عطية.

ـ أحكام القرآن لأحمد بن على المكنى بأبى بكر الرازى الجصاص الحنفى دار احياء التراث العربى ـ بيروت ١٤٠٥ هـ تحقيق: محمد الصادق قمحاوى.

ـ التبيان فى إعراب القرآن أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى المتوفى ٦١٦هـ هـ تحقيق: على محمد البجاوى الناشر: عيسى البابى الحلبى وشركاه.

ـ إعراب القرآن لعلى بن إسماعيل بن سيده (المتوفى: ٤٥٨هـ).

ـ الفتح الربانى من فتاوى الإمام الشوكانى محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكانى اليمنى (المتوفى: ١٢٥٠هـ) حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحى» بن حسن حلاق مكتبة الجيل الجديد صنعاء.

ـ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسى (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

ـ أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكنى الشنقيطى (المتوفى: ١٣٩٣هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

ـ زهرة التفاسير لمحمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبى زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ) دار النشر: دار الفكر العربى.

ـ إعراب القرآن وبيانه لمحى الدين الدرويش دار الإرشاد ـ سورية.

ـ اللغة العربية وعلومها:

علل النحو محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

ـ سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ـ الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى عالم الكتب بيروت تحقيق: محمد على النجار

ـ الأصول فى النحو أبو بكر محمد بن السرى بن سهل النحوى المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة بيروت.

ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصارى أبو البركات كمال الدين الأنبارى (المتوفى: ٧٥٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

ـ أسرار العربية عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصارى أبو البركات كمال الدين الأنبارى (المتوفى: ٧٥٧هـ) دار الأرقم بن أبى الأرقم الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

ـ العين أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى البصرى (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدى المخزومى د إبراهيم السامرائى الناشر: دار ومكتبة الهلال.

ـ المحيط فى اللغة إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم الطالقانى المشهور بالصاحب بن عباد (المتوفى: ٣٨٥هـ).

ـ شرح المقدمة المحسبة طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ) المحقق: خالد عبد الكريم المطبعة العصرية الكويت الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

ـ التعريفات على بن محمد بن على الزين الشريف الجرجانى (المتوفى: ٨١٦هـ) المحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

ـ نتائج الفكر فى النَّحو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلى (المتوفى: ٥٨١هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

ـ البديع فى علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيبانى الجزرى ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ) تحقيق: د. فتحى أحمد على الدين الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

ـ اللباب فى علل البناء والإعراب أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى البغدادى محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

ـ المقدمة الجزولية فى النحو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلبَخت الجزولى البربرى المراكشى أبو موسى (المتوفى: ٦٠٧هـ) المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحى محمد أحمد جمعة طبع ونشر: مطبعة أم القرى جمع تصويرى: دار الغد العربى.

ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر رضى الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوى العمرى القرشى الصغانى الحنفى (المتوفى: ٦٥٠هـ).

ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

ـ اللمحة فى شرح الملحة محمد بن حسن بن سِباع بن أبى بكر الجذامى أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدى

الناشر: عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

ـ الفصول المفيدة فى الواو المزيدة صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدى بن عبد الله الدمشقى العلائى (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: حسن موسى الشاعر دار البشير – عمان الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: القاهرة الطبعة: الحادية عشرة.

ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى دار الفكر بيروت الطبعة السادسة ١٩٨٥ تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله.

ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح فى النحو خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد الجرجاوىّ الأزهرى زين الدين المصرى وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ـ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع عبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين السيوطى (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوى الناشر: المكتبة التوفيقية مصر.

ـ المدارس النحوية أحمد شوقى عبد السلام ضيف الشهير بشوقى ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ) دار المعارف.

ـ النحو الواضح فى قواعد اللغة العربية على الجارم ومصطفى أمين الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبى بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧هـ) المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلى.

ـ معانى النحو د. فاضل صالح السامرائى دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
	الفصل الأول: العطف فى اللغة العربية	١٣
٢	المبحث الأول: معنى العطف فى اللغة	١٣
٣	المبحث الثانى: معنى العطف فى الاصطلاح	١٧
٤	المبحث الثالث: أنواع العطف	٢٠
٥	الفصل الثانى قواعد العطف عند المفسرين	٢٦
٦	المبحث الأول: قواعد فى الأصل فى العطف	٢٦
٧	١ـ قاعدة: (أَصلُ العَطفِ هُوَ عَطفُ المُفرَدَاتِ دُونَ عَطفِ الجُمَلِ)	٢٦
٨	٢ـ قاعدة: (الأصل فى العَطفِ هو المُغَايَرَةُ وَقَد يُعطَفُ الشَّيءُ عَلَى نَفسِهِ فِي مَقَامِ التَّأكِيدِ)	٢٨
٩	٣ـ قاعدة: (الأَصلُ فِي العَطفِ هُوَ المُغَايَرَةُ فِي الذّات ولَيسَ فِي الصِّفَات)	٣١
١٠	٤ـ قاعدة: (فى العَطفِ قد يُنَزَّلُ تَغَايُرُ الصِّفَاتِ مَنزِلَةَ تَغَايُرِ الذَّوَاتِ)	٣٢
١١	٥ـ قاعدة: (المَعطُوفَاتُ يُتَّسَعُ فِيهَا مَا لَا يُتَّسَعُ فِي المَعطُوفِ عَلَيهَا)	٣٥
١٢	٦ـ قاعدة: (حَرفُ العَطفِ يقوم مَقَامَ العَامِلِ)	٣٦
١٣	٧ـ قاعدة: (عَطفُ البَيَانِ كَالنَّعتِ فِي الإِيضَاحِ وَإِزَالَةِ الِاشتِرَاكِ الكَائِنِ فِيهِ)	٤٠
١٤	٨ـ قاعدة: (يُؤتَى بالخاص معطوفاً على العام بالواو للتنبيه عَلَى فَضلِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ لَيسَ مِن جِنسِ العَامِّ تَنزِيلاً لِلتَّغَايُرِ فِي الوَصفِ مَنزِلَةَ	٤١

	التَّغَايُرِ فِي الذَّاتِ)	
١٥		٤٤
١٦	٩ـ قاعدة: (عَطفُ أَحَدِ المُتَرَادِفَينِ عَلَى الآخَرِ أَو مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنهُ فِي المَعنَى وَالقَصدُ مِنهُ التَّأكِيدُ وَيكون عِندَ اختِلَافِ اللفظِ وَإِنَّمَا يَحسُنُ بِالوَاوِ وَيَكُونُ فِي الجُمَلِ وَيَكثُرُ فِي المُفرَدَاتِ)	٤٥
١٧	١٠ـ قاعدة: (عَطفُ المُفرَدِ فَإِبدَتُهُ تَحصِيلُ مُشَارَكَةِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي الإِعرَابِ لِيُعلَمَ أَنَّهُ مِثلُ الأَوَّلِ فِي فَاعِلِيَّتِهِ أَو مَفعُولِيَّتِهِ لِيَتَّصِلَ الكَلَامُ بَعضُهُ بِبَعضٍ أَو حُكمٌ خَاصٌّ دُونَ غَيرِهِ)	٤٨
١٨	١١ـ قاعدة: (يُشتَرَطُ فِي عَطفِ الِاسمِ عَلَى الِاسمِ أَن يَصِحَّ أَن يُسنَدَ أَحَدُهُمَا إِلَى مَا أُسنِدَ إِلَى الآخَرِ ويُشتَرَطُ فِي عَطفِ الفِعلِ عَلَى الفِعلِ اتِّفَاقُ زَمَانِهِمَا فَإِن خَالَفَ رد إلى الاتفاق بالتأويل)	٥٣
١٩	١٢ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى المُضمَرِ إِن كَانَ مُنفَصِلاً مَرفُوعاً فَلَا يَجُوزُ مِن غَيرِ فَاصِلِ تَأكِيدٍ أَو غَيرِهِ)	٥٤
٢٠	١٣ـ قاعدة: (العرب قد تحذف حروف العطف من رؤوس الآيات ومواضع الفصول)	٥٦
٢١	١٤ـ قاعدة: (الحُكمُ فِي بَابِ الِاشتِغَالِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَت جُملَةٌ فِعلِيَّةٌ وَعُطِف عَلَيهَا بِشَرطِ العَطفِ المَذكُورِ فِي ذَلِكَ البَابِ فَالأَفصَحُ الحَملُ عَلَى الفِعلِ)	٥٧
٢٢	١٥ـ قاعدة: (فِي العطفِ عَلَى اللفظِ يَكُونُ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ مَوجُودٍ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ وفِي العطفِ عَلَى المَوضِعِ يَكُونُ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ لَم يُوجَد فى المعطوف إلا أنه مقدر الوُجُودِ لِوُجُودِ طَالِبِهِ وفِي العطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ يَكُونُ بِاعتِبَارِ عَمَلٍ لَم يُوجَد هُوَ وَلَا طَالِبُهُ)	٥٧
٢٣	١٦ـ قاعدة: (الفَرقُ بَينَ العَطفِ عَلَى المَوضِعِ وَالعَطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ: أَنَّ العَامِلَ فِي العَطفِ عَلَى المَوضِعِ مَوجُودٌ دُونَ مُؤَثِّرِهِ وَالعَامِلُ فِي العَطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ مَفقُودٌ وَأَثَرُهُ مَوجُودٌ)	٥٩

٢٤	المبحث الثانى: قواعد فى عطف الجُمَل:	٦٠
٢٥	١٧ـ قاعدة: (عَطفُ الجُمَلِ بَعضِهَا عَلَى بَعضٍ لَيسَ مِن شَرطِهِ أَن تتفق مَعَانِى الجُمَلِ)	٦٠
٢٦	١٨ـ قاعدة: (عِندَ عَطفِ جملَةٍ لَا مَحلَّ لَهَا على أُخرَى لَا بُدَّ فِى العَطفِ أَن تكونَ الجملتانِ كالنَّظِيرَينِ والشَّرِيكَينِ)	٦٢
٢٧	١٩ـ قاعدة: («أم» إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ لَم تَكُن لِطَلَبِ التَّعيينِ كَمَا هِىَ فِى عَطفِ المُفرَدَاتِ)	٦٧
٢٨	٢٠ـ قاعدة: (الأَصلُ فِى ذِكرِ الجُمَلِ بَعضِهَا بَعدَ بَعضٍ هو العَطفُ ولَيسَ الفَصل)	٦٨
٢٩	٢١ـ قاعدة: (عَطفُ الجُملَةِ الفِعلِيَّةِ عَلَى الِاسمِيَّةِ غَيرُ جَائِزٍ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ أَوِ الفَائِدَةِ)	٦٨
٣٠	٢٢ـ قاعدة: (الوَاوُ إذا كانت لِعَطفِ طَائِفَةٍ مِنَ الجُمَلِ عَلَى طَائِفَةٍ مَسُوقٍ كُلٍّ مِنهُمَا لِغَرَضٍ جَمَعَتهُمَا فِى الذِّكرِ المُنَاسَبَةُ بَينَ الغَرَضَينِ لَا يُتَطَلَّبُ فِى مِثلِهِ إِلَّا المُنَاسَبَةُ بَينَ الغَرَضَينِ لَا المُنَاسَبَةُ بَينَ كُلِّ جُملَةٍ وَأُخرَى مِن كِلَا الغَرَضَينِ)	٧٠
٣١	٢٣ـ قاعدة: (الجُملَةُ المَحكِيَّةُ بِالقَولِ إِذَا عُطِفَت عَلَيهَا جُملَةٌ أُخرَى مِنَ القَولِ فَالشَّأنُ أَن لَا يُقصَدَ العَطفُ عَلَى تَقدِيرِ عَامِلِ القَولِ إِلَّا إِذَا كَانَ القَولَانِ فِى وَقتَينِ)	٧١
٣٢	٢٤ـ قاعدة: (العَاطِفُ فِى عَطفِ الجُمَلِ لَا يُفِيدُ سِوَى التَّشرِيكِ فِى حُكمِ الجُملَةِ المَعطُوفِ عَلَيهَا وَلَيسَ نَائِباً مَنَابَ عَامِلٍ)	٧٢
٣٣	٢٥ـ قاعدة: (إِذَا كَانَتِ الجُملَةُ الثَّانِيَةُ مُنَزَّلَةً مَنزِلَةَ البَيَانِ مِنَ الجُملَةِ الأُولَى وَكَانَتِ الأُولَى مَعطُوفَةً بِالفَاءِ كَانَ الأَصلُ فِى الثَّانِيَةِ أَن تُقطَعَ عَنِ العِطفِ فَإِذَا قُرِنَت بِالفَاءِ كَانَتِ الفَاءُ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى)	٧٣
٣٤	٢٦ـ قاعدة («ثُمَّ» إِذَا عَطَفَتِ الجُمَلَ تَدُلُّ عَلَى التَّرَاخِى فِى الرُّتبَةِ ولا تَدَلُّ عَلَى التَرَاخِى فى الزَّمَان)	٧٤
٣٥	٢٧ـ قاعدة: (حَرفُ العَطفِ إِذَا جِىءَ مَعَه بِإِعَادَة عَامل كَانَ عَاطِفُهُ	٧٩

	عَامِلاً عَلَى مِثلِهِ فَصَارَ مِن عَطفِ الجُمَلِ لَكِنَّ العَاطِفَ حِينَئِذٍ أَشبَهُ بِالمُؤَكِّدِ لمدلول العَامِل)	
٣٦	٢٨ـ قاعدة: (عَطفُ الجُمَلِ أَوسَعُ مِن عَطفِ المُفرَدَاتِ لِأَنَّهُ عَطفٌ صُورِيٌّ)	٨٠
٣٧	٢٩ـ قاعدة: (كُلُّ جُملَةٍ أُرِيدَ تَفصِيلُهَا فَبِغَيرِ الوَاوِ تَفصِيلُهَا وَإِذَا أُرِيدَ العَطفُ عَلَيهَا بِغَيرِهَا وَغَيرِ تَفصِيلِهَا فَالوَاوُ)	٨٢
٣٨	٣٠ـ قاعدة: (عَطفُ الأَفعَالِ المَنفِيَّةِ هُوَ مِن عَطفِ الجُمَلِ)	٨٢
٣٩	٣١ـ قاعدة: (لا يُشتَرطُ تَنَاسُبُ الجُمَلِ المتعاطفة)	٨٣
٤٠	٣٢ـ قاعدة: (مِنَ الشَّائِعِ فِي الكَلَامِ أَنَّهُ إِذَا أُتِي بِكَلَام مؤكَّد بِحَرفِ (إِنَّ) وَأُتِيَ بِاسمِ إِنَّ وَخَبَرِهَا وَأُرِيدَ أَن يَعطِفُوا عَلَى اسمِهَا مَعطُوفاً هُوَ غَرِيبٌ فِي ذَلِكَ الحُكمِ جِيءَ بِالمَعطُوفِ الغَرِيبِ مَرفُوعاً لِيَدُلُّوا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُم أَرَادُوا عَطفَ الجُمَلِ لَا عَطفَ المُفرَدَاتِ)	٨٤
٤١	المبحث الثالث: قواعد فى أدوات وحروف العطف	٨٧
٤٢	٣٣ـ قاعدة: (حُرُوفُ العَطفِ قَد تَتَنَاوَب)	٨٧
٤٣	٣٤ـ قاعدة: (العَطفُ بِـ «أو» قد يُفِيدُ التَّفصِيلَ وَالتَّنوِيعَ)	٨٩
٤٤	٣٥ـ قاعدة: (عَادَةُ العَرَبِ إِذَا رَدَّدَت بَينَ اسمين بـ «أو» أَن تُعِيدَ الضَّمِيرَ إِلَيهِمَا جَمِيعاً أو إِلَى أَحَدِهِمَا)	٨٩
٤٥	٣٦ـ قاعدة (إذا كَانَ المَعطُوفُ بِـ «أو» أَولَى بِمَضمُونِ الفِعلِ العَامِلِ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ أَفَادَت «أَو» مَعنى مِنَ التَّدَرُّجِ إِلَى أَعلَى)	٩٠
٤٦	٣٧ـ قاعدة: («أَو» إِذَا وَقَعَت فِي سِيَاقِ النَّفيِ تُفِيدُ مُفَادَ وَاوِ العَطفِ فَتَدُلُّ عَلَى انتِفَاء المَعطُوف والمعطوف عليه مَعاً أما فى الإثبات فتفيد أن الحُكمَ هو لِأَحَدِ المُتَعَاطِفَينِ)	٩١
٤٧	٣٨ـ قاعدة: («إِمَّا» حَرفٌ يَدُلُّ عَلَى التَّردِيدِ بَينَ أَحَدِ شَيئَينِ أَو أَشيَاءَ)	٩١
٤٨	٣٩ـ قاعدة: («الفرق بين «إِمَّا» و«أَوِ» الَّتِي لِلتَّخيِيرِ أَنَّ «إِمَّا» تَدخُلُ عَلَى كِلَا الِاسمَينِ المُخَيَّرِ بَينَ مَدلُولَيهِمَا وَتَحتَاجُ إِلَى أَن تُتلَى بِالوَاوِ وَ«أَو» لَا تَدخُلُ إِلَّا عَلَى ثَانِي الِاسمَينِ. وَكَانَ التَّسَاوِي بَينَ الأَمرَينِ مَعَ	٩١

	«إِمَّا» أَظهَرَ مِنهُ مَعَ «أَو»)	
٤٩	٤٠ـ قاعدة: («أَم» مِن حُرُوفِ العَطفِ كَيفَمَا وَقَعَت)	٩٣
٥٩	٤١ـ قاعدة: («أَم» المُتَّصِلَةُ: هِيَ الوَاقِعَةُ فِي العَطفِ وَالوَارِدُ بَعدَهَا وَقَبلَهَا كَلَامٌ وَاحِدٌ وَالمُرَادُ بِهَا الِاستِفهَامُ عَنِ التَّعيِينِ)	٩٧
٥١	٤٢ـ قاعدة: («ثُمَّ» لِلتَّرتِيبِ مَعَ التَّرَاخِي وَقَد تَأتِي لِتَرتِيبِ الأَخبَارِ لَا لِتَرتِيبِ المُخبَرِ عَنهُ وقد تأتى لِلتَفَاوُتِ بَينَ رُتبَتَينِ)	١٠٥
٥٢	٤٣ـ قاعدة: («حَتَّى» تَجرِى مَجرَى الوَاوِ وَ«ثُمَّ» فِي التَّشرِيكِ)	١٠٧
٥٣	٤٤ـ قاعدة: («لَكِن» مِن حُرُوفِ العَطفِ وهى للاستِدرَاكِ بَعدَ النَّفى)	١١٢
٥٤	٤٥ـ قاعدة: (إذا كانت «لَكِن» وحدها بغير واو كان تخفيفها أحسن وإذا كانت بالواو كانت تشديدها أفضل)	١١٣
٥٥	٤٦ـ قاعدة: (قَد تَأتِي الفَاءُ لِلعطفِ والإتباعِ معاً وقَد تَأتِي للإتباعِ فقط وقَد تَأتِي زَايِدَة)	١١٤
٥٦	٤٧ـ قاعدة: (حَرفُ «بَل» مَعنَاهُ الجَامِعُ هُوَ الإِضرَابُ فإذا عَطَفَ المُفرِدَاتِ كَانَ الإِضرَابُ إبطَالاً لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ: لِغَلَطٍ فِي ذِكرِ المَعطُوفِ أَو لِلِاحتِرَازِ عَنهُ فَذَلِكَ انصِرَافٌ عَنِ الحُكمِ. وَإِذَا عَطَفَ الجُمَلَ فَعَطفُهُ عَطفُ كَلَامٍ عَلَى كَلَامٍ وَهُوَ عَطفٌ لَفظِيٌّ مُجَرَّدٌ عَنِ التَّشرِيكِ فِي الحُكمِ)	١١٦
٥٧	٤٨ـ قاعدة: (العَطفُ بِـ «بَل» مِن طُرُقِ القَصرِ)	١١٧
٥٨	٤٩ـ قاعدة: («بَل» لَا تَخرُجُ عَن مَعنَى العَطفِ فِي الغَرَضِ لَا فِي نِسبَةِ الحُكمِ. وَلِذَلِكَ يَتبَعُ المَعطُوفَ بِهَا المُفرَدُ فِي إعرَابِ المَعطُوفِ عَلَيه)	١١٨
٥٩	٥٠ـ قاعدة: (الفرق بين العطف بـ «لا» والعطف بـ «بل» أو «لكن» أن فى العطف بـ «لا» يكون المقصور عليه مقابلاً لما بعدها وأما فى العطف بـ «بل» أو «لكن» يكون المقصور عليه ما بعدهما).	١١٩
٦٠	٥١ـ قاعدة: (العَطفُ بِـ «حَتَّى» لَا يَحسُنُ إِلَّا إِذَا كَانَ المَعطُوفُ جُزءاً	١٢٠

	مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ إِمَّا أَعلَاهُ أَو دُونَه)	
٦١	المبحث الرابع: قواعد فى العطف بالواو:	١٢١
٦٢	٥٢ـ قاعدة: (العَطفُ بِالوَاوِ لَا يَقتَضِى تَرتِيباً بَينَ المُتَعَاطِفَينِ فِى الحُصُولِ)	١٢١
٦٣	٥٣ـ قاعدة: (الوَاوُ قد تُفِيدُ التَّرتِيبَ بِالقَرِينَة)	١٢٦
٦٤	٥٤ـ قاعدة: (قَد تَأتِي الوَاو لِلتَّقسِيمِ بِمَعنَى (أَو) فَيَكُونُ العَطفُ عَلَى اعتِبَارِ التَّوزِيعِ)	١٢٦
٦٥	٥٥ـ قاعدة: (الأَصلُ فِى العَطفِ بِالوَاوِ مُطَابَقَةُ الضَّمِيرِ لِمَا قَبلَهُ فِى تَثنِيَةٍ وَجَمعٍ وَأَمَّا العَطفُ بَأَو فَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ فِيهِ إِلَّا عَلَى أَحَدِ مَا سَبَقَ)	١٢٨
٦٦	٥٦ـ قاعدة: (عَطفُ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ عَلَى سَبِيلِ التَّفضِيلِ هُوَ مِنَ الأَحكَامِ الَّتِي انفَرَدَت بِهَا الواوُ)	١٢٨
٦٧	٥٧ـ قاعدة: (مِن خَصَائِصِ الوَاوِ فِى العَطفِ أَن تَعطِفَ عَامِلاً مَحذُوفاً دَلَّ عَلَيهِ مَعمُولُهُ)	١٢٩
٦٨	٥٨ـ قاعدة: (قَد تُفِيدُ الوَاوُ مَعنَى المَعِيَّةِ بِالقَرِينَةِ)	١٢٩
٦٩	٥٩ـ قاعدة: (إذا دَخَلَت وَاوُ العَاطِفِ عَلَى لَامِ التَّعلِيلِ فقد يَكُونَ تَعلِيلاً مُعَلِّلُهُ مَحذُوفٌ أو يَكُونَ مَعطُوفاً عَلَى عِلَّةٍ أُخرَى مُضمَرَةٍ لِيُظهِرَ صِحَّةَ العَطفِ)	١٣١
٧٠	٦٠ـ قاعدة: (ما يقع بعد (بين) على نوعين: اسم وجملة والاسم المفرد الذى بعده لا يخلو من أن يكون دالاً على واحد أو أكثر من الواحد فإن كان دالاً على الواحد غير دال على أكثر منه عطف عليه اسم آخر وكان العطف بالواو دون غيرها)	١٣٣
٧١	المبحث الخامس: قواعد فى العطف بالفاء:	١٣٤
٧٢	٦١قاعدة: (أَصلُ مَعنَى الفَاءِ العَاطِفَةِ هو التَّرتِيبُ وَالتَّعقِيبُ)	١٣٤
٧٣	٦٢قاعدة: (الفَاءُ فِى عَطفِ الجُمَلِ تُفِيدُ مَعَ التَّرتِيبِ وَالتَّعقِيبِ مَعنَى السَّبَبِيَّةِ غَالِباً)	١٣٤
٧٤	٦٣ـ قاعدة: (قَد تَأتِي الفَاءُ للدلالَةِ عَلَى التَّفَاوُتِ بَينَ رُتبَتَينِ)	١٣٦

٧٥	٦٤ـ قاعدة: (العطفُ بالفَاءِ يُفيدَ تَسَبُّبَ مَجمُوعِ الصِّفَتَينِ فِي الحُكمِ المَقصُودِ مِنَ الكَلَامِ وَذَلِكَ شَأنُهَا فِي عَطفِ الصِّفَاتِ إِذَا كَانَ مَوصُوفُهَا وَاحِداً)	١٣٧
٧٦	٦٥ـ قاعدة: (العَطفُ بِالفَاءِ قد يَدُلُّ عَلَى المُجَازَاةِ والمُقَابَلَةِ)	١٣٧
٧٧	٦٦ـ قاعدة: (تَنفَرِدُ الفَاءُ مِن بَينِ سَائِرِ حُرُوفِ العَطفِ بِتَسوِيغِ الِاكتِفَاءِ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ فِيمَا تَضَمَّنَ جُملَتَينِ مِن صِلَةٍ أَو صِفَةٍ أَو خبر)	١٤٠
٧٨	٦٧ـ قاعدة: (ذِكرُ فَاءِ التَّعقِيبِ قبل «إِنَّ» يدل على عَدَمِ إِرَادَةِ التَّعلِيلِ لِأَنَّهُ لَو أُرِيدَ التَّعلِيلُ لَكَانَت «إِنَّ» مُغنِيَةً غَنَاءَ الفَاء)	١٤١
٧٩	٦٨ـ قاعدة (العَطفُ بِالفَاءِ يَستَدعِي مَزِيدَ الِاتِّصَالِ بَينَ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ لِمَا فِي مَعنَى الفَاءِ مِنَ التَّفرِيعِ وَالتَّسَبُّبِ)	١٤٢
٨٠	٦٩ـ قاعدة: (الفَاءُ لَا تُعَدُّ فَاءً فَصِيحَةً إِلَّا إِذَا لَم يَستَقِم عَطفُ مَا بَعدَهَا عَلَى مَا قَبلَهَا)	١٤٣
٨١	٧٠ـ قاعدة: (الفاءُ انفَرَدَت مِن بَين سَائِر حُرُوفِ العَطفِ بِتَسوِيغِ الاكتفاءِ بِضَمِيرٍ واحدٍ فِيمَا تَضَمَّنَ جُملَتَين مِن صِلَة)	١٤٤
٨٢	٧١ـ قاعدة: (تختص الفاء بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة)	١٤٥
٨٣	٧٢ـ قاعدة: (المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط أدخلت الفاء فى أخبارها)	١٤٦
٨٤	المبحث السادس قواعد مشتركة فى العطف بالفاء والواو:	١٤٨
٨٥	٧٣ـ قاعدة: (كُلُّ فِعلٍ عُطِفَ عَلَيهِ شَيءٌ وَكَانَ الفِعلُ بِمَنزِلَةِ الشرط وذلك الشيء بمنزلة الجزء عُطِفَ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ بِالفَاءِ دُونَ الوَاوِ)	١٤٨
٨٦	٧٤ـ قاعدة: (العَطفُ بِالفَاءِ بَعِيدٌ عَنِ العَطفِ بِالوَاوِ وَأَوسَعُ مِن جِهَةِ التَّنَاسُبِ)	١٤٩
٨٧	٧٥ـ قاعدة: (أَصلُ العَطفِ بِالوَاوِ أَن يَدُلَّ عَلَى مُغَايَرَةِ المَعطُوفَاتِ فِي الذَّاتِ بِخِلَافِ العَطفِ بِالفَاءِ فهو يَقتَضِي أَنَّ تِلكَ الصِّفَاتِ ثَابِتَةٌ لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ)	١٤٩

٨٨	٧٦ـ قاعدة: (العَطفُ بِالوَاوِ أَعَمُّ مِنَ العَطفِ بِالفَاء)	١٥٢
٨٩	المبحث السابع: قواعد فى عطف الصفات	١٥٣
٩٠	٧٧ـ قاعدة: (دُخُولُ العَاطِفِ يُؤذِنُ بِأَنَّ كُلَّ صفةٍ مستقلةٌ)	١٥٣
٩١	٧٨ـ قاعدة: (الصِّفَاتُ إِذَا تَكَرَّرَت وَكَانَت لِلمَدحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرَحُّمِ جَازَ فِيهَا الإِتبَاعُ لِلمَنعُوتِ وَالقَطعُ فِى كُلِّهَا أَو بَعضِهَا وَإِذَا تَبَايَنَ مَا بَينَ الوَصفَينِ جَازَ العَطفُ)	١٥٣
٩٢	٧٩ـ قاعدة: (التَّعدِيدُ هِىَ إِيقَاعُ الالفَاظِ المُبَدَّدَةِ عَلَى سِيَاقٍ وَاحِدٍ وَأَكثَرُ مَا يُؤخَذُ فِى الصِّفَاتِ وَمُقتَضَاهَا أَلَّا يُعطَفَ بَعضُهَا عَلَى بَعضٍ لِاتِّحَادِ مَحَلِّهَا ويجريها مَجرَى الوَصفِ فِى الصِّدقِ عَلَى مَا صَدَقَ ولذلك يقل عطف بعض صفات الله عَلَى بَعضٍ)	١٥٤
٩٣	٨٠ـ قاعدة: (النُّعُوتُ المُتَعَدِّدَةُ يَجُوزُ أَن تُعطَفَ وَيَجُوزَ أَن تُفصَلَ دُونَ عطفٍ)	١٥٦
٩٤	٨١ـ قاعدة: (فى عَطفِ الصِّفَاتِ نُكتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذِكرِهَا بِدُونِ العَطفِ وَهِىَ الإِشَارَةُ إِلَى كَمَالِ المَوصُوفِ فِى كُلِّ صِفَةٍ مِنهَا)	١٥٨
٩٥	٨٢ـ قاعدة: (فِى عَطفِ النُّعُوتِ يُخَيَّرُ المُتَكَلِّمُ بَينَ الإِتبَاعِ فِى الإِعرَابِ لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ وَبَينَ القَطعِ وَالقَطعُ يَكُونُ بِنَصبِ مَا حَقُّهُ أَن يَكُونَ مَرفُوعاً أَو مَجرُوراً وَبِرَفعِ مَا هُوَ بِعَكسِهِ لِيَظهَرَ قَصدُ المُتَكَلِّمِ القَطعِ حِينَ يَختَلِفُ الإِعرَابُ)	١٥٨
٩٦	٨٣ـ قاعدة: (إِذَا ذُكِرَتِ الصِّفَاتُ الكَثِيرَةُ فِى مَعرِضِ المَدحِ أَوِ الذَّمِّ فَالأَحسَنُ أَن يُخَالَفَ إِعرَابُهَا وَلَا تُجعَلَ كُلُّهَا جَارِيَةً عَلَى مَوصُوفِهَا لِأَنَّ هَذَا مِن مَوَاضِعِ الإِطنَابِ)	١٥٨
٩٧	٨٤ـ قاعدة: (الصفاتُ إذا ذُكِرَت فى مقام التعداد فتارة يتوسط بينها حرف العطف لتغايرها فى نفسها وللإيذان بأن المراد ذكر كل صفة بمفردها وتارة لا يتوسطها العاطف لاتحاد موصوفها وتلازمها فى نفسها وللإيذان بأنها فى تلازمها كالصفة الواحدة وتارة يتوسط العاطف بين بعضها ويحذف مع بعض بحسب هذين المقامين)	١٦١

٩٨	٨٥ـ قاعدة: (إذا كان المقامُ مقامَ تَعدَادِ الصِّفَاتِ مِن غَيرِ نَظَرٍ إلى جَمعٍ أو انفرادٍ حَسُنَ إسقَاطُ حرفِ العَطف وإن أُرِيدَ الجَمعُ بَينَ الصِّفَات أو التَّنبِيهُ على تَغَايُرِهَا حَسُنَ إدخَالُ حَرفِ العَطف)	١٦١
٩٩	٨٦ـ قاعدة: (غَالِبُ الِاستِعمَالِ أَنَّ المُتَعَاطِفَاتِ بِالوَاوِ صِفَاتٌ مُستَقِلَّةٌ لِمَوصُوفَاتٍ مُختَلِفَةِ أَنوَاعٍ أَو أَصنَافٍ أَو لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ لَهُ أَحوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَأَنَّ المَعطُوفَاتِ بِالفَاءِ صِفَاتٌ مُتَفَرِّعَةٌ عَنِ الوَصفِ الَّذِى عُطِفَت عَلَيهِ بِالفَاءِ فَهِىَ صِفَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ مُتَفَرِّعٌ بَعضُهَا عَن بَعضٍ لِمَوصُوفٍ وَاحِدٍ)	١٦٣
١٠٠	٨٧ـ قاعدة: (يَعطِفُونَ بِالفَاءِ الصِّفَاتِ الَّتِى شَأنِهَا أَن يَتَفَرَّعَ بَعضُهَا عَن بَعضٍ)	١٦٣
١٠١	المبحث الثامن: قواعد فى العطف والتوكيد والإعادة:	١٦٧
١٠٢	٨٨ـ قاعدة: (التَّوكِيدُ يَقتَضِى الفَصلَ ولَيسَ العَطف)	١٦٧
١٠٣	٨٩ـ قاعدة: (الأصلُ فِى الفَذلَكَةِ هو عَدَمُ العَطفِ)	١٦٧
١٠٤	٩٠ـ قاعدة: (التَّوكِيدُ اللفظِىُّ قد يُؤتَى بِهِ مَعطُوفاً)	١٧٠
١٠٥	٩١ـ قاعدة: (الأصلُ فِى حِكَايَةِ المُحَاوَرَات هُوَ حَذفُ العَاطف)	١٧١
١٠٦	٩٢ـ قاعدة: (أَكثَرُ وُقُوعِ التلقين هو فِى مَوقِعِ العَطفِ)	١٧٣
١٠٧	٩٣ـ قاعدة: (لِلكَلَامِ المَعطُوفِ عَطفَ التَّلقِينِ مِنَ الحُكمِ حُكمُ الكَلَامِ المَعطُوفِ هُوَ عَلَيهِ خَبَراً وَطَلَباً)	١٧٣
١٠٨	٩٤ـ قاعدة: (التَّشبِيهُ قَد يُغنِىَ عَن حَرفِ العَطفِ)	١٧٥
١٠٩	٩٥ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى الفَاعِلِ بَعدَ ذِكرِ المَفعُولِ وَالمُتَعَلِّقَاتِ يفيد التَّفَاوُت بَينَ الفَاعِلين)	١٧٦
١١٠	٩٦ـ قاعدة: (إعَادَةُ الفعل أو الحرف بَعدَ حَرفِ العَطفِ: تَنبِيهٌ عَلَى التَّفَاوُتِ بَينَ المَعنَيَين)	١٧٦
١١١	٩٧ـ قاعدة: (كَثِيراً ما يُعَادُ فى العَطفِ: حَرفُ النَّفىِ لِلتَّنصِيصِ عَلَى أَنَّ تِلكَ المُتَعَاطِفَاتِ جَمِيعَهَا مَقصُودَةٌ بِالنَّفىِ بِآحَادِهَا لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ النَّفىَ لِلمَجمُوع)	١٧٨

١١٢	٩٨ـ قاعدة: (حَرفُ العَطفِ نَائِبٌ عَنِ العَامِلِ فَهُوَ بِمَنزِلَةِ إِعَادَةِ اسمِ المَوصُولِ سَوَاءٌ وَقَعَ الِاقتِصَارُ عَلَى حَرفِ العَطفِ أَم جُمِعَ بَينَ حَرفِ العَطفِ وَإِعَادَةِ اسمِ المَوصُولِ بَعدَ حَرفِ العَطفِ)	١٧٩
١١٣	٩٩ـ قاعدة: (عَطفُ جُمَلٍ عَلَى جُملَةِ الصِّلَةِ لا يَقتَضِى لُزُومَ اجتِمَاعِ تِلكَ الصِّلَاتِ لِكُلِّ مَا صَدَقَ عَلَيهِ اسمُ المَوصُولِ)	١٧٩
١١٤	١٠٠ـ قاعدة: (قَد يَقَعُ التَّكرِيرُ مَعَ العَطفِ لِأجلِ اختِلَافِ القُيُودِ فَتَكُونُ تِلكَ المُغَايَرَةُ مُصَحِّحَةً العَطفَ)	١٨١
١١٥	المبحث التاسع: قواعد فى عطف النداء والفِعل عَلى الاسمِ والأخبار والِاسم الشَّبِيه بِالفِعلِ:	١٨٢
١١٦	١٠١ـ قاعدة: (تَصحِيحُ أَو تَحسِينُ العَطفِ يَحصُلُ بِكُلِّ فَاصِلٍ بَينَ الفِعلِ الرافِعِ لِلمستتر وَبَينَ المَعطُوفِ)	١٨٢
١١٧	١٠٢ـ قاعدة: (البَيَانُ لَا يُعطَفُ عَلَى المُبَيَّنِ)	١٨٢
١٧٨	١٠٣ـ قاعدة: (العَطفُ يَجعَلُ الجُملَةَ المَعطُوفَةَ بِمَنزِلَةِ التَّكمِلَةِ لِلمَعطُوفَةِ عَلَيهَا)	١٨٤
١٧٩	١٠٤ـ قاعدة: (شَأنُ عَطفِ النِّدَاءِ أَن يَكُونَ عِندَ اختِلَافِ المُنَادَى أَمَّا إِذَا اتَّحَدَ المُنَادَى فَالشَّأنُ عَدَمُ العَطفِ)	١٨٥
١٨٠	١٠٥ـ قاعدة: (قد يُقَدَّمُ المَجرُورُ لِلتَّنبِيهِ عَلَى أَنَّ العَطفَ مِن عَطفِ المُفرَدَاتِ لَا مِن عَطفِ الجُمَلِ)	١٨٦
١٨١	١٠٦ـ قاعدة: (إِنَّمَا تُعطَفُ الأخبَارُ إِذَا كَانَت أَوصَافاً)	١٨٧
١٨٢	١٠٧ـ قاعدة: (الأصلُ أن لا يُؤتَى بِالعَطفِ مَعَ كَمَالِ الاتِّصَال)	١٨٧
١٨٣	١٠٨ـ قاعدة: (العَطفُ أَعلَقُ بِاستِقلَالِ كِلَا المُتَعَاطِفَينِ بِأَنَّهُ مَقصُودٌ فِى الكَلَامِ بِخِلَافِ البَدَلِ)[١]	١٨٨
١٨٤	١٠٩ـ قاعدة: (مَجِىءُ التَّفرِيعِ مِنَ المُتَكَلِّمِ عَلَى مَا هُوَ مِن كَلَامِ المُخَاطَبِ فِيهِ إِلزَامٌ بِالحُجَّةِ)	١٨٨
١٨٥	١١٠ـ قاعدة: (مِن مُقتَضَيَاتِ تَركِ العَطفِ: التَّقرِيرُ وَالتَّقرِيعُ)	١٨٩
١٨٦	١١١ـ قاعدة: (قَد يَعطِفُونَ تَشبِيهٍ عَلَى تَشبِيهٍ وَكَثُرَ أَن يَكُونَ العَطفُ فِى	١٩٠

	نَحوِهِ بَـ «أَو» دُونَ الوَاوِ)	
﴿١٨٧﴾	﴿١١٢﴾ـ قاعدة: (الِاسمُ الشَّبِيهُ بِالفِعلِ فِي الِاشتِقَاقِ يَحسُنُ عَطفُهُ عَلَى الفِعلِ وَعَطفُ الفِعل عَلَيهِ)	﴿١٩٢﴾
﴿١٨٨﴾	﴿١١٣﴾ـ قاعدة: (لا يَحسُنُ اجتِمَاعُ جَوَابَينِ إِلَّا بِوُجُودِ حَرفِ عَطفٍ)	﴿١٩٢﴾
﴿١٨٩﴾	﴿١١٤﴾ـ قاعدة (إِذَا كَانَ البَعضُ قَرِيباً مِنَ البَعضِ جَازَ حَذفُ العَاطِفِ)	﴿١٩٣﴾
﴿١٩٠﴾	﴿١١٥﴾ـ قاعدة: (المَعطُوفُ عَلَى المُتَعَلِّقِ مُتَعَلِّقٌ فَهُوَ أَولَى بِالتَّقدِيمِ مِنَ المَعطُوفِ عَلَى الِاسمِ المُتَعَلِّقِ بِهِ لِأَنَّ المَعطُوفَ عَلَى المُتَعَلِّقِ بِهِ أَجنَبِيٌّ عَنِ المَعطُوفِ عَلَيهِ وَأَمَّا المَعطُوفُ عَلَى المُتَعَلِّقِ فَهُوَ مِن صِلَةِ المَعطُوفِ عَلَيهِ)	﴿١٩٣﴾
﴿١٩١﴾	﴿١١٦﴾ـ قاعدة: (يتَّسعُ فِي المَعطُوفَاتِ مَا لَا يتَّسعُ فِي المَعطُوفِ عَلَيهَا)	﴿١٩٧﴾
﴿١٩٢﴾	﴿١١٧﴾ـ قاعدة: (الجِنسَانِ المُختَلِفَانِ إِذَا اشتَرَكَا فِي حُكمٍ لَـم يَكُن بد مِن تَوسِيطِ العَاطِفِ بَينَهُمَا)	﴿١٩٧﴾
﴿١٩٣﴾	﴿١١٨﴾ـ قاعدة: (إذا تقدَّمَ مُتَعَاطِفَانِ بـ «أو» مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ كُنتَ مُخَيَّراً بَينَ أن تراعيَ المتقدِّمَ أو المتأخرَ)	﴿١٩٨﴾
﴿١٩٤﴾	﴿١١٩﴾ـ قاعدة: (لا يلزمُ من تقييدِ المعطوفِ عليه تقييدُ المعطوفِ ولا العكس)	﴿١٩٩﴾
﴿١٩٥﴾	﴿١٢٠﴾ـ قاعدة: (مَتَى أمكَنَ العَطفُ مِن غَيرِ ضعفٍ ولا إخلالِ معنى رَجَحَ على المعيَّة)	﴿١٩٩﴾
﴿١٩٦﴾	﴿١٢١﴾ـ قاعدة: (قَد يُعطَفُ الفِعلُ عَلى الاسمِ لأنَّه بِمَعنَاه)	﴿٢٠٠﴾
﴿١٩٧﴾	﴿١٢٢﴾ـ قاعدة: (لَيسَ مِن لَوَازِمِ العَطفِ أن يُقَيَّدَ المَعطُوفُ بِجَمِيعِ مَا قُيِّدَ به المَعطُوفُ عَلَيه)	﴿٢٠٢﴾
﴿١٩٨﴾	﴿١٢٣﴾ـ قاعدة: (قَد يَأتِي الكَلامُ مُستَأنَفاً غَيرَ مَعطُوف لِيَكُونَ الكَلامُ أعمّ)	﴿٢٠٢﴾
﴿١٩٩﴾	﴿١٢٤﴾ـ قاعدة: (ظَاهِرُ العَطفِ يَقتَضِي المُغَايَرة بَينَ المَعطُوف والمَعطُوفِ عَلَيه إلا بِدَلِيلٍ يَقتَضِي غَير ذلك)	﴿٢٠٥﴾
﴿٢٠٠﴾	﴿١٢٥﴾ـ قاعدة: (مَتَى اختَلَفَ صِيَغُ المَعطُوفِ بَعضه عَلَى بَعض لَم يرجع إِلَّا إلى ما يَلِيه ولا يرجع إلى مَا تَقَدَّمَ مِمَّا لَيسَ فِي مِثلِ صِيغَتِه إِلَّا	﴿٢٠٧﴾

	بِدَلالة)	
﴿٢٠١﴾	﴿١٢٦﴾ـ قاعدة: (إضمارُ الفعلِ لِدلالةِ المَعنَى عَلَيه أسهَلُ مِن العَطفِ عَلَى مُرَاعَاةِ المَعنَى)	﴿٢٠٨﴾
﴿٢٠٢﴾	﴿١٢٧﴾ـ قاعدة: (إذَا اجتَمَعَ العَطفُ والبَدَلُ قُدِّمَ البَدَلُ عَلَى العَطف)	﴿٢٠٩﴾
﴿٢٠٣﴾	﴿١٢٨﴾ـ قاعدة: (العطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحداً فى المعطوف والمعطوف عليه)	﴿٢١١﴾
﴿٢٠٤﴾	﴿١٢٩﴾ـ قاعدة: (مَا عُطِفَ عَلَى شَيءٍ بِحَرفِ عَطف والفِعلُ لا يَصِلُ إلَيه فِيهِ مَذهَبَانِ للنحاة هُمَا التَّضمِينُ أو الإضمَارُ والصَّحِيحُ هو التَّضمِينُ)	﴿٢١٥﴾
﴿٢٠٥﴾	﴿١٣٠﴾ـ قاعدة: (إذا أتى حرف العطف قبل لو الوصلية كان عاطفا على مقدر ويكون حذف المعطوف عليه مطردا لدلالة المعطوف دلالة واضحة عليه)	﴿٢١٦﴾
﴿٢٠٦﴾	﴿١٣١﴾ـ قاعدة: (الشَّأنُ فِي العَطفِ التَّنَاسُبُ بَينَ المُتَعَاطِفَاتِ)	﴿٢١٧﴾
﴿٢٠٧﴾	﴿١٣٢﴾ـ قاعدة: (يُؤتَى بِالضَّمِيرِ عِندَ عَطفِ اسمٍ عَلَى ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ مَرفُوعِ المَحَلِّ)	﴿٢١٧﴾
﴿٢٠٨﴾	﴿١٣٣﴾ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى اللفظِ أقوَى مِنَ العَطفِ عَلَى المَوضِع)	﴿٢١٨﴾
﴿٢٠٩﴾	﴿١٣٤﴾ـ قاعدة: (العَطفُ عَلَى المَحَلِّ شَائِعٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ)	﴿٢١٩﴾
﴿٢١٠﴾	**الخاتمة:**	﴿٢٢٠﴾
﴿٢١١﴾	المصادر والمراجع	﴿٢٢٢﴾